كلية الاعمال والاقتصاد

نظرية محاسبية

مع تحيات 2020

مكتبة جامعة
معاً نتفوق

1055804

نظرية المحاسبة

تأليف

ريتشارد شرويدر مارتل كلارك جاك كاثي

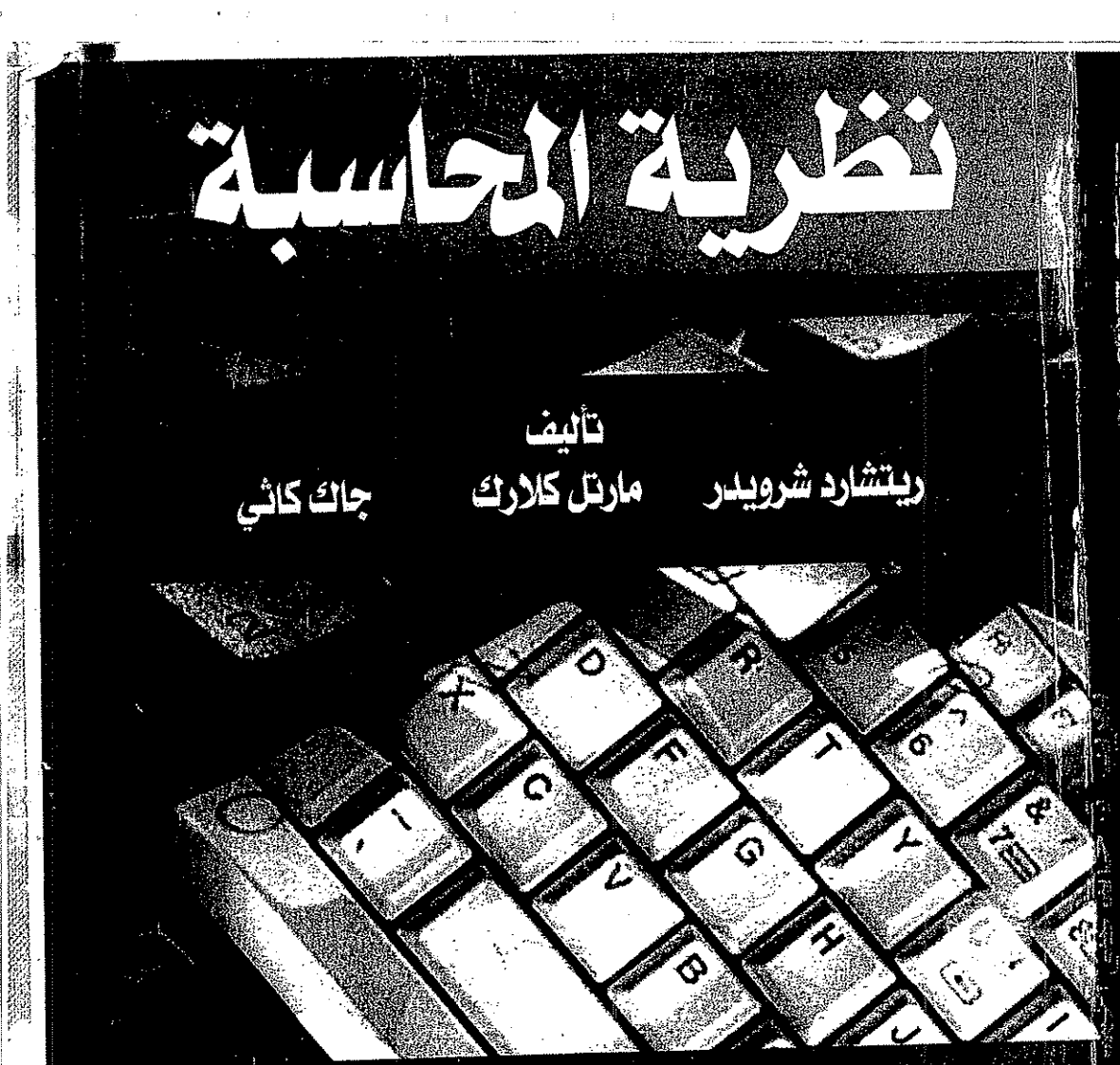

تعريب

د. خالد علي أحمد كاجيجي أ. ابراهيم ولد محمد فال

المراجعة العلمية أ د الكيلاني عبد الكريم الكيلاني

دار المريخ للنشر

ردمك 9960-24-616-7

ISBN 9960-24-616-7

وسعياً للإسهام في تضييق الفجوة ، أو تنميطها على الأقل ، جاءت ترجمة هذا الكتاب ، لتلبية الحاجة إلى بعض الموضوعات التي تفتقر إليها المكتبات العربية (لغةً) ، ولا تحظى بانتشار واسع في الواقع العملي .

وقد جاء هذا الكتاب في سبعة عشر فصلاً ، تغطي آخر الإصدارات الرسمية المحاسبية في الولايات المتحدة ، ومعايير المحاسبة الدولية حتى سنة 2004 ، في إطار توفير دليل استرشادي للممارسات المحاسبية المقبولة في أحد أهم الاقتصادات في العالم ، مع عرض وتحليل الطرق البديلة ، وأسباب الأخذ والترك لكل بديل ، كما تغطي بعض الموضوعات التي تفتقر إليها المكتبات العربية (لغة) ، رغم أنها تمثل أهم النواحي الجدلية الحديثة في الفكر المحاسبي ، كالمعالجة المحاسبية للاستئجار ، وضرائب الدخل ، والمعاشات التقاعدية ، والوحدات المتعددة ، كما يتناول تحليل الهياكل الرسمية للهيئات القائمة على وضع المعايير ، بما يمكّن من الكشف عن أي نواحي قصور قد تضفيها الهياكل الفعلية على المعايير .

ويتناول الكتاب كذلك ، تحليلاً ومقارنة بين المعايير المحاسبية الأمريكية والمعايير المحاسبية الدولية ، في إطار بيان أوجه الشبه والاختلاف ، وما يترتب عن ذلك من تأثير على خاصية قابلية المقارنة بين المشروعات متعددة الجنسية .

وأخيراً نأمل من الله العزيز القدير أن يحقق هذا الجهد المتواضع أهدافه المرجوة في المجالين الأكاديمي والمهني ، ويساهم في إثراء المكتبة العربية في مجال نظرية المحاسبة .

والله ولـي التوفـيق ، ، ، ،

المترجمان

د. خالد علي أحمد كاجيجي　　أ. إبراهيم ولد محمد فال

الفصل الأول

تطور نظرية المحاسبة
The Development of Accounting Theory

إن النظرية في أبسط أشكالها ، قد تكون مجرد اعتقاد ، لكن لكي تكون هذه النظرية مفيدة يجب أن تحظى بالقبول على نطاق واسع ، وقد عرف قاموس Webster النظرية بأنها :

> «هي كم معرفي منظم ، بحيث يمكن تطبيقه في ظروف متعددة وكثيرة نسبياً ، وهي أيضاً نظام من الفروض والمبادئ المقبولة وقواعد الإجراءات اللازمة للتحليل والتنبؤ وشرح وتفسير طبيعة سلوك مجموعة معينة من الظواهر» .

إن هدف النظرية هو التفسير والتنبؤ ، وبالتالي فإن أحد الأهداف الأساسية للنظرية في أي مجال ، هو إيجاد كم معرفي محدد يتم تجميعه بصورة نظامية ، وتنظيمه والتحقق منه بدرجة تجعله يوفر إطاراً مرجعياً للتصرفات المستقبلية .

ويمكن وصف النظريات بأنها معيارية أو تفسيرية ، فالنظريات التفسيرية تفسر ما هو كائن ، أما النظريات المعيارية فتفسر ما يجب أن يكون ، ومن الناحية النموذجية ، يجب ألا يكون هناك مثل هذا التمييز ، لأن النظرية الكاملة والمطورة بصورة جيدة ، يجب أن تضم ما يجب أن يكون ، وما هو كائن فعلاً .

وهدف نظرية المحاسبة هو توفير مجموعة من المبادئ والعلاقات التي توفر تفسيراً للممارسات المشاهدة والتنبؤ بالممارسات غير المشاهدة ، ومعنى ذلك يجب أن تكون قادرة على تفسير سبب اختيار منظمات الأعمال لبعض الطرق المحاسبية بدلاً عن طرق أخرى ، والتنبؤ بخصائص الشركات التي تختار مختلف الطرق المحاسبية ، كما يجب أن تكون كذلك قابلة للتحقق من خلال البحث المحاسبي .

إن تطوير نظرية عامة للمحاسبة يعد مسألة مهمة ، نظراً للدور الذي تلعبه المحاسبة في مجتمعنا الاقتصادي ، فنحن نعيش في مجتمع رأسمالي يتميز بأسواق ذاتية الرقابة ، تعمل من خلال قوى الطلب والعرض ، فالسلع والخدمات متوافرة في الأسواق ، ولدى الأفراد حرية الدخول إلى السوق والخروج منه سعياً وراء أهدافهم الاقتصادية ، وجميع المجتمعات مقيدة بالموارد النادرة التي تحد من تحقيق جميع أهداف الأفراد والمجموعات الاقتصادية ، وهدف المحاسبة في المجتمع ، هو التقرير عن كيفية استغلال المنظمات لمواردها المحدودة ، والتقرير عن حالة هذه الموارد والمطالبات أو الحقوق عليها .

وكما سنناقش بشكل أكثر تفصيلاً في الفصل الرابع ، هناك نظريات متعددة للمحاسبة ، منها : نموذج التحليل الأساسي ، ونظرية السوق الكفء ، ونموذج تسعير الأصل الرأسمالي ، والتشغيل البشري (الذهني) للمعلومات ، ونظرية المحاسبة التفسيرية ، ونموذج المنظور الانتقادي ، وسبب وجود هذه النظريات المتنافسة في الغالب ، هو أن نظرية المحاسبة مازالت في مرحلة التطور ، ولم تصل بعد إلى المرحلة التي يصفها ويحددها تعريف قاموس Webster ، ولابد من البحث المحاسبي للوصول إلى نظرية أكثر عمومية . وفي هذا الصدد ، يجب إخضاع النظريات المختلفة التي طُرحت إلى الآن للاختبار العملي ، وذلك للتحقق منها ، وهي مسألة حرجة تتعلق بمدى فائدة البيانات المحاسبية للمستخدمين ، ومعنى ذلك ، هل أن استخدام نظرية ما يساعد متخذي القرارات على اتخاذ قرارات أكثر صحة ؟ لقد عرضت اقتراحات مختلفة حول الاختبار العملي لنظريات المحاسبة ، ومع اختبار النظريات المختلفة وتأكيدها أو رفضها ، نظل نقترب أكثر فأكثر من إيجاد نظرية عامة للمحاسبة .

إن هدف هذا الكتاب ، هو تزويد المستخدم بمنظور لنظرية المحاسبة ، وتحقيقاً لهذا الغرض ، سنقوم أولاً بمراجعة تطور نظرية المحاسبة في محاولة لتوضيح كيف كانت احتياجات المستثمرين تدرُك مع مرور الزمن ، بعد ذلك سنقوم بمراجعة الحالة الراهنة للنظرية ، مع التركيز على كيفية استخدام المستثمرين والمستثمرين المتوقعين للمعلومات المحاسبية والمعلومات الأخرى ، وأخيراً سنوضح متطلبات الإفصاح الحالية لمختلف بنود القوائم المالية ، ونبين كيف تلتزم الشركات المختلفة بهذه المتطلبات الإفصاحية .

التاريخ القديم للمحاسبة (الحقبة التاريخية الأولى):

The Early History of Accounting

تم اكتشاف السجلات المحاسبية التي تعود إلى آلاف السنين في أنحاء متفرقة من العالم ، وتشير هذه السجلات ، إلى أن الأفراد في جميع مراحل التطور ، كانوا يرغبون في الحصول على معلومات عن الجهود التي يبذلونها وما حققوه . فعلى سبيل المثال ، تحتوي مخطوطات Zenon papyri التي اكتشفت سنة 1915 على معلومات عن المشروعات الإنشائية والأنشطة الزراعية والعمليات التجارية في إقطاعية Apollonius لمدة ثلاثين سنة خلال القرن الثالث قبل الميلاد .

ووفقاً لما يقوله Hain توفر هذه المخطوطات أدلة على وجود نظام محاسبي متطور بشكل مذهل تم استخدامه في اليونان منذ القرن الخامس قبل الميلاد ، وانتشر أثناء انتعاش التجارة اليونانية بشكل تدريجي في الشرق الأوسط وشرق البحر الأبيض المتوسط ، وقد احتوى هذا النظام على أحكام تتعلق بالمحاسبة على أساس المسؤولية ، وسجلات لجميع المعاملات ، وحسابات شخصية بالأجور المدفوعة للمستخدمين ، وسجلات للمخزون ، وسجلات بشراء الأصول وبيعها والتخلص منها ، إضافة إلى أن هناك أدلة على أن جميع هذه الحسابات كانت تخضع للمراجعة .

بعد ذلك احتفظ الرومان بسجلات أكثر تفصيلاً ، لكن بما أنهم يكتبون الأرقام بالأحرف الأبجدية ، لم يكن بمقدورهم تطوير أي نظام هيكلي للمحاسبة ، ولم تكن هناك حاجة للاحتفاظ بسجلات دقيقة حتى قيام النهضة الأوروبية حوالي 1300-1500م عندما كان الإيطاليون منشغلين في التجارة والتبادل ، وقد استعار التجار الإيطاليون نظام الأرقام العربية وأسس الحساب وطوروا نظام القيد المزدوج لإمساك الدفاتر الذي نستخدمه إلى الآن .

وفي سنة 1494 كتب الراهب الإيطالي Fra Luca Pacioli كتاباً في الجبر جاء فيه وصف لنظام القيد المزدوج في إمساك الدفاتر ، ولم يبين هذا العمل Summa de Arithmetica Geometria Proportioni et Proportionalita "مراجعة عامة في الجبر والهندسة والنسبة والتناسب" ، القيد المزدوج لإمساك الدفاتر بشكل كامل ، بل وضع الممارسات والأفكار التي كانت قد تطورت مع مرور الزمن في صورة رسمية ، وقد أدى القيد

المزدوج لإمساك الدفاتر إلى تمكين منظمات الأعمال من الاحتفاظ بسجلات كاملة للعمليات ، وأدى إلى القدرة على إعداد القوائم المالية .

وقد ظهرت قائمة الأرباح والخسائر وقائمة الأرصدة إلى الوجود حوالي سنة 1600 ، وكان الدافع الأساسي آنذاك وراء إعداد قوائم مالية منفصلة ،هو الحصول على معلومات بخصوص رأس المال ، وبالتالي تم التأكيد على بيانات الميزانية وتم تحسينها بالطرق المختلفة ، بينما كان ينظر إلى بيانات المصروفات والإيرادات باعتبارها بيانات عرضية غير أساسية .

وبعد أن حلت منظمات الأعمال المستمرة محل الصفقات المنفصلة ، أصبح من الضروري تطوير سجلات وتقارير محاسبية تعكس استمرارية استثمار رأس المال بالطرق المختلفة ، وتلخيص نتائج الأنشطة بصورة دورية ، ومع القرن التاسع عشر ، توسع إمساك الدفاتر إلى المحاسبة ، وظهر مفهوم أن المساهمات الأصلية للملاك زائد (ناقص) الأرباح (الخسائر) يساوى صافي القيمة المملوكة ، لكن كانت الأرباح تعتبر هي الزيادة في الأصول من أي مصدر كان ، كما أن مفاهيم التكلفة والدخل كانت لم تتطور بعد آنذاك .

والعامل الآخر الذي أثر في تطور المحاسبة خلال القرن التاسع عشر ، هو ظهور المشروعات المشتركة في شكل شركات مساهمة في إنجلترا ، حيث أدت حقيقة أن العديد من الأفراد من خارج المشروع يحتاجون إلى معلومات عن أنشطة الشركة إلى خلق ضرورة لإعداد التقارير دورياً ، إضافة إلى أن ظهور الشركات المساهمة أدى إلى ضرورة التفرقة بين رأس المال والدخل .

وقد حفز وضع قانون الشركات في إنجلترا سنة 1845على تطوير المعايير المحاسبية ، وبعد ذلك تم تمرير قوانين تهدف إلى حماية المستثمرين ضد الأفعال غير المناسبة من مسؤولي الشركة ، فاشترطت هذه القوانين أن تُدفع التوزيعات من الأرباح ، كما اشترطت الاحتفاظ بالحسابات ومراجعتها من قبل أشخاص آخرين غير المدراء ، وقد ساعدت الثورة الصناعية وتعاقب قوانين الشركات في انجلترا كذلك في زيادة الحاجة للمحاسبين والمعايير المهنية .

وفي الجزء الأخير من القرن التاسع عشر ، وصلت الثورة الصناعية إلى الولايات المتحدة ، وجاءت معها الحاجة لإجراءات ومعايير محاسبية أكثر رسمية ، وقد لعبت

شركات السكك الحديدية دوراً مهماً في الاقتصاد آنذاك . حيث خلقت هذه الشركات الحاجة إلى صناعات مساعدة ، مما أدى بدوره إلى زيادة في طلب السوق على أسهم الشركات وزيادة الحاجة كذلك إلى المحاسبين المدربين جيداً والأكفاء ، حيث كان الفصل بين الإدارة والملكية قد أضحى واضحاً ومتميزاً .

لكن في ذلك الوقت ، كان بمقدور أي كان أن يدعي بأنه محاسب ، نظراً لعدم وجود مهنة منظمة أو معايير محددة للتأهيل ، فقد كان يتم تأهيل وتدريب المحاسبين عن طريق نظام التمهين (apprenticeship system) . وفي فترة لاحقة بدأت الكليات التجارية الخاصة في الظهور كأساس وقاعدة لتدريب المحاسبين وتأهيلهم . وقد ركزت هذه الكليات والمعاهد على جودة القيمة ، ولكن النقاشات حول طبيعة القيمة في التعليم المحاسبي لم تظهر إلا في مرحلة متأخرة . وقد اتسمت هذه الفترة ، بناءً على ذلك ، بانتشار المضاربة في أسواق الأوراق المالية والقطاعات الاحتكارية التي تسيطر على قطاعات من الاقتصاد الأمريكي ، والذي أدى بدوره إلى تأسيس الحركة التقدمية في نهاية القرن التاسع عشر . وفي سنة 1898 ، تم تأسيس اللجنة الصناعية للبحث والتقرير عن المسائل المتعلقة بالهجرة ، والعمل والزراعة ، والصناعة ، والتجارة ، ورغم أن هذه اللجنة لم تضم محاسبين أو تستخدم محاسبين ، فإن تقريراً مبدئياً صادراً عنها سنة 1900 ، اقترح ضرورة تأسيس مهنة محاسبة عامة مستقلة للحد من المخالفات المشاهدة من قبل الشركات .

ورغم أن معظم المحاسبين لم يشاركوا بالضرورة في الإصلاحات التقدمية المرغوبة ، فإن الحركة التقدمية وضعت بعض المسؤوليات الاجتماعية على المحاسبين ، ونتيجة لذلك وافق المحاسبون على ثلاثة مستويات عامة من التقدمية هي :

1- الإيمان الراسخ بالديمقراطية والاهتمام بالعدالة ، والأخلاقية ، والقبول العام بكفاءة التعليم كوسيلة أساسية في تطوير المتجمع .

2- زيادة الوعي بالالتزام الاجتماعي لكل قطاعات المجتمع ، وإدخال فكرة المساءلة العامة للقادة السياسيين ، وقادة الأعمال .

3- القبول بالنفعية بصفتها الفلسفة الأكثر ملاءمة عملياً آنذاك .

وقد كان الاهتمام الأساسي للمحاسبة خلال مطلع القرن التاسع عشر ، هو تطوير نظرية يمكنها مكافحة مخالفات الشركات التي كانت تحدث في ذلك الوقت ، فظهر مفهوم المحافظة على رأس المال ، وقد تطور هذا المفهوم من المحافظة على رأس المال المستثمر إلى المحافظة على القدرة الإنتاجية المادية للشركة ، ثم إلى المحافظة على رأس المال الحقيقي ، وتعتبر وجهة النظر الأخيرة ، بشكل أو بآخر ، توسيعاً للمفهوم الاقتصادي للدخل (انظر الفصل الخامس) ، الذي يرى أنه لا يمكن أن تكون هناك زيادة في الثروة إلا إذا كان حامل السهم أو الشركة في حالة أفضل نهاية الفترة مما كان عليه في بدايتها .

وخلال الفترة 1900-1915 ، لم يكن مفهوم تحديد الدخل قد تطور بصورة جدية ومتكاملة ، بل إن الجدل القائم كان حول أي القوائم المالية يجب اعتبارها الأهم الميزانية أم قائمة الدخل ؟ وقد كان من الأشياء الضمنية في هذا الجدل ، وجهة النظر الداعية إلى النظر إلى الميزانية وقائمة الدخل على أن إحداهما أساسية والثانية مكملة لها ، وأن القيم الملائمة يمكن الإفصاح عنها في إحداهما فقط .

وفي سنة 1904 كان لانعقاد المؤتمر الدولي للمحاسبين على مستوى أمريكا ، علامة على التطور المبدئي في مهنة المحاسبة المنظمة في الولايات المتحدة ، رغم وجود محاولات سابقة لمثل هذا التنظيم ، وكون العديد من الولايات لديها هيئات على مستوى الولاية ،حيث تم تشكيل الجمعية الأمريكية للمحاسبين العموميين American Association of Public Accountants باعتبارها التنظيم المهني للمحاسبين في الولايات المتحدة ، وفي سنة 1916 وبعد عقد من النزاعات البينية المريرة ، أعيد تنظيم هذه المجموعة تحت اسم معهد المحاسبين الأمريكي ((American Institute of Accountants (AIA)) .

في بداية القرن العشرين ، بدأ الكثير من الجامعات في تقديم البرامج التعليمية في المحاسبة ، وقد اتسمت هذه الفترة بعدم وجود مناهج محاسبية منظمة ومعتمدة . ولحل هذه المشكلة ، فقد تم تشكيل الجمعية الأمريكية لمدرسي المحاسبة في الجامعات سنة 1916 ، وركزت هذه المجموعة مبدئياً على تطوير الأمور المتعلقة بتطوير البرامج والمناهج الدراسية ، دون التدخل في الأمور المتعلقة بتطوير نظرية المحاسبة إلا بعد ذلك بفترة طويلة .

وقد غيرت الحرب العالمية الأولى موقف الجمهور من قطاع الأعمال ، حيث اعتقد عدد من الأفراد أن نجاح المنافسة في الحرب ، يمكن إرجاعه جزئياً إلى براعة مشروعات الأعمال الأمريكية ، ونتيجة لذلك شعر الجمهور بأن مشروعات الأعمال قد أعيد إصلاحها ، وأنه لم تعد هناك ضرورة للرقابة الخارجية عليها ، وتغير دور المحاسبين من حماية الطرف الثالث إلى حماية مصالح المشروعات .

وتشير الانتقادات الموجهة إلى الممارسات المحاسبية خلال العشرينيات من القرن العشرين ، إلى أن المحاسبين تخلو عن دور الوكالة ، وركزوا كثيراً على احتياجات الإدارة ، وسمحوا بقدر أكبر من المرونة في التقرير المالي ، وخلال هذه الفترة ، كان ينظر إلى القوائم المالية باعتبارها من صنع الإدارة ، ولم يكن بمقدور المحاسبين مطالبة مشروعات الأعمال باستخدام مبادئ محاسبية لا ترغب في استخدامها . وقد كانت نتيجة هذا الموقف انهيار أسواق الأسهم سنة 1929 ، ثم أعقب ذلك فترة الكساد الكبير ، ورغم أن اللوم عن هذه الأحداث لا يقع على المحاسبين ، من الناحية المبدئية ، فإنه أدى إلى الاتجاه نحو التدخل الحكومي في أمور المهنة .

المحاسبة في الولايات المتحدة منذ 1930 : Accounting in the US since1930

بدأت إحدى المحاولات الأولى لتحسين المحاسبة عقب بداية الكساد الكبير بقليل ، بسلسلة من الاجتماعات بين ممثلي سوق تداول الأسهم في نيويورك والمعهد الأمريكي للمحاسبين ، وقد كان الغرض من هذه اللقاءات ، هو مناقشة المشاكل ذات الصلة بمصالح المستثمرين ، وسوق تداول الأسهم في نيويورك والمحاسبين ، عند إعداد التقارير المالية الخارجية .

وبالمثل ، وفي سنة 1935 ، غيرت الجمعية الأمريكية لمدرسي المحاسبة اسمها لتصبح جمعية المحاسبة الأمريكية (American Accounting Association (AAA) ، وأعلنت عن نيتها في توسيع أنشطتها في البحث والتطوير للمبادئ والمعايير المحاسبية ، وقد كانت النتيجة الأولى لهذه الأنشطة الموسعة ، هي نشر تقرير ملخص سنة 1936 ، تحت عنوان "قائمة مبدئية بمبادئ المحاسبة التي تحكم القوائم المالية للشركات" (A Tentative Statement of Accounting Principles Underlying Financial Statements) ، وقد لخص التقرير المكون من أربع صفحات ونصف الصفحة المفاهيم الجوهرية التي تعتمد عليها القوائم المالية في ذلك الوقت .

وقد حظيت الجهود التعاونية لأعضاء سوق تداول الأوراق المالية في نيويورك ، ومعهد المحاسبين الأمريكي بالترحيب ، لكن المناخ الذي أعقب فترة الكساد الكبير في الولايات المتحدة كان يتسم بالرقابة ، حيث أصدرت تشريعات تتطلب من المراجعين ضرورة الحصول على ترخيص من الحكومة الفيدرالية بعد اجتياز امتحان مهني .

وكان التشريعان الأكثر أهمية اللذان تم تمريرهما آنذاك هما : قانون الأوراق المالية لسنة 1933 ، وقانون تداول الأوراق المالية لسنة 1934 ، واللذان أسسا لجنة تداول الأوراق المالية (SEC) ، وقد تم تأسيس هذه اللجنة للإشراف على جميع القوانين المتعلقة بالأوراق المالية ، وخُولت بموجب السلطات الممنوحة لها من الكونجرس ، سلطة بيان المبادئ المحاسبية ، وممارسات التقرير ، ومضمون الإفصاح المحاسبي للشركات التي تتعامل في سوق الأوراق المالية ، لكن نظراً لأن هذه اللجنة عملت عملاً إشرافياً رقابياً ، وسمحت للقطاع الخاص بتطوير المبادئ المحاسبية ، لم تستخدم هذه السلطة إلا نادراً ، لكنها شكلت ضغطاً على مهنة المحاسبة ، وكانت مهتمة بصورة خاصة بتضييق الفروق ومجالات الاختلاف في الممارسة المحاسبية في التقارير والقوائم المالية (تمت مناقشة دور لجنة تداول الأوراق المالية بتفصيل أكبر في الفصل السابع عشر) .

وخلال الفترة من 1936إلى 1938 ، انشغلت لجنة تداول الأوراق المالية (Sécurities and Exchange Commission) في جدل داخلي حول ما إذا كان يجب أن تقوم بتطوير معايير المحاسبة أم لا . وعلى الرغم من موافقة رئيس اللجنة آنذاك ، ورئيس المحكمة العليا فيما بعد ، William O. Douglas ، فقد قررت اللجنة في عام 1938 وعبر سلسلة الإصدارات المحاسبية (Accounting Series Releases) رقم (4) السماح للقطاع الخاص بإيجاد المبادئ المحاسبية . فقد أشارت هذه السلسلة إلى أن التقارير المقدمة إلى لجنة تداول الأوراق المالية ، يجب أن تعد "وفقاً للمبادئ المحاسبية التي تلقى قبولاً عاماً" .

وقد كانت المهنة مقتنعة أنها لا تملك الوقت المطلوب لتطوير إطار عملي مفاهيمي (فكري) للمحاسبة ، ونتيجة لذلك وافق معهد المحاسبين الأمريكي على نشر دراسة Sanders, Hatfield and Moore بعنوان "قائمة بمبادئ المحاسبة" ، (A Statement of Accounting Principles) ، وقد كان نشر هذا العمل مثاراً للجدل ، لأنها كانت مجرد مسح للممارسات الموجودة التي تطلب من المحاسبين القيام بما يرونه هو الأفضل ، وقد استخدمها بعض المحاسبين كمصدر رسمي لتبرير الممارسات المحاسبية الحالية .

وفي سنة 1937 اندمج معهد المحاسبين الأمريكي مع جمعية المحاسبين القانونيين الأمريكية ، وتم بعد ذلك تشكيل تنظيم جديد أكبر يعرف بمعهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (American Institute of Certified Public Accountants -AICPA) ، وقد كان لهذا التنظيم تأثير متزايد على تطوير نظرية المحاسبة . وعلى مر السنين ، شكل معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي ، لجاناً و مجالس عديدة للتعامل مع الحاجة إلى زيادة تطوير مبادئ المحاسبة ، وكانت أولى هذه اللجان هي لجنة الإجراءات المحاسبية (Committee on Accounting Procedures- CAP) ، ثم مجلس مبادئ المحاسبية (Accounting Principles Board - APB) ، الذي حل محله مجلس معايير المحاسبة المالية (Financial Accounting Standards Board - FASB) ، وقد أصدرت كل من هذه الهيئات إصدارات ، في القضايا والموضوعات المحاسبية ، شكلت المصدر الأساسي للمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها ، التي تسترشد بها الممارسة المحاسبية حالياً .

لجنة الإجراءات المحاسبية: Committee on Accounting Procedures

أصبح المحاسبون المهنيون منخرطين بنشاط أكبر في تطوير مبادئ المحاسبة بعد الاجتماعات التي انعقدت بين أعضاء سوق الأوراق المالية في نيويورك (NYSE) ، ومعهد المحاسبين القانونيين الأمريكي ، والجدل الذي دار حول نشر دراسة Sanders, Hat-field and Moore ، وفي سنة 1936 شكل معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي لجنة الإجراءات المحاسبية ، وكانت لدى هذه اللجنة صلاحية إصدار النشرات حول الإجراءات والممارسات المحاسبية لوضع ممارسات مقبولة بشكل عام . لم تكن اللجنة في بداية عملها ، و(خصوصاً الستين الأولى والثانية) ذات نشاط يذكر ، ولكنها مع مرور الوقت أصبحت فعالة ، وخصوصاً بعد الاستجابة لسلسلة الإصدارات المحاسبية رقم(4) ، والذي نبه إلى أن لجنة تداول الأوراق المالية ستتولى عملية إصدار المعايير إذا لم تقم لجنة الإجراءات المحاسبية بدورها واستجابت بسرعة لذلك ، وقد كان أول ردود الفعل هو توسيع عضوية لجنة الإجراءات المحاسبية من سبعة إلى أحد عشر عضواً .

وقد كان الجدل والقلق بشأن استخدام التكلفة التاريخية للمحاسبة كبيراً ، فقد كان تعريف الأصول آنذاك هو التكلفة غير المستنفذة ، والتي رأى بعض النقاد أنها تعطى الإدارة الحرية والمرونة في التقرير عن متى سيتم تحميل التكاليف كنفقات ، وهذا اعتبر بدوره سماحاً بظهور ما عرف بإدارة الإيرادات (انظر الفصل الخامس) .

كما أن أثر التضخم على الأرباح المقررة كان مجال خلاف آخر ، ففي خلال فترة الأربعينيات من القرن الماضي ، حاول العديد من الشركات استخدام استهلاك التكلفة الاستبدالية ، هذه المجهودات تم رفضها بالكامل من قبل كل من لجنة الإجراءات المحاسبية ، و لجنة تداول الأوراق المالية ، واللتين تريان أن الدخل يجب أن يحدد بناءً على التكلفة التاريخية . وقد استمر هذا الجدال قرابة العقد ، وقد انتهى بإقرار الكونجرس لقانون ، في سنة 1954 ، يعدل قانون أو تشريع ضرائب مكتب الإيراد الداخلي (مصلحة الضرائب) يسمح باستخدام طريقة الاستهلاك المعجل .

وقد تم نشر أعمال لجنة الإجراءات المحاسبية في شكل نشرات البحوث المحاسبية (Accounting Research Bulletins - ARBs) ، لكن هذه الإصدارات لم تمل ممارسات أو مبادئ محاسبية واجبة التطبيق أو إجبارية ، ولكنها حصلت على سلطتها من القبول العام فقط . وقد تم دمج نشرات البحوث المحاسبية سنة 1953 في نشرة المصطلحات المحاسبية رقم (1) بعنوان "مراجعة وتلخيص" ، ونشرة البحوث المحاسبية رقم (43). وابتداءً من سنة 1953 وحتى 1959 ، تم نشر نشرات البحوث المحاسبية من رقم (44) إلى رقم (51) ، وسنعرض في هذا الكتاب ، توصيات هذه النشرات التي لم تستبدل بإصدارات أخرى عند مناقشة الموضوعات التي تغطيها .

مجلس المبادئ المحاسبية: Accounting Principles Board

تعرضت طرق صياغة مبادئ المحاسبة ، مع حلول سنة 1959 ، إلى الكثير من الانتقادات ، نظراً لعدم بنائها على أي أسس نظرية أو بحثية ، فقد تعرضت لجنة الإجراءات المحاسبية للانتقاد في بطء أعمالها وفي طريقة صياغتها وإصدارها لمعايير المحاسبة ، ففي معظم الحالات ظهر عدم التناسق والتناغم بين تلك المعايير . كما أن معظم أعضاء اللجنة كانوا غير متفرغين ، والذي أدى إلى التساؤل عن مدى استقلاليتهم ، وأخيراً فإن اشتراط أن يكون كل أعضاء اللجنة منتسبين (أعضاء) للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين منع الكثير من المدراء الماليين ، والمستثمرين ، وكذلك الأكاديميون من العمل باللجنة ، وكنتيجة لذلك كان المحاسبون ومستخدمو القوائم المالية يسعون إلى تمثيل أكبر في تطوير المبادئ المحاسبية ، واستجابة لذلك ، قام معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي بتأسيس مجلس مبادئ المحاسبة ، وقد كانت أهداف هذه الهيئة ، هي تطوير الصيغة المكتوبة لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها

وتوضيح مضمونها ، وتضييق الفروق والاختلافات في الممارسات المناسبة ومناقشة القضايا الجدلية غير المحسومة . ولكن سرعان ما تلاشت التوقعات بالتغيير عندما أعلن أول رئيس للجنة ، Weldon Powell ، عن نواياه بأن البحث المحاسبي هو بالضرورة عملي وتطبيقي ، مع ضرورة الاهتمام بالاستفادة من المنتج النهائي للمحاسبة .

تشكل المجلس من أعضاء يتراوح عددهم ما بين 17 إلى 21 عضواً ، يتم اختيارهم أساسًا من مهنة المحاسبة ، لكنه يضم كذلك أفراداً من الصناعة والحكومة والمجتمع الأكاديمي .

وفي البداية ، لم تكن إصدارات مجلس مبادئ المحاسبة ، التي تعرف آنذاك بالآراء ، ممارسة ملزمة أو واجبة التطبيق ، لكن إصدار الرأي رقم (2) ، والانسحاب الجزئي الوارد في الرأي رقم (4) ، أظهرا الحاجة إلى المزيد من السلطة ، وقد كان هذا الجدل بسبب الخلافات حول المعالجة المحاسبية للائتمان الضريبي الاستثماري ، ففي بداية الستينيات عندما كانت الولايات المتحدة تمر وتعاني آثار الكساد ، وبعد تولي الرئيس جون كنيدي مهام منصبه ، اقترح مستشاروه سياسة اقتصادية مالية جديدة تتضمن تخفيضًا ضريبيًا مباشرًا (إعفاء ضريبيًا) (Income Tax credit) مبنيًا على نسبة مئوية من تكلفة الاستثمار الذي يفي بالشروط ، ففي سنة 1961 أجاز الكونجرس الإعفاء الضريبي الاستثماري ، وقد واجه مجلس المبادئ المحاسبية آنذاك ، مسألة الكيفية التي يجب على الشركات اتباعها للتسجيل والتقرير عن آثار الإعفاء الضريبي للاستثمار ، وقد اقترح المجلس الطريقتين التاليتين :

1- طريقة التدفق (Flow-through method) : والتي تعامل الإعفاء الضريبي على أنه نقص في مصروف الضرائب للسنة التي يظهر فيها .

2- طريقة التأجيل (Deferred method) : والتي تعالج الإعفاء الضريبي كتخفيض في تكلفة الأصل ، وبالتالي تنعكس في حياة الأصل من خلال تخفيض مصروف الاستهلاك السنوي للأصل خلال عمره الإنتاجي .

وقد أيد المجلس المعالجة المحاسبية للإعفاء الضريبي باستخدام الطريقة الثانية (طريقة التأجيل) ، و أصدر الرأي رقم (2) في هذا الشأن ، الذي ينص على أن هذا الخفض الضريبي يكافئ خفض التكلفة ، وأن آثار هذا الخفض في التكلفة يجب إهلاكه على

لدى العمر الإنتاجي للأصل ، ومع ذلك كانت ردود الفعل سلبية على مختلف الجبهات ، فقد رأى أعضاء حكومة الرئيس كنيدي ، أن طريقة (flow-through) أكثر تساقاً مع أهداف التشريع أو القانون ، وكذلك فإن ثلاثًا من أصل ثماني شركات محاسبة ومراجعة آنذاك نصحت زبائنها بعدم اتباع توصيات المجلس الواردة في الرأي رقم (2) ، وفي سنة 1963 أصدرت لجنة تداول الأوراق المالية الإصدار رقم (96) من سلسلة الإصدارات المحاسبية ، يسمح للشركات باستخدام أي من الطريقتين ملفاتهم لدى اللجنة .

وقد نتج عن غياب القبول العام لرأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (2) ، وحقيقة أن لجنة تداول الأوراق المالية لها سلطة نشر الإصدارات المحاسبية ، تراجع المجلس جزئياً عن موقفه السابق ، ورغم أن رأي المجلس رقم (4) أكد أن القرار السابق هو المعالجة المناسبة والسليمة ، إلا أنه وافق على استخدام كلتا الطريقتين .

وقد أدى نقص التأييد لبعض إصدارات المجلس ، والمخاوف بشأن صياغة وقبول المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها ، إلى قيام معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي بتبني القاعدة (203) من قواعد أخلاق المهنة ، وتشترط هذه القاعدة الإفصاح عن أي انحراف عن المبادئ المحاسبية المنشورة في آراء مجلس مبادئ المحاسبة ، أو نشرات البحوث المحاسبية (أو قوائم مجلس معايير المحاسبة المالية لاحقاً) ضمن هوامش القوائم المالية ، وفي تقرير المراجع إذا كان أثر هذه الانحرافات مادياً ، وقد كان لهذا العمل أثر مطالبة الشركات والمحاسبين القانونيين الذين ينحرفون عن متطلبات التقرير الواردة في قوائم مجلس معايير المحاسبة المالية ، وآراء مجلس مبادئ المحاسبة ، ونشرات البحوث المحاسبية بتبرير هذه الانحرافات .

إضافة إلى الصعوبات التي صاحبت تمرير رأيي مجلس مبادئ المحاسبة رقمي (2) ، و (4) ، واجه المجلس مشاكل أخرى ، فقد كان أعضاء المجلس متطوعين ، وكان هؤلاء الأعضاء يتحملون مسؤولية التفرغ الكامل أمام الجهات التي يعملون لديها ، لذلك أصبح أداء واجباتهم في مجلس مبادئ المحاسبة ثانوياً ، ومع نهاية الستينيات من القرن العشرين ، ظهرت الانتقادات مجدداً لتطوير مبادئ المحاسبة ، وقد تركزت هذه الانتقادات حول العوامل التالية :

1- استقلالية أعضاء مجلس مبادئ المحاسبة : فقد كان أعضاء المجلس موظفين على سبيل التفرغ بجهات أخرى كان لها تأثير على آرائهم في بعض المسائل .

2- هيكلية المجلس : حيث كانت شركات المراجعة الكبرى الثماني (آنذاك) تمنح العضوية (عضواً) بشكل تلقائي ، وكان هناك عادة ، خمسة أو ستة مراجعين آخرين بالمجلس .

3- زمن الاستجابة : لم يكن البحث في المشاكل المحاسبية المستجدة وحلها ينجزان بسرعة كافية من أعضاء يعملون على سبيل عدم التفرغ .

مجلس معايير المحاسبة المالية: Financial Accounting Standards Board

نتيجة للانتقادات المتزايدة لمجلس مبادئ المحاسبة ، عين مجلس إدارة معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي سنة 1971 لجنتين ، هما لجنة Wheat ، نسبة إلى اسم رئيسها Francis Wheat هدفها هو دراسة الكيفية التي يجب بها وضع مبادئ المحاسبة المالية ، ولجنة Trueblood نسبة إلى اسم رئيسها Robert Trueblood وطلب إليها تحديد أهداف القوائم المالية .

وقد أصدرت لجنة Wheat تقريرها سنة 1972 ، بتوجيهات مفادها ضرورة إلغاء مجلس مبادئ المحاسبة ، وخلق مجلس معايير المحاسبة المالية ، وقد ضم المجلس الجديد ممثلين عن مختلف المنظمات ، وعلى سبيل التفرغ وبمقابل مادي ، خلافًا لما كان عليه الحال في مجلس مبادئ المحاسبة .

وفي سنة 1973 ، نشرت لجنة Trueblood ، والتي تعرف رسمياً باسم مجموعة دراسة أهداف القوائم المالية (Study Group on Objectives of Financial Statements) ، تقريرها بعد جدل واسع ، وبتوصيات أكثر عمومية ، حول أهداف القوائم المالية ، مما كانت عليه توصيات لجنة Wheat بخصوص وضع المبادئ المحاسبية . وقد طلبت مجموعة الدراسة ضرورة النظر إلى تقريرها باعتباره خطوة أولية في تطوير الأهداف ، وطالبت بضرورة بذل جهود كبيرة لاستمرار تحسين وصقل معايير وممارسات المحاسبة ، وستتم مناقشة محتويات تقرير لجنة تروبلود Trueblood في الفصل الثاني .

وقد تبنى معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي بسرعة توصيات لجنة Wheat ، وأصبح مجلس معايير المحاسبة المالية هو الهيئة الرسمية المكلفة بإصدار معايير المحاسبة ، وقد كانت هيكلية هذا المجلس المالية كما يلي : يتم اختيار مجلس للأمناء الذين يتم تعيينهم أو تسميتهم من ثماني منظمات تتوفر لأعضائها معرفة واهتمام خاص بالتقرير المالي ، وهذه المنظمات هي جمعية المحاسبة الأمريكية ، معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي ، وجمعية إدارة الاستثمار والبحث ، ومعهد المديرين الماليين ، وجمعية مديري التمويل الحكومي ، ومعهد المحاسبين الإداريين ، والجمعية الوطنية للمراجعين والمراقبين وأمناء الخزائن في الولايات ، وجمعية الصناعات الأمنية (Security Industry Association) .

والمجلس الذي يحكم مجلس معايير المحاسبة المالية هو مؤسسة المحاسبة المالية (FAF) ويتكون من 15 أميناً ، وهو الذي يعين المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة (FASAC) الذي بدوره يقدم الاستشارة لمجلس معايير المحاسبة المالية بشأن أهم الموضوعات ، ويختلف عدد الأعضاء في المجلس الاستشاري من سنة لأخرى ، ومع أن القوانين التأسيسية تشترط 20عضواً على الأقل ، إلا أن عدد الأعضاء الفعلي ارتفع إلى ما يقارب 30 عضواً في السنوات الأخيرة للحصول على تمثيل لمجموعة كبيرة من الأطراف المهتمة .

وتُعد مؤسسة المحاسبة المالية كذلك ، مسؤولة عن تعيين أعضاء مجلس معايير المحاسبة السبعة ، والحصول على الأموال اللازمة لقيامه بعمله ، وهي تحصل الآن على ما يزيد على 11مليون دولار سنوياً لدعم أنشطة مجلس معايير المحاسبة المالية ، ويوضح الشكل 1-1 هيكلية مجلس معايير المحاسبة المالية حالياً .

إن كلاً من مؤسسة المحاسبة المالية ، ومجلس معايير المحاسبة المالية ، يتمتعان بتمثيل أوسع للمهنة ككل ، مما كان يتمتع به مجلس مبادئ المحاسبة ، لكن غالبية الأعضاء عادة ما يكونون مراجعين من الممارسة العملية ، وقد أصبحت هيكلية مؤسسة المحاسبة المالية حالياً تخضع للفحص والانتقاد من قبل لجنة تداول الأوراق المالية ، ففي سنة 1996 عبر السيد Arthur Levitt رئيس اللجنة عن مخاوفه من أن أهداف المؤسسة معرضة للخطر ، واقترح إعادة هيكلتها ، بحيث تكون غالبية أعضائها أفراداً لديهم خبرة قوية في الممارسة العملية ، وبمقدورهم تمثيل الجمهور بعيداً عن أي تعارض

في المصالح ، وتابع قائلاً : إن لجنة تداول الأوراق المالية يجب أن توافق على تعيين أعضاء مؤسسة المحاسبة المالية ، وإلى الآن لم يكن هناك أي تغيير في طريقة تعيين أعضاء مؤسسة المحاسبة المالية ، ومن غير المرجح أن يكون التغيير في هيكلية المؤسسة أو مجلس معايير المحاسبة المالية تطوعياً .

وفي الوقت الراهن ، لا يزال مجلس معايير المحاسبة المالية هو الهيئة الرسمية التي عهد لها معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي بسلطة إصدار معايير المحاسبة المالية ، وهكذا سيتم خلال هذا الكتاب عرض إصدارات مجلس معايير المحاسبة المالية ، ومبادئ المحاسبة باعتبارها مبادئ محاسبية مقبولة ومتعارف عليها (GAAP) من ضمن الأعمال الأولى التي قام بها مجلس معايير المحاسبة المالية هي إجازة جميع الأعمال التي قام بها مجلس مبادئ المحاسبة ، إلى أن تتم مراجعتها أو تعديلها ، وقد قام مجلس مبادئ المحاسبة بنفس الشيء تجاه أعمال لجنة الإجراءات المحاسبية ، وهكذا يكون مجلس معايير المحاسبة المالية قد قبل كل الإصدارات القائمة وقت تشكيله لكل من لجنة الإجراءات المحاسبية ومجلس مبادئ المحاسبة ، وفي هذا الكتاب ، سيتكرر الرجوع إلى مجلس مبادئ المحاسبة ، لأن معظم ما تم عرضه يرجع أصله إلى هذا المجلس ، ويجب على القارئ أن يتذكر دائماً أن مجلس معايير المحاسبة المالية قد تبنى هذه الإصدارات .

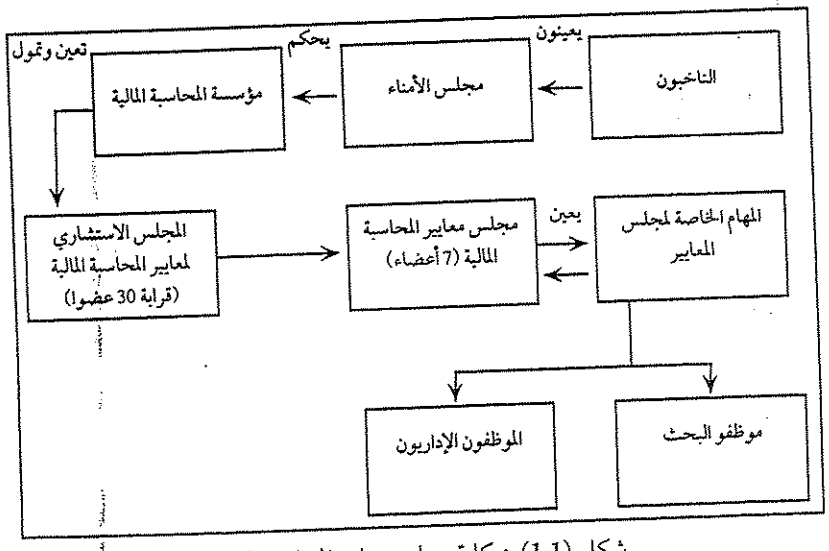

شكل (1-1) هيكلية مجلس معايير المحاسبة المالية

مهمة مجلس معايير المحاسبة المالية: The Mission of the FASB

إن مهمة مجلس معايير المحاسبة المالية ، هي وضع وتحسين معايير المحاسبة والتقرير الماليين لإرشاد وتعليم الجمهور ، بمن في ذلك معدو المعلومات المالية والمراجعون والمستخدمون لها . وفي محاولة للقيام بهذه المهمة يسعى المجلس إلى :

1- تحسين فائدة التقرير المالي بالتركيز على الخصائص الأساسية ، مثل الملاءمة والموثوقية ، جودة قابلية المقارنة والثبات (ستتم مناقشتها لاحقاً في هذا الفصل) .

2- الإبقاء على تحديث المعايير وبما يعكس التغيرات في طرق القيام بالأعمال والتغيرات في البيئة الاقتصادية .

3- الدراسة السريعة لمجالات القصور في التقرير المالي والتي يمكن تحسينها من خلال عملية وضع المعايير .

4- تعزيز قابلية المقارنة دولياً بين المعايير المحاسبية ، إلى جانب تعزيز جودة عملية التقرير المالي .

5- تعزيز الفهم العام لطبيعة وأغراض المعلومات الواردة في التقارير المالية .

كما يقوم المجلس بتطوير مفاهيم المحاسبة العامة إلى جانب وضع معايير إعداد التقرير المالي وتوفير الإرشادات المتعلقة بتطبيق هذه المعايير .

أنواع الإصدارات : Types of Pronouncements

كان مجلس معايير المحاسبة المالية في الأساس ، يصدر نوعين من الإصدارات هما القوائم (Statements) ، والتفسيرات (Interpretations) ، ثم بعد ذلك وضع المجلس نوعين جديدين من الإصدارات هما :

1- قوائم بمفاهيم المحاسبة المالية : (Statement of Financial Accounting Concepts (SFACs))

2- النشرات الفنية (Technical Bulletins)

حيث تهدف قوائم مفاهيم المحاسبة المالية إلى وضع الأهداف والمفاهيم التي يستخدمها المجلس في تطوير معايير المحاسبة والتقرير الماليين ، وقد أصدر إلى الآن سبع قوائم لمفاهيم المحاسبة المالية ، كما سنناقش لاحقاً في الفصل الثاني .

وتختلف قوائم مفاهيم المحاسبة المالية عن قوائم معايير المحاسبة المالية ، من حيث إنها لا تضع المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها ، وبالمثل لا يراد منها مراعاة القاعدة (203) من قواعد قانون أخلاق المهنة ، ومن المتوقع أن يكون مجلس معايير المحاسبة المالية ذاته هو المستفيد الأساسي منها ، لكن معرفة الأهداف والمفاهيم التي يستخدمها المجلس يجب أن تمكن مستخدمي القوائم المالية من الحصول على فهم أفضل لمحتوى ومحددات معلومات المحاسبة المالية .

أما النشرات الفنية فهي تفسيرية صرفة ، ولا تضع معايير جديدة أو تعدل من المعايير القديمة ، وتهدف إلى توفير إرشادات بشأن مشاكل المحاسبة والتقرير الماليين على أساس وقتي منظم .

وباختصار ، يقوم مجلس معايير المحاسبة المالية حالياً بنشر أربعة أنواع من الإصدارات هي :

1- **قوائم مفاهيم المحاسبة المالية :** (Statements of Financial Accounting Concepts) وهي إصدارات تهدف إلى وضع الأسس التي تبنى عليها معايير المحاسبة المالية ، وهي لا تخلق مبادئ محاسبية مقبولة ومتعارف عليها ، بل يتم إصدارها للأغراض التالية :

(أ) إرشاد مجلس معايير المحاسبة المالية في وضع المعايير .
(ب) إرشاد المحاسبين المهنيين في التعامل مع المسائل غير المحلولة .
(جـ) المساعدة في تعليم غير المحاسبين .

2- **قوائم معايير المحاسبة المالية :** (Statements of Financial Accounting Standards)وهي إصدارات تشير إلى الطرق والإجراءات المحاسبية المطلوبة في قضايا محاسبية محددة ، وهي تطبق أو تشكل رسمياً مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها (GAAP) .

3- **التفسيرات :** (Interpretations) وهي تعديلات وتوسع في قضايا ترتبط بقوائم مجلس معايير المحاسبة المالية التي سبق نشرها ، أو آراء مجلس مبادئ المحاسبة ، أو نشرات البحوث المحاسبية ، وهدف التفسيرات هو توضيح وشرح وبيان قوائم معايير المحاسبة المالية و آراء مجلس مبادئ المحاسبة و نشرات البحوث المحاسبية القائمة حالياً ، تتطلب تأييد غالبية أعضاء مجلس معايير المحاسبة المالية ، وهي تطبق أو تكوّن كذلك مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها .

4- النشرات الفنية : (Technical Bulletins) هي استرشادات حول مشاكل المحاسبة والتقرير المالي ، يصدرها موظفو مجلس معايير المحاسبة المالية ، ولا تؤدي رسمياً إلى خلق أو تكوين المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها ، وتستخدم أساساً للمساعدة في التعامل مع مشاكل التنفيذ .

القضايا الطارئة: Emerging Issues

تعرض مجلس معايير المحاسبة المالية للانتقاد لفشله في توفير استرشادات وقتية لمشاكل الممارسة والتطبيق الطارئة ، وخلال سنة 1984 استجاب المجلس لهذه الانتقادات بما يلي :

1- تشكيل لجنة مهام خاصة للمساعدة في تحديد المشاكل والقضايا التي قد تتطلب العمل عليها واتخاذ إجراءات بشأنها ، وهذه اللجنة هي لجنة المهام الخاصة للقضايا الطارئة (Emerging Issues Task Force - EITF) .

2- توسيع نطاق نشرات مجلس معايير المحاسبة المالية الفنية ، في محاولة لتوفير استرشادات سريعة لمجموعة كبيرة من الموضوعات المختلفة .

وقد تم تشكيل لجنة المهام الخاصة للقضايا الطارئة استجابة لموضوعين متعارضين ، فمن ناحية يواجه المحاسبون مجموعة من القضايا المختلفة لا يتم تناولها بشكل كامل في الإصدارات المحاسبية مثل مبادلات معدل الفائدة (Interest Rate Swaps) ، أو ظهور أدوات مالية جديدة (Financial Instruments) ، فهذه القضايا ، وغيرها من القضايا الجديدة الأخرى ، تحتاج إلى حلول فورية ، ومن ناحية أخرى ، يرى العديد من المحاسبين أن الكم المتزايد من الإصدارات المهنية أدى إلى خلق مشكلة عبء تطبيق المعايير (standards overload problem) ، أي مشكلة تزايد أعباء تطبيق المبادئ المحاسبية ، (ستتم مناقشتها بشكل مفصل لاحقاً) ، وقد شكل مجلس معايير المحاسبة المالية لجنة المهام الخاصة للقضايا الطارئة في محاولة لدراسة كلا الموضوعين في ذات الوقت ، وهدف هذه اللجنة هو توفير إرشادات وقتية حول القضايا الجديدة ، مع الحد من عدد القضايا التي يتطلب حلها إصدارات رسمية من قبل المجلس .

ويحتل جميع أعضاء هذه اللجنة مراكز تمكنهم من الإلمام والدراية بالقضايا الطارئة ، ويضم الأعضاء الحاليون مدراء لشركات المحاسبة والمراجعة الكبرى ، وممثلين

عن شركات المراجعة الصغرى ، ومدير البحث في مجلس معايير المحاسبة المالية بصفته رئيساً للجنة ، ومن المتوقع كذلك أن يشارك رئيس المحاسبين في لجنة تداول الأوراق المالية في جلسات هذه اللجنة و في مناقشاتها .

وتقوم لجنة المهام الخاصة للقضايا الطارئة بمناقشة القضايا المحاسبية الراهنة التي لم تتناولها الإصدارات الرسمية الراهنة ، وتشير على موظفي مجلس معايير المحاسبة المالية بما إذا كانت المسألة تتطلب تدخلاً من المجلس أم لا . وتنشأ القضايا الطارئة بسبب وجود أنواع جديدة من العمليات ، أو تباين المعالجة المحاسبية لأنواع العمليات الموجودة ، أو وجود أنواع جديدة من الأوراق المالية ، أو وجود خدمات أو منتجات جديدة تنطوي في الغالب على رغبة الشركة في تحقيق تمويل خارج الميزانية ، أو معالجة محاسبية خارج الميزانية ، أو معالجة محاسبية خارج قائمة الدخل . ويمكن أن تحال القضايا إلى لجنة المهام الخاصة للقضايا الطارئة من مصادر مختلفة ، ويثار العديد منها من قبل أعضاء اللجنة أنفسهم ، بينما يأتي البعض الآخر من الأسئلة التي يطرحها المراجعون ، وأحياناً قد تثار القضية بسبب أسئلة تثيرها لجنة تداول الأوراق المالية ، أو أي هيئة فيدرالية أخرى ، ويتم إعداد ملخص بالقضية ، ويشكل هذا الملخص أساس كل قضية تطرح أمام اللجنة ، وتشمل ملخصات القضايا عادة المناقشات حول الموضوع ، والمداخل البديلة لحل القضية والمرجعيات المتوفرة لها ، وأمثلة للعمليات المطروحة ، ولا يشكل ملخص القضية إصداراً رسمياً ، بل يمثل فقط وجهات نظر أعضاء لجنة المهام الخاصة للقضايا الطارئة في ذلك الوقت .

وتحاول لجنة المهام الخاصة الوصول إلى إجماع حول كل قضية ، ويعرف الإجماع في هذه الحالة ، بأنه اتفاق 13 عضواً من أصل 15 عضواً في التصويت ، ويؤدي الإجماع إلى وضع مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها ، كما هو مبين في الفقرة 5 من المستوى (جـ) من قائمة معايير المراجعة رقم(69) التي ستتم مناقشتها لاحقاً في هذا الفصل .

مشكلة عبء تطبيق المعايير المحاسبية: Standards Overload

تعرَّض كل من مجلس معايير المحاسبة المالية ، ولجنة تداول الأوراق المالية ، ومعهد المحاسبين القانونيين الأمريكي في السنوات الأخيرة للانتقاد لفرضهم للكثير من المعايير على مجتمع الأعمال ، وقد كانت مشكلة عبء تطبيق المعايير تثقل كاهل

الشركات الصغيرة بشكل خاص ، حيث لا تملك هذه الشركات الموارد الاقتصادية الضرورية لمتابعة وتطبيق جميع الإصدارات الصادرة عن هذه الهيئات الرسمية ، ويستند أولئك الذين يرون أن هناك مشكلة عبء تطبيق المعايير على ادعاءين اثنين ، في بناء حججهم ، هما :

1- ليست جميع متطلبات مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها ملائمة لاحتياجات التقرير المالي في الشركات الصغيرة .

2- حتى لو كانت هذه المتطلبات ملائمة ، فهي غالبًا ما تخالف أو تنتهك مفهوم التكلفة مقابل المنفعة (سنتم مناقشته في الفصل الثاني) .

ويؤكد منتقدو عملية إلزام المشروعات الصغيرة بتطبيق جميع المعايير أيضا أن مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها طورت أساسًا لخدمة احتياجات أسواق الأوراق المالية ، ومعظم الشركات الصغيرة لا تحصل على رأس مالها من هذه الأسواق ، لذلك يمكن القول إن مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها لم تأخذ ظروف المشروعات الصغيرة عند تطويرها في الاعتبار .

وبعض النتائج المترتبة على مشكلة عبء المعايير للشركات الصغيرة هي كما يلي :

1- حصول الشركات الصغيرة على تقرير متحفظ أو عكسي إذا ما أهملت أحد متطلبات مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها بقوائمها المالية الخاضعة للمراجعة .

2- إن تكلفة الالتزام بمتطلبات مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها ، قد تستدعي من الشركة الصغيرة الاستغناء عن تطوير معلومات أخرى أكثر ملاءمة .

3- إن شركات المراجعة الصغيرة التي تقوم بمراجعة الشركات الصغيرة ، يجب عليها أن تواكب جميع المتطلبات مثلها مثل شركات المراجعة الدولية الكبرى ، لكن لا يمكنها توفير المتخصصين المتوفرين على أساس مركزي لشركات المراجعة الدولية الكبرى .

ويطالب العديد من المحاسبين بضرورة اختلاف المعايير الإفصاحية كوسيلة لحل مشكلة عبء المعايير ، ومعنى ذلك أن المعايير يمكن تقسيمها إلى مجموعتين ، مجموعة تطبق على مشروعات الأعمال بغض النظر عن حجمها ، ومجموعة أخرى

يتم تطبيقها بصورة اختيارية على المشروعات الكبيرة ، والمشروعات الصغيرة أو صناعات معينة . فعلى سبيل المثال ، يمكن أن يكون الإفصاح عن السياسات المحاسبية المهمة يعني به جميع مشروعات الأعمال ، في حين يكون هناك فرق إفصاحي ، كما في حالة أرباح السهم الواحد مثلاً ، ينطبق على المشروعات الكبيرة فقط .

وقد درس مجلس معايير المحاسبة المالية ، ومختلف المنظمات الأخرى هذه المسألة ، لكنها لم تصل إلى إجماع حولها ، فإحدى اللجان الخاصة التابعة لمعهد المحاسبين القانونيين الأمريكي تفضل اختلاف الإجراءات ، لكن مجلس معايير المحاسبة المالية ظل موقفه هو أنه قد يحصل إرباك وتشويش لمستخدمي القوائم المالية نتيجة استخدام إجراءين مختلفين لبيان نفس الحدث الاقتصادي والإفصاح عنه ، إضافة إلى أن المصارف (أحد مصادر رأس المال المهمة للشركات الصغيرة) والمحللين الماليين ، ظلوا دائما ينتقدون اختلاف الإجراءات كحل لمشكلة عبء تطبيق المعايير .

وضع المعايير كعملية سياسية: Standard Setting As Political Process

ذكر أحد كبار المحاسبين الأكاديميين من ذوي التأثير في صياغة المعايير المحاسبية ، أن هذه المعايير هي نتيجة للعمل السياسي ، تماماً كما هي نتيجة للاستنتاج المنطقي أو معرفة للأبحاث التجريبية ، وسبب هذه الظاهرة هو أن العديد من الأطراف مهتمة بتطوير معايير المحاسبة وتتأثر بهذه المعايير . وقد توصل مختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية إلى أن أفضل طريقة للتأثير على صياغة معايير المحاسبة هي محاولة التأثير على واضعي هذه المعايير .

وقد تعرَّض كل من لجنة الإجراءات المحاسبية ، مجلس المبادئ المحاسبية ، ومجلس معايير المحاسبة المالية لقدر كبير من الضغط لتطوير أو تعديل المعايير بما يفيد مجموعة معينة من المستخدمين . فعلى سبيل المثال ، كان مجلس المبادئ المحاسبية يهدف أساسًا لتطوير نظرية للمحاسبة قبل البدء في معالجة أي من المشاكل الحالية ، ولكن تم التخلي عن هذا المدخل أو الفكرة عندما تم تحديد المدة الزمنية التي يستغرقها هذا المشروع أو الجهد إلى مدة خمس سنوات ، وأن لجنة تداول الأوراق المالية لن تستطيع الانتظار كل هذه المدة دون اتخاذ إي إجراءات أو ردود فعل . فقد واجه المجلس آنذاك مشكلة الجدل الدائر حول الإعفاء الضريبي لتشجيع الاستثمار

والتي تمت مناقشتها سابقاً . وفي بعض الحالات كانت هذه الجهود ناجحة ، كما في حالة اجتماع مشروعات الأعمال لزيادة الإجماع المطلوب لتمرير قائمة معايير من قوائم معايير المحاسبة المالية من الغالبية البسيطة إلى غالبية خمسة أعضاء من أصل سبعة أعضاء في مجلس معايير المحاسبة المالية . وقد كانت هناك مخاوف من ردود فعل الكونجرس على اقتراح مجلس معايير المحاسبة المالية ، باستبعاد استخدام طريقة دمج المصالح في المحاسبة عن مشروعات الأعمال المشتركة ، انظر الفصل (16) .

الآثار الاقتصادية لمعايير المحاسبة: Economic Consequences

إن نمو هذه الضغوط على عملية وضع المعايير ليس غريبًا ، إذا ما أخذنا في الاعتبار حقيقة أن العديد من معايير المحاسبة له نتائج وآثار اقتصادية كبيرة . وتشير النتائج الاقتصادية إلى أثر التقارير المحاسبية على مختلف قطاعات المجتمع الاقتصادي .

يرى هذا المفهوم أن الممارسات المحاسبية التي تتبناها شركة ما تؤثر على سعر أسهمها وعلى قيمتها كذلك ، وعليه فإن اختيار الطرق أو الأساليب المحاسبية يؤثر على عملية اتخاذ القرار وليس انعكاسًا لنتائج تلك القرارات فقط .

فلو أخذنا مثلاً إصدار قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (106) ، حول المنافع التقاعدية الأخرى ، سنجد أن هذا الإصدار يشترط على العديد من الشركات التغيير من أساس الدفع عند ترك العمل إلى أساس الاستحقاق للعناية الصحية والمنافع الأخرى التي تقدمها الشركات للمتقاعدين ومن يعولونهم ، ويتطلب أساس الاستحقاق من الشركات قياس التزامهم بتوفير الخدمات مستقبلاً ، وجعل هذه التكاليف مستحقة خلال السنوات التي يقدم فيها المستخدمون الخدمة . وقد كانت نتيجة هذه القائمة ببساطة هي توقف العديد من الشركات عن تقديم مثل هذه المنافع للمستخدمين مما تسبب في تكاليف اجتماعية كبيرة .

إن أثر قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (106) على مجتمعنا الاقتصادي يوضح حاجة مجلس معايير المحاسبة المالية لدراسة ضرورة تطوير المزيد من ممارسات التقرير المعقولة ، والنتائج والآثار الاقتصادية المترتبة على المعايير المقترحة . إن عملية وضع معايير المحاسبة لا توجد من فراغ ، ولا يمكن عزلها كلية عن الضغوط السياسية ، كما لا يمكنها تجنب تقييم جميع التشعبات الممكنة في أثناء مراحل وضع المعايير .

نشأة وتطور العبارة "مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها":
The Evolution of the Phrase "Generally Accepted Accounting Principles

إحدى نتائج الاجتماع الذي جمع بين معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي ، وأعضاء سوق الأوراق المالية في نيويورك ، الذي سبقت مناقشته ، هي مراجعة العبارات الواردة بالشهادة التي يصدرها المراجعون ، فقد كانت فقرة الرأي في السابق ، تنص على أن القوائم المالية قد تم فحصها وأنها دقيقة أو صحيحة ، لكن تم تغيير المصطلح ليصبح أن القوائم المالية "ممثلة بعدالة تماشيًا مع مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها" ، وتفسر هذه العبارة حالياً باعتبارها تضم الأعراف والقواعد والإجراءات الضرورية لشرح الممارسة المحاسبية المقبولة في أي وقت ، لذلك تكون القوائم المالية عادلة إذا كانت المبادئ عادلة وكانت القوائم متماشية مع هذه المبادئ .

وهكذا أصبحت العبارة (مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها) تلعب دوراً مهمًا في مهنة المحاسبة . وأكثر المعايير دقة في تحديد ما إذا كانت ممارسة معينة قد اكتسبت مكانة المبدأ المحاسبي المقبول والمتعارف عليه تم تطويرها في الأساس من قبل معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي و لجنة سوق نيويورك للأوراق المالية ، فتلك المبادئ التي تحظى بتأييد رسمي كبير ، تصنف على أنها مبادئ مقبولة ومتعارف عليها ، ولم يحدد معنى المصطلح في ذلك الوقت ، وليس هناك مصدر وحيد لجميع مبادئ المحاسبة الموضوعة ، لكن القاعدة رقم (203) من قانون أخلاق المهنة ، الصادر عن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي ، تشترط الالتزام بمبادئ المحاسبة الصادرة عن الهيئة التي حددها مجلس المعهد لوضع هذه المبادئ باستثناء الظروف غير العادية (وهذه الجهة في الوقت الحالي هي مجلس معايير المحاسبة المالية) .

وفي فترة لاحقة ، تم تعديل قائمة معايير المراجعة رقم (5) بقائمة معايير المراجعة رقم (43) ، وقد صنف هذا التعديل ترتيب الأولوية الذي يجب على المراجع اتباعه لتحديد ما إذا كان المبدأ المحاسبي مقبولاً ومتعارفاً عليه ، وأضاف التعديل كذلك لمصادر مبادئ المحاسبة ، بعض أنواع الإصدارات التي لم تكن موجودة عند نشر قائمة معايير المراجعة رقم (5) ، وقد علق هذا الإصدار على أن تحديد ما إذا كان مبدأ محاسبي معين مقبول ومتعارف عليه ، قد يكون صعباً نظراً لعدم وجود مصدر وحيد لكل هذه المبادئ . وقد تم تعديل قائمة معايير المراجعة رقم (43) كذلك من قبل قائمة

معايير المراجعة رقم (69) التي كان غرضها المعلن هو تفسير الجملة "تمثل بعدالة تماشياً مع مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها" ، كما في تقرير المراجع المستقل . وقد خلقت قائمة معايير المراجعة رقم (69) على أن تحديد القبول العام لمبدأ محاسبي معين مسألة صعبة ، نظراً لعدم وجود مصدر مرجعي وحيد لمثل كل هذه المبادئ ، وقد بين القطع AU من تصنيف قوائم معايير المراجعة الترتيب الهرمي لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها كالآتي :

المستـــوى : A

- قوائم مجلس معايير المحاسبة الماليّة .
- تفسيرات مجلس معايير المحاسبة الماليّة .
- قواعد لجنة تداول الأوراق الماليّة وإصداراتها التفسيرية .
- آراء مجلس مبادئ المحاسبة (ما لم تكن معدّلة) .
- نشرات البحوث المحاسبية (ما لم تكن معدّلة) .

المستـــوى : B

- النشرات الفنية لمجلس معايير المحاسبة المالية .
- الكتيبات الاسترشادية لمراجعة الصناعة الصادرة عن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي التي تمت مراجعتها من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية .

المستـــوى : C

- نشرات ممارسات محاسبي لجنة تداول الأوراق المالية التي خضعت للمراجعة من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية .
- إجماع لجنة المهام الخاصة للقضايا الطارئة .

المستـــوى : D

- تفسيرات معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (لم تعد تنشر) .
- الكتيبات الاسترشادية التنفيذية لمجلس معايير المحاسبة المالية .
- الممارسات المحاسبية الأخرى الشائعة أو ذات القبول على نطاق واسع .

وفي هذا الفصل ، وفي معظم هذا الكتاب ، سنعطي اهتماماً أكبر للإصدارات المشار إليها في القاعدة (203) من قواعد الأخلاق المهنية ، وسبب هذا الاهتمام الواضح هو أن المراجعين الممارسين للمهنة ، يقع عليهم التزام أخلاقي بضرورة النظر إلى هذه الإصدارات كمصدر أساسي لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها عند إصدار أحكامهم بشأن عدالة القوائم المالية ، ومع أن وجهات النظر المعارضة والمعالجات البديلة قد تم التطرق إليها بصورة سردية في هذا الكتاب وفي صفحة شبكة المعلومات الدولية الخاصة بالنسخة الإنجليزية من الكتاب ، إلا أن القارئ يجب أن يتذكر دائما أن تطور المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها قد حدده معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي بشكل طفيف أو ضيق ، أي غير موسع .

ورغم الجهود المستمرة لتضييق نطاق مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها ومحاولة تحديدها ، فإن النقاد يرون أن الإدارة تتمتع بقدر كبير من الحرية في اختيار الإجراءات المحاسبية المستخدمة في التقارير المالية للشركة ، وتتركز هذه الانتقادات حول موضوعين سيتم الحديث عنهما لاحقاً في هذا الكتاب هما :

- إن تعويضات ومكافآت المدراء ترتبط في الغالب بالأرباح المقررة عنها ، لذلك تميل الإدارة إلى تبني مبادئ المحاسبة التي تزيد الإيرادات الحالية ، وتخفض المصروفات الحالية .

- إن قيمة الشركة في السوق تتحدد بسعر أسهمها ، وهذه القيمة تتأثر كثيراً بتقديرات الأرباح الربع السنوية من قبل المحللين الماليين ، ويخشى المديرون من أن عدم مقابلة تقديرات الأرباح هذه سيؤدي إلى بيع أسهم الشركة ومن ثمة انخفاض قيمتها في السوق .

وقد علق الرئيس السابق للجنة تداول الأوراق المالية Levitt على هذه القضايا ، وأشار إلى اعتقاده بأن التقارير المالية تتجه إلى "منطقة الشبهات ما بين عدم المشروعية والغش المكشوف" ، وبالتالي شكلت لجنة تداول الأوراق المالية لجنة مهام خاصة لإدارة الأرباح بهدف كشف التشوهات المحاسبية ، وقد وافقت بعض الشركات سلفاً وبشكل طوعي على إعادة هيكلة قوائمها المالية كنتيجة لهذه الجهود الجديدة من قبل لجنة تداول الأوراق المالية . فعلى سبيل المثال ، وافق مصرف SunTrust Bank Inc في أطلنطا ، رغم أنه غير متهم بأي مخالفات ، على إعادة هيكلة أرباحه على ثلاث سنوات ابتداءً من الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 1996 .

مشروع بحث التقرير عن الأعمال: The Business Reporting Research Project

أصدرت اللجنة الخاصة بعملية التقرير المالي التابعة لمعهد المحاسبين القانونيين الأمريكي سنة 1994 ، تقريراً بعنوان : " تحسين التقرير عن الأعمال – مع التركيز على العميل : مقابلة احتياجات المستثمرين والدائنين من المعلومات" ، وقد أوصى هذا التقرير بتوسيع أنواع المعلومات التي تفصح عنها الشركات ، وطور نموذجاً للتقرير عن الأعمال تعتقد اللجنة أن المستخدمين يحتاجون إليه لتقييم مخاطر استثماراتهم ، وقد تكون هذا النموذج من العناصر العشرة التالية :

1- القوائم المالية والإفصاحات المرتبطة بها .
2- البيانات التشغيلية على المستويات العليا ومقاييس الأداء التي تستخدمها الإدارة لتسيير أعمالها .
3- أسباب تغير البيانات المتعلقة بالأداء والبيانات المالية والتشغيلية وهوية وماضي الاتجاهات الأساسية .
4- بيان بالفرص والمخاطر ، بما في ذلك تلك الناتجة عن الاتجاهات الأساسية .
5- خطط الإدارة ، بما في ذلك عوامل النجاح الأساسية .
6- مقارنة أداء الأعمال الفعلي بالفرص ، والمخاطر ، وخطط الإدارة التي سبق الإفصاح عنها .
7- معلومات عن مجلس الإدارة ، والإدارة التنفيذية ، والتعويضات ، وحملة الأسهم الأساسيين والعمليات والعلاقات بين الأطراف ذات الصلة .
8- الأهداف العامة للشركة واستراتيجياتها .
9- نطاق ووصف الأعمال والممتلكات .
10- أثر هيكلية الصناعة على الشركة .

واستجابة لهذا التقرير وللتقرير الصادر عن جمعية إدارة الاستثمار والبحث ، والذي تناول آراء المحللين الماليين حول حالة التقرير المالي ، فقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية دعوة للتعليق سنة 1996 ، وقد كان السؤال الذي تناولته هذه الدعوة هو "هل يجب على مجلس معايير المحاسبة المالية أن يوسع أنشطته خارج القوائم المالية

والإفصاحات المرتبطة بها لتشمل أنواع المعلومات التي يجب إدراجها في نموذج شامل للتقرير عن الأعمال ؟ .

وقد كانت نتائج الدعوة إلى التعليق مختلطة ، ومع ذلك قرر المجلس القيام بمشروع بحثي حول التقرير عن الأعمال ، وتكون هذا المشروع من لجنة توجيه وسبع مجموعات عمل ، حيث تقوم لجنة التوجيه بتقديم الإرشادات لمجموعات العمل ، وهي مسؤولة عن تحقيق أهداف المشروع التالية :

1- وضع التوصيات حول الإفصاحات العامة والاختيارية لبعض أنواع المعلومات عن الأعمال ، لجميع أو لبعض الصناعات ، التي يجدها مستخدمو تقارير الأعمال مفيدة في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية .
2- وضع التوصيات حول طرق التنسيق بين مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها ومتطلبات الإفصاح الخاصة بلجنة تداول الأوراق المالية لتقليل التكرار والعبارات غير الضرورية .
3- دراسة الأنظمة الحالية لتوصيل معلومات الأعمال إلكترونياً ، ودراسة مقتضيات وانعكاسات التكنولوجيا على تقرير الأعمال في المستقبل وإسقاطاتها .

وقد أخذ المشروع في الاعتبار أنواع المعلومات (بالإضافة للقوائم المالية) التي توفرها الشركات للمستثمرين وطرق توفير مثل هذه المعلومات ووسائلها في ذلك . وقد لاحظ المجلس أن هناك جزءاً كبيراً من العمل يتم عن طريق الفرقاء بالمجلس من معدين ومستخدمين ومراجعين للقوائم المالية وأكاديميين .

أما مجموعات العمل السبع فهي مسؤولة عن البحوث الأساسية ، وكشف الحقائق ضمن المشروع ، وعمل بعضها على تحديد الممارسات الحالية للإفصاحات الاختيارية عن معلومات الأعمال في بعض الصناعات مما لا تتطلبه مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها ، وتعمل مجموعات عمل أخرى على طرق التنسيق بين مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها ومتطلبات الإفصاح الخاصة بلجنة تداول الأوراق المالية لتقليل التكرار والإطناب ، وتدرس أيضاً الأنظمة الحالية لتوزيع المعلومات إلكترونياً .

وتشمل الأنشطة التي تقوم بها مجموعات العمل (التي تم إنجازها إلى الآن) ما يلي :

1- تحديد الممارسات الحالية في ثماني صناعات فيما يتعلق بالإفصاح الاختياري لأنواع المعلومات مثل البيانات التشغيلية ومقاييس الأداء ، والمعلومات التنبؤية والمعلومات الأساسية (خلفية كاملة) عن الشركة ، ومعلومات أيضًا عن الأصول غير الملموسة والتي يتم الاعتراف بها في القوائم المالية .

2- إيجاد طرق للتنسيق بين المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها ومتطلبات الإفصاح الخاصة بلجنة تداول الأوراق المالية لإزالة أي تكرار أو تضارب وتجميع المعلومات المتعلقة بموضوع معين في مكان واحد (موحد) .

3- دراسة الأنظمة الحالية لإيصال المعلومات إلكترونياً وتحديد انعكاسات التقنية على التقرير عن مشروعات الأعمال .

وقد درست لجنة التوجيه نتائج أعمال مجموعات العمل واعتمدتها . وقد تم نشر نتائج العمل المذكورة في تقرير مكون من ثلاثة مجلدات وهي متاحة مجاناً على الموقع الإلكتروني لمجلس معايير المحاسبة المالية .

دور الأخلاق المهنية في المحاسبة: The Role of Ethics in Accounting

تهتم الأخلاق المهنية بأنواع السلوكيات التي يعتبرها المجتمع صحيحة وتلك التي يعتبرها خاطئة ، وتشمل الأخلاق المهنية المحاسبية كلاً من المعايير الاجتماعية للسلوك والمعايير السلوكية التي تتعلق فقط بالمهنة ، وقد أصبحت المحاسبة العامة – المراجعة – معقدة من الناحية الأخلاقية المهنية ، فقد تطور قانون قواعد وأخلاق مهنة المحاسبة من قبل معهد المحاسبين القانونيين على مدى العديد من السنوات ، ومع زيادة تعقيد عمليات الأعمال ، أصبحت المسائل الأخلاقية المهنية كذلك أكثر تعقيداً .

إن للمراجع دوراً إشرافيًا في المجتمع يشابه دور Ralph Nader في مجتمعنا (المجتمع الأمريكي) ، وقد بيَّن رئيس المحكمة العليا سابقًا Warren Burger هذا الدور كما يلي :

"إن القوائم المالية للشركة هي واحد من المصادر الأساسية للمعلومات المتاحة لإرشاد قرارات جمهور المستثمرين ، وسعياً وراء رقابة دقة البيانات المالية المتاحة للمستثمرين في سوق الأوراق المالية تشترط مختلف اللوائح والقوانين الفيدرالية الخاصة بالأوراق المالية على الشركات التي يتداول الجمهور أوراقها المالية تقديم قوائمها

المالية للجنة تداول الأوراق المالية ، وتشترط مختلف لوائح وقوانين لجنة تداول الأوراق المالية مراجعة التقارير المالية من قبل مراجع مستقل .

وبالمصادقة على التقارير العامة التي تعكس مجتمعة الحالة المالية للشركة ، يتحمل المراجع مسؤولية عامة تفوق أي علاقة وظيفية أمام العميل ، وعند قيامه بهذه الوظيفة الخاصة يكون ولاء المراجع بالكامل لدائني الشركة وحملة أسهمها وجمهور المستثمرين ، وتتطلب هذه الحراسة العامة محافظة المراجع على الاستقلال التام عن العميل في جميع الأوقات ، كما تتطلب الإخلاص التام لثقة المجتمع .

وتطلب لجنة تداول الأوراق المالية تقديم القوائم المالية الخاضعة للمراجعة ، لتبديد المخاوف من الخسائر الناتجة عن الاعتماد على معلومات غير دقيقة ، مما يشجع الجمهور على الاستثمار في الصناعات الوطنية ، لذلك لا يكفي أن تكون القوائم المالية دقيقة ، بل يجب أن يشعر الجمهور بأنها دقيقة وصحيحة ، وتعتمد ثقة الجمهور في موثوقية القوائم المالية للشركة على إدراكه (الجمهور) لاستقلالية المراجع الخارجي .

لقد حدد القاضي Burger الدور المهم الذي يلعبه المحاسبون في المجتمع ، وهو دور يتطلب العمل وفق أخلاق مهنية رفيعة طوال الوقت ، وسنناقش دور الأخلاق المهنية في المحاسبة بشكل أكثر تفصيلاً في الفصل السابع عشر من هذا الكتاب .

المحاسبة في أزمة- أحداث بداية الألفية: Accounting in Crisis - The Events of the Early 2000s

كانت أسهم شركة Enron بتاريخ 1يناير 2001 تباع بما يزيد على 90 دولاراً للسهم الواحد ، ومنذ ذلك التاريخ حتى مطلع صيف 2001 خضع أداؤها للمراجعة من قبل تسع عشرة شركة من شركات البحوث الاستثمارية ، حيث منحتها اثنتا عشرة شركة توصية الشراء بقوة (Strong Buy) في حين منحتها خمس شركات أخرى توصية الشراء (Buy) ، إضافة إلى أن التقرير السنوي للشركة سنة 2000 أشار إلى أن مراجعها لم يتوصل إلى أي مشاكل محاسبية جوهرية ، لكن أُعلن في 14 أغسطس 2001 عن استقالة رئيس الشركة Jeffery Skilling بعد ستة أشهر من منصبه لأسباب شخصية صرفة .

لقد استخدمت شركة Enron ما يعرف بمصطلح الوحدات ذات الأغراض الخاصة (Special Purpose Entities) بهدف الوصول إلى سوق رأس المال والاحتماء من المخاطر .

فمن خلال هذه الوحدات ، مثل شركات الأشخاص ذات المسؤولية المحدودة مع الأطراف الخارجية ، يسمح للشركة بزيادة مستوى الرفع المالي والعائد على الأصول دون التقرير عن الدين في ميزانيتها ، وتتم هذه الترتيبات كما يلي : تساهم الوحدة بأصول ثابتة ، ودين مقابل لها في الوحدة ذات الأغراض الخاصة مقابل حق ملكية ، بعد ذلك تقوم الوحدة ذات الأغراض الخاصة باقتراض أموال كبيرة من المؤسسات المالية لشراء أصول ، أو تسير الأنشطة الأخرى دون إظهار الأصول أو الديون في القوائم المالية للشركة الأصلية ، ويمكن للشركة الأصلية ، بيع الأصول المدفوعة للوحدة ذات الأغراض الخاصة وإثبات ربح من العملية ، وفي الوقت الذي حدثت فيه هذه العمليات ، اشترط مجلس معايير المحاسبة المالية أن تكون ما نسبته 3% فقط من الوحدة ذات الأغراض الخاصة مملوكًا لأطراف خارجية ، وهكذا إذا تم الوفاء بهذا الشرط ، عندئذ لا تحتاج إلى توحيد بياناتها المالية مع الشركة الأصلية ، ولا يفصح عن دين الوحدة ذات الأغراض الخاصة في القوائم المالية للشركة الأصلية .

وقد استخدمت Enron الوحدات ذات الأغراض الخاصة بدرجة عالية من التعقيد والتطور ، وقامت برسملتها ليس فقط مع تنوع أصولها الثابتة والتزاماتها ، بل إلى جانب أدواتها المالية المشتقة المعقدة جداً ، وأسهمها والالتزامات ذات الصلة بها ، إضافة إلى أن العمليات المالية أصبحت أكثر تعقيداً ، ويبدو أن الشركة حولت كذلك أصولها التي تعاني من مشاكل وكانت قيمتها تنخفض ، كما هو الحال في حالة بعض مرافق الطاقة في الخارج أو بعض عملياتها ، أو أسهمها في شركات فاشلة ، إلى الوحدات ذات الأغراض الخاصة " ونتيجة لذلك ظلت خسائر هذه الأصول بعيدة عن دفاترها .

ولتعويض المستثمرين في هذه الشركات عن تحملهم للمخاطر ، تعهدت الشركة بإصدار أسهم إضافية من أسهمها ، ومع انخفاض قيمة أصول هذه الشركات بدأت شركة Enron في تحمل التزامات أكبر وأكبر بإصدار أسهم إضافية وهكذا ، وقد ازدادت المسألة تعقيداً مع انخفاض قيمة أسهم الشركة .

وفي 16 أكتوبر 2001 ، أفصحت الشركة عن خسائر في الربع الثالث ، انخفضت على أثرها قيمة السهم إلى 33 دولاراً ، وفي 28 أكتوبر ومع ظهور المشاكل مع الشركات ذات الأغراض الخاصة ، تم تشكيل لجنة خاصة من مجلس إدارة الشركة

برئاسة William C. Powers عميد كلية القانون بجامعة تكساس . وقد خلص تقرير هذه اللجنة إلى أن بعض موظفي الشركة متورطون بصورة مباشرة مع الشركات ذات الأغراض الخاصة ، وأنهم حصلوا على عشرات الملايين من الدولارات التي لم يكونوا ليحصلوا عليها ، كما توصلت اللجنة كذلك ، إلى أن العديد من العمليات كانت تهدف إلى تحقيق نتائج مرغوبة في القوائم المالية ، وأنها لا تعتمد على أهداف اقتصادية مشروعة أو تحويل للمخاطرة .

وفي هذه الأثناء ، تعرضت قيمة أسهم الشركة لانهيار تام ، و طلبت لجنة تداول الأوراق المالية في 22 أكتوبر 2001 معلومات عن الوحدات خارج ميزانية الشركة ، وانخفض سعر سهمها إلى ما يزيد قليلا عن 20 دولاراً ، وفي 12 نوفمبر من نفس السنة ، أعلنت الشركة عن أرباحها المعدلة في الفترة 1997-2000 وهو ما أدى إلى خسائر بقيمة 600 مليون دولار ، وانخفض إثر ذلك سعر سهمها إلى ما يقارب 8 دولارات ، بعد ذلك وفي 2 ديسمبر تحديداً تقدمت الشركة بإجراءات الإفلاس وأصبح سهمها بلا قيمة . فكيف حدث ذلك ؟ وماذا يمكن عمله للحيلولة دون أحداث مماثلة في المستقبل ؟ .

إن حالة شركة Enron هي واحدة من سلسلة حالات الفشل المحاسبي وفشل المراجعة ، شملت شركات Health South و WorldCom و Tyco ، وقد كانت حالات الفشل هذه ترجع لمجموعة من الأحداث التي ينسبها النقاد إلى التغير من الاقتصاد الإنتاجي الصناعي إلى الاقتصاد الخدمي في الولايات المتحدة ، وما أدى ذلك إليه من زيادة الخدمات الاستشارية من قبل شركات المحاسبة العامة .

فقد كانت المحاسبة تاريخياً تعتبر مهنة تحظى بقدر كبير من الثقة ، حيث كانت شركات المحاسبة العامة تدرب المحاسبين الجدد على وظيفة المراجعة بإشراف أحد الشركاء الكبار ، الذين يؤمنون أن تكامل شراكتهم وسلامتها أهم من أي ارتباط ، أي أن المراجعين الجدد يمنحون المسؤولية عن العملاء بعد حد أدنى من التدريب الرسمي على المراجعة . وكان معظم تدريب المحاسبين الجدد يحدث في عين المكان ، وكانت فعالية المراجع الجديد تعتمد على فعالية موجهة .

وكانت شركات المراجعة دائمًا تطلق على عملائها مصطلح "الزبائن" وتعمل بشكل قوي للحصول على هؤلاء العملاء ، عن طريق الترفيه عن عملائهم في

الأحداث الرياضة والنوادي المحلية والمطاعم ، بعد ذلك تحرك موظفو شركات المراجعة للعمل بشركات عملائهم ، وكان أي تعارض ينشأ في هذه العلاقة يحل –ولو جزئيًا على الأقل– بإظهار التزام الشركة بقواعد العمل المهني .

وقد تغيرت هذه العلاقات مع نمو الخدمات الاستشارية حول تقنية المعلومات في نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات من القرن الماضي ، إضافة إلى رفع معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي في منتصف السبعينيات الحظر على الاستشارات ، ونتيجة لذلك أصبح توليد الإيرادات أكثر أهمية لتعويض الشركاء ، بعد ذلك تغيرت هيكلية أرباح شركات المراجعة بشكل قوي سنة 1999 ، حيث شكلت إيرادات الاستشارات المحاسبية أكثر من 50% من إيرادات الشركات الخمس الكبرى آنذاك .

ونتيجة لذلك ، أصبحت وظيفة المراجعة بمثابة السلعة التي تجذب المشتري(Loss Leader) ، بحيث تستخدمها شركات المراجعة إلى جانب ارتباطات الاستشارات المربحة ، ومع زيادة تنافس شركات المراجعة بقوة على أسعار ارتباطات المراجعة ، توجب عليها –نظراً لاعتبارات التكلفة– تقليل عدد الإجراءات التي يتم القيام بها في كل ارتباط ، وهو ما أدى إلى زيادة اختبارات المراجعة الداخلية ، واستخدام النماذج الإحصائية ، وتقليل الاختبارات الأساسية التي تستهلك الوقت وتزيد من احتمال اكتشاف الغش ، إضافة إلى أن المراجعين المتدربين (Juniors) كانوا يمنحون بصورة متكررة أدواراً استشارية حرجة ، يقوم بها كبار المراجعين عادة والذين كانوا ينشغلون في الأنشطة التسويقية للعملاء المتوقعين ، وهو ما قلل فعالية توجيه عملية تدريب المحاسبين الجدد .

وقد حدث تغيران أساسيان في مهنة المحاسبة في إطار هذه الفضائح المحاسبية هما :

1– خروج شركة Arthur Andersen التي كانت من بين شركات المراجعة الخمس الكبرى من النشاط .

2– توقيع الرئيس Gorge W. Bush في يوليو 2002 قانون Sarbanes-Oxley الذي يفرض عدداً من قواعد التحكم المؤسسي على الشركات التي يتداول الجمهور أوراقها المالية .

وقد كانت شركة Enron هي رابع أكبر فشل في المراجعة يؤثر على شركة Arthur Andersen منذ 1999 ، ففي مايو 2001 دفعت شركة Arthur Andersen مبلغ 110 ملايين دولار لتسوية قضية حملة أسهم Sunbeams ، وفي يونيو 2001 وافقت على دفع 7 ملايين كغرامة للجنة تداول الأوراق المالية في قضية Waste Management ، وقد كانت الشركة قد وافقت من قبل على دفع قيمة 220 مليونًا لتسوية جزء من قضية ترتبط بقضية Waste Management التي كانت قد بالغت فيها في الدخل بمقدار يناهز المليار . وفي 7 مايو سنة 2002 وافقت Arthur Andersen على دفع 217 مليونًا لتسوية دعوى قضائية مدنية بشأن مراجعتها لمؤسسة Baptist في ولاية أريزونا .

وقد شعر موظفو شركة Arthur Andersen بالأزمة التي تعاني منها ، كما تم الشعور بها في الاقتصاد ككل ، فقد كانت الشركة هي خامس أكبر شركة مراجعة في العالم ، وتوظف 8,500 عامل في 84 دولة ، وفي سنة 2001 أفصحت الشركة عن إيرادات في الولايات المتحدة تبلغ 9.3 مليار . وقد دفعت الشركة –أو أرغمت على دفع– ما يناهز 100مليون دولار لتسوية قضايا قانونية بسبب مشاكل مراجعة لاثنين من عملائها هما : Waste Management و Sunbeams وبعد إعلان أرباح شركة Arthur Andersen عن الربع الثالث في سنة 2002 في أكتوبر من نفس السنة ، بدأ الشك يحوم حول مدى استقلالية الشركة عن شركة Enron ، لأن الشركة كانت قد قدمت خدمات كبيرة غير خدمات المراجعة لشركة Enron بالإضافة إلى أتعاب المراجعة المصاحبة لها ، فقد تسلمت Arthur Andersen 47.5 مليون دولار في شكل أتعاب من شركة Enron ، منها مقداره 34.2 مليون أو ما نسبته 72% مقابل خدمات مراجعة وضرائب ، بينما كان إجمالي أتعاب الخدمات الأخرى يقارب 13.3 مليون ، وقد قامت شركة Enron بإسناد بعض وظائف المراجعة الداخلية إلى شركة Arthur Andersen وهي ممارسات أصبحت ممنوعة بشكل صريح من قبل Sarbanes-Oxley .

وقد أعلمت شركة Arthur Andersen بتاريخ 10 يناير 2002 لجنة تداول الأوراق المالية ووزارة العدل بأن موظفيها الذين يعملون وفق ارتباطها مع شركة Enron قد تخلصوا من الوثائق والتمثيل المرتبط بهذا الارتباط ، بعد ذلك بخمسة أيام تخلصت الشركة من أحد الشركاء وجعلت ثلاثة شركاء آخرين من الذين لهم صلة بهذا الارتباط على وشك ترك الشركة ، وعينت فريقاً جديداً لإدارة مكتبها في هيوستن ، ويبدو أن

هذه التصرفات كانت محاولة لإبعاد المكتب الرئيسي للشركة عن المشاكل المتعلقة بشركة Enron .

وقد تم إصدار تقرير Powers في 2 فبراير 2002 ، وقد أشار هذا التقرير إلى الاعتقاد بأن المكتب الرئيسي كان على علم تام بالمشاكل المحاسبية لشركة Enron ، ونص التقرير على أن الأدلة تشير إلى أن شركة Arthur Andersen لم تعمل بشكل فعال لفحص الإفصاحات المقرر عنها من Enron ، وعلق التقرير على أنها لم تعبِّر عن أي مخاوف لمجلس إدارة شركة Enronحول المشاكل المحاسبية التي تعاني منها .

وفي استجابة لذلك ، أعلنت شركة Arthur Andersen في 3 فبراير 2002 أن الرئيس الأسبق لمجلس الاحتياطي الفيدرالي Paul Volcker وافق على ترأس مجلس إشرافي عام هدفه هو مراجعة جميع السياسات والإجراءات المتبعة في الشركة وضمان جودة وموثوقية عملية المراجعة بالشركة ، ولهذا المجلس سلطة فرض أي تغيرات تكون هناك حاجة إليها في السياسات والإجراءات لضمان الجودة .

وفي مارس 2002 بدأت وزارة العدل التساؤل بشكل صريح عن تورط شركة Arthur Andersen في قضية Enron كما شككت في إتلاف الشركة لمستنداتها ، وبعد أسبوع من المناقشات بين الشركة ووزارة العدل بشأن الدعوى الجنائية المحتملة بفعل تضليل العدالة ، تم رفع دعوى جنائية على الشركة في 15 مارس من نفس السنة ، وبعد ذلك ، في 2 مايو ، تم تكوين لجنة محلفين فيدرالية في هيوستن وتم عقد المحكمة ، وتم في 15 يونيو إدانتها بتضليل العدالة ، ومنعت من العمل والتقرير عن عمليات المراجعة المقدمة للجنة تداول الأوراق المالية بعد أغسطس 2002 ، ثم خرجت بعد ذلك من النشاط .

وقد تم تمرير قانون Sarbanes-Oxley لإصلاح شركات المحاسبة العامة وحماية المستثمرين سنة 2002 من قبل الكونجرس ، في استجابة للفضائح المالية التي بدأت تقلل من ثقة الجمهور في مشروعات الأعمال الأمريكية ، وقد تمت مناقشة اللوائح التفصيلية لهذا القانون بتفصيل أكبر في الفصل السابع عشر من هذا الكتاب . ويمكن القول باختصار ، أن هذا القانون أسس مجلس الإشراف العام على شركات المحاسبة العامة ، والذي تقع على عاتقه مسؤولية وضع معايير المراجعة ، ومراجعة الممارسات

والإجراءات المستخدمة من قبل شركات المراجعة (شركات المحاسبة العامة) في أدائها لعمليات المراجعة ، وضمان الالتزام بلوائح هذا القانون .

وقد وضع هذا القانون كذلك قيوداً قانونيةً جديدةً على مديري الشركات ، وذلك بالمطالبة بتصديق رئيس الشركة ومديرها المالي على دقة القوائم المالية للشركة ، فقد طُلب منهم بصورة محددة ، الإشارة إلى أنهم قاموا بمراجعة كل من قوائم التسجيل السنوية وربع السنوية و أنها – حسب علمهم – لا تحتوي على أي بيانات غير صحيحة أو أي بيانات مادية مضللة ، وأن المعلومات المالية الواردة بالتقارير – حسب علمهم كذلك – معروضة بصورة عادلة . إضافة إلى أن هذا القانون وضع مهنة المحاسبة تحت إشراف فيدرالي محكم كما شكَّل مجلس إشراف – ذو سلطات موسعة لمعاقبة الفساد– لمتابعة الشركات ووضع عقوبات جنائية صارمة تشمل أحكام السجن المطول في حالة الغش المحاسبي .

وقد غيَّر هذا القانون كذلك طريقة تمويل مجلس معايير المحاسبة المالية ، فقد كان ثلث الموازنة السنوية للمجلس يأتي من المساهمات التطوعية لشركات المحاسبة العامة ، ومعهد المحاسبين القانونيين الأمريكي ، وما يقارب ألف شركة من الشركات المساهمة ، وقد استبدلت هذه المساهمات التطوعية وفقاً لهذا القانون برسوم إجبارية من جميع الشركات ذات الملكية العامة بناءً على نسبة حجمها بالسوق ، ويقوم مجلس الإشراف العام بتجميع هذه الرسوم . وتقوم لجنة تداول الأوراق المالية بالإشراف على هذا المجلس . ونتيجة لذلك ، يخشى البعض من أن يكون هذا القانون قد جعل مجلس معايير المحاسبة المالية أكثر عرضة للضغط السياسي ، في حين يرى البعض الآخر ، أن هذا القانون هو أكثر الإجراءات التشريعية الإصلاحية أهمية منذ قانون New Deal في عهد الرئيس Franklin D. Roosevelt ، في حين ربطه البعض الآخر بالتاريخ الطبي ، حيث كان التشخيص الناجح يعقبه علاج غير مناسب أو مؤذ ، كما كان المرضى بالحمى في القرن التاسع عشر يتم إدماؤهم ، ثم اتضح أن هذا العلاج على عكس ما هو ضروري ومفيد ، لأنه يضعف المريض في الوقت الذي يحتاج فيه إلى كامل قوته لمقاومة سبب الحمى . ويرى منتقدو Sarbanes-Oxley وجود خلل في النظام ، لأن المراجع يتم الاحتفاظ به والدفع له من قبل العميل ، مما يجعله يوالي العميل والإدارة ، وبالتالي ينتهي به الأمر إلى تبني ما تراه الإدارة سواء تحقق منه أم لا ، وعلى الرغم من

أن الوقت مازال مبكراً للحكم على أي الرأيين سيكون صحيحاً ، فإن هذا القانون سيؤثر بلا شك على مهنة المحاسبة .

معايير المحاسبة الدولية: International Accounting Standards

ظهر خلال التسعينيات من القرن العشرين ، اقتصاد عالمي حقيقي حققت فيه العديد من الشركات الأمريكية قدراً مهماً من إيراداتها وأرباحها في الأسواق الأجنبية ، وتواجه الشركات متعددة الجنسية بعض القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد بين أكثر الاستخدامات المتاحة لها كفاءة ، ولا يمكن تحقيق هذه التوزيعات دون وجود معلومات دقيقة وموثوقة ، وتواجه الشركات التي تسعى للحصول على رؤوس الأموال أو الفرص الاستثمارية عبر الحدود مشاكل تتعلق بالوقت والتكلفة ، حيث يجب على هذه الشركات التوفيق بين قوائمها المالية والقواعد المحاسبية للبلد الذي تسعى للحصول على رأس المال فيه ، كما يجب على المستثمرين تحديد الاختلافات الأجنبية (الخارجية) في التقرير ، ويتطلب الاقتصاد الذي يتسم بالعولمة المتزايدة ، ضرورة تبسيط هذه العملية ، ولذلك هناك دوافع للتوفيق بين معايير المحاسبة الدولية .

إن مجلس معايير المحاسبة الدولي (International Accounting Standards Board) هو هيئة مستقلة من هيئات القطاع الخاص تم تشكيلها سنة 1973لتحقيق هذا الغرض ، **وأهدافها تشمل :**

1- صياغة ونشر معايير محاسبية تُراعى أو يؤخذ بها في عرض القوائم المالية ، وتشجيع قبولها ومراعاتها في جميع أنحاء العالم بما يخدم مصلحة الجمهور .

2- العمل بصورة عامة على تحسين القوانين والضوابط ومعايير وإجراءات المحاسبة المتعلقة بعرض القوائم المالية والتوفيق بينها .

لقد أدت هذه الأهداف إلى محاولات للتنسيق والتوفيق بين أنشطة العديد من البلدان والوكالات المنخرطة في وضع معايير المحاسبة ، ويشكل مجلس معايير المحاسبة الدولية نقطة بداية مفيدة للبلدان النامية التي ترغب في وضع معايير محاسبية خاصة بها .

وقد طور المجلس كذلك إطار عمل مفاهيمي يطلق عليه إطار إعداد وعرض القوائم المالية ، وتشابه النتائج الواردة في هذا الإصدار ، تلك الواردة في الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية ، وهي أن هدف القوائم المالية هو توفير معلومات مفيدة لمجموعة كبيرة من المستخدمين لأغراض اتخاذ القرارات ، ويجب أن تحتوي المعلومات المتوفرة على الخصائص النوعية مثل الملاءمة والموثوقية وقابلية المقارنة وقابلية الفهم .

وقد أصدر إلى الآن واحداً وأربعين قائمة من قوائم معايير المحاسبة الدولية ، وخمس قوائم من قوائم معايير التقرير المالي الدولي[1] ، لكن بما أن هذا المجلس لا يحظى بأي سلطة تعزيز رسمية ، فإن عليه الاعتماد على ما يمكن لأعضائه القيام به من محاولات ، ولا تشتمل عضوية هذا المجلس ، مجلس معايير المحاسبة المالية ، كما لا يشمل عضوية لجنة تداول الأوراق المالية ، ولذلك لا تحظى معاييره بأي سلطة في الولايات المتحدة ، مع أن ظهور الشركات متعددة الجنسية أدى إلى الحاجة لزيادة التوفيق بين معايير المحاسبة في جميع أنحاء العالم . وقد تمت مناقشة دور مجلس معايير المحاسبة الدولية بتفصيل أكبر في الفصل الثالث ، وتمت مراجعة معايير هذا المجلس في هذا الكتاب في الفصول التي تتناول الموضوعات التي يطرحها كل معيار من المعايير الدولية أو معايير التقرير المالي .

نظام البحث في المحاسبة المالية: Financial Accounting Research System

يحتوي هذا الكتاب على أحدث نسخة من أنظمة البحث في المحاسبة المالية . وتشمل منظومة البحث في المحاسبة المالية ، جميع الإصدارات التي أصدرها مجلس مبادئ المحاسبة ، ومجلس معايير المحاسبة المالية ، كما تشمل الموضوعات التي تناولت لجنة المهام المكلفة بالقضايا الطارئة . كما توجد نسخة تحريرية لكيفية استخدام منظومة البحث في المحاسبة المالية على شبكة المعلومات الدولية . وتحتوي النسخة الإنجليزية من هذا الكتاب ، على أسئلة تتم إجابتها باستخدام منظومة البحث في المحاسبة المالية . إضافة إلى أن الطلبة قد يجدون من المفيد البحث في قاعدة بيانات منظومة البحث في المحاسبة المالية عند إعدادهم لإجابات موضوعات حلقة النقاش الواردة في كل فصل .

(1) صدر حتى تاريخ ترجمة هذا الكتاب سبعة معايير للتقرير المالي آخرها المعيارين :

1- IFRS 6: Exploration for and Evaluation of Mineral Resources.

2- IFRS 7: Financial Instruments : Disclosure.

الثاني

الفصل

طبيعة الإطار المفاهيمي لإعداد البيانات المالية

تمهيد Preface

تعد البيانات المالية وتقدم للمستخدمين الخارجيين من قبل العديد من المشروعات حول العالم، وعلى الرغم من أن البيانات المالية قد تبدو متشابهة بين بلد وآخر، إلا أن هناك فروقاً بينها تتسبب فيها، ربما، ظروفاً إجتماعية واقتصادية وقانونية مختلفة، وبسبب ما تتصوره بلدان مختلفة من حاجات للمستخدمين المختلفين للبيانات المالية عندما تضع المتطلبات الوطنية، ولقد قادت هذه الظروف المختلفة إلى إستخدام:

1- تعاريف مختلفة لعناصر البيانات المالية: الأصول، الإلتزامات، وحقوق الملكية، والإيراد والمصروفات.
2- معايير مختلفة في الإعتراف بعناصر البيانات المالية.
3- تفضيل أسس مختلفة للقياس.
4- تأثر نطاق البيانات المالية والإفصاحات المدرجة فيها.

ولذلك فقد حرص مجلس معايير المحاسبة الدولية على الإلتزام بتضييق هذه الفوارق من خلال السعي لزيادة توافق التشريعات، ومعايير المحاسبة والإجراءات المتعلقة بإعداد وعرض البيانات المالية، ويعتقد المجلس أن المزيد من هذا التوافق يمكن أن يسعى إليه بشكل أفضل من خلال التركيز على البيانات المالية التي تعد بهدف توفير المعلومات المفيدة في صنع القرارات الإقتصادية، كما يعتقد مجلس معايير المحاسبة الدولية أن البيانات المالية المعدة لهذا الغرض تلبي

لحاجات المشتركة لمعظم المستخدمين، وهذا بسبب أن كافة المستخدمين تقريباً يتخذون القرارات الإقتصادية – على سبيل المثال– من أجل:

- تحديد متى يتم الشراء، أو الإحتفاظ أو بيع استثمار في حقوق الملكية.
- تقييم تدبير الإدارة ومسؤولياتها.
- تقييم قدرة المشروع على سداد وتوفير منافع أخرى لموظفيه.
- تقييم الضمان المتوفر للأموال التي أقرضت للمشروع.
- تحديد السياسات الضريبية.
- تحديد الأرباح القابلة للتوزيع وتوزيعات الأرباح.
- تحضير وإستخدام إحصاءات الدخل القومي.
- تنظيم نشاطات المشروع.

كما يدرك المجلس أن الحكومات بشكل خاص قد تحدد متطلبات مختلفة أو إضافية لأغراضها الخاصة، وإن هذه المتطلبات يجب أن لا تؤثر على البيانات المالية المنشورة لمنفعة المستخدمين الآخرين ما لم تحقق حاجات هؤلاء المستخدمين الآخرين.

ومن المتعارف علية أن البيانات المالية عادة تعد على ضوء نموذج محاسبي مبني على التكلفة التاريخية القابلة للإسترداد وعلى مفهوم الحفاظ على رأس المال الأسمى، ويمكن أن يكون هناك نماذج أخرى ومفاهيم أكثر ملاءمة لأجل تحقيق هدف توفير المعلومات المفيدة لإتخاذ القرارات الإقتصادية إلا أنه لا يوجد في الوقت الحاضر إتفاق عام على التغير.

ولذلك فقد تم تطوير الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض البيانات المالية ليكون ملائماً لمدى من النماذج المحاسبية ومفاهيم رأس المال والحفاظ عليه.

نطاق البيانات المالية The Scope of Financial Statements

تمثل البيانات المالية جزء من عملية التقرير المالي، وتشمل المجموعة الكاملة من هذه البيانات المالية عادة بيان المركز المالي، وبيان الدخل، وبيان التغيرات في المركز المالي (والتي يمكن أن تقدم بأكثر من طريقة، وعلى سبيل المثال، كبيان للتدفقات النقدية أو كبيان لتدفق الأموال)، والإيضاحات والإفصاحات الأخرى والمواد التفسيرية التي تمثل جزءاً مكملاً للبيانات المالية.

كما يمكن أن تشتمل على جداول ملاحق، ومعلومات مبنية على، أو مشتقة من تلك البيانات، ومن المتوقع أن تقرأ مع تلك البيانات. هذه الجداول والمعلومات الإضافية يمكن أن تتناول، على سبيل المثال، المعلومات المالية للقطاعات الصناعية والجغرافية أو إيضاحات حول أثار تغيرات الأسعار، إلا أن البيانات المالية لا تحتوي على بنود مثل تقارير المدين وكلمة رئيس مجلس الإدارة والتحليل والنقاش الذي تطرحه الإدارة، وأية بنود أخرى مماثلة يمكن أن يحويها التقرير المالي أو السنوي.

ولذلك يعتني الإطار بالبيانات المالية ذات الأهداف العامة– يشار إليها فيما بعد بـ" البيانات المالية "– شاملة البيانات المالية الموحدة، حيث إن مثل هذه البيانات تعد وتقدم على الأقل سنوياً، وهي موجهة لخدمة الحاجات العامة من المعلومات لمدى واسع من المستخدمين، ومع أن بعض هؤلاء المستخدمين، قد يطلبوا وتكون لديهم القدرة للحصول على معلومات بالإضافة إلى تلك المعروضة في البيانات المالية، إلا أن العديد منهم يعتمدون على البيانات المالية كمصدرهم الرئيسي للمعلومات المالية.

وعليه يجب إعداد هذه البيانات المالية في ضوء احتياجات هؤلاء المستخدمين، وبالتالي فإن التقارير المالية ذات الأغراض الخاصة– على سبيل المثال – النشرات التعريفية للمساهمين والعمليات المحاسبية للغايات الضريبية، هي خارج نطاق هذا الإطار، ومع هذا فإنه يمكن إستخدام هذا الإطار لإعداد هذه التقارير الخاصة إن كانت متطلباتها تسمح بذلك.

وبشكل عام يطبق الإطار على البيانات المالية لكافة المشاريع التجارية، والصناعية ومنشآت الأعمال المصدرة للتقارير سواء أكانت في القطاع العام أم الخاص، ويمثل المشروع المصدر للتقارير أية منشأة يوجد لها مستخدمين يعتمدون على بياناتها المالية كمصدر رئيسي للمعلومات المالية حولها.

ولذلك يتناول الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض البيانات المالية هدف البيانات المالية، والخصائص النوعية التي تحدد صلاحية المعلومات في البيانات المالية، والتعريف والاعتراف والقياس للعناصر التي تبنى منها البيانات المالية، ومفاهيم رأس المال والحفاظ عليه، بالإضافة الى السياسات المحاسبية والأحداث بعد فترة إعداد التقارير.

أهداف إعداد البيانات المالية

The Objectives of Preparing of Financial Statements

يشير مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى أن البيانات المالية المعدة تلبي الاحتياجات المشتركة لغالبية المستخدمين ولكن البيانات المالية، على كل حال، لا توفر كافة المعلومات التي يمكن أن يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الإقتصادية، لأن هذه البيانات وإلى حد كبير تعكس الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية.

كما تظهر البيانات المالية كذلك نتائج التدبير الإداري، أو محاسبة الإدارة عن الموارد التي عهدت إليها، وهؤلاء المستخدمين الذين يرغبون بتقييم التدبير الإداري أو محاسبة الإدارة إنما يقومون بذلك من أجل اتخاذ قرارات إقتصادية تضم- على سبيل المثال- قرارات الإحتفاظ بإستثماراتهم في المشروع أو بيعها أو ما إذا كانوا سيعيدون تعيين الإدارة أو إحلال أخرى مكانها.

وبينما لا يمكن للبيانات المالية أن تلبي كافة احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات فإن هناك احتياجات مشتركه لهم جميعاً، وحيث أن توفير بيانات مالية تفي بحاجات المستثمرين مقدمي رأس المال المضارب للمشروع، فإنها

سوف تفي كذلك بأغلب حاجات المستخدمين الآخرين التي يمكن أن تلبيها البيانات المالية.

ولذلك يقع على عاتق الإدارة المسؤولية الأساسية في إعداد وعرض البيانات المالية للمشروع، والإدارة كذلك مهتمة بالمعلومات التي تحتويها البيانات المالية إذ أنها قادرة على الوصول إلى معلومات إدارية ومالية إضافية تساعدها في القيام بالتخطيط، وإتخاذ القرارات ومسؤوليات الرقابة، والإدارة لديها الإمكانية في تحديد شكل ومحتوى هذه المعلومات الإضافية لكي تلبي إحتياجاتها الذاتية، مع الأخذ بعين الاعتبار إن التقارير حول هذه المعلومات هي، على كل حال، خارج نطاق هذا الإطار.

وعلى الرغم من ذلك فإن البيانات المالية المنشورة مبنية على المعلومات التي تستخدمها الإدارة حول المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمشروع، لذلك تهدف البيانات المالية إلى توفير معلومات عن مشروع حول المركز المالي، والأداء المالي(نتائج الأعمال)، و التغيرات في المركز المالي، بحيث تكون صالحة لقاعدة عريضة من المستخدمين في اتخاذ القرارات الإقتصادية.

وبناء على ما تقدم نتناول بالعرض والتحليل ما يلي:

1- المستخدمون وحاجاتهم من المعلومات

Users and Their Information Needs

يشمل مستخدمي البيانات المالية المستثمرين الحاليين والمحتملين، والموظفين، والمقرضين والموردين والدائنين التجاريين الآخرين، والعملاء والحكومات ووكالاتها والجمهور، ويستخدم هؤلاء البيانات المالية لتلبية بعض من احتياجاتهم المختلفة من المعلومات، وتشمل هذه الاحتياجات ما يلي:

- المستثمرون(المساهمون): يهتم مقدمي رأس المال المضارب ومستشاريهم بالمخاطر الملازمة لإستثماراتهم والعائد المتحقق منها، كما إنهم يحتاجون لمعلومات تساعدهم في تحديد ما إذا كان عليهم اتخاذ قرار الشراء، أو

الإحتفاظ بالإستثمار أو البيع، كما أن المساهمين مهتمون بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم قدرة المشروع على توزيع الأرباح.

- **الموظفون:** يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة بإستقرار وربحية أرباب عملهم، كما أنهم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المشروع على دفع مكافآتهم، ومنافع التقاعد وتوفر فرص العمل.
- **المقرضون:** يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المترتبة عليها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق.
- **الموردون والدائنون الآخرون:** يهتم الموردون والدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المطلوبة لهم ستدفع عند الاستحقاق.
- **الدائنون التجاريون:** يهتم الدائنون التجاريون على الأغلب بالمشروع على مدى أقصر من اهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدون على إستمرار المشروع كعميل رئيسي لهم.
- **العملاء:** يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة بإستمرارية المشروع، خصوصاً عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معها أو اعتماد عليها.
- **الحكومات ووكالاتها:** تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد، وبالتالي نشاطات المشاريع، كما يطلبون معلومات من أجل تنظيم نشاطات المشاريع وتحديد السياسات الضريبية، وكأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة.
- **الجمهور:** تؤثر المشاريع على أفراد الجمهور بطرق متنوعة - على سبيل المثال- قد تقدم المشاريع مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم ورعايتها للموردين المحليين، ويمكن للبيانات المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المشروع وتنوع مدى نشاطاته.

2- المركز المالي، الأداء والتغيرات في المركز المالي

Financial Position, Performance and Change in Financial Position

إن القرارات الإقتصادية التي يتخذها مستخدمو البيانات المالية تتطلب تقييم قدرة المشروع على توليد النقد وما يعادل النقد وتوقيت ودرجة تأكيد هذه التوليدات، لذلك فإن هذه القدرة تحدد في النهاية- على سبيل المثال- طاقة المشروع على الدفع للموظفين والموردين، وعلى مواجهة مدفوعات الفوائد، وسداد القروض والتوزيعات للمالكين، وبالتالي يكون المستخدمون أكثر قدرة على تقييم قدرة المشروع على توليد النقد وما يعادل النقد إذا ما تم تزويدهم بمعلومات تلقي الضوء على المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمشروع.

ولذلك يتأثر المركز المالي للمشروع بالموارد الإقتصادية التي يسيطر عليها، وهيكله المالي وسيولته وقدرته على السداد والتكيف مع التغيرات في البيئة التي تعمل فيها، وبالتالي فإن المعلومات حول الموارد الإقتصادية التي يسيطر عليها المشروع وعن قدرته في الماضي على تشكيل هذه الموارد مفيدة في التنبؤ بقدرة المشروع على توليد نقد وما يعادل النقد في المستقبل، كما أن المعلومات حول الهيكل المالي(التمويلي) مفيدة في الأتي:

1- التنبؤ بحاجات الاقتراض المستقبلية وعن الكيفية التي سيجري فيها توزيع الأرباح و التدفقات النقدية المستقبلية بين أولئك الذين لهم مصلحة في المشروع.

2- التنبؤ بمدى إحتمال نجاح المشروع في تأمين التمويل الإضافي.

أما المعلومات حول السيولة والقدرة على السداد مفيدة في التنبؤ بقدرة المشروع على مواجهة إلتزاماته المالية عندما تستحق، كما تشير السيولة إلى توفر النقد في المستقبل القريب بعد الأخذ بالحسبان الإلتزامات المالية خلال هذه الفترة، أما القدرة على السداد فتشير إلى توفر النقد في المدى الطويل لمواجهة الإلتزامات المالية عندما تصبح مستحقه.

لذلك فإن المعلومات حول أداء المشروع، وبشكل خاص ربحيته مطلوبة من أجل تقييم التغيرات المحتملة في الموارد الإقتصادية التي من المحتمل أن يسيطر عليها في المستقبل، كما أن المعلومات حول التغيرات في الأداء مهمة بهذا الخصوص، حيث إن المعلومات حول الأداء مفيدة في الآتي:

1- التنبؤ بطاقة المشروع على توليد تدفقات نقدية من قاعدة موارده الموجودة.
2- صياغة الأحكام حول فعالية المشروع التي بموجبها يمكن أن يوظف موارد أخرى.

أما المعلومات المتعلقة بالتغيرات في المركز المالي للمشروع مفيدة في الآتي:

1- تقييم نشاطات المشروع الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية أثناء فترة التقرير.
2- تزويد المستخدمين بأسس لتقييم قدرة المشروع على توليد النقد وما يعادل النقد وحاجات المشروع لإستخدام هذه التدفقات النقدية.

لذلك عند إعداد بيان التغيرات في المركز المالي فإن الأموال يمكن أن تعرف بطرق مختلفة، مثل جميع الموارد المالية، ورأس المال العامل، والأصول السائلة أو النقد.

كما يوفر بيان المركز المالي(الميزانية العمومية سابقا) بشكل رئيسي المعلومات حول المركز المالي، كما يوفر بيان الدخل(قائمة الدخل سابقا) بشكل رئيسي المعلومات حول الأداء، ويتم توفير المعلومات حول التغيرات في المركز المالي في البيانات المالية بواسطة بيان مالي منفصل.

وعموما إن الأجزاء المكونة للبيانات المالية تعد متداخلة لأنها تعكس جوانب مختلفة لنفس العمليات المالية أو الأحداث الأخرى، ومع أن كل بيان يحتوي معلومات مختلفة عن الآخر، إلا أنه لا يمكن لأي منها أن تخدم غرضاً واحداً أو أن توفر كافة المعلومات الضرورية لحاجات محددة للمستخدمين- على سبيل المثال- بيان الدخل يعطي صورة غير كاملة عن الأداء ما لم يستخدم بالإشتراك مع بيان المركز المالي وبيان التغيرات في المركز المالي.

3- الإيضاحات والجداول الإضافية Nots and Supplementary Schedules

تحتوي البيانات المالية على إيضاحات وجداول إضافية ومعلومات أخرى- على سبيل المثال- يمكن أن تحتوي على معلومات إضافية ملائمة لحاجات المستخدمين حول بنود في بيان المركز المالي وبيان الدخل، ويمكن كذلك أن تحتوي على إيضاحات حول المخاطر وعدم التأكد الذي يؤثر على المشروع، وأية موارد وإلتزامات غير معترف بها في بيان المركز المالي – مثل- إحتياطيات المعادن، ويمكن أن تتوفر في شكل معلومات إضافية المعلومات عن القطاعات الجغرافية والصناعية، وعن التأثير على المشروع من جراء تغير الأسعار.

الفرضيات الأساسية لإعداد البيانات المالية

Underling Assumptions for Preparing of Financial Statements

تعد البيانات المالية وفقا لفرضيتين هما:

1- قاعدة الاستحقاق Accrual Basis

من أجل أن تتحقق أهدافها، تعد البيانات المالية على أساس الاستحقاق المحاسبي، وبموجب هذا الأساس فإنه يتم الإعتراف بآثار العمليات المالية والأحداث الأخرى عندما تحدث - وليس عندما تقبض أو تدفع النقدية أو ما يعادلها- ويجري قيدها في السجلات المحاسبية وتقريرها في البيانات المالية عن الفترات التي تمت فيها.

لذلك فأن البيانات المالية المعدة على أساس الاستحقاق تبلغ المستخدمين ليس فقط عن العمليات المالية السابقة المنطوية على دفع وإستلام النقدية بل وتبلغهم كذلك عن إلتزامات دفع النقدية في المستقبل وعن الموارد التي تمثل نقدية والتي سيجرى استلامها في المستقبل.

وعليه فإنها توفر ذلك النوع من المعلومات حول العمليات المالية السابقة والأحداث الأخرى التي تعتبر أكثر فائدة للمستخدمين في صنع القرارات الإقتصادية.

2- الاستمرارية Going Concern

يجري إعداد البيانات المالية عادة بافتراض أن المشروع مستمر وسيبقى يعمل في المستقبل المنظور، وعليه يفترض أنه ليس لدى المشروع النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص حجم عملياته بشكل هام، ولكن إن وجدت مثل هذه النية أو الحاجة، فإن البيانات المالية ربما يجب أن تعد على أساس مختلف، وفي مثل هذه الحالة يجب أن يفصح عن الأساس المستخدم.

الخصائص النوعية للبيانات المالية

Qualitative Characteristics of Financial Statements

تعد الخصائص النوعية صفات تجعل المعلومات المعروضة في البيانات المالية مفيدة للمستخدمين، كما إن الخصائص النوعية الأساسية الأربعة تشمل:

1- القابلية للفهم Understandability

إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات المعروضة بالبيانات المالية هي جاهزية قابليتها للفهم من قبل المستخدمين لهذا الغرض، لذلك يفترض أن لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الإقتصادية والمحاسبة وإن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، ومهما يكن، فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب تضمينها البيانات المالية وذلك لأنها ملائمة لحاجات صانعي القرارات الإقتصادية فحسب اعتمادا على أرضيات أنه من الصعب جداً فهمها من قبل بعض المستخدمين.

2- الملاءمة Relevance

لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات متخذي القرارات، وتمتلك المعلومات خاصية الملاءمة عندما تؤثر على القرارات الإقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في الأتي:

- تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية.
- أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم الماضية.

لذلك فإن الدورين التنبؤي والتأكيدي للمعلومات متداخلين- على سبيل المثال- المعلومات حول المستوى الحالي للأصول المملوكة وبنيتها ذو قيمة للمستخدمين عندما يحاولوا التنبؤ بقدرة المشروع في استغلال الفرص وقدرتها على مقاومة الأوضاع المعاكسة، وبالتالي تلعب نفس المعلومات دوراً تأكيدياً فيما يتعلق بالتنبؤات الماضية حول- على سبيل المثال- الطريقة التي يتوجب هيكلة المشروع بموجبها ونتائج العمليات التي خطط لها.

ولذلك غالباً ما تستخدم المعلومات حول المركز المالي والأداء السابق كأساس للتنبؤ بالمركز المالي والأداء المستقبلي ومسائل أخرى تهم المستخدمين مباشرة، مثل أرباح الأسهم ومدفوعات الأجور وتحركات أسعار الأوراق المالية، ومقدرة المشروع على مواجهة إلتزاماته عندما تصبح مستحقة.

وحتى يكون للمعلومات قيمة تنبؤية فإنه ليس بالضرورة أن تكون على شكل تنبؤات صريحة تعزز القدرة على عمل تنبؤات من البيانات المالية من خلال الأسلوب الذي تعرض فيه المعلومات عن العمليات المالية والأحداث الماضية- فعلى سبيل المثال- تتعزز القيمة التنبؤية لبيان الدخل إذا تم الإفصاح على حده لكل من البنود غير العادية والشاذة وغير المتكررة من الدخل والمصروفات، وعموما تتأثر ملائمة المعلومات بطبيعتها وبماديتها.

ففي بعض الحالات فإن طبيعة المعلومات لوحدها، تعتبر كافية لتحديد ملاءمتها- على سبيل المثال- الإفصاح عن قطاع جديد يمكن ويؤثر على تقييم المخاطر والفرص التي تواجه المشروع بغض النظر عن مادية النتائج التي حققها القطاع الجديد في فترة التقرير، وفي حالات أخرى فإن كلاً من طبيعة ومادية المعلومات لها أهمية مثل مبالغ المخزون المحتفظ بها ضمن الفئات الرئيسية التي تعتبر مناسبة للعمل.

كما تعتبر المعلومات ذات مادية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الإقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتمادا على البيانات المالية، ولذلك تعتمد المادية على حجم البند أو الخطأ المقدر ضمن الظروف الخاصة التي تؤدي للحذف أو التحريف، وعليه فإن مفهوم المادية يضع حداً أو نقطة تقاطع أكثر من كونه خاصية أساسية يجب للمعلومات أن تتصف بها لكي تكون مفيدة.

3- الموثوقية Reliability

لتكون المعلومات مفيدة فإنها يجب أن تكون موثوقة، وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول

ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوقة بطبيعتها أو تمثيلها لدرجة أن الإعتراف بها من المحتمل أن يكون مضللاً - على سبيل المثال- إذا كانت مشروعية ومبلغ الأضرار المطالب بها بموجب إجراء قانوني هي موضع نزاع، فإن إعتراف المشروع بكامل المبلغ المطالب به في بيان المركز المالي من الممكن أن يعد غير مناسب، على أنه من الممكن أن يكون مناسباً الإفصاح عن المبلغ وظروف المطالبة، ولكي تكون المعلومات موثوقة يجب أن تتصف بما يلي:

3/ 1 التمثيل الصادق Faithful Representation

لتكون موثوقة، يجب أن تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي من المفروض أنها تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عنها بشكل معقول وبالتالي- على سبيل المثال- يجب أن يمثل بيان المركز المالي بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي ينشأ عنها أصول وإلتزامات وحق ملكية للمشروع بتاريخ وضع التقرير وفقاً لمقاييس الإعتراف، حيث إن معظم المعلومات المالية عرضة لبعض المخاطر ككونها أدنى من التمثيل الصادق الذي من المفروض أنها تصوره، وهذا ليس بسبب التحيز، ولكن إلى الصعوبات الكامنة في التعرف على العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يجب قياسها، أو في تصميم وإستخدام وسائل قياس وعرض لإيصال الرسائل التي تنسجم مع تلك العمليات المالية والأحداث.

لذلك في حالات معينه، يعتبر قياس الآثار المالية لبعض العناصر غير مؤكدة بحيث أن المشروع عموماً لا يعترف بها في البيانات المالية - على سبيل المثال - رغم أن معظم المشاريع تولد شهرة داخلية على مرور الزمن إلاّ أنه في العادة من الصعب التعرف عليها أو قياس تلك الشهرة بموثوقية وفي حالات أخرى ربما يكون من الملائم الإعتراف بالعناصر والإفصاح عن مخاطر الخطأ المحيط بالإعتراف بها وقياسها

3/ 2 الجوهر فوق الشكل Substance Over Form

لكي تمثل المعلومات تمثيلاً صادقاً العمليات المالية والأحداث الأخرى التي من المفترض أنها تمثلها، فمن الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عنها وقدمت طبقاً لجوهرها وحقيقتها الإقتصادية وليس لشكلها القانوني فحسب.

حيث إن جوهر العمليات المالية والأحداث الأخرى ليس دائماً متطابقاً مع تلك الظاهرة في شكلها القانوني- على سبيل المثال- يمكن أن يتخلص المشروع من أصل إلى طرف آخر بطريقه من المفترض أن وثائقها نقلت ملكية الأصل إلى الطرف الآخر، ومع ذلك قد توجد اتفاقات تضمن استمرارية تمتع

المشروع بالمنافع الإقتصادية المستقبلية المجسدة في الأصل، وفي تلك الظروف، فإن تقريرها عملية بيع لا يمثل بصدق العملية التي تم الدخول فيها إذا كان حقاً هناك عملية.

3/ 3 الحياد Neutrality

حتى تكون موثوقة، يجب أن تكون المعلومات التي تحتويها البيانات المالية محايدة، أي خالية من التحيز، ولا تعتبر البيانات المالية محايدة إذا كان اختيار أو عرض المعلومات يؤثر على اتخاذ القرار أو الحكم لأجل تحقيق نتيجة أو حصيلة محددة سلفاً.

4/3 الحذر Prudence

لابد من أن يكافح معدي البيانات المالية حالات عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث والظروف، مثل قابلية الديون المشكوك فيها للتحصيل، وتقدير العمر الإنتاجي المحتمل للمنشآت والمعدات وعدد مطالبات التعويضات التي من الممكن أن تحدث، ولذلك يعترف بمثل هذه الحالات من عدم التأكد من خلال الإفصاح عن طبيعتها ومداها من خلال ممارسة الحذر عند إعداد البيانات المالية.

ويقصد بالحذر تبني درجة من الاحتراس في اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة تحت ظروف عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول والدخل أو تقليل للإلتزامات والمصروفات، لذلك فإن ممارسة الحذر لا يسمح مثلاً بإيجاد إحتياطات سرية أو مخصصات مبالغ فيها، أو تقليل متعمد للأصول والدخل أو مبالغة متعمدة للإلتزامات والمصروفات وذلك لأن البيانات المالية لن تكون محايدة وعليه فإنها لن تمتلك خاصية الموثوقية.

5/3 الإكتمال Completeness

لتكون موثوقة، فإن المعلومات في البيانات المالية يجب أن تكون كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة، حيث إن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة وبالتالي تصبح غير موثوقة وضعيفة من حيث ملاءمته.

بالإضافة الى ما تقدم، توجد العديد من القيود على المعلومات الملائمة والموثوقة Constraints on Relevant and Reliable Information تشمل:

أ- التوقيت المناسب Timeliness

إذا حدث تأخير غير ضروري في تقديم التقارير فإن المعلومات قد تفقد ملاءمتها، لذا فإن الإدارة بحاجة إلى الموازنة بين ميزة رفع التقارير في الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوقة، فلكي تقدم المعلومات بالوقت المناسب، قد يكون من الضروري غالباً تقديم التقارير عن عملية دون أن تكون كافة أوجه العملية المالية أو الحدث الآخر معروفة، وهذا يضعف الموثوقية، وعلى العكس من ذلك إذا تم تأخير تقديم التقارير حتى تعرف كافة الأوجه فإن المعلومات قد تكون موثوقة بشكل كبير ولكن ذات إستخدام قليل للمستخدمين الذين كان عليهم إتخاذ قراراتهم في أثناء ذلك، لذلك عند تحقيق التوازن بين الملاءمة والموثوقية، فإن الإعتبار الحاسم يجب أن يكون تلبية حاجات صانعي القرارات الإقتصادية بأفضل شكل.

ب- الموازنة بين المنفعة والتكلفة Balance Between Benefit and Cost

تعتبر الموازنة بين التكلفة والمنفعة قيد متشعب الأثر أكثر من كونها خاصية نوعية، فالمنافع المشتقة من المعلومات يجب أن تفوق التكاليف المتكبدة في توفير هذه المعلومات، ومهما يكن فإن تقييم المنافع والتكاليف هي عملية اجتهادية، وفوق ذلك فإن التكاليف قد لا تقع بالضرورة على أولئك الذين يستفيدون من المنافع، كما أن المنافع قد يستفيد أيضاً منها آخرون غير الذين أعدت من أجلهم المعلومات- على سبيل المثال- فإن توفير معلومات إضافية للمقرضين يمكن أن يُقلل من تكاليف الإقتراض على المشروع، لهذه الأسباب فإن من الصعب إجراء اختبار التكلفة- المنفعة على أي حالة معينة، ومع هذا فإن واضعي المعايير، بشكل خاص، وكذلك معدي ومستخدمي البيانات المالية يجب أن يكونوا على دراية بهذا القيد.

ج- الموازنة بين الخصائص النوعية

Balance Between Qulitative Charactristics:

في الممارسة العملية غالباً ما تكون عملية تخفيف التوازن بين الخصائص النوعية مطلباً ضرورياً، عامة فإن تحقيق هدف التوازن المناسب بين الخصائص النوعية تلبي الهدف من البيانات الماليةً، أما الأهمية النسبية للخصائص في الحالات المختلفة فهي مسألة متروكة للتقدير المهني.

د- الصورة الصحيحة والعادلة True and Fair View

توصف البيانات المالية غالباً بأنها تظهر بصورة صحيحة وعادلة، أو تمثل بعدالة المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمشروع، ومع أن هذا الإطار لا يتعامل مباشرة مع هذه المفاهيم، إلا أن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية والمعايير المحاسبية المناسبة ينتج عنه - عادة - بيانات مالية توصل عامةً ما إستنتج بأنه الصورة الصحيحة والعادلة أو تمثل بعدالة تلك المعلومات.

4- القابلية للمقارنة Comparability

يجب أن يتمكن المستخدمين من إجراء مقارنة للبيانات المالية للمشروع على مرور الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في مركزه المالي وفي الأداء، كما يجب أن يكون بإمكانهم مقارنة البيانات المالية للمشاريع المختلفة من أجل إجراء التقييم النسبي لمراكزها المالية، والأداء والتغيرات في المركز المالي، ومن هنا فإن عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت ضمن المشروع وعلى مرور الزمن لذلك المشروع وبطريقة ثابتة في المشاريع.

لذلك فأن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة هي إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية، وأي تغيرات في هذه السياسات وآثار هذه التغيرات والتي سنوضحها لاحقا.

كما يجب أن يتمكن المستخدمون من تحديد الاختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في المشروع للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى من فترة لأخرى وبين المشاريع المختلفة، ولذلك فإن الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية بما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل المشروع يساعد في تحقيق القابلية للمقارنة.

وعموما إن الحاجة إلى القابلية للمقارنة يجب أن لا تتداخل مع مفهوم الإتساق، كما يجب أن لا تصبح عائقاً لإدخال معايير محاسبية مطوره، حيث إنه من غير المناسب للمشروع أن يستمر في المحاسبة بنفس الأسلوب عن عملية مالية أو حدث آخر إذا كانت السياسة لا تتفق مع الحفاظ على خاصية الملاءمة والموثوقية، كما أنه من غير المناسب للمشروع أن يبقى على سياساته المحاسبية دون تعديل إن وجدت سياسات بديلة أكثر ملاءمة وموثوقية، وحيث أن المستخدمين يرغبون بمقارنة المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمشروع على مرور الزمن، فإن من الضروري أن تظهر البيانات المالية المعلومات الموازية بالفترات السابقة.

عناصر البيانات المالية The Elements of Financial Statements

يجدر - بادئ ذي بدء_ الإشارة إلى أن البيانات المالية تعرض الآثار المالية للعمليات والأحداث الأخرى وذلك لتجميعها وتوزيعها على تصنيفات رئيسية تبعاً لخصائصها الإقتصادية، وتعرف هذه التصنيفات الرئيسية بعناصر البيانات المالية، ومن هذه العناصر المتعلق مباشرة بقياس المركز المالي في بيان المركز المالي وهي الأصول، والإلتزامات وحق الملكية، وعناصر متعلقة مباشرة بقياس الأداء في قائمة الدخل وهي الدخل والمصروفات، كما يعكس بيان التغيرات في المركز المالي عادة عناصر بيان الدخل والتغيرات في عناصر بيان المركز المالي.

ولذلك تنطوي عملية عرض هذه العناصر في بيان المركز المالي وبيان الدخل على عملية تصنيفات فرعية- على سبيل المثال- يمكن أن تصنف الأصول والإلتزامات حسب طبيعتها أو وظيفتها في أعمال المشروع من أجل

إظهار المعلومات بالصورة الأكثر فائدة للمستخدمين لأغراض صنع القرارات الإقتصادية، وذلك كما يتضح من العرض التالي:

أ- المركز المالي Financial Position

إن العناصر المتعلقة مباشرة بقياس المركز المالي هي: الأصول، والإلتزامات، وحقوق الملكية، وتعرف هذه العناصر كما يلي:

- الأصل: مورد يسيطر عليه المشروع نتيجة لأحداث سابقة ومن المتوقع أن ينجم عنه منافع إقتصادية مستقبلية تتدفق للمشروع.
- الإلتزام: مديونية حالية على المشروع ناشئه عن أحداث سابقة ومن المتوقع أن يتطلب سدادها تدفقات خارجه للموارد والتي تتجسد فيها منافع إقتصادية يملكها المشروع للخارج.
- حقوق الملكية: حصة الملاك المتبقية في أصول المشروع بعد خصم كافة الإلتزامات.

مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

أ- أن تعريفات الأصول والإلتزامات تحدد الصفات الأساسية لها، ولكن لا تحاول تحديد معايير الإعتراف اللازم تلبيتها قبل الإعتراف بها في بيان المركز المالي ، كما تشمل التعريفات عناصر لا يعترف بها كأصول أو إلتزامات في بيان المركز المالي لأنها لا تلبي معايير الإعتراف، وبشكل خاص يجب أن يكون التدفق المحتمل الداخل أو الخارج من المشروع مؤكد بشكل كافي ليفي بشروط معيار الاحتمالية قبل الإعتراف بأصل أو التزام.

ب- عند تقييم ما إذا كان العنصر يحقق تعريف الأصل أو الإلتزام أو حق الملكية فإن الانتباه يجب أن يعطى إلى الجوهر الأساسي والحقيقة الإقتصادية للعنصر وليس فقط لشكله القانوني- على سبيل المثال- في حالة عقود الإيجار التمويلية فإن الجوهر والحقيقة الإقتصادية هي أن المستأجر يحصل على المنافع الإقتصادية من إستخدام الأصل المستأجر للجزء الأكبر من عمره الإنتاجي لقاء دخوله في التزام لدفع مبلغ يعادل تقريباً القيمة العادلة للأصل ونفقات التمويل المرتبطة بذلك، وعليه فإن الإيجار التمويلي ينشئ عناصر

تحقق تعريف الأصل والإلتزام ويعترف بها في بيان المركز المالي للمستأجر.

ج- قد يشتمل بيان المركز المالي المعد وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية الحالية على عناصر لا تحقق تعريف الأصل أو الإلتزام ولا تظهر كجزء من حقوق المالكين، إلا أن التعريفات السابقة تضع الأساس للمراجعات المستقبلية لمعايير المحاسبة الدولية الحالية ولصياغة معايير محاسبية جديدة.

وفيما يلي عرض لكل عنصر من عناصر البيانات المالية كما يلي:

1/ 1 الأصول Assets

تتمثل المنافع الإقتصادية المستقبلية المتجسدة في الأصل في إمكانيته في المساهمة، بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق تدفقات من النقدية وما يعادلها إلى المشروع، ويمكن أن تكون تلك الإمكانية إنتاجية أي أنها جزء من النشاطات التشغيلية للمشروع، كما يمكن أن تأخذ شكل القابلية للتحول إلى نقدية أو ما يعادلها أو القدرة على تخفيض التدفقات النقدية للخارج، مثلما تؤدي عملية تصنيع بديلة إلى تخفيض تكاليف الإنتاج.

ولذلك يستخدم المشروع أصوله عادة لإنتاج سلعاً أو خدمات قادرة على إشباع رغبات أو حاجات العملاء ولأن هذه السلع والخدمات قادرة على إشباع هذه الرغبات أو الحاجات فإن العملاء مستعدون للدفع للحصول عليها وعليه فهم يساهمون في التدفقات النقدية للمشروع، ويقدم النقد بذاته خدمة للمشروع وذلك لسيطرته على الموارد الأخرى.

كما يمكن للمنافع الإقتصادية المستقبلية المتجسدة في الأصل أن تتدفق إلى المشروع بعدة طرق - على سبيل المثال- يمكن للأصل:

أ- أن يستخدم منفرداً أو مجتمعاً مع أصول أخرى لإنتاج سلع أو خدمات تباع من قبل المشروع.

ب- أن يستبدل مع أصول أخرى.

ج- أن يستخدم لسداد التزام، أو أن يوزع على مالكي المشروع.

لذلك كثير من الأصول- على سبيل المثال- الممتلكات والمنشآت والمعدات لها شكل مادي، ولكن الوجود المادي ليس جوهرياً لوجود الأصل، وعليه فإن براءات الإختراع وحقوق النشر- على سبيل المثال- هي أصول إذا كان من المتوقع أن يتدفق عنها منافع إقتصادية مستقبلية وكان المشروع يسيطر عليها.

كذلك أيضا كثير من الأصول- على سبيل المثال- المدينون والممتلكات متعلقة بحقوق قانونية بما في ذلك حق الملكية، إلا أنه عند التحقق من وجود الأصل فإن حق الملكية لا يعد جوهرياً، وإذ -على سبيل المثال- فإن العقار المشغول بالإيجار يعتبر أصلاً للمشروع إن كان يسيطر على المنافع التي من المتوقع أن تتدفق منه، ومع أن طاقة المشروع للسيطرة على الأصل تكون في الغالب نتيجة لحقوق قانونية، إلا أنه ومع ذلك من الممكن أن يحقق أحد العناصر تعريف الأصل دون أن يكون هناك سيطرة قانونية عليه- على سبيل المثال- المعرفة الفنية التي يتم الحصول عليها من نشاط التطوير يمكن أن تحقق تعريف الأصل إذا تمكن المشروع، من خلال الحفاظ على تلك المعرفة الفنية سراً، السيطرة على المنافع المتوقع أن تتدفق عنها.

بالأضافة إلى ما تقدم قد تنشأ أصول المشروع عن عمليات وأحداث أخرى سابقة، ففي العادة تحصل المشاريع على الأصول من خلال الشراء أو الإنتاج، إلا أن عمليات أو أحداث أخرى يمكن أن يتولد عنها أصول- مثال ذلك - الممتلكات التي ترد للمشروع من الحكومة كجزء من برنامج تشجيع النمو الإقتصادي في إحدى المناطق واكتشاف الثروات المعدنية، لذلك فإن العمليات أو الأحداث التي من المتوقع أن تحدث مستقبلاً لا تؤدي في حد ذاتها إلى أصول، ومن هنا - على سبيل المثال- فإن وجود نية لشراء مخزون لا يحقق بحد ذاته تعريف الأصل.

وعموما يوجد ترابط وثيق بين تكبد النفقة وتوليد الأصول ولكن الاثنان ليسا بالضرورة متطابقين، وعليه فإنه عندما يتكبد المشروع بعض النفقات فإن

هذا يمكن أن يشكل إثباتاً أن هناك سعياً للحصول على منافع إقتصادية مستقبلية ولكن هذا لا يشكل برهاناً حاسماً على أنه تم الحصول على بند يحقق تعريف الأصل، بالمثل فإن غياب النفقة لا يمنع عنصراً من أن يحقق تعريف الأصل وأن يصبح البند بالتالي مرشحاً للإعتراف به في بيان المركز المالي - مثال ذلك- البنود التي يتم التبرع بها للمشروع يمكن أن تحقق تعريف الأصل.

2/1 الإلتزامات (الخصوم) Liabilities

إن الخاصية الأساسية للإلتزام هي أنه يمثل ديناً حالياً على المشروع، والدين يمثل واجب أو مسؤولية للعمل والوفاء بطريقة محددة، ويمكن للإلتزامات أن توضع قانوناً موضع التنفيذ كنتيجة لعقد ملزم أو متطلب تشريعي، وهذا هو الحال عادة - على سبيل المثال- بالنسبة للمبالغ الواجبة الدفع لقاء سلع وخدمات استلمها المشروع، كما تنشأ الإلتزامات كذلك عن ممارسة الأعمال العادية، والعرف والرغبة في الحفاظ على علاقات أعمال جيدة أو التصرف بطريقة عادلة، لذلك إذا قرر المشروع - على سبيل المثال- كسياسة أن يصلح الأخطاء التي تظهر في منتجاته حتى بعد انتهاء مدة الضمان فإن المبالغ المتوقع إنفاقها بخصوص السلع التي بيعت تعتبر إلتزامات.

ولذلك من الضروري إيجاد التفرقة بين الإلتزام الحالي والتعهد المستقبلي، فإتخاذ قرار من قبل إدارة المشروع بالحصول على أصول في المستقبل لا يؤدي بحد ذاته إلى التزام حالي، حيث ينشأ الإلتزام عادة عندما يتم تسليم الأصل أو الدخول في تعاقد غير قابل للنقض للحصول على أصل، وفي الحالة الأخيرة، فإن طبيعة التعاقد غير القابلة للنقض تعني أن التبعات الإقتصادية للفشل في الوفاء بالإلتزام- على سبيل المثال - بسبب وجود غرامات كبيرة، يجعل المشروع ذو حرية محدودة في اختيار تجنب تدفق الموارد لطرف آخر.

لذلك فإن تسديد الإلتزام الحالي يستلزم عادة قيام المشروع بالتخلي عن موارد يتجسد فيها منافع إقتصادية من أجل تلبية مطالبة الجهة الأخرى، ويمكن أن يتم تسديد الإلتزام الحالي بعدة طرق -على سبيل المثال- من خلال الدفع

نقداً، أو تحويل أصول أخرى، أو تقديم خدمات، أو إستبدال ذلك الإلتزام بإلتزام آخر، أو تحويل الإلتزام إلى حق الملكية، كما يمكن أن يطفأ الإلتزام بطرق أخرى، مثل تنازل الدائن أو فقدان حقوق.

بالأضافة إلى ما تقدم، قد تنتج الإلتزامات عن عمليات مالية أو أحداث أخرى سابقة، لذلك، -على سبيل المثال- قد ينشأ عن الحصول على سلع أو إستخدام الخدمات ذمم تجارية دائنة -ما لم يكن قد تم دفعها مقدماً أو عند التسليم- كما أن إستلام قرض من البنك يؤدي إلى التزام بإعادة دفع القرض، ويمكن أن يعترف المشروع أيضاً بالخصومات التي تمنح للعملاء مستقبلاً على أساس مشترياتهم السنوية كإلتزامات، وفي هذه الحالة، فإن بيع السلع في الماضي يمثل العملية المالية التي أدت إلى نشوء الإلتزام.

وعموماً بعض الإلتزامات يمكن قياسها فقط بإستخدام درجة كبيرة من التقدير، وتسمى بعض المشاريع هذه الإلتزامات بالمخصصات، وفي بعض البلدان لا تعتبر هذه المخصصات إلتزامات، لأن مفهوم الإلتزام معرف بشكل ضيق بحيث لا يشمل سوى المبالغ التي يمكن أن تحدد بدون الحاجة لعمل تقديرات، لذلك فإن تعريف السابق للإلتزام يتبع أسلوباً أوسع، وبالتالي عندما يتضمن المخصص التزام حالي وتحقيقه لبقية التعريف، هو التزاما حتى لو تطلب ذلك تقدير المبلغ، وتشمل الأمثلة على المخصصات لدفع الضمانات السارية والمخصصات التي تغطي إلتزامات معاشات التقاعد.

1/ 3 حقوق الملكية Equity

بالرغم من التعريف السابق لحقوق الملكية على أنه الرصيد المتبقي إلا أنه يمكن أن يشتمل على تصنيفات فرعية في بيان المركز المالي - على سبيل المثال- في المشاريع المساهمة، فإن الأموال التي يقدمها المساهمون، والأرباح المحتفظ بها، والإحتياطيات التي تمثل حجوزات من الأرباح المدورة، والإحتياطيات التي تمثل تسويات الحفاظ على رأس المال يمكن أن تظهر منفصلة، مثل هذه التصنيفات يمكن أن تكون ملائمة لحاجات صناعة القرار لمستخدمي البيانات المالية عندما

تعمل على إظهار القيود القانونية أو الأخرى على قدرة المشروع على توزيع أو إستعمال ملكيتها، كما يمكن أن تعكس حقيقة أن بعض الأطراف ذات المصلحة في ملكية المشروع لها حقوق مختلفة بالنسبة إلى إستلام أرباح الأسهم الموزعة أو استرداد رأس المال.

ويتم تكوين الإحتياطيات أحياناً بناءاً على تشريع أو قانون آخر من أجل إعطاء المشروع ودائنوه حماية إضافية من آثار الخسائر، كما أن إحتياطيات أخرى يمكن تكوينها إذا كان قانون الضرائب الوطني يمنح إعفاءات أو تخفيضات من إلتزامات الضرائب في حال التحويل إلى مثل هذه الإحتياطيات، لذلك فإن وجود وحجم هذه الإحتياطيات القانونية، والتشريعية والضريبية هي معلومات يمكن أن تكون ملائمة لحاجات صانعي القرارات، كما إن التحويل إلى هذه الإحتياطيات يعتبر حجزاً للأرباح وليس مصروفات

ولذلك فإن مبلغ حقوق الملكية الذي يظهر في بيان المركز المالي يعتمد على قياس الأصول والإلتزامات، في العادة لا تتفق إلا بالمصادفة القيمة الإجمالية لحقوق الملكية مع القيمة السوقية لأسهم المشروع أو مع المبلغ الذي يمكن أن يجمع نتيجة التخلص من صافي الأصول بالتدريج عند تصفية المشروع أو من المشروع ككل على أساس انه مستمر.

عموماً إن النشاطات التجارية والصناعية والأعمال غالباً ما يتعهد بتنفيذها من قبل مشاريع مثل المؤسسات الفردية وشركات التضامن وصناديق الأموال وأشكال مختلفة من مشروعات الأعمال الحكومية، لذلك فإن الإطار القانوني والتنظيمي لمثل هذه المشاريع هو في الغالب مختلف عن ذاك الذي ينطبق على المشاريع المساهمة- على سبيل المثال- هناك القليل من القيود، إن وجدت على توزيع مبالغ من حقوق الملكية إلى المالكين أو غيرهم من المستفيدين، وعلى الرغم من ذلك فإن تعريف حقوق الملكية والجوانب الأخرى في هذا الإطار والتي تعالج حق الملكية هي مناسبة لمثل هذه المشاريع.

2- الأداء المالي Financial Performance

يستخدم الربح غالباً كمقياس للأداء وكأساس لمقاييس أخرى مثل العائد على الإستثمار أو حصة السهم من الأرباح، لذلك فإن العناصر المرتبطة مباشرة بقياس الربح هي الدخل والمصروفات، كما إن الإعتراف بالدخل والمصروفات وقياسهما وبالتالي الربح، يعتمد جزئياً على مفهومي رأس المال والحفاظ على رأس المال المستخدمان من قبل المشروع لإعداد بياناته المالية، ولذلك تعرف عناصر الدخل والمصروفات كما يلي:

- الدخل: الزيادة في المنافع الإقتصادية أثناء الفترة المحاسبية على شكل تدفقات داخلة أو زيادات في الأصول أو نقصان في الإلتزامات مما ينشأ عنها زيادة في حق الملكية خلافاً لتلك المتعلقة بمساهمات الملاك.
- المصروفات: النقص في المنافع الإقتصادية خلال الفترة المحاسبية في صورة تدفقات خارجة أو إستنفاد الأصول أو تكبد إلتزامات والتي ينشأ عنها نقصان في حقوق الملكية خلافاً لتلك المتعلقة بالتوزيعات على الملاك أنفسهم.

لذلك فإن تعريفي الدخل والمصروفات يحددان خصائصهما الرئيسية ولكن لا يحاولان تحديد المعايير التي يتطلب تحقيقها قبل أن يتم الإعتراف بهما في قائمة الدخل.

لذلك يمكن أن يعرض الدخل والمصروفات في بيان الدخل بطرق مختلفة من أجل توفير معلومات ملائمة لصنع القرارات الإقتصادية - على سبيل المثال - من الممارسة الشائعة هو التمييز بين بنود الدخل والمصروفات التي تنشأ عن النشاطات العادية للمشروع وتلك التي لا تنشأ عنها، ويتم هذا التمييز على أساس أن مصدر البند يعتبر ملائماً لغرض تقييم قدرة المشروع على توليد النقدية أو ما يعادله في المستقبل، فمثلاً النشاطات العرضية مثل التخلص من الإستثمارات طويلة الأجل من غير المرجح تكرار وقوعها بشكل منتظم، وعند التمييز بين البنود بهذه الطريقة فإنه من الضروري إعطاء الإعتبار لطبيعة

المشروع وعملياته، فالبنود الناشئة عن النشاطات العادية لإحدى المشاريع يمكن أن تكون غير عادية بالنسبة لأخرى

وعموماً فإن التمييز بين بنود الدخل والمصروف أو دمجها بطرق مختلفة يسمح أيضاً بمقاييس متعددة لعرض أداء المشروع، وهذه لها درجات مختلفة من الشمولية- على سبيل المثال- فإن بيان الدخل يمكن أن يظهر الربح الإجمالي، والربح أو الخسارة من النشاطات العادية قبل الضرائب، والربح أو الخسارة من النشاطات العادية بعد الضرائب وصافي الربح أو الخسارة، وفيما يلي عرض لعناصر الأداء كما يلي:

2/ 1 الدخل Income

يتضمن تعريف الدخل كلاً من الإيرادات والمكاسب، ويتحقق الإيراد في سياق النشاطات العادية للمشروع ويشار إليه بأسماء مختلفة تشمل المبيعات والرسوم والفائدة وأرباح الأسهم وريع حق الإمتياز، والإيجار.

كما تمثل المكاسب بنود أخرى تحقق تعريف الإيراد وقد تنشأ أو لا تنشأ في سياق النشاطات العادية للمشروع، وتمثل المكاسب زيادات في المنافع الإقتصادية، وعلى هذا فإنها ليست مختلفة عن الإيراد من حيث الطبيعة، من هنا فإنها لا تعتبر مشكلة لعنصراً منفصل في هذا الإطار.

كما تشمل المكاسب- على سبيل المثال- تلك الناشئة عن التخلص من الأصول غير المتداولة، ويشمل تعريف الدخل أيضاً المكاسب غير المتحققة- على سبيل المثال- تلك الناشئة عن إعادة تقييم الأوراق المالية المتداولة، وتلك الناشئة عن الزيادات في القيمة المرحلة للأصول طويلة الأجل، وعند الإعتراف بالمكاسب في بيان الدخل فإنه عادة ما يتم عرضها بصورة منفصلة لأن العلم بها مفيد لغرض اتخاذ القرارات الإقتصادية، وغالباً ما يتم التقرير عن المكاسب بطرح المصاريف ذات العلاقة منها.

وعموماً يمكن أن ينجم عن الدخل إستلام أنواع عديدة من الأصول أو تعزيزها، والأمثلة على ذلك تشمل النقد، والذمم والسلع والخدمات المستلمة

مقابل السلع والخدمات التي تم تقديمها، كما قد ينشأ الدخل عن تسديد الإلتزامات- على سبيل المثال- يمكن أن يزود المشروع المقرضين بسلع وخدمات للوفاء بتعهد لإعادة دفع قرض مستحق.

2/2 المصروفات (النفقات) Expenses

يتضمن تعريف المصروفات الخسائر والمصروفات الأخرى التي تنشأ في سياق النشاطات العادية للمشروع، وتشمل المصروفات التي تنشأ في سياق النشاطات العادية للمشروع- على سبيل المثال - تكلفة المبيعات، الأجور والاستهلاك، وتأخذ عادة شكل التدفقات الخارجة أو استنفاد الأصول مثل النقد وما يعادل النقد، والمخزون، والممتلكات والمنشآت والمعدات.

وتمثل الخسائر بنود أخرى تحقق تعريف المصروفات، وقد تنشأ أو لا تنشأ في سياق النشاطات العادية للمشروع، وتمثل الخسائر نقصان في المنافع الاقتصادية ولا تختلف في طبيعتها عن المصروفات الأخرى، وعليه لا تعتبر عنصراً منفصلاً في هذا الإطار

كما تشمل الخسائر- على سبيل المثال - تلك التي تنتج عن الكوارث مثل الحريق والفيضان، وتلك التي تنشأ عن التخلص من الأصول غير الجارية، ويشمل تعريف المصروفات كذلك الخسائر غير المحققة- على سبيل المثال- تلك التي تنشأ من آثار الزيادات في سعر الصرف لعملة أجنبية فيما يتعلق بإقتراض المشروع بتلك العملة، عند الإعتراف بالخسائر في بيان الدخل فإنه عادة ما يتم عرضها بصورة منفصلة لأن العلم بها مفيد لغرض اتخاذ القرارات الإقتصادية، وغالباً ما يتم التقرير عن الخسائر بطرح الدخل ذات العلاقة منها.

3- تعديلات الحفاظ على رأس المال Capital Maintenance Adjustments

يجدر الإشارة إلى إن إعادة تقييم أو إعادة عرض الأصول والإلتزامات يؤدي إلى زيادة أو نقصان في حق الملكية، وبينما تحقق هذه الزيادة أو النقصان تعريف الإيراد والمصروفات، فإنها لا تدخل في بيان الدخل استنادا إلى مفاهيم

محددة من الحفاظ على رأس المال، وبدلاً من ذلك فإن هذه البنود تدخل ضمن حقوق الملكية كتعديلات للحفاظ على رأس المال أو إحتياطيات إعادة تقييم.

الإعتراف بعناصر البيانات المالية

Recognition of The Elements of Financial Statements

الإعتراف هو عملية الإدراج في بيان المركز المالي أو بيان الدخل للبند الذي يحقق تعريف العنصر ويفي بمعايير الإعتراف المحددة، وهذا يستلزم وصف البند بالكلمات وبالمبالغ وإدخال هذا المبلغ في مجاميع بيان المركز المالي أو بيان الدخل، فالبنود التي تفي بمعايير الإعتراف يجب أن يعترف بها في بيان المركز المالي أو بيان الدخل، إن الإخفاق بالإعتراف بهذه البنود لا يتم تصحيحه من خلال الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة أو الملاحظات أو المواد التفسيرية، لذلك فإن البند الذي يفي بتعريف العنصر يجب أن يعترف به إذ:

- كان من المحتمل أن أي منفعة إقتصادية مستقبلية مرتبطة به سوف تتدفق إلى أو من المشروع.
- وإن العنصر له تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بموثوقية.

لذلك عند تحديد ما إذا كان البند يفي بهذه المعايير، وبالتالي يصبح جديراً للإعتراف به في البيانات المالية، فإنه يجب مراعاة اعتبارات المادية السابق ذكرها، كما إن العلاقات المتداخلة بين العناصر تعني أن البند الذي يفي بمعياري التعريف والاعتراف بعنصر محدد- على سبيل المثال- أصل، يتطلب تلقائياً الإعتراف بعنصر آخر-على سبيل المثال- إيراد أو التزام، وبناء على ما تقدم نتناول شروط الإعتراف كما يلي:

أولا: الشروط العامة للإعتراف بعناصر البيانات المالية

الشرط الأول: إحتمال تحقق منافع إقتصادية مستقبلية

The Probability of Future Economic Benefit

يستخدم مفهوم الاحتمال في معايير الإعتراف للإشارة إلى درجة عدم التأكد من تدفق المنافع الإقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند إلى أو من المشروع، كما إن هذا المفهوم منسجم مع حالة عدم التأكد التي تميز البيئة التي يعمل فيها المشروع، ويتم تقييم درجة عدم التأكد الملازمة لتدفق المنافع الإقتصادية المستقبلية استنادا إلى الأدلة المتوفرة عند إعداد البيانات المالية- على سبيل المثال- عندما يكون من المحتمل تحصيل الذمة المدينة، فإن من المبرر الإعتراف بها كأصل وذلك في غياب أي دليل على عكس ذلك، إلا أنه عند وجود مجتمع كبير من الذمم المدينة يكون هناك عادة إحتمال بعدم تحصيل البعض منها، وعلية يتم الإعتراف بمصروف يمثل النقص المتوقع في المنافع الإقتصادية.

الشرط الثاني: موثوقية القياس **Reliability of Measurement**

إن المعيار الثاني للإعتراف ببند ما هو أن يكون له تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بموثوقية، وفي كثير من الحالات يتوجب تقدير التكلفة أو القيمة، وإستخدام تقديرات معقولة هو جزء أساسي من إعداد البيانات المالية ولا يقلل من موثوقيتها، ولكن عندما يتعذر إجراء تقدير معقول فإن البند لا يعترف به في بيان المركز المالي أو بيان الدخل - على سبيل المثال- فإن المبالغ المتوقع الحصول عليها من دعوى قضائية يمكن أن تفي بتعريف كل من الأصل والدخل وكذلك معيار الاحتمالية للإعتراف، ولكن إذا كان من غير المكن قياس المطالبة بموثوقية، يجب أن لا يعترف بها كأصل أو دخل، أما وجود المطالبة فمن الممكن الإفصاح عنها في الإيضاحات أو ضمن المواد التفسيرية أو الجداول المكملة.

لذلك فإن البند الذي يفشل في وقت معين شروط الإعتراف به قد يحقق هذه الشروط في وقت لاحق وذلك نتيجة لظروف أو أحداث لاحقة، كما إن البند الذي يمتلك الخصائص الأساسية للعنصر ولكنه يفشل في تحقيق معايير

الإعتراف به قد يتطلب رغم ذلك الإفصاح عنه في الإيضاحات أو المواد التفسيرية أو الجداول المكملة، ويعتبر ذلك مناسباً عندما تكون المعرفة بالبند ملائمة لتقييم المركز المالي، والأداء، والتغيرات في المركز المالي للمشروع من قبل مستخدمي البيانات المالية.

ثانيا: الشروط الخاصة للإعتراف بعناصر البيانات المالية

1- الإعتراف بالأصول **Recognition of Assets**

يتم الإعتراف بالأصل في بيان المركز المالي عندما يكون من المحتمل أن المنافع الإقتصادية المستقبلية سوف تتدفق على المشروع وإن للأصل تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بموثوقية.

ولا يعترف بالأصل في بيان المركز المالي عند تكبد نفقة ليس من المحتمل أن يتدفق عنها منافع إقتصادية للمشروع تتعدى الفترة المحاسبية الجارية، وبدلاً من ذلك فإنه ينجم عن مثل هذه العملية إعتراف بمصروف في بيان الدخل، ومع ذلك فإن هذه المعالجة لا تدل على أن قصد الإدارة من تكبد النفقة كان خلافاً لتوليد منافع إقتصادية مستقبلية للمشروع أو أن الإدارة تسير على غير هدى، لذلك فإن ما يمكن أن يستدل من ذلك فقط هو أن درجة التأكد من تدفق المنافع الإقتصادية للمشروع بعد الفترة المحاسبية الجارية غير كافية للإعتراف بأصل.

2- الإعتراف بالإلتزامات(الخصوم) **Recognition of Liabilities**

يتم الإعتراف بالإلتزام في بيان المركز المالي عندما يكون من المحتمل أن تدفقاً خارجاً من الموارد التي تشكل منافع إقتصادية سوف ينتج عن تسديد التزام حالي، وأن المبلغ الذي سيتم تسديده يمكن قياسه بموثوقية.

وفي الواقع العملي، لا يعترف بالإلتزامات الناجمة عن عقود لم يتم تنفيذها مساواة بشكل متناسب - على سبيل المثال- الإلتزامات لقاء مخزون طلب ولم يستلم بعد- عموماً كإلتزامات في البيانات المالية، ولكن مثل هذه الإلتزامات قد تحقق تعريف الإلتزامات وتأهل للإعتراف بها بشرط تحقق معايير الإعتراف في

الظروف المحددة، وفي مثل هذه الظروف فإن الإعتراف بالإلتزامات يستلزم الإعتراف بالأصول أو المصروفات المتعلقة بها.

3- الإعتراف بالإيراد Recognition of Income

يتم الإعتراف بالإيراد في بيان الدخل عندما تنشأ زيادة في المنافع الإقتصادية المستقبلية تعود إلى زيادة في أصل، أو نقص في التزام ويمكن قياسها بموثوقية، وهذا يعني، في الواقع أن الإعتراف بالإيراد يجري بشكل متزامن مع الإعتراف بزيادات في الأصول أو نقص في الإلتزامات- على سبيل المثال- الزيادة الصافية في الأصول الناتجة عن بيع سلع أو خدمات أو النقص في الإلتزامات الناتج عن التنازل عن دين.

لذلك فإن الإجراءات المتبعة عملياً للإعتراف بالإيراد- مثل- متطلب إكتساب الإيراد، هي تطبيقات لمعايير الإعتراف في هذا *الإطار*، لذلك فأن هذه الإجراءات موجهة عموماً إلى قصر الإعتراف بالإيراد على تلك البنود التي يمكن أن تقاس بموثوقية وبدرجة كافية من التأكد.

4- الإعتراف بالمصروفات Recognition of Expenses

يتم الإعتراف بالمصروفات في بيان الدخل عندما ينشأ نقص في المنافع الإقتصادية المستقبلية يعود إلى نقص في أصل أو زيادة في التزام ويمكن قياسه بموثوقية، وهذا يعني في الواقع أن الإعتراف بالمصروفات يجري بشكل متزامن مع الإعتراف بالزيادة في الإلتزامات أو النقص في الأصول - على سبيل المثال- إثبات استحقاقات الأجور أو إستهلاك المعدات).

كما يتم الإعتراف بالمصروفات في بيان الدخل على أساس الارتباط المباشر بين التكاليف المتكبدة واكتساب بنود محددة من الدخل، وهذا الإجراء، الذي يشار إليه عموماً بمقابلة التكاليف مع الإيرادات، ويتضمن الإعتراف المتزامن أو المتجمع بالإيرادات والمصروفات التي تنتج مباشرة وبشكل مشترك من نفس العمليات المالية أو الأحداث الأخرى- على سبيل المثال - يعترف بمكونات المصروف الذي يشكل تكلفة البضاعة المباعة في نفس الوقت الذي يتم الإعتراف بالدخل الناتج من بيع

البضاعة، ولكن تطبيق مفهوم المقابلة بموجب هذا الإطار لا يسمح بالإعتراف ببنود في بيان المركز المالي لا تحقق تعريف الأصول أو الإلتزامات.

لذلك عندما يكون من المتوقع أن تنشأ المنافع الإقتصادية خلال عدد من الفترات المحاسبية، وأن الارتباط مع الدخل يمكن تحديده فقط بشكل عام أو غير مباشر فإنه يجب الإعتراف بالمصروفات في بيان الدخل على أساس إجراءات توزيع منتظمة ومنطقية، لذلك أيضا غالباً ما يكون ضروري عند الإعتراف بالمصروفات المتعلقة بإستخدام الأصول مثل الممتلكات والمنشآت والمعدات والشهرة وبراءات الإختراع والعلامات التجارية، وفي هذه الحالات يشار إلى المصروف بإسم الاستهلاك أو الإطفاء، حيث إن القصد من إجراءات التوزيع هو الإعتراف بالمصروفات في نفس الفترات المحاسبية التي تستهلك أو تستنفد فيها المنافع الإقتصادية المرتبطة بهذه البنود.

بالأضافة إلى ما تقدم يعترف بالمصروف حالاً في بيان الدخل عندما لا ينتج عن النفقة أية منافع إقتصادية مستقبلية أو عندما- وإلى الحد الذي- لا تكون المنافع الإقتصادية المستقبلية مؤهلة، أو لم تعد مؤهلة(الخسائر)، للإعتراف بها كأصل في بيان المركز المالي ، ويتم كذلك الإعتراف بالمصروف في بيان الدخل في الحالات التي يتم تكبد التزام بها دون الإعتراف بأصل- مثل- الإلتزام الناشئ عن ضمان السلع المباعة.

قياس عناصر البيانات المالية

Measurement of The Elements of Financial Statements

يشير مصطلح القياس في الفكر المحاسبي الى أنه:

> عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها في البيانات المالية والتي ستظهر بها في بيان المركز المالي وبيان الدخل.

ويتضمن ذلك اختيار أساس محدد للقياس، وبشكل عام يستخدم عدد من الأسس المختلفة للقياس ولدرجات مختلفة وضمن تشكيلات متفاوتة من البيانات المالية وهذه الأسس تشمل:

1- التكلفة التاريخية Historical cost

تسجل الأصول بالمبلغ النقدي الذي دفع أو ما يعادله أو بالقيمة العادلة للمقابل الذي أعطي في تاريخ الحصول عليها، وتسجل الإلتزامات بمبلغ المتحصلات المستلمة مقابل الدين أو في بعض الظروف -مثل ضرائب الدخل- بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد المتوقع أن يدفع لسداد الإلتزام ضمن السياق العادي للنشاط.

2- التكلفة الجارية Current Cost

تسجل الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد والذي يفترض دفعه للحصول على نفس الأصل أو ما يماثله في الوقت الحاضر، وتسجل الإلتزامات بالمبلغ غير المخصوم من النقد أو ما يعادل النقد المطلوب لسداد الدين في الوقت الحاضر.

3- القيمة القابلة للتحقق (القابلة للتسديد) Realizable Value

تسجل الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بطريقة منظمة، وتسجل الإلتزامات بقيم سدادها، أي بالمبالغ غير المخصومة النقدية أو ما يعادل النقدية التي من المتوقع أن تدفع لسداد الإلتزامات ضمن السياق العادي للنشاط.

4- القيمة الحالية Present Value

تسجل الأصول بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن يولدها الأصل ضمن السياق العادي للنشاط، وتسجل الإلتزامات بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية التي من المتوقع أن يحتاج إليها لسداد الإلتزامات ضمن السياق العادي للنشاط.

وبالرغم مما تقدم فإن قياس التكلفة التاريخية هي أكثر الأسس استخداما لدى المشاريع عند إعداد بياناتها المالية، وتستخدم عادة مع أسس قياس أخرى-

على سبيل المثال- تدرج البضاعة بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، ويمكن أن تدرج الأوراق المالية المتداولة بالقيمة السوقية، وتدرج إلتزامات معاشات التقاعد بقيمتها الحالية، وإضافة لذلك، تستخدم بعض المشاريع أساس التكلفة الجارية نتيجة لعدم قدرة النموذج المحاسبي المبني على التكلفة التاريخية على التعامل مع أثار تغير الأسعار للأصول غير النقدية.

مفاهيم رأس المال والحفاظ على رأس المال

Concepts of Capital and Capital Maintenance

1- مفاهيم رأس المال Concepts of Capital

يوجد مفهومان لرأس المال الأول المفهوم النقدي، والثاني المفهوم المادي، لذلك تتبع معظم المشاريع عند إعداد بياناتها المالية المفهوم النقدي لرأس المال، وبموجب المفهوم النقدي لرأس المال- مثل - الأموال المستثمرة أو القوة الشرائية المستثمرة، فإن رأس المال يعتبر مرادفاً لصافي الأصول وحقوق الملكية في المشروع.

أما بموجب المفهوم المادي لرأس المال، مثل القدرة التشغيلية، فإن رأس المال يعتبر بمثابة الطاقة الإنتاجية للمشروع المتمثلة- على سبيل المثال- بوحدات الإنتاج اليومية.

لذلك يجب أن يتم اختيار المفهوم المناسب لرأس مال المشروع على أساس حاجات مستخدمي بياناته المالية، وعليه يجب تبني المفهوم النقدي لرأس المال إذا كان مستخدمو البيانات المالية مهتمين أساساً بالمحافظة على رأس المال الاسمي المستثمر أو بالقوة الشرائية لرأس المال المستثمر، أما إذا كان اهتمامهم الرئيسي بالقدرة الإنتاجية للمشروع فإنه يتوجب إستخدام المفهوم المادي لرأس المال، ويشير المفهوم الذي يتم اختياره إلى الهدف الذي يتم تحقيقه من تحديد الربح، حتى ولو كان هناك بعض الصعوبات في القياس عند تطبيق المفهوم.

2- مفاهيم الحفاظ على رأس المال Concepts of Capital Maintenance

ينشأ من تبني المشروع لأحد المفاهيم السابقة مفاهيم الحفاظ على رأس المال التالية:

2/ 1 مفهوم الحفاظ على القيمة النقدية لرأس المال The Concept of Financial Capital Maintenance:

وبمقتضى هذا المفهوم يكتسب الربح فقط إذا كان المبلغ المالي (أو النقدي) لصافي الأصول في نهاية الفترة تزيد عن المبلغ المالي (أو النقدي) لصافي الأصول في بداية الفترة بعد استبعاد أية توزيعات للملاك، أو مساهمات منهم أثناء الفترة، يمكن أن يقاس الحفاظ النقدي على رأس المال بالوحدات النقدية الإسمية أو بوحدات ذات قوة شرائية ثابتة.

2/ 2 مفهوم الحفاظ على القيمة المادية لرأس المال The Concept of Physical Capital Maintenance:

وبمقتضى هذا المفهوم يكتسب الربح فقط إذا كانت الطاقة الإنتاجية المادية (أو القدرة التشغيلية) للمشروع (أو الموارد أو الأموال المطلوبة لتحقيق تلك الطاقة) في نهاية الفترة تزيد عن الطاقة الإنتاجية المادية في بداية الفترة بعد استبعاد أية توزيعات على الملاك، أو مساهمات منهم أثناء الفترة.

3- مفاهيم الحفاظ على رأس المال وتحديد الربح

Concepts of Capital Maintenance and The Determination of Profit

يمكن الإشارة إلى أن مفهوم الحفاظ على رأس المال يهتم بكيفية تعريف المشروع لرأس المال الذي يسعى للحفاظ عليه، وهذا يوفر نقطة الوصل بين مفاهيم رأس المال ومفاهيم الربح لأنها توفر نقطة مرجعية يتم بموجبها قياس الربح، لذلك فإن هذا يعد متطلب مسبق للتمييز بين عائد المشروع على رأس المال واسترداده لرأس المال، ويمكن اعتبار التدفقات الداخلة من الأصول فوق

المبالغ المطلوبة للحفاظ على رأس المال فقط كربح وبالتالي كعائد على رأس المال.

لذلك يمكن تعريف الربح بأنه:

> **المبلغ المتبقي بعد أن تم خصم المصروفات بما فيها التسويات اللازمة للحفاظ على رأس المال حيث توجد من الدخل، فإذا زادت المصروفات عن الدخل يكون المبلغ المتبقي حينئذ صافي الخسارة.**

بالأضافة إلى ما تقدم فإن مفهوم الحفاظ على القيمة المادية لرأس المال يتطلب إستخدام التكلفة الجارية كأساس للقياس، أما مفهوم الحفاظ على القيمة النقدية لرأس المال فلا يتطلب إستخدام مفهوماً محدداً ويعتمد اختيار الأساس بمقتضى هذا المفهوم على نوع رأس المال النقدي الذي يسعى المشروع للحفاظ عليه.

لذلك فأن الاختلاف الأساسي بين مفهومي الحفاظ على رأس المال هو في معالجة أثار التغيرات في أسعار أصول وإلتزامات المشروع، وبشكل عام يعتبر المشروع محافظاً على رأسماله إذا كان لديه نفس المقدار من رأس المال في نهاية الفترة كما كان لديه في بداية الفترة، وأي مبلغ يزيد عن ذلك المطلوب للحفاظ على رأس المال في بداية الفترة يعتبر ربحاً.

وبمقتضى مفهوم الحفاظ على القيمة النقدية لرأس المال حيث يعرف رأس المال بالوحدات النقدية الإسمية، فإن الربح يمثل الزيادة في رأس المال النقدي الأسمى خلال الفترة، وعليه تعتبر الزيادة في أسعار الأصول المملوكة أثناء الفترة أرباحاً، يشار إليها عرفاً مكاسب الحيازة أي أرباح بالمعنى المفهوم، وقد لا يعترف بهذه الأرباح هكذا حتى يتم التخلص من الأصل في عملية تبادل،

ولذلك عندما يعرف مفهوم الحفاظ على القيمة النقدية لرأس المال على أساس وحدات القوة الشرائية الثابتة، يمثل الربح الزيادة في القوة الشرائية المستثمرة أثناء الفترة، وعليه فإن ما يعتبر ربحاً هو فقط ذلك الجزء من الزيادة في

أسعار الأصول الذي يتجاوز الزيادة في المستوى العام للأسعار، وتعتبر باقي الزيادة في الأسعار كتعديل للحفاظ على رأس المال وكجزء من حقوق الملكية.

أما بمقتضى مفهوم الحفاظ على القيمة المادية لرأس المال حيث يعرف رأس المال بالطاقة الإنتاجية المادية، فإن الربح يمثل الزيادة في رأس المال أثناء الفترة، وينظر إلى كافة تغيرات الأسعار المؤثرة على أصول وإلتزامات المشروع كتغيرات في قياس الطاقة المادية الإنتاجية للمشروع، ومن هنا، فهي تعالج كتعديلات للحفاظ على رأس المال وتعتبر جزءاً من حقوق الملكية وليس ربحاً.

لذلك فإن اختيار أساس القياس ومفهوم الحفاظ على رأس المال يحددان النموذج المحاسبي المستخدم في إعداد البيانات المالية، وتحقق النماذج المحاسبية المختلفة درجات مختلفة من الملاءمة والموثوقية وعلى الإدارة، كما في حالات أخرى، السعي لتحقيق توازن بين الملاءمة والموثوقية.

وبالتالي يطبق هذا الإطار على مدى من النماذج المحاسبية ويعطي إرشاداً لإعداد وعرض البيانات المالية المعدّة بمقتضى النموذج الذي تم اختياره، ولا توجد لدى مجلس معايير المحاسبة الدولية نيّة، في الوقت الحاضر لفرض نموذج معين فيما عدا الحالات الاستثنائية، مثل تلك المشاريع التي تعد بياناتها المالية بإستخدام عملة بلد ذو معدلات تضخم مفرطة، ولكن هذه النية سوف يعاد النظر فيها في ظل التطورات العالمية.

السياسات المحاسبية Accounting Policies

تعرف السياسة المحاسبية بأنها:

> مباديء محددة وأسس وإتفاقيات وقواعد وممارسات يطبقها المشروع عند إعداد وعرض بياناته المالية

لذلك فقد أشار مجلس معايير المحاسبة الدولي في معيار المحاسبة الدولي (8) إلى أنه يجب تطبيق المعيار (8) عند اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية، أو

إجراء تغيرات في السياسات المحاسبية، وتغيرات في التقديرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء التي حدثت في الفترة السابقة، وذلك لغرض:

أ- وصف المعايير لإختيار وتغيير السياسات المحاسبية، مع المعاملة المحاسبية والإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء.

ب- تعزيز مدى ملاءمة وموثوقية البيانات المالية للمشروع.

ج- إمكانية مقارنة البيانات المالية للمشروع بتلك البيانات المالية على مر الزمن ومع البيانات المالية للمشروعات الأخرى.

أولا: إختيار وتطبيق السياسات المحاسبية

Selection and Application of Accounting Policies

يشير مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى أنه عندما يطبق أحد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على وجه التحديد على المعاملة أو الأحداث أو الظروف الأخرى، فإنه يتم تحديد السياسة المحاسبية أو السياسات المطبقة على تلك البنود عن طريق تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والنظر في أي من إرشادات التنفيذ ذات الصلة والصادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

مع مراعاة إن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التي توصل إليها مجلس معايير المحاسبة الدولية ينتج عنها بيانات مالية تشمل معلومات ملاءمة وموثوقة عن المعاملات وعن الأحداث والظروف الأخرى التي تنطبق عليها، وتلك السياسات ليست بحاجة إلى التطبيق عندما يكون أثر تطبيقها ليس ذا أهمية، إلا أنه، ليس من المناسب أن يتم جعل أو ترك الحياد غير ذو أهمية دون تصحيح عن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لتحقيق عرض خاص للمركز المالي أو الأداء المالي أو التدفقات النقدية للمشروع.

ولذلك في غياب معيار دولي لإعداد التقارير المالية الذي يطبق على وجه التحديد على معاملة ما أو على أحداث أو ظروف أخرى، على الإدارة أن تستعمل حكمها وتقديرها في تطوير وتطبيق سياسة محاسبية ينتج عنها معلومات:

1- ملاءمة لإحتياجات صناعة القرار الإقتصادي للمستخدمين.

2- موثوقة، من حيث أن البيانات المالية:

2/ 1 تمثل الوضع المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمشروع بصدق.

2/ 2 تعكس الجوهر الإقتصادي للمعاملات والأحداث والظروف الأخرى وليس الشكل القانوني فقط.

2/ 3 حيادية غير منحازة.

2/ 4 حكيمة.

2/ 5 كاملة من كافة النواحي الهامة.

3- وعند توصل الإدارة إلى الحكم السابق عليها الرجوع إلى والنظر في قابلية تطبيق المصادر التالية بالترتيب التنازلي:

3/ 1 المتطلبات والإرشادات في التعامل مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مع مسائل مماثلة ذات صلة.

3/ 2 تعريفات معايير الإعتراف ومفاهيم قياس الأصول والإلتزامات والدخل والمصروفات السابق ذكرها.

3/ 3 ضرورة نظر الإدارة أيضا في أخر البيانات الخاصة الهيئات الواضعة للمعايير والتي تستعمل إطاراً مفاهيمياً مماثلاً لتطوير معايير محاسبية، مادة محاسبية أخرى.

3/ 4 ممارسات الصناعة المقبولة، إلى الحد الذي لا تتعارض ولا تتناقض تلك مع المصادر السابقة.

ثانيا: إتساق السياسات المحاسبية Consistency of Accounting Policies

على المشروع اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية بشكل متسق على المعاملات المماثلة، أحداث وظروف أخرى، ما لم تتطلب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على وجه التحديد أو تسمح بتصنيف البنود التي تكون لها السياسات المختلفة مناسبة، إذا تطلب احد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو سمح بذلك التصنيف، يجب إختيار السياسة المحاسبية المناسبة وتطبيقها على كل صنف.

ثالثا: التغيرات في السياسات المحاسبية Changes in Accounting Policies

يجب أن يكون مستخدمو البيانات المالية قادرين على مقارنة البيانات المالية للمشروع مع مرور الوقت لتحديد الاتجاهات في وضعه المالي، الأداء المالي والتدفقات النقدية، عليه، تطبق نفس السياسات المحاسبية لكل فترة ومن فترة واحدة لأخرى ما لم يلبي التغير في السياسة المحاسبية احد المعايير، لذلك يجب على المشروع أن يغير السياسة المحاسبية فقط في حال كان التغير:

3/ 1 ضروري بحسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

3/ 2 تنشأ في البيانات المالية وتقدم معلومات موثوقة وأكثر ملاءمة حول آثار المعاملات أو الأحداث أو الظروف الأخرى على الوضع المالي للمنشأة أو الأداء المالي أو التدفقات النقدية.

مع مراعاة إن التطبيق الأولي لسياسة ما لإعادة تقييم الأصول وفقاً لمعيار المحاسبية الدولية (16) الموسوم: "الممتلكات، والمنشآت والمعدات" أو معيار المحاسبة الدولية (38) الموسوم: "الأصول غير الملموسة هو تغيير وفقاً للسياسة التي سيتم التعامل معها كإعادة تقييم وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (16) أو (38) عوضاً عن المعيار(8)، لا يعتبر ما يلي تغيراً في السياسات المحاسبية:

أ- تطبيق سياسة محاسبية لمعاملات أو أحداث أو ظروف أخرى تختلف في الجوهر عن تلك التي كانت تحدث سابقاً.

ب- تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة على المعاملات، أو أحداث وظروف أخرى لم تحدث مسبقاً أو كانت غير ذات أهمية نسبية.

3/ 1 تطبيق التغيرات في السياسات المحاسبية

Applying Changes in Accounting Policies

3/ 1/ 1 التطبيق بأثر رجعي Retrospective Application

يجب تطبيق التغير في السياسة المحاسبية بأثر رجعي باستثناء حالة كون التغير غير عملي لتحديد أما الآثار المحددة للفترة أو الأثر التراكمي للتغير كما يجب على المشروع أن يأخذ بعين الإعتبار تغيير السياسة المحاسبية الناتجة عن التطبيق الأولي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية وفقاً للأحكام الانتقالية، إن وجدت، في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية.

ولذلك عندما يلجأ المشروع إلى تغيير سياسة محاسبية ما عند التطبيق الأولي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الذي لا يشمل أحكام انتقالية محددة تطبق على ذلك التغيير، أو يلجأ إلى تغيير سياسة محاسبية بشكل طوعي، عليه أن يطبق التغيير بأثر رجعي، وبالتالي فإن التطبيق المبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ليس تغييراً إرادياً طوعياً في السياسة المحاسبية، إلا أنه في غياب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية المطبق على وجه التحديد على معاملة ما، أحداث وظروف أخرى، قد تلجأ الإدارة إلى تطبيق سياسة محاسبية ما من آخر البيانات الصادرة عن هيئات وضع المعايير التي تستعمل إطاراً مفاهيمياً مماثلاً في تطوير معايير المحاسبة، وفي حالة، بعد تعديل ذلك التصريح، اختارت المنشأة تغيير سياسة محاسبية، فإن ذلك التغيير يجري ويفصح عنه على أنه تغيير طوعي في السياسة المحاسبية.

3/ 1/ 2 القيود على التطبيق بأثر رجعي

Limitations on Retrospective Application

عند تطبيق التغيير في السياسة المحاسبية بأثر رجعي على المشروع تعديل الرصيد الإفتتاحي لكل عنصر متضرر من حقوق الملكية لأول فترة سابقة مقدمة والمبالغ الأخرى المقارنة المفصح عنها لكل فترة سابقة مقدمة كما لو أن السياسة المحاسبية الجديدة كانت مطبقة على الدوام، وعندما لا يكون بالإمكان تحديد المؤثرات المحددة للفترة في تغيير سياسة محاسبية على المعلومات المقارنة لفترة أو فترات سابقة مقدمة، على المشروع:

أ- أن يطبق السياسة المحاسبية الجديدة على المبالغ المسجلة للأصول والإلتزامات إعتباراً من بداية أول فترة يكون فيها التطبيق بأثر رجعي مناسباً، وربما تكون الفترة الحالية.

ب- عمل تعديل مرادف على الرصيد الإفتتاحي لكل عنصر متضرر من الأسهم لتلك الفترة.

أما عندما لا يكون بالإمكان تحديد الأثر التراكمي في بداية الفترة الحالية، لتطبيق السياسة المحاسبية الجديدة على كل الفترات السابقة، على المشروع أن يعدل المعلومات المقارنة لتطبقها على السياسة المحاسبية الجديدة بأثر رجعي من أول تاريخ عملي، وعندما يطبق المشروع سياسة محاسبية جديدة بأثر رجعي، فإنه يطبق السياسة المحاسبية الجديدة على المعلومات المقارنة للفترات السابقة منذ الزمن السابق الممكن من الناحية العملية، حيث إن التطبيق بأثر رجعي على الفترة السابقة ليس عملياً ما لم يكن قابلاً للتطبيق في تحديد الأثر التراكمي على المبالغ في كل من البيانات الإفتتاحية والختامية للوضع المالي عن تلك الفترة.

لذلك فإن المبلغ الخاص بالضبط الناتج المتعلق بفترات قبل تقديم تلك البيانات في البيانات المالية يتم في الرصيد الإفتتاحي لكل عنصر متأثر من الأسهم لأول فترة مقدمة، عادة، يتم التعديل على الايرادات المحتفظ بها، إلا أن التعديل قد يتم على عنصر أخر من السهم العادي -على سبيل المثال- للإمتثال

مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، أي معلومات أخرى عن الفترات السابقة، مثل الملخص التاريخي للبيانات المالية، تضبط وتعدل أيضاً منذ الزمن السابق العملي.

وعندما لا يكون بإمكان مشروع تطبيق سياسة محاسبية جديدة بأثر رجعي، لأنه لا يستطيع تحديد الأثر التراكمي لتطبيق السياسة على الفترات السابقة، فإن المشروع يطبق السياسة الجديدة بأثر رجعي من بداية الفترة الأولى العملية، وعليه غض الطرف عن الجزء الخاص بالتعديل التراكمي للأصول، الإلتزامات والأسهم العادية الناشئة قبل ذلك التاريخ، ويمكن السماح بتغيير السياسة المحاسبية حتى لو كان غير عملياً في تطبيق السياسة بأثر رجعي عن أي فترة سابقة كما يلي:

أ- في بعض الحالات والظروف، ليس من العملي تعديل المعلومات المقارنة لفترة أو فترات سابقة لتحقيق المقارنة مع الفترة الحالية- مثلاً- ربما لم يتم جمع البيانات في الفترة/ الفترات السابقة بطريقة تسمح بعمل أي من التطبيق بأثر رجعي لسياسة محاسبية جديدة وتشمل، التطبيق المستقبلي لفترات سابقة أو إعادة البيان بأثر رجعي لتصحيح خطأ في فترة سابقة، وربما يكون من غير العملي إعادة إيجاد المعلومات.

ب- من الضروري في كثير من الأحيان عمل تقديرات في تطبيق سياسة محاسبية لعناصر البيانات المالية المعترف بها أو المفصح عنها فيما يتعلق بمعاملات، أحداث وظروف أخرى، حيث إن التقدير فطرياً أمر شخصي، ويمكن وضع التقديرات بعد فترة إعداد التقارير، حيث أن وضع التقديرات أكثر صعوبة عندما يكون التطبيق بأثر رجعي لسياسة محاسبية أو إعادة البيان بأثر رجعي لتصحيح خطأ فترة سابقة، بسبب الفترة الطويلة التي مرت على المعاملة المتأثرة، بحدث أو ظرف آخر، ومع هذا، يكون هدف التقديرات المتعلقة بالفترات السابقة يبقى هو نفسه كما للتقديرات التي أجريت في الفترة الحالية، بالتحديد، التقديرات التي تعكس الظروف التي وجدت وقت المعاملة أو الحدث أو الظرف الأخر، وعليه، فإن التطبيق بأثر

رجعي للسياسة المحاسبية أو تصحيح خطأ الفترة السابقة يتطلب تميز معلومات:

ب/ 1 توفر دليلاً على الأحوال التي وجدت في تاريخ / تواريخ حدوث المعاملة، الحدث أو الظرف الأخر.

ب/ 2 كان يمكن توفرها عندما تمت المصادقة على البيانات المالية لتلك الفترة السابقة بالصدور.

ب/ 3 من معلومات أخرى، بالنسبة لبعض أنواع التقديرات.

على سبيل المثال- تقدير القيمة العادلة التي لا تقوم على السعر المرعي أو المدخلات المرعية، ليس من الممكن تميز تلك الأنواع من المعلومات، عندما يتطلب التطبيق بأثر رجعي أو إعادة البيان بأثر رجعي عمل تقدير كبير بحيث يكون من المستحيل تميز تلك الأنواع من المعلومات، ولا يكون من الممكن تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة أو تصحيح خطأ في فترة سابقة بأثر رجعي.

ولذلك لا ينبغي أن يستعمل الإدراك المتأخر بعد فوات الأوان عند تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة، أو عند تصحيح مبالغ أو مقادير لفترة سابقة سواء في عمل إفتراضات حول نوايا الإدارة في فترة سابقة أو تقدير مبالغ معترف بها، التي تم قياسها أو مفصح عنها في فترة سابقة- على سبيل المثال- عندما يلجأ مشروع ما إلى تصحيح خطأ في فترة سابقة بقياس الأصول المالية صنفت سابقاً على أنها الإستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الإستحقاق وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (39) الموسوم: الأدوات المالية: الإعتراف والقياس، أنها لا تغير أساس القياس لتلك الفترة إذا ما قررت الإدارة فيما بعد عدم الإحتفاظ بها إلى تاريخ الإستحقاق.

بالإضافة إلى ذلك، عندما يرجع المشروع خطأ ما في فترة سابقة بحساب ذمه للإجازات المرضية المتراكمة للموظفين وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (19) الموسوم:منافع الموظفين، فانه بذلك يغض الطرف عن معلومات حول موسم الأنفلونزا القاسي أثناء الفترة التالية التي أصبحت متوفرة بعد التفويض بإصدار البيانات المالية للفترة السابقة، في الحقيقة إن التقديرات الكبيرة مطلوبة في كثير

من الأحيان عند تعديل المعلومات المقارنة المقدمة لفترات سابقة، وبالتالي لا تمنع التعديل الموثوق أو تصحيح المعلومات المقارنة.

2/3 الإفصاح عن التغير في السياسات المحاسبية

Disclosure of Changes in Accounting Policies

مع مراعاة أن البيانات المالية للفترات اللاحقة ليست بحاجة إلى تكرار تلك الإفصاحات، عندما يكون للتطبيق الأولي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية أثر على الفترة الحالية أو فترة سابقة، فإن للتطبيق أثره باستثناء أنه غير قابل للتطبيق في تحديد مقدار التعديل، أو ربما كان له أثر ما على الفترات المستقبلية، لذلك يجب على المشروع أن يفصح عن:

- إسم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية.
- عند الاقتضاء، يتم عمل التغير في السياسة المحاسبية وفقاً للأحكام الإنتقالية.
- طبيعة التغيير وفقاً للسياسة.
- عند الاقتضاء، وصف الأحكام الإنتقالية.
- عند الاقتضاء، الأحكام الإنتقالية التي ربما لها أثر على الفترات المستقبلية.
- للفترة الحالية وكل فترة سابقة مقدمة، وللحد العملي، مقدار التعديل:
  * لكل بند متأثر في البيان المالي.
  * إذا كان معيار المحاسبة الدولي (33) الموسوم: حصة السهم من الأرباح ينطبق على المشروع لدخل السهم الأساسي والمخفف.
- مقدار التعديل المتعلق بالفترات ما قبل تلك المقدمة، بحيث يكون قابلاً للتطبيق.
- إذا كان التطبيق بأثر رجعي المطلوب بواسطة الفقرة 19أ أو ب غير قابل للتطبيق لفترة سابقة ما، أو لفترات قبل تلك المقدمة، الظروف التي أدت لوجود تلك الحالة ووصف كيفية وتاريخ انطباق التغيير في السياسة المحاسبية.

ومع مراعاة أن البيانات المالية للفترات اللاحقة ليست بحاجة إلى تكرار تلك الإفصاحات، عندما يكون للتغيير غير الإلزامي في السياسة المحاسبية أثر

على الفترة الحالية أو أي فترة سابقة، فإن له أثر على تلك الفترة باستثناء أنه غير قابل للتطبيق في تحديد مقدار التعديل أو ربما كان له أثر على الفترات المستقبلية، فإن على المنشأة أن تفصح عن:

- طبيعة التغيير في السياسة المحاسبية.
- أسباب تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة توفر معلومات موثوقة وأكثر ملاءمة.
- للفترة الحالية وكل فترة سابقة مقدمة إلى الحد القابل للتطبيق، مقدار التعديل:
  * عن كل بند من البيان المالي المتضرر.
  * إذا كان معيار المحاسبة الدولي(33) ينطبق على المشروع، لدخل السهم الأساسي والمخفف.
- مقدار التعديل المتعلق بالفترة المعينة السابقة إلى الحد القابل للتطبيق.
- إذا كان التطبيق بأثر رجعي لفترة سابقة معينة غير عملي أو لفترات قبل تلك المقدمة، الظروف التي أدت إلى وجود تلك الحالة أو وصف كيفية وتاريخ حدوث تطبيق التغيير في السياسة المحاسبية.

أما إذا لم يكن المشروع قد طبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الجديد والذي صدر ولكن لم يدخل حيز التنفيذ بعد، يجب على المشروع أن يفصح عن:

- تلك الحقيقة.
- المعلومات المعروفة أو القابلة إلى التقييم إلى حد معقول المرتبطة بالأثر المحتمل في تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الجديد على المنشأة وبياناتها المالية في فترة التطبيق الأولي.

كما يجب أن ينظر المشروع في الإفصاح عن:

أ- إسم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الجديد.

ب- طبيعة التغيير الوشيك أو التغيرات في السياسة المحاسبية.

ج- التاريخ المطلوب لتطبيق المعيار الدولي الجديد لإعداد التقارير المالية.

د- التاريخ الذي تخطط فيه المنشأة لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية مبدئياً.

هـ- مناقشة الأثر المتوقع من التطبيق الأولي للمعيار الدولي على البيانات المالية؛ وإن لم يكن الأثر معروفاً أو قابلاً إلى التقييم إلى حد معقول، يجب بيان ذلك التأثير.

رابعا: التغيرات في التقديرات المحاسبية Changes in Accounting Estimates

4/ 1 طبيعة التغير في التقدير المحاسبي

The Natural of Changes in Accounting Estimates

نتيجة الشكوك الموروثة في الأنشطة التجارية، لا يمكن قياس العديد من البيانات المالية بدقة ولكن يمكن تقديرها فقط، ويشمل التقدير الأحكام التي تقوم على المعلومات الحديثة الموثوقة والمتوفرة- على سبيل المثال- يطلب من التقديرات:

أ- الديون المعدومة.

ب- المخزون المتقادم.

ج- القيمة العادلة للأصول المالية أو الإلتزامات المالية.

د- العمر الإنتاجي أو النمط المتوقع لإستهلاك المنافع الإقتصادية المستقبلية المتجسدة في الأصول المستهلكة.

هـ- إلتزامات الكفالة.

لذلك فإن فائدة التقديرات المنطقية تعتبر جزءً أساسياً لإعداد البيانات المالية وأنها لا تقوض موثوقيتها، وربما يكون التقدير بحاجة إلى مراجعة أن حدثت التغيرات في ظروف كان فيها التقدير يقوم على أو كان نتيجة معلومات جديدة أو خبرة اكبر، أو بطبيعتها، لذا فإن مراجعة تلك التقديرات لا تتصل بالفترات السابقة وليست تصحيحا لخطأ ما، كما إن التغير في أسس القياس المطبقة، هو تغير في السياسة المحاسبية وليس تغيراً في التقدير المحاسبي، وعندما

يكون من الصعب تمييز التغيير في السياسة المحاسبية عن التغيير في التقدير المحاسبي، يتم التعامل مع التغيير على أنه تغيير في التقدير المحاسبي.

لذلك فإن أثر التغيير في التقدير المحاسبي، عدا عن التغيير الذي تطبق عليه الفقرة التالية، يتم الإعتراف به مستقبلاً عن طريق أشراكه في الربح أو الخسارة في:

أ- فترة التغيير، إن كان التغيير يؤثر على تلك الفترة فقط.

ب- فترة التغيير والفترات المستقبلية، إن كان التغيير يؤثر عليهما معاً.

وإلى الحد الذي يؤدي فيه التغيير فيه التقدير المحاسبي إلى تغييرات في الأصول والإلتزامات أو يتصل ببند السهم العادي، فإنه سوف يتم الإعتراف به عن طريق تعديل المبلغ المسجلة المحمل للأصل المتعلق، والإلتزام أو بند حقوق الملكية في فترة التغيير.

وكذلك فإن الإعتراف المستقبلي لأثر التغيير في التقدير المحاسبي يعني أن التغيير مطبق على المعاملات، وقائع أخرى وظروف من تاريخ التغيير في التقدير، وربما يؤثر التغيير في التقدير المحاسبي فقط على ربح أو خسارة الفترة الحالية، أو الربح أو الخسارة لكل من الفترة الحالية والفترات المستقبلية.

فعلى سبيل المثال- التغيير في تقدير مبلغ الدين المعدوم يؤثر فقط على ربح أو خسارة الفترة، وعليه فهو معترف به في الفترة الحالية، ومع هذا، فإن التغيير في العمر الإنتاجي أو النمط المتوقع لإستهلاك المنافع الإقتصادية المستقبلية المتجسدة في الأصل المستهلك يؤثر على نفقات الإستهلاك للفترة الحالية وعلى الفترة المستقبلية أثناء العمر الإنتاجي المتبقي للأصل، وفي الحالتين، يعترف بأثر التغيير المتعلق بالفترة الحالية على أنه دخل أو نفقات في الفترة الحالية، إن وجد، على الفترات المستقبلية يعترف به على أنه دخل أو نفقات في تلك الفترات المستقبلية.

4/ 2 الإفصاح عن التغير في التقدير المحاسبي

Disclosure of Changes in Accounting Estimates

يجب على المشروع أن يفصح عن طبيعة ومقدار التغير في التقدير المحاسبي والذي له أثر في الفترة الحالية أو يتوقع أن يكون له أثر في الفترات المستقبلية، بإستثناء الإفصاح عن الأثر على الفترات المستقبلية عندما يكون غير قابل للتطبيق لتقدير ذلك الأثر، وإذا كان مقدار الأثر في الفترات المستقبلية غير مفصح عنه بسبب أن التقدير غير قابل للتطبيق، يجب على المشروع الإفصاح عن تلك الحقيقة.

خامسا: الأخطاء المحاسبية Accounting Errors

تنشأ الأخطاء فيما يخص الإعتراف أو القياس أو عرض أو الإفصاح عن عناصر البيانات المالية، وبالتالي فإن البيانات المالية لا تمتثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية سواءً كانت تحتوي على الأخطاء المادية ذات الأهمية أو الأخطاء غير ذات الأهمية والتي ارتكبت عن قصد لتحقيق عرض معين خاص بالوضع المالي للمشروع، أداءة المالي أو تدفقاتة النقدية.

لذلك يتم تصحيح أخطاء الفترة الحالية المحتملة والمكتشفة في تلك الفترة قبل التصريح بإصدار البيانات المالية، إلا إن الأخطاء المادية أحياناً تكون غير مكتشفة حتى الفترة اللاحقة، وتصحح أخطاء الفترة السابقة تلك في المعلومات المقارنة المقدمة في البيانات المالية للفترة اللاحقة مع مراعاة ما يلي:

5/ 1 قيود إعادة البيان بأثر رجعي

Limitations on Retrospective Restatement

يجب على المشروع أن يصحح الأخطاء المادية للفترة السابقة بأثر رجعي في أول مجموعة من البيانات المالية المصرح بإصدارها بعد اكتشافها بواسطة:

أ- إعادة المبالغ المقارنة للفترات السابقة المقدمة حيث حدث الخطأ.

ب- إذا حدث الخطأ قبل الفترة السابقة الأولى المقدمة، إعادة الأرصدة الإفتتاحية للأصول، الإلتزامات أو السهم العادي للفترة السابقة الأولى المقدمة.

كما يجب تصحيح خطأ الفترة السابقة بواسطة إعادة البيان بأثر رجعي بإستثناء ما يصل إلى حد أنها غير قابلة للتطبيق في تحديد أما، آثار الفترة المحددة أو الأثر التراكمي للخطأ.

كما يجب أيضا على المشروع عندما لا يكون من الممكن تحديد آثار الفترة المحددة لخطأ ما على المعلومات المقارنة لفترة أو فترات سابقة مقدمة، أن يعيد الأرصدة الإفتتاحية للأصول، والإلتزامات والأسهم العادية للفترة الأولى التي تكون فيها إعادة البيان غير عملية (وربما تكون الفترة الحالية).

عندما لا يكون من الممكن تحديد الأثر التراكمي، يجب على المشروع عند بداية الفترة الحالية، لخطأ ما على كامل الفترات السابقة، أن يعيد المعلومات المقارنة لتصحيح الخطأ بأثر رجعي من تاريخ أول فترة عملية، مع مراعاة ما يلي:

أ- يستثنى تصحيح الفترة السابقة من الربح أو الخسارة في فترة اكتشاف الخطأ، ويتم إعادة أي معلومات مقدمة عن الفترات السابقة، وتشمل أي ملخصات تاريخية للبيانات المالية للفترات السابقة قدر الإمكان بحيث تصبح قابلة للتطبيق.

ب- عندما لا يكون من الممكن تحديد مقدار الخطأ (خطأ في تطبيق سياسة محاسبية) عن كافة الفترات السابقة، يجب على المشروع إعادة المعلومات المقارنة مستقبلاً من أول تاريخ قابل للتطبيق، وعليه، فانه يغض الطرف عن حصة من الإعادة التراكمية للأصول، والإلتزامات والأسهم العادية الناشئة قبل ذلك التاريخ، متى يكون بالإمكان تصحيح خطأ ما لفترة أو أكثر من الفترات السابقة كما سبق القول بشأن القيود على التطبيق بأثر رجعي.

4/ 3 يتم تمييز تصحيح الأخطاء من التغيرات في التقديرات المحاسبية، حيث إن التقديرات المحاسبية بطبيعتها هي قيم تقريبية ربما تكون بحاجة إلى مراجعة كمعلومات إضافية تصبح معروفة- على سبيل المثال- الكسب أو الخسارة المعترف بهما على نتيجة طوارئ ليس تصحيحاً لخطأ ما.

2.5 الإفصاح عن أخطاء الفترة السابقة Disclosure of Prior Period Errors

يجب على المشروع أن يفصح عن ما يلي:

- طبيعة خطأ الفترة السابقة.
- لكل فترة سابقة مقدمة على حدة، لدرجة أن تكون عملية، مقدار التصحيح:
  * لكل بند متأثر في البيان المالي.
  * إن كان المعيار المحاسبي الدولي يطبق على المشروع، لدخل السهم الأساسي والمخفف.
- مقدار التصحيح عند بداية أول الفترة المقدمة.
- إذا كانت إعادة البيان بأثر رجعي غير عملية لفترة سابقة معينة، والظروف التي أدت إلى وجود تلك الحالة ووصف كيف ومنذ متى جرى تصحيح الخطأ.

الأحداث بعد فترة إعداد التقارير

Events After The Reporting Period

لقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي، معيار المحاسبة الدولي المعدل (10) بشأن المحاسبة والإفصاح عن الأحداث بعد فترة إعداد التقارير، وقد تطلب المعيار أن لا يعد المشروع بياناته المالية على أساس الاستمرارية إذا كانت الأحداث بعد فترة إعداد التقارير تشير إلى أن إفتراض الاستمرارية غير مناسب، مع مراعاة ما يلي:

أولاً: الإعتراف والقياس Recognition and Measurement

1- الأحداث المعدلة بعد فترة التقرير

Adjusting Events After The Reporting Period

يجب على المشروع أن يعدل المبالغ المعترف بها في البيانات المالية لتعكس الأحداث المعدلة بعد فترة إعداد التقارير، وفيما يلي أمثلة على الأحداث المعدلة

بعد فترة إعداد التقارير التي تتطلب من المشروع تعديل المبالغ المعترف بها في بياناته المالية أو للإعتراف ببنود لم يكن قد إعتراف بها سابقاً:

أ- قرار المحكمة بعد فترة إعداد التقارير والذي يؤكد أن المشروع عليه التزام حالي بفترة إعداد التقارير، ويتطلب من المشروع أن يعدل المخصص بناءاً على هذا القرار بما يتفق مع معيار المحاسبة الدولي (37) الموسوم:المخصصات، الإلتزامات والأصول المحتمل أو المعترف بها كمخصصات، وبالتالي لا يفصح المشروع عن الإلتزام المحتمل فقط لأن التسوية توفر أدلة إضافية تؤخذ بعين الإعتبار.

ب- إستلام معلومات بعد فترة إعداد التقارير تشير إلى أن أصل قد أنخفض قيمته بفترة إعداد التقارير أو أن المبلغ المعترف به سابقاً الخسارة والإنخفاض في القيمة لذلك الأصل تحتاج إلى تعديل ومثال ذلك:

ب/ 1 إفلاس عميل والذي يحدث بعد فترة إعداد التقارير في العادة يؤكد أن الخسارة قد كانت قائمة بفترة إعداد التقارير في حساب الذمم المدينة التجارية ويتطلب من المشروع أن يعدل القيمة المرحلة للذمم المدينة التجارية.

ب/ 2 بيع البضاعة بعد فترة إعداد التقارير من الممكن أن يقدم دليلاً على قيمتها القابلة للتحقق بفترة إعداد التقارير.

ج- التحديد، بعد فترة إعداد التقارير، لتكلفة الأصول المشتراه أو المتحصلات من الأصول المباعة قبل فترة إعداد التقارير.

د- التحديد بعد فترة إعداد التقارير لمبلغ الحصة في الربح أو دفعات المكافأة إذا كان المشروع لديه إلتزام قانوني وإستنتاجي بفترة إعداد التقارير لإجراء تلك الدفعات كنتيجة لأحداث قبل ذلك التاريخ وفقا لمعيار المحاسبة الدولي(19) الموسوم: منافع الموظفين.

هـ- اكتشاف تحايل أو أخطاء تظهر أن البيانات المالية لم تكن صحيحة.

2- الأحداث غير المعدلة بعد فترة التقرير

Non-Adjusting Events After The Reporting Period

يجب على المشروع أن لا يعدل المبالغ المعترف في بياناته المالية لتعكس الأحداث غير المعدلة بعد فترة إعداد التقارير، ومثال على الحدث غير المعدل بعد فترة إعداد التقارير هو إنخفاض قيمة السوق للإستثمارات بين فترة إعداد التقارير ولتاريخ الذي عنده تم إقرار البيانات المالية للإصدار، حيث إن إنخفاض القيمة السوقية لا يتصل في العادة لحالة الإستثمارات بفترة إعداد التقارير ولكن تعكس الظروف التي نشأت في الفترة اللاحقة، وبالتالي فإن المشروع لا يعدل المبالغ المعترف بها بياناته المالية للإستثمارات وعلى نحو متشابه، فإن المشروع لا يحدث المبالغ المفصح عنها للإستثمارات بفترة إعداد التقارير مع أنه يلزم أعطاء إفصاح أضافي.

3- توزيعات الأرباح **Dividends**

إذا تم إقتراح أو الإعلان عن توزيعات الأرباح لحاملي أدوات حقوق وفقا لمعيار المحاسبة الدولي (32) الموسوم: الأدوات المالية- العرض بعد فترة إعداد التقارير فإنه يجب على المشروع أن لا يعترف بتوزيعات الأرباح هذه كإلتزام في بيان المركز المالي ، أما إذا تم الإعلان عن أرباح الأسهم - أي تم تفويض أرباح الأسهم بشكل مناسب ولم يترك تقديرها للمشروع- بعد فترة إعداد التقارير ولكن قبل أن يتم التصريح بإصدار البيانات المالية، لا يتم الإعتراف بأرباح الأسهم كإلتزام في فترة إعداد التقارير لأنها لا تلبي معايير الإلتزام الحالي الوارد في معيار المحاسبة الدولي(37)، ويتم الإفصاح عن أرباح الأسهم هذه في الإيضاحات وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (1).

ثانيا: فرضية إستمرارية المشروع Going Concern

لا يجب أن يعد المشروع بياناته المالية على أساس الاستمرارية إذا قررت الإدارة بعد فترة إعداد التقارير إما نيتها تصفية المشروع أو وقف نشاطه التجاري أو أنه ليس لديها بديل واقعي ولكن لعمل ذلك، حيث إن حدوث تدهور في

نتائج التشغيل والمركز المالي بعد فترة إعداد التقارير من الممكن أن يشير إلى دراسة ما إذا كان افتراض الاستمرارية مازال مناسباً، وإذا كان افتراض الاستمرارية لم يعد مناسباً، وأن التأثير شاملاً إلى حد بعيد ويتطلب تغيراً أساسياً في أساس المحاسبة وليس تعديلاً للمبالغ المعترف بها ضمن أساس المحاسبة الأصلي، ولذلك يتطلب معيار المحاسبة الدولي (1) إفصاحات معينة إذا:

2/ 1 لم يتم إعداد البيانات المالية على أساس الاستمرارية.

2/ 2 لدى الإدارة إدراك بظروف عدم تأكد مادية تتصل بأحداث أو ظروف من الممكن أن تلقي شكاً هاماً على قدرة المشروع كمنشأة مستمرة، حيث أن الأحداث والظروف التي تتطلب الإفصاح يمكن أن تنشأ بعد فترة التقرير.

ثالثا: الإفصاح Disclosure

1- تاريخ التصريح بإصدار البيانات **Date of Authorization for Issue**

يجب على المشروع أن يفصح عن التاريخ الذي تم عنده إقرار البيانات المالية لإصدارها ومن هو الذي أعطى هذا الإقرار إذا كان ملاك المشروع أو آخرين لديهم السلطة لتعديل البيانات المالية بعد الإصدار فإن على المشروع أن يفصح عن تلك الحقيقة، كما أنه من المهم للمستخدمين أن يعلموا متى تم إقرار البيانات المالية للإصدار وذلك لأن البيانات المالية لا تعكس الأحداث بعد هذا التاريخ.

2- تحديث الإفصاح عن الظروف في نهاية فترة التقرير

Updating Disclosure About Conditions at The End of The Reporting Period

إذا أستلم المشروع معلومات بعد فترة إعداد التقارير حول ظروف كانت قائمة بفترة إعداد التقارير يتوجب على المشروع أن يحدث الإفصاحات التي لها علاقة بهذه الظروف في ضوء المعلومات الجديدة، وفي بعض الحالات يلزم المشروع أن يقوم بتحديث الإفصاحات في بياناته المالية لتعكس المعلومات المستلمة بعد فترة إعداد التقارير حتى ولو لم تؤثر المعلومات في المبالغ التي يعترف بها المشروع في بياناته المالية،

على سبيل المثال عندما يصبح دليل متوفراً بعد فترة إعداد التقارير عن التزام محتمل كان قائما بفترة إعداد التقارير، بالإضافة إلى دراسة ما إذا كان ضرورياً الإعتراف بمخصص بموجب معيار المحاسبة الدولي (37) فإن المشروع يجب أن يحدث إفصاحاته عند الإلتزام المحتمل في ضوء ذلك الدليل.

3- الأحداث غير المعدلة بعد فترة التقرير

Non-Adjusting Events After The Reporting Period

عندما تكون الأحداث غير المعدلة بعد فترة إعداد التقارير على درجة من الأهمية بحيث أن عدم الإفصاح سوف يؤثر في قدرة المستخدمين للبيانات المالية لعمل التقييمات والقرارات المناسبة يجب على المشروع أن يفصح عن المعلومات التالية لكل فئة مهمة من الحدث غير المعدل بعد فترة إعداد التقارير:

- طبيعة الحدث.
- تقدير لتأثيره المالي أو نصاً يفيد أن ذلك التقدير لا يمكن أجراءه .

وفيما يلي أمثلة على الأحداث غير المعدلة بعد فترة إعداد التقارير التي يمكن أن تكون على حد من الأهمية بحيث أن عدم الإفصاح سيؤثر في قدرة مستخدمي البيانات المالية في إجراء تقييمات وقرارات مناسبة:

- إندماج أعمال رئيسيه تم بعد فترة إعداد التقارير وفقا لمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (3) الموسم: إندماج الأعمال حيث يتطلب إفصاحات محدودة في مثل تلك الحالات أو استبعاد شركة تابعة رئيسية.
- إعلان خطة لاستبعاد العملية.
- شراء أو تصنيف رئيسي للأصول كما هي للبيع بما يتفق مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (5) الموسوم: الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة، أو مصادرة لأصول رئيسية من قبل الحكومة.
- تدمير مصنع إنتاج رئيسي بالحريق بعد فترة إعداد التقارير.
- الإعلان عن أو البدء في إنجاز إعادة هيكلة رئيسية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي (37).

- عمليات تبادل رئيسية للأسهم العادية أو عمليات محتملة لتبادل الأسهم العادية بعد فترة إعداد التقارير حيث يشجع معيار المحاسبة الدولي (33) الموسوم:حصة السهم من الأرباح على الإفصاح عن وصف لبعض العمليات خلافاً لذلك بعض العمليات تستلزم التمويل أو إصدار الأسهم، أو تقسيم الأسهم، أو احتجاز الأسهم أو جميع الإجراءات المتطلبة للتعديل.
- التغيرات الكبيرة غير العادية بعد فترة إعداد التقارير في أسعار الأصل أو أسعار صرف العملة الأجنبية.
- التغيرات في معدلات أو قوانين الضريبة التي تم تشريعها أو الإعلان عنها بعد فترة إعداد التقارير والتي لها تأثير هام على الأصول والإلتزامات الضريبية الجارية والمؤجلة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي (12) الموسوم: ضرائب الدخل.
- الدخول في تعاقدات مهمة أو إلتزامات محتملة على سبيل المثال بإصدار كفالات مهمة.
- الشروع في قضية رئيسية ناشئة فقط من أحداث وقعت بعد فترة إعداد التقارير.

وبشكل عام عند المحاسبة والإفصاح عن الأحداث بعد فترة التقرير يجب مراعاة الأتي:

1- إن العملية الخاصة بإقرار البيانات المالية لإصدارها تتباين إعتماداً على تكوين الإدارة والمتطلبات القانونية والإجراءات المتبعة في إعداد وإنهاء البيانات المالية، لذلك في بعض الحالات يتطلب من المشروع تقديم بياناته المالية لمساهميه للموافقة عليها بعد أن يكون قد تم إصدار البيانات المالية، وفي مثل تلك الحالات فإن إقرار البيانات المالية لإصدارها يكون التاريخ الأصلي لإصدارها وليس بالتاريخ عندما يوافق المساهمين على البيانات المالية كما يتضح من المثال (1) التالي:

أكملت إدارة المشروع مسودة البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 / 12 في 28/ 2، وفي 18/ 3 راجع مجلس الإدارة البيانات المالية وتم إقرارها لإصدارها، وأعلن المشروع عن أرباحه وأختار المعلومات المالية الأخرى في 19 / 3، وتم توفير البيانات المالية

للمساهمين والآخرين، وفي 1 / 4 صادق الاجتماع السنوي للمساهمين على البيانات المالية، في 15/ 5 وتم تقديم البيانات المالية المصادق عليها للهيئة المنظمة في 17/ 5 .

تم إقرار البيانات المالية لإصدارها في 18 / 3 (تاريخ إقرار مجلس الإدارة لإصدارها).

2- في بعض الحالات يكون مطلوباً من إدارة المشروع إصدار بياناتها المالية لمجلس إشرافي (مكون فقط من غير المديرين) للمصادقة عليها وفي تلك الحالات فإن البيانات المالية قد تم إقرارها للإصدار عندما تقوم الإدارة بالمصادقة عليها للإصدار للمجلس الإشرافي، كما يتضح من المثال(2) التالي:

في 18 / 3 أقرت إدارة المشروع البيانات المالية لإصدارها لمجلسها الإشرافي، ويتألف المجلس الإشرافي فقط من غير المديرين ويمكن أن يشمل ممثلين من الموظفين وآخرين ذوي مصالح من الخارج، وأقر المجلس الإشرافي البيانات المالية في 26 / 3 وقد تم توفير البيانات المالية للمساهمين والآخرين في1/ 4، وأستلم الاجتماع السنوي للمساهمين البيانات المالية في 15 / 5 وتم تقديم البيانات المالية للجهة المنظمة في 17 / 5

تم إقرار البيانات المالية لإصدارها في 18 / 3 (تاريخ إقرار الإدارة للإصدار للمجلس الإشرافي).

3- يجب أن تشمل الأحداث بعد فترة إعداد التقارير جميع الأحداث حتى التاريخ الذي عنده يتم إقرار البيانات المالية للإصدار حتى ولو أن هذه الأحداث قد وقعت بعد النشر عن إعلان الربح أو المعلومات المالية المختارة الأخرى.

وبعد العرض المتقدم للإطار الدولي إعداد البيانات المالية يتضح أن هناك نموذجا دوليا جديدا لإعداد البيانات المالية يعتمد على النظرية المعيارية، ويختلف عن النماذج المحاسبية التقليدية للمحاسبة (النظرية التفسيرية) التي اعتمدت على المنهج الإستقرائي، والحديثة(الأمريكية) التي اعتمدت على الحقائق الإقتصادية، من حيث المفاهيم والفرضيات والمبادئ والقيود والخصائص النوعية ومن ثم المعالجات المحاسبية، ولكنها تتفق من حيث أهداف وعناصر البيانات المالية.

لذلك في 10/ 2004 أضاف مجلس معايير المحاسبة الدولية مشروعا لجدول أعماله لتطوير إطار جديد، وتتم إدارة هذا المشروع بشكل مشترك مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)، والهدف من ذلك تطوير إطار فهم مشترك يجمع ويحسن إطاري مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية من خلال وثيقة استشارية تحتوي على مسودات لأول فصلين من الإطار المحسن، ويعرف هذان الفصلان هدف التقارير المالية والخصائص النوعية للمعلومات المالية النافعة لإتخاذ القرارات، وفي وقت الكتابة هذا إستمر مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية في النقاش حول هذه المواضيع والنواحي الأخرى للإطار الجديد(ميرزا، أوريل، هولت، 2008

إضافة إلى ذلك عقد المجلسان مناقشات حول طاولة مستديرة مع الجماعات المؤسسة حول مسائل القياس، ويخطط مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية لنشر أجزاء من الإطار الجديد عند إنجازها ويسحب الأجزاء المماثلة في النص الحالي، ولا يتوقع إطار مكمل قبل عام 2010، وللبقاء مطلعين في هذا المجال على القراء متابعة التطورات في هذا المشروع.

والشكل (3) التالي يوضح ملخص الإطار المفاهيمي لإعداد البيانات المالية وفقا للنموذج الدولي الجديد كما يلي:

الأهداف

تقديم معلومات حول

المركز المالي - الأداء المالي- التغيرات في المركز المالي

الفرضيات

قاعدة الإستحقاق- الإستمرارية

الخصائص النوعية		
الخصائص الرئيسية	الخصائص الثانوية	القيود
1 القابلية للفهم	-	-
2 الملائمة		التوقيت المناسب
3 الموثوقية	3/ 1 التمثيل الصادق 3/ 2 الجوهر فوق الشكل 3/ 3 الحيادية 3/ 4 الحذر 3/ 5 الإكتمال	الموازنة بين المنفعة والتكلفة الموازنة بين الخصائص النوعية الصورة الصحيحة والعادلة
4 القابلية للمقارنة	-	-

عناصر البيانات المالية

الأصول- الإلتزامات- حقوق الملكية- الدخل- المصروفات

شكل(3)

يوضح الإطار المفاهيمي لإعداد البيانات المالية

أسئلة الفصل الأول

أسئلة للمراجعة Review Questions

1-1 عرف البيانات المالية، ونطاق إسس والهدف من إعدادها؟.

1-2 من هم مستخدمي البيانات الماليةوما هي أهم قراراتهم الأقتصادية؟

1-3 ناقش خصائص البيانات المالية؟

1-5 عرف عناصر البيانات المالية موضحا الشروط العامة والخاصة للأعتراف بها؟.

1-6 وضح كيفية قياس عناصر البيانات المالية؟

1-7 ناقش مفاهيم رأس المال والحفاظ على رأس المال وتحديد الربح؟.

1-8 وضح المقصود مما يلي(إختيار وتطبيق السياسات المحاسبية- إتساق السياسات المحاسبية- التغيير في السياسات المحاسبية- التطبيق بأثر رجعي).

1-9 ناقش متطلبات الإفصاح عن التغير في السياسات المحاسبية؟.

1-10 وضح أثر التغير في التقدير المحاسبي على البيانات المالية؟.

1-11 وضح كيفية تصحيح الأخطاء المحاسبية وفقا للإطار الدولي؟

1-12 وضح العوامل التي يجب مراعاتها عند المحاسبة عن الأحداث بعد فترة إعداد التقارير؟.

أسئلة متعددة الإختيار Multiple Choice Questions

(1) ما هو وضع القوة المرجعية للإطار؟

أ- له أعلى مستوى من السلطة، وفي حال التعارض بين الإطار ومعيار أو تفسير معين، فإن الإطار يلغي المعيار أو التفسير.

ب- إذا كان هناك معيار أو تفسير ينطبق بصورة محددة على معاملة ما، فإنه يلغي الإطار، وفي حال عدم وجود معيار أو تفسير معين ينطبق بصورة محددة، ينبغي إتباع ما ورد في الإطار.

ج- إذا كان هناك معيار أو تفسير ينطبق بصورة محددة على معاملة ما، فإنه يلغي الإطار، وفي حال عدم وجود معيار أو تفسير معين ينطبق بصورة محددة على معاملة ما، ينبغي أن تنظر الإدارة في قابلية تطبيق الإطار أثناء صياغة وتطبيق سياسة محاسبية معينة ينتج عنها معلومات ملائمة وموثوقة.

د- ينطبق الإطار فقط عند صياغة مجلس معايير المحاسبة الدولية لمعايير جديدة أو منقحة، ولا يُطلب من المشروع بتاتاً دراسة الإطار.

(2) إن هدف البيانات المالية وفقاً للإطار:

أ- تقديم معلومات حول المركز المالي للمشروع وأدائها والتغيرات في مركزها المالي بحيث تكون مفيدة لمجموعة كبيرة من المستخدمين في اتخاذ القرارات الإقتصادية.

ب- إعداد وعرض بيان المركز المالي وبيان الدخل وبيان التدفق النقدي وبيان التغيرات في حقوق الملكية.

ج- إعداد وعرض معلومات قابلة للمقارنة وملائمة وموثوقة ويسيرة الفهم بالنسبة للمستثمرين والدائنين.

د- إعداد بيانات مالية وفقاً لكافة المعايير والتفسيرات المعمول بها.

(3) أي مما يلي يعتبر افتراضاً أساسياً للبيانات المالية؟

أ- الملائمة والموثوقية.

ب- المحافظة على رأس المال المالي والمحافظة على رأس المال المادي.

ج- أساس الإستحقاق و المشروع المستمر.

د- الحيطة والحذر والتحفظ.

(4) ما هي الخصائص النوعية للبيانات المالية وفقاً للإطار؟

أ- الخصائص النوعية هي السمات التي تجعل من المعلومات المقدمة في البيانات المالية مفيدة للمستخدمين.

ب- الخصائص النوعية هي فئات واسعة من الآثار المالية للمعاملات والأحداث الأخرى.

ج- الخصائص النوعية هي جوانب غير كمية لمركز المشروع وأدائه والتغيرات في مركزها المالي.

د- تقيس الخصائص النوعية مدى امتثال المشروع لكافة المعايير والتفسيرات ذات الصلة.

(5) أي مما يلي لا يعتبر من الخصائص النوعية للبيانات المالية وفقاً للإطار؟

أ- المادية.

ب- قابلية الفهم.

ج- قابلية المقارنة.

د- الملائمة .

(6) متى ينبغي الإعتراف بالبند الذي يلبي تعريف العنصر وفقاً للإطار؟

أ- إذا كان من الممكن تدفق أي منفعة إقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند إلى المشروع أو منه.

ب- إذا كان للبند تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بموثوقية.

ج- عندما يسيطر المشروع على الحقوق أو الإلتزامات المرتبطة بالبند.

د- إذا كان من الممكن تدفق أي منفعة إقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند إلى المشروع أو منه، وكان للبند تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بموثوقية.

(7) أكثر الأسس استخداما لدى المشاريع عند إعداد بياناتها المالية:

أ- التكلفة التاريخية.

ب- التكلفة القابلة للتحقق.

ج- التكلفة الجارية.

د- القيمة الحالية.

(8) يقوم المشروع "س ص ع" بتغيير طريقته في تقييم المخزون من طريقة "المتوسط المرجح" إلى طريقة "الوارد أولا صادر أولاً"، لذا ينبغي أن يحاسب المشروع هذا التغيير على أنه واحد مما يلي:

أ- تغيير في التقدير ومحاسبته بأثر مستقبلي.

ب- تغيير في السياسة المحاسبية ومحاسبته بأثر مستقبلي.

ج- تغيير في السياسة المحاسبية ومحاسبته بأثر رجعي.

د- محاسبته كتصحيح للخطأ ومحاسبته بأثر رجعي.

(9) لا يتضمن التغيير في السياسة المحاسبية:

أ- تغيير في العمر الإنتاجي من 10 سنوات إلى 7 سنوات.

ب- تغيير في طريقة تقييم المخزون من طريقة "الوارد أولا صادر أولاً" إلى طريقة "المتوسط المرجح".

ج- تغيير في طريقة تقييم المخزون من طريقة "المتوسط المرجح" إلى طريقة "الوارد أولا صادر أولاً".

د- تغيير من ممارسة (اتفاق) دفع راتب شهر للموظفين كمكافأة بمناسبة عيد الميلاد قبل نهاية السنة إلى ممارسة جديدة تقضي بدفع راتب نصف شهر فقط.

(10) لدى قيام مشروع مساهمة عامة بتغيير سياسته المحاسبية طوعا، ينبغي أن يقوم بأي مما يلي:

أ- إبلاغ المساهمين قبل اتخاذ القرار.

ب- محاسبة التغيير بأثر رجعي.

ج- معاملة أثر التغيير كبند غير عادي.

د- معاملته بأثر مستقبلي وتعديل أثر التغيير في الفترة الحالية والفترات المستقبلية.

(11) عندما يصعب التمييز بين التغير في التقدير والتغير في السياسة المحاسبية، يتعين على المنشأة:

أ- معاملة التغير كاملا كتغير في التقدير مع إفصاح مناسب.

ب- تخصيص المبالغ النسبية للتغير في التقدير والتغير في السياسة المحاسبية على أساس معقول والتعامل مع كل منها وفقاً لذلك.

ج- معاملة التغير كاملاً كتغير في السياسة المحاسبية.

د- حيث أن هذا التغير هو مزيج من نوعين من التغيرات، فإنه من الأفضل تجاهله في سنة التغير، من ثم يتعين على المنشأة الانتظار حتى السنة التالية لترى التطور الحاصل على التغير من ثم معاملته وفقا لذلك.

(12) عندما يقوم خبير تقييم مستقل بإخطار مشروع ما بأن قيمة الخردة لمنشآتها وآلاتها قد تغيرت بشكل كبير وبالتالي فإن التغيير يعتبر هاماً، يتعين على المشروع:

أ- تغيير تكلفة الإستهلاك بأثر رجعي على أساس قيمة الخردة المنقحة.

ب- تغيير تكلفة الإستهلاك ومعاملتها كتصحيح لخطأ ما.

ج- تغيير الإستهلاك السنوي للسنة الحالية والسنوات المستقبلية.

د- تجاهل أثر التغيير على الإستهلاك السنوي، ذلك أن التغييرات في قيم الخردة تؤثر عادة على المستقبل فقط طالما أنه يتوقع استردادها في المستقبل.

(13) قرر مشروع الزيتونة المحدود تشغيل حديقة ملاهي جديدة بتكلفة مليون وحدة نقد لبنائها في العام 2008، وتكون نهاية سنتها المالية في 31/ 12/ 2008، وتقدمت الشركة بطلب لخطاب ضمان بمبلغ 700000 وحدة نقد، تم إصدار خطاب الضمان في 31/ 12/ 2009، وتم اعتماد البيانات المالية المدققة لإصدارها في 18/ 4/ 2009، ينبغي أن يكون التعديل المطلوب إجرائه على البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 / 12/ 2008 هو:

أ- قيد ذمم دائنة طويلة الأجل بقيمة 700000 وحدة نقد.

ب- الإفصاح عن مبلغ 700000 وحدة نقد كإلتزام طارئ في البيانات المالية لعام 2008.

ج- زيادة احتياطي الطوارئ بقيمة 700000 وحدة نقد.

د- عدم القيام بأي أمر.

(14) تم استحداث دواء جديد باسم "س" من قبل مشروع الزيتونة في السوق بتاريخ 1/ 12/ 2008، تنتهي السنة المالية للشركة في 31/ 12/ 2008، وهي الشركة الوحيدة التي سُمح لها بتصنيع هذا الدواء المشمول ببراءة، ويُستخدم الدواء من قبل المرضى الذين يعانون من دقات قلب غير منتظمة، في 31 / 3/ 2009، بعد تقديم الدواء الجديد، توفى أكثر من 1000 مريض، وبعد سلسلة من التحقيقات، اكتشفت السلطات أنه عند استخدام هذا الدواء مع الدواء "ص"، وهو دواء يُستخدم لتنظيم فرط التوتر، فإن دم المريض يتخثر ويعاني من سكتة دماغية، تم رفع قضية مقابل 100 مليون وحدة نقد ضد مشروع الزيتونة، وتم اعتماد البيانات المالية لإصدارها في 30/ 4/ 2009، أي من الخيارات التالية هي المعالجة المحاسبية المناسبة لهذا الحدث الحاصل بعد تاريخ بيان المركز المالي بموجب معيار المحاسبة الدولي (10)؟

أ- ينبغي أن يقدم المشروع مبلغ 100مليون وحدة نقد لأن هذا بمثابة "حدث يؤدي إلى تعديل" وتم اعتماد البيانات المالية لإصدارها بعد الحادث.

ب- ينبغي أن يفصح المشروع عن مبلغ 100 مليون وحدة نقد كإلتزام طارئ لأنه "حدث يؤدي إلى تعديل".

ج- ينبغي أن يفصح المشروع عن مبلغ 100 مليون وحدة نقد كإلتزام طارئ" لأنه إلتزام تعاقدي حالي ذو تدفق صادر غير محتمل.

د- بافتراض أن حسم القضية ضد مشروع الزيتونة هو احتمال بعيد الحدوث، لذا ينبغي أن يفصح المشروع عنها في الحواشي، لأنه حدث هام لا يؤدي إلى تعديل.

(15) في تاريخ بيان المركز المالي 31/ 12/ 2005، قام مشروع الزيتونة بتسجيل ذمم مدينة من "س" وهو عميل رئيسي، بقيمة 10 مليون وحدة نقد، ويصادف "تاريخ اعتماد" البيانات المالية في 16/ 2/ 2009، أعلن العميل "س" الإفلاس في 14/ 2/ 2009، سيقوم المشروع بأي مما يلي:

أ- الإفصاح عن حقيقة أن العميل "س" أعلن إفلاسه في الحواشي.

ب- تحديد مخصص لهذا الحدث الحاصل بعد تاريخ بيان المركز المالي في بياناته المالية (خلافا للإفصاح في الحواشي).

ج- تجاهل الحدث وانتظار نتيجة الإفلاس لأن الحدث حصل بعد نهاية السنة.

د- عكس البيع المرتبط بهذه الذمم المدينة في البنود المقارنة للفترة السابقة ومعاملة هذا "خطأ" بموجب معيار المحاسبة الدولي (8).

(16) قام مشروع بورسعيد بتشييد مبنى لمصنع جديد خلال عام 2008 بتكلفة 20 مليون وحدة نقد، وفي 31/ 12/ 2008، بلغ صافي القيمة الدفترية للمبنى 19 مليون وحدة نقد، وبعد نهاية السنة في 15/ 3/ 2009، دُمر المبنى بسبب نشوب حريق وثبتت عدم جدوى المطالبة ضد شركة التأمين لأن سبب الحريق كان إهمال المشرف على المبنى، إذا كان تاريخ اعتماد البيانات المالية للسنة المنتهية في 31/ 12/ 2008 هو 31 / 3/ 2009، لذا ينبغي على مشروع بورسعيد القيام بأي مما يلي:

أ- شطب صافي القيمة الدفترية واستبدالها بقيمة الخردة لأن مطالبة التأمين لن تحقق أي تعويض.

ب- تحديد مخصص لنصف صافي القيمة الدفترية للمبنى.

ج- تحديد مخصص لثلاثة أرباع صافي القيمة الدفترية للمبنى على أساس الحذر.

د- الإفصاح عن هذا الحدث الذي لا يؤدي إلى تعديل في الحواشي.

(17) يتعامل مشروع القاهرة بشكل موسّع مع منشآت أجنبية، وتعكس بياناته المالية هذه المعاملات بالعملة الأجنبية، وبعد تاريخ بيان المركز المالي، وقبل

تاريخ اعتماد إصدار البيانات المالية، كانت هناك تقلبات غير عادية في أسعار العملة الأجنبية، لذا ينبغي على مشروع القاهرة القيام بأي مما يلي:

أ- تعديل أرصدة الصرف الأجنبي في نهاية السنة لعكس التقلبات السلبية غير العادية في أسعار الصرف الأجنبي.

ب- تعديل أرصدة الصرف الأجنبي في نهاية السنة لعكس جميع التقلبات غير العادية في أسعار الصرف الأجنبي (وليس فقط الحركات السلبية).

ج- الإفصاح عن الحدث الحاصل بعد تاريخ بيان المركز المالي في الحواشي على أنه حدث لا يؤدي إلى تعديل.

د- تجاهل الحدث الحاصل بعد تاريخ بيان المركز المالي.

حالات للمناقشة Discussion Cases

الحالة الأولى: قام مشروع بورسعيد بتغيير سياستها المحاسبية في عام 2009 فيما يخص تقييم المخزون، ولغاية عام 2008، كان يتم تقييم المخزون باستخدام طريقة تكلفة المتوسط المرجح. وفي عام 2009، تمت تغيير الطريقة إلى الوارد أولا صادر أولاً، بإعتبار أنها تعكس بدقة أكثر استخدام وتدفق المخزون في الدورة الإقتصادية، وتم تحديد الأثر على تقييم المخزون على النحو التالي(في 31/ 12/ 2007:زيادة بقيمة 10000 وحدة نقد، وفي 31 / 12/ 2008:زيادة بقيمة 15000 وحدة نقد، وفي 31 / 12/ 2009:زيادة بقيمة 20000 وحدة نقد)، كما كانت بيانات الدخل قبل التعديل على النحو التالي (الأرقام بالألف):

	2009	2008
الإيرادات	250	200
تكلفة المبيعات	100	80
إجمالي الربح	150	120
التكاليف الإدارية	60	50
تكاليف البيع والتوزيع	25	15
صافي الأرباح	65	55

المطلوب:بإفتراض أن الأرباح المحتجزة في 1/ 1/ 2008 تبلغ 100000 وحدة نقد، عرض التغيير الحاصل في السياسة المحاسبية ضمن بيان الدخل وبيان التغيرات في حقوق الملكية وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي (8)؟.

الحالة الثانية: تم إنشاء مشروع الزيتونة في 1/ 1/ 2006، وهو ينتهج المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في إعداد البيانات المالية، وفي إعداد بياناتها المالية للسنة المالية المنتهية في 31 / 12/ 2009 استخدم المشروع الأعمار الإنتاجية التالية للممتلكات والمنشآت والمعدات الخاصة به (المباني: 15 سنة – المنشآت والآلات: 10 سنوات – الأثاث والتجهيزات: 7 سنوات) وفي 1/ 1/ 2010، قررت الشركة مراجعة الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمنشآت والمعدات، ولهذا الغرض، عينت خبراء تقييم خارجيين، وصادق هؤلاء الخبراء المستقلون على الأعمار الإنتاجية المتبقية للممتلكات والمنشآت والمعدات في العام 2010 على النحو التالي(المباني: 10 سنوات – المنشآت والآلات: 7 سنوات – الأثاث والتجهيزات: 5 سنوات)، وإذا علمت أن الشركة تستخدم طريقة القسط الثابت في حساب الإستهلاك، كما بلغت التكلفة الأصلية(وحدة نقد) لمختلف مكونات الممتلكات والمنشآت والمعدات كما يلي(الأرقام بالمليون وحدة نقد): (15 المباني – 10 المنشآت والآلات – 3.5 الأثاث والتجهيزات).

المطلوب: حساب الأثر على بيان الدخل للسنة المنتهية في 31 / 12/ 2010، إذا قرر المشروع تغيير الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمنشآت والمعدات امتثالا لتوصيات خبراء التقييم الخارجيين، افترض أنه لا يوجد قيم خردة للمكونات الثلاث الخاصة بالممتلكات والمنشآت والمعدات في البداية أو في الوقت الذي يتم فيه دراسة الأعمار الإنتاجية أو تنقيحها.

الحالة الثالثة: لاحظ المدقق الداخلي لمشروع القدس في العام 2009 بأن المشروع قد أغفل في العام 2008 قيد مصروف الإطفاء البالغ 30000 وحدة نقد المتعلق بأصل غير ملموس في دفاتر حساباته، وفيما يلي مستخرج من بيان الدخل للسنوات المنتهية في 31 / 12/ 2008 و 2009، قبل تصحيح الخطأ (الأرقام بالألف وحدة نقد):

	2009	2008
إجمالى الأرباح	300	345
المصاريف العامة والإدارية	(90)	(90)
مصاريف البيع والتوزيع	(30)	(30)
الإطفاء	(30)	xx
صافي الدخل قبل ضرائب الدخل	150	225
ضرائب الدخل	(30)	(45)
صافي الأرباح	120	180

وفيما يلي الأرباح المحتجزة للمشروع للعامين 2008 و2009 قبل تصحيح الخطأ (الأرقام بالألف وحدة نقد):

	2009	2008
الأرباح المحتجزة في بداية السنة	225	45
الأرباح المحتجزة في نهاية السنة	375	225

والمطلوب: تصحيح الأخطاء وفقا للمعالجة المحاسبية التي حددها معيار المحاسبة الدولي(8) إذا علمت أن معدل ضريبة الدخل للشركة بلغ ما نسبته 20٪ لكلا السنتين؟.

أسئلة للبحث Research Questions

1- أكتب بحث توضح أهمية توحيد معايير المحاسبة على مستوى العالم.
2- أكتب بحث توضح فيه أهمية الإطار العلمي إعداد البيانات المالية.
3- أكتب بحث توضح فيه تأثير السياسات المحاسبية في إعداد البيانات المالية.
4- أكتب بحث تقارن فيه بين أطر إعداد البيانات المالية الدولي والأمريكي والبريطاني والعربي.

الخلاصـــة Summary

تتأثر المحاسبة المالية بالبيئة التي تعمل بها ، فسياسات المحاسبة المالية للدولة ، تتحدد بواسطة التفاعل بين العديد من المتغيرات المتعلقة بتاريخها ، وقيَمها ، وأنظمتها السياسية والاقتصادية ، ويجب أن تكون الشركات الأمريكية قادرة على المنافسة في الاقتصاد العالمي ، وهذا العامل يزيد من تعقيده وجود اختلافات في معايير المحاسبة بين البلدان ، وقد تم تشكيل لجنة معايير المحاسبة الدولية سنة 1973 لتطوير معايير محاسبة عالمية ، وقد استُبدلت بمجلس معايير المحاسبة الدولية سنة 2001 ، وهو هيئة مستقلة من القطاع الخاص هدفها تحقيق التوحيد بين مبادئ المحاسبة المستخدَمة في عملية إعداد التقارير المالية الدولية ، وقد كان المجلس قد طور إطار عمل لعملية إعداد التقارير المالية للمساعدة في تطوير المعايير . وقد وجد أن الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية ، يختلف إلى حد ما ، بل وأكثر دقة من الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية .

الفصل الثاني

منهجية البحث .. ونظريات استخدام المعلومات المحاسبية

Research Methodology and Theories of the Uses of Accounting Information

إن الاعتراف بوجود علم ما ، يعني الاعتراف بوجود مجال معين ، ووجود مجموعة من الظواهر في هذا المجال ، وتحديد نظرية تشكل مدخلاتها ومخرجاتها أوصافاً لهذه الظواهر (الأولى مشاهدات ، والثانية تنبؤات) ، وتبين شروطها الحقائق (الحقيقية) التي يعتمد عليها المجال ، وقد عرضنا في الفصل الثاني ، مشروع إطار العمل المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية ، باعتباره الحالة الأكثر تطوراً لنظرية المحاسبة . لكن هذه النظرية لا تفسر كيفية استخدام المعلومات المحاسبية ، لأن نظرية المحاسبة القائمة حاليًا لا تفسر الكثير من السلوك التنبؤي ، وعلى مر السنين ، قام المحاسبون بالكثير من التنظير مما وفر آراء وطرقاً جديدة مختلفة للنظر إلى المحاسبة ونواتجها ، ويمكن التمييز بين التنظير وبناء النظرية ، فالتنظير هو الخطوة الأولى لبناء النظرية ، لكنه ظل ناقصاً في بعض الحالات ، لأن نتائجه كانت غير مستقرة ، و كانت أحكاماً قيمية غير قابلة للاختبار .

وفي الصفحات التالية ، سنقدم أولاً طرقًا متعددة للبحث ، يمكن استخدامها لتطوير نظريات المحاسبة واستخداماتها ، بعد ذلك سنناقش استخدام المعلومات المحاسبية من قبل المستثمرين ، وعدداً من النظريات المتعلقة بنواتج استخدام المعلومات المحاسبية بما في ذلك التحليل الأساسي ، ونظرية السوق الكفء ، ونموذج تسعير الأصل الرأسمالي ، ونظرية الوكالة ، والتشغيل البشري (الذهني) للمعلومات ، وبحث المنظور الانتقادي . ولا توجد نظرية من هذه النظريات مقبولة كلية ، وبالتالي فإن كل واحدة منها تقع على المسار بين التنظير والنظرية .

منهجية البحث : Research Methodology

يمكن تطوير نظرية المحاسبة باستخدام العديد من المداخل البحثية المختلفة ، ومن بين المداخل البحثية الأكثر شيوعًا هناك :

1- المدخل الاستنباطي
2- المدخل الاستقرائي .
3- المدخل النفعي (العملي) .
4- المدخل الأخلاقي .
5- المدخل السلوكي .

وفي هذا الجزء ، سنبين بشكل مختصر كل واحد من هذه المداخل ، إضافة إلى أننا سنعرض المنهج العلمي للبحث ، الذي هو في الأساس خليط بين التبرير الاستنباطي والاستقرائي ، بصفتهما استرشاداً للبحث في تطور نظرية المحاسبة .

المدخل الاستنباطي: Deductive Approach

يبدأ المدخل الاستنباطي لتطوير النظرية بوضع الأهداف ، وصياغة بعض التعريفات والفروض الأساسية ، ثم تطوير هيكلية منطقية لتحقيق هذه الأهداف بناءً على التعريفات والفروض ، وغالبًا ما توصف هذه النظرية بالانطلاق من العام إلى الخاص ، فإذا كانت نظرية المحاسبة سيتم تطويرها باستخدام هذا المدخل ، فإنه يجب على الباحث تطوير هيكلية تضم أهداف المحاسبة والبيئة التي تعمل فيها ، وتعريفات وفروض النظام ، والإجراءات والممارسات حسب نمط منطقي محدد .

إن المدخل الاستنباطي في الأساس ، هو نوع من العمل الذهني العقلي ، تعتمد صحة أي نظرية محاسبية يتم تطويرها من خلاله على مقدرة الباحث على تحديد مكونات العملية المحاسبية بشكل صحيح ، وربط هذه المكونات بطريقة منطقية ، وإذا كان الباحث مخطئًا من حيث الأهداف ، أو البيئة ، أو قدرة الإجراءات على تحقيق الأهداف ، عندئذ ستكون النتائج التي يتم التوصل إليها خاطئة أيضاً .

المدخل الاستقرائي: Inductive Approach

يركز المدخل الاستقرائي للبحث على القيام بالمشاهدات ، ثم استخلاص النتائج من هذه المشاهدات ، وهكذا توصف هذه الطريقة بأنها الانطلاق أو الانتقال من الخاص إلى العام ، لأن الباحث يعمم على الكل على أساس مشاهدات محدودة لحالات محددة ، وتعد قائمة مجلس مبادئ المحاسبة رقم (4) مثالاً على البحث الاستقرائي ، فقد كانت المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها المبينة في هذه

القائمة ، تعتمد أساساً على مشاهدات الممارسة السائدة آنذاك ، إضافة إلى أن المجلس اعترف بأن تلك المبادئ لم تكن مشتقة من بيئة وأهداف المحاسبة المالية وخصائصها الأساسية ، وهكذا كانت الدراسة استقرائية المدخل في الأساس .

المدخل النفعي (العملي / الواقعي): Pragmatic Approach

يعتمد المدخل النفعي لتطوير النظرية ، على مفهوم المنفعة أو الفائدة ، إذ بعد تحديد المشكلة يحاول الباحث إيجاد حل نفعي ، أي ذلك الحل الذي سيحل المشكلة ، ولا يعني ذلك الوصول إلى الحل الأمثل ، أو أن الحل سيحقق بعض الأهداف الموضوعة (وفي الواقع ، فإن الهدف الوحيد هو إيجاد حل عملي للمشكلة) ، وهكذا يجب النظر إلى أي إجابات يتم الحصول عليها من خلال المدخل النفعي باعتبارها حلولاً مبدئية للمشكلة .

لكن ، للأسف ، نشأت معظم المبادئ والممارسات الحالية في المحاسبة عن مدخل نفعي ، وتم تبني الحلول العملية باعتبارها مبادئ محاسبية مقبولة ومتعارفًا عليها ، بدلاً عن كونها حلولاً عملية أو نفعية لمشاكل معينة . وكما ذكرنا في الفصل الثاني ، تمثل دراسة Sanders, Hatfield and Moore ، "قائمة بمبادئ المحاسبة" ، مدخلاً نفعياً لبناء النظرية . وقد استخدم الكثيرون هذا المدخل في التطورات اللاحقة للنظرية ، ونتيجة لذلك ، يجب أن تعترف مهنة المحاسبة بأن بعض الممارسات يتم اتباعها لمجرد أنها الطريقة الوحيدة التي اعتيد القيام بها ، هو سبب غير مقنع ، خاصة إذا ما تعلق الأمر بالقضايا القانونية .

منهج البحث العلمي: Scientific Method of Inquiry

تم تطوير منهج البحث العلمي ، كما يشير الاسم ، للعلوم الطبيعية والفيزيائية بشكل خاص وليس للعلوم الاجتماعية والإنسانية مثل المحاسبة ، فهناك قيود واضحة على تطبيق هذا المنهج البحثي في المحاسبة ، حيث إن وجود تأثير للأفراد والبيئة الاقتصادية يصبح معه من المستحيل الإبقاء على المتغيرات في شكل ثابت ، ومع ذلك يمكن أن يساعد فهم المنهج العلمي في الحصول على أفكار وآراء مفيدة حول كيفية القيام بالبحث .

ويُقسَّم البحث بواسطة المنهج العلمي إلى خمس خطوات أساسية ، يمكن بدورها أن تنقسم إلى العديد من الخطوات الفرعية ، هي :

1- تحديد وصياغة المشكلة التي ستتم دراستها أو المطلوب دراستها .

2- صياغة الفرضيات التي سيتم اختبارها .

3- جمع البيانات التي تبدو ضرورية لاختبار الفرضيات .

4- تحليل وتقييم البيانات الخاصة بالفرضيات .

5- استخلاص نتائج مبدئية (أولية) .

ورغم أن هذه الخطوات وردت بشكل متسلسل ، فإن هناك الكثير من الانتقال فيما بينها تقديماً وتأخيراً . فعلى سبيل المثال ، عند نقطة صياغة الفرضيات ، قد يكون من الضروري العودة إلى الخطوة الأولى وصياغة المشكلة بدقة ، وبالمثل عند جمع البيانات قد يكون من الضروري توضيح المشكلة أو الفرضيات أو كلتيهما معاً ، وتستمر عملية الانتقال والحركة طوال العملية بكاملها ، وهي عامل أساسي في متانة الطريقة العلمية .

وتشير عملية الانتقال التي ينطوي عليها المنهج العلمي كذلك ، إلى سبب صعوبة القيام بالبحث بشكل استقرائي أو استنباطي فقط ، فبعد تحديد المشكلة تكون صياغة الفرضيات أساساً عملية استنباطية ، لكن لابد أن يكون الباحث قد قام ببعض المشاهدات لصياغة الفرضيات . ويعتبر تجميع البيانات أساساً عملية استقرائية ، لكن تحديد ما تتم مشاهدته وماهية البيانات التي يتم تجميعها يتأثران بالفرضيات ، وهكذا يمكن للباحث في أي لحظة أن يركز على الاستقراء أو الاستنباط ، حيث كلاهما يتأثر بالآخر ، ويتحول التركيز بصورة مستمرة بين المدخلين بحيث يكونان معاً جانبين متناسقين لطريقة واحدة .

ولسوء الحظ ، يحظى المنهج العلمي في البحث المحاسبي باهتمام محدود ، حيث أن تلك الإجراءات التي وجدت ذات منفعة ، أصبحت مقبولة ومتعارف عليها ، بغض النظر عما إذا كان قد تم اختبارها من حيث الملاءمة لأي فرضية محددة بذاتها أم لا؟ .

مداخل بحثية أخرى: Other Research Approaches

ناقش مختلف الكتاب ، أيضاً ، المدخلين الأخلاقي (ethical approach) ، والسلوكي (behavioral approach) للبحث باعتبارهما مناسبين لتطوير نظرية المحاسبة ، ويرى آخرون أن هذين المدخلين هما مدخلان مسانداً وليسا طريقين محددين

للبحث ، ومعنى ذلك أنه يمكنهما ويجب عليهما ، التأثير على اتجاهات وسلوك الباحث ، لكن لا يمكنهما بذاتهما أن يقودا إلى نتائج منطقية مقنعة .

ويؤكد المدخل الأخلاقي ، الذي ينسب إلى (DR Scott) على مفاهيم الحقيقة (truth) والعدالة القانونية و الأخلاقية (justice) والاستقامة والإنصاف (fairness) ، ولا أحد يعترض على جعل هذه المفاهيم مرشداً لتصرفات الباحثين ، لكن تبقى دائماً مسألة العدالة لمن ؟ ولأي غرض ؟ وفي ظل أي ظروف ؟ ونظراً لمثل هذه التساؤلات ، فإنه قد يكون من الصعب استخدام هذا المدخل في تطوير نظرية المحاسبة ، لكنه حقق مكانة متجددة بفعل ظهور مدرسة جديدة لتطوير نظرية المحاسبة هي بحث المنظور الانتقادي (ستتم مناقشته لاحقاً في هذا الفصل) .

وتعرف المحاسبة بأنها ممارسة تتأثر نتائجها بالبيئة الاجتماعية والبشرية التي تعمل بها ، والطرق التي تتقاطع فيها مع الظواهر الاجتماعية والتنظيمية الأخرى ، ونتيجة لذلك ، تعتبر الوظيفة السلوكية والاقتصادية للمحاسبة مهمة حالياً ، وهناك الكثير من التساؤلات حول كيفية استخدام المعلومات المحاسبية فعلياً ، وكيف تؤدي ، أحياناً ، إلى نتائج غير مرغوبة وغير متوقعة ، ومن هذا الإدراك جاءت مدرسة جديدة للبحث المحاسبي وتطوير النظرية ، وتعرف بالبحث المحاسبي السلوكي (behavioral ac-counting research) (BAR) ، وهي عبارة عن دراسة سلوك المحاسبين أو دراسة سلوك غير المحاسبين ممن يتأثرون بالوظائف والتقارير المحاسبية ، كما تعتمد على الأنشطة البحثية في العلوم السلوكية ، وبما أن غرض المحاسبة هو توفير معلومات لمتخذي القرارات ، فإنه يبدو من المناسب الاهتمام بكيفية قيام معدي المعلومات ومستخدميها برد الفعل اتجاهها . وقد تم النظر إلى البحث المحاسبي السلوكي باعتباره يدرس موضوعات ملائمة ، لكنه لا يؤثر على الممارسة كما يجب في ضوء أهمية هذه القضايا .

نواتج توفير المعلومات المحاسبية:

The outcomes of Providing Accounting Information

إن تطوير نظرية للمحاسبة لن يحل مشكلة جميع احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية ، حيث يجب تطوير نظريات للتنبؤ برد فعل السوق تجاه المعلومات المحاسبية وكيفية استجابة المستخدمين لها للبيانات المحاسبية . سنحاول في الجزء التالي

بيان كيفية استخدام الأفراد للمعلومات المحاسبية والمعلومات الأخرى ، ثم نقدم عدّة نظريات حول كيفية استجابة المستخدمين للبيانات المحاسبية .

التحليل الأساسي: Fundamental Analysis

لاحظنا ، في الفصل الثاني ، أن مجلس معايير المحاسبة المالية ، قد أشار إلى أن الهدف الأول لتقديم المعلومات المحاسبية هو تزويد المستثمرين بمعلومات ملائمة وموثوقة بما يمكنهم من اتخاذ قرارات واعية ، ويقوم المستثمرون عادة باتخاذ القرارات الاستثمارية التالية :

- قرار الشـــراء : يقرر المستثمر المتوقع شراء ورقة مالية معينة على أساس المعلومات المتاحة .
- قرار الاحتفاظ : يقرر المستثمر الحالي الاحتفاظ بورقة مالية معينة على أساس المعلومات المتاحة .
- قرار البيـــع : يقرر المستثمر الحالي التخلص من ورقة مالية معينة على أساس المعلومات المتاحة .

ويستخدم المستثمرون جميع المعلومات المالية المتاحة للمساعدة في شراء أو بيع الأوراق المالية بمحافظهم الاستثمارية بما يتماشى مع تفضيلاتهم بشأن المخاطرة والعائد المتوقع من استثماراتهم ، ويطلق على عملية القرار التي يستخدمها المستثمر الفرد مصطلح التحليل الأساسي ، وهو عبارة عن محاولة تحديد الأوراق المالية المسعرة بصورة غير صحيحة من خلال مراجعة جميع المعلومات المالية المتوفرة ، بعد ذلك تستخدم هذه البيانات لتقييم مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية التي توفرها الفرص الاستثمارية المختلفة وإدراج درجة المخاطر المصاحبة لها في التحليل للوصول إلى سعر متوقع للسهم ، بعد ذلك تتم مقارنة هذا السعر المخصوم للسهم مع سعر السوق له مما يسمح للمستثمر باتخاذ قرارات الشراء – الاحتفاظ – البيع .

ويمكن إجراء التحليل الاستثماري من قبل المستثمر شخصياً ، أو من قبل محلل مالي ، فالمحللون الماليون ، نظراً لتدريبهم وخبرتهم ، يمكنهم تشغيل ومعالجة ونشر المعلومات المالية بدقة أكبر ، وتكلفة أقل من المستثمرين الأفراد ، ويستخدم هؤلاء

المحللون والمستثمرون الأفراد القوائم المالية المنشورة ، وتقارير الأرباح ربع السنوية ، والمعلومات الواردة بجزء تحليل مناقشات الإدارة ضمن التقرير السنوي ، وخاصة تلك الفقرات التي تحتوي على المعلومات المتوقعة وخطط الشركة المستقبلية ، وبناءً على مصادر المعلومات هذه ، يضع المحللون الماليون- في الغالب- تقديراتهم الخاصة بهم للأرباح ربع السنوية لمعظم الشركات التي يتداول الجمهور أوراقها المالية ، بعد ذلك يتم نشر المعلومات ربع السنوية للشركة ، ويعلق المحللون على أداء الشركة ويضعون توصياتهم بالشراء والاحتفاظ أو البيع .

ويمكن أن تؤثر تقديرات المحللين الماليين وتوصياتهم على سعر أسهم الشركة في السوق ، فقد نشرت شركة IBM مثلاً في 17 أبريل 2000 ، تقريرها الربع السنوي عن الأرباح بعد إغلاق سوق الأوراق المالية ، والذي يشير إلى أن أداءها في الربع الأول من السنة كان أفضل من المتوقع ، ومع ذلك انخفض سعر سهم الشركة بمقدار 6.50 $ من 111.50 $ إلى105 $ لأن العديد من المحللين الماليين خفضوا تصنيفهم لأسهم الشركة بناءً على توقعات إيراداتها المنخفضة للفصل الثاني من سنة 2000 ، وربما كان انخفاض قيمة أسهم الشركة قد تأثر بحقيقة أن السوق المالية ككل قد انخفض بتاريخ 18 أبريل 2000 ، لكن هذا المثال يوضح كيف يمكن لإدراك المستثمر للتوقعات المستقبلية أن يؤثر على أسعار الأسهم .

وتعتقد إحدى المدارس الفكرية ، تعرف بنظرية السوق الكفء ، أن التحليل الأساسي لا يشكل أداة مفيدة في القرارات الاستثمارية ، لأن سعر السهم الجاري يعكس إجماع السوق على قيمته ، ونتيجة لذلك ، لا يمكن للفرد تحديد الأوراق المالية المسعرة بصورة خاطئة ، وفيما يلي نناقش أثر قوى السوق على سعر الورقة المالية وفرضية السوق الكفء .

نظرية (فرضية) السوق الكفء : The Efficient Market Hypothesis

يرى الاقتصاديون ، منذ سنوات عديدة ، أن سعر السوق في اقتصاديات السوق الحر التي تتمتع بمنافسة كاملة تحدد ، من خلال :

1- مدى توفر المنتج (العرض) .
2- الرغبة في امتلاك هذا المنتج (الطلب) .

ووفقاً لهذه النظرية يتحدد سعر أي منتج من خلال إجماع السوق واتفاقه ، ويتم تمثيل هذه العملية بشكل عام من خلال الشكل التالي :

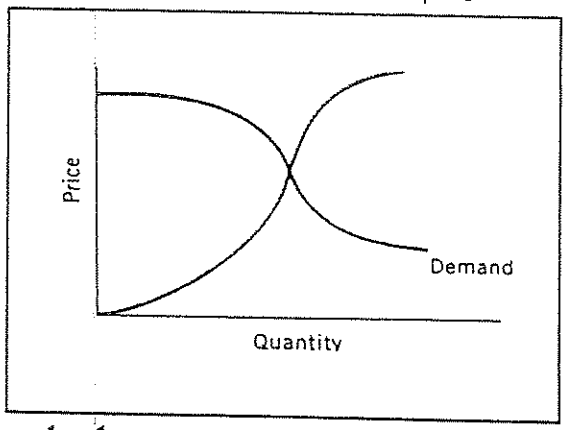

ويرى الاقتصاديون كذلك ، أن هذا النموذج ليس عمليًا تمامًا في السوق ، لأن الفروض التالية والمتعلقة بوجود السوق في حالة المنافسة الكاملة غالبًا ما يتم الإخلال بها بصورة روتينية بسبب طبيعة النظام الاقتصادي هذه الفروض هي :

1- إن جميع الوحدات الاقتصادية لديها معرفة تامة بالاقتصاد .
2- لا توجد قيود على حركة السلع والخدمات داخل الاقتصاد .
3- إن جميع البائعين والمشترين على درجة من صغر الحجم ، مقارنة بإجمالي العرض وإجمالي الطلب ، تجعلهم غير قادرين على التأثير على السعر أو الطلب الكلي .
4- لا توجد أي قيود مصطنعة على الطلب على السلع أو الخدمات أو عرضها أو أسعارها .

وقد يكون أفضل مثال على نموذج الطلب والعرض هو سوق الأوراق المالية ، وخاصة إذا ما اعتبرنا أن أسواق تداول الأسهم توفر نظام توزيع كفء نسبياً ، وأن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية متوفرة من خلال قنوات متعددة .

ومن أمثلة مصادر هذه المعلومات ما يلي :

1- القوائم المالية المنشورة عن الشركات .

2- تقارير الأرباح ربع السنوية المنشورة من قبل الشركة في النشرات الإعلامية .
3- تقارير التغير في إدارة الشركة ، والتي يتم نشرها في وسائل الإعلام المختلفة .
4- المعلومات المالية للمنافسين ، والتي يتم نشرها في التقارير المالية أو وسائل الإعلام .
5- العقود الممنوحة والمعلن عنها عن طريق الشركات الخاصة أو الحكومية .
6- المعلومات المتوفرة للمساهمين في الاجتماعات السنوية للجمعية العمومية .

ووفقاً لنموذج الطلب والعرض ، فإن السعر يتحدد بإجماع المشترين ومعرفتهم بشأن المعلومات الملائمة عن المنتج ، وقد تحسن هذا النموذج في سوق الأوراق المالية ، وأصبح يعرف بنظرية السوق الكفء ، ومن بين الموضوعات التي تتناولها هذه النظرية ما يلي :

1- ما هي المعلومات المتعلقة بالشركة والتي لها قيمة لدى المستثمر؟
2- هل يؤثر نوع الإفصاح عن الأنواع المختلفة من المعلومات عن الشركة على القدرة على فهم هذه المعلومات ؟ .

ويمكن وصف سوق الأوراق المالية بأنه كفء إذا كان يعكس جميع المعلومات المتاحة ، ويستجيب بشكل فوري للمعلومات الجديدة ، وقد تباين النقاش حول نظرية السوق الكفء في الأدب الأكاديمي ، من حيث تعريف المقصود بعبارة "كل أو جميع المعلومات المتاحة" ، مما أدى إلى وجود ثلاثة أشكال أو صيغ مختلفة لنظرية السوق الكفء هي : الشكل الضعيف (Weak form) ، والشكل شبة القوي (Semistrong form) ، والشكل القوي (Strong form) ، فنظرية السوق الكفء تفترض أنه لا يمكن لأي مستثمر تحقيق عائد إضافي (excess return) (عائداً يفوق ما يجب توقعه لمجموعة من الأوراق المالية في ضوء ظروف السوق والمخاطر المصاحبة لهذه الأوراق) ، من خلال معرفة معلومات معينة ، وتختلف هذه الأشكال الثلاثة للنظرية بشأن تعريف كل منها للمعلومات المتاحة .

الشكل الضعيف : Weak Form

يعد الشكل الضعيف لنظرية السوق الكفء مجرد امتداد لنظرية السير العشوائي الواردة في أدبيات التمويل الإداري ، ووفقًا لهذه النظرية يشكل التتابع التاريخي لأسعار الأسهم تقديراً غير متحيز لأسعار هذه الأسهم مستقبلاً ، وقد أيد العديد من

الدراسات هذا الرأي ، لكن القول بأن أسعار الأسهم عشوائية لا يعني أن التقلبات تحدث بدون سبب أو بدون منطق ، بل بالعكس يشير إلى أن تغيرات الأسعار تحدث بسبب علم المستثمر بالاحتمالات المحسوسة (المتوقعة) للأرباح أو الفرص الاستثمارية البديلة .

ووفقاً للشكل الضعيف من نظرية السوق الكفء لا يمكن للمستثمر تحقيق عائدات إضافية على أساس مجرد معرفته بالأسعار الماضية ، فلو فرضنا مثلاً أن لدينا مجموعة معينة من الأوراق المالية معلومة المخاطر وتعطي متوسط عائد على الاستثمار قدره 10%(هذا المتوسط يضم أرقام العائدات المتوقعة فوق وتحت هذا الرقم) ، عندئذ ، وحسب نظرية السوق الكفء في شكلها الضعيف ، يأخذ سوق الأوراق المالية جميع معلومات الأسعار الماضية في الاعتبار عند تحديد السعر الحالي ، ولذلك لا يوفر الرسم البياني لإتجاهات أسعار الأوراق المالية أي معلومات إضافية للمستثمر .

ووفقاً لهذا الشكل من النظرية ، إذا ما كان صحيحًا ، يستطيع المستثمر تحقيق نفس ما يمكنه تحقيقه من خلال الرسم البياني لأسعار الأسهم واختيار المحفظة على هذا الأساس بواسطة الاختيار العشوائي (ومن المهم أن نلاحظ هنا أن نظرية السوق الكفء تعتمد على محفظة الأوراق المالية ، ومتوسط العائد على الاستثمارات ، وليس على شراء الأوراق المالية بصورة منفصلة) ، ومقتضى هذا الشكل من النظرية هو أن بعض المعلومات التي يعرضها المحللون الماليون لا فائدة منها ، ومع ذلك فإن المحللين الماليين يرون أن إتجاهات أسعار الأسهم تشكل مؤشرات جيدة على أسعارها في المستقبل ، إلا أن معرفة هذه المعلومة لن تساعد المستثمر ، كما ذكرنا سابقًا ، لأنه سبق إدخالها في عملية تحديد السعر داخل السوق .

الشكل شبه القوي: Semistrong Form

الفرق بين الشكل القوي والشكل شبه القوي والشكل الضعيف لنظرية السوق الكفء يكمن في حجم المعلومات المفترض أخذها في الاعتبار عند تحديد أسعار الأوراق المالية ، وفي ظل الشكل شبه القوي يفترض أن تكون جميع المعلومات المتاحة للجمهور ، بما في ذلك أسعار الأسهم في الماضي ، مهمة في تحديد أسعار الأوراق المالية . وبعبارة أخرى إذا كان هذا الشكل من أشكال النظرية صحيحاً ، لا يمكن لأي مستثمر تحقيق أي عوائد إضافية من خلال استخدام المعلومات المتاحة للجمهور ، لأن

هذه المعلومات سبق أن أخذت في الاعتبار من قبل السوق عند وضع الأسعار ، ومقتضى هذا الشكل من النظرية بالنسبة للمحاسبين ، هو أن الإفصاح في ملحقات أو مرفقات القوائم المالية له نفس درجة الملاءمة التي تتمتع بها المعلومات الواردة في متن القوائم المالية ، إضافة إلى أنه يشير إلى أن الإجراءات المحاسبية التي تتبناها منظمة معينة لن يكون لها أي تأثير إذا كان بإمكان المستثمر التحول إلى الطريقة المرغوبة ، وقد كانت الدراسات التي أجريت على هذا الشكل من النظرية مؤيدة بشكل عام .

الشكل القوي: Strong From

وفقاً للشكل القوي من النظرية ، تندرج جميع المعلومات بما في ذلك اتجاهات أسعار الأسهم والمعلومات المتاحة للجمهور والمعلومات الداخلية ضمن أسعار الأوراق المالية بطريقة لا تترك فرصة لتحقيق أي عوائد إضافية ، ومقتضى هذا الشكل من النظرية بالنسبة للمحاسبين ، هو أن السوق سيأخذ في الاعتبار جميع المعلومات المتاحة ، سواء كانت معلومات داخلية أم خارجية ، ومعنى ذلك ، أنه بمجرد علم أحد الأفراد بالشركة بمعلومة معينة تدخل هذه المعلومة مباشرة في تحديد سعر الورقة المالية في السوق ، وفي الواقع ينص هذا الشكل على أن معلومات القوائم المالية ليست أكثر قيمة من أي نوع آخر من المعلومات المتاحة للجمهور .

وتشير معظم الأدلة التي اختبرت هذا الشكل من النظرية عدم كفاءة السوق على هذا المستوى ، لكن إحدى الدراسات على صناديق الاستثمار Mutual Funds التي يرجح أن يكون لدى مديريها معلومات داخلية ، أشارت إلى أن مثل هذه الصناديق لم تكن أحسن حالاً مما هو متوقع لأي مستثمر يقوم بشراء محفظة متنوعة وبنفس المخاطر ، بل إن البعض في واقع الأمر كان أداؤه أسوأ مما كان سيكون عليه أداء محفظة مختارة بصورة عشوائية ، وبذلك تميل هذه الدراسة إلى تأييد الشكل القوي لنظرية السوق .

وتمثل فرضية السوق الكفء تحدياً كبيراً في مجال البحث بالنسبة للمحاسبين ، ويجب الاستمرار في تصميم استراتيجيات البحث لاختبار كل شكل من أشكالها للحصول على نتائج مؤكدة . وتعد نظرية السوق الكفء مهمة للمحاسبين ، لأنها توفر أدلة حول الكيفية التي يتم بها إدراج المعلومات في أسعار الأوراق المالية للشركات ، وسيسمح البحث من هذا النوع ، بتطوير مبادئ المحاسبة الموجهة لصالح المستثمر .

مقتضيات أو انعكاسات بحث السوق الكفء:

The Implications of Efficient Market Research

هناك مقتضيات أو انعكاسات لنظرية السوق الكفء على تطوير نظرية المحاسبة ، فلقد قال بعض نقاد المحاسبة إن نقص التوحيد في المبادئ المحاسبية مكن المدراء من التلاعب في الأرباح وتضليل المستثمرين ، ويعتمد هذا الرأي على افتراض أن التقارير المحاسبية هي المصدر الوحيد للمعلومات حول منظمات الأعمال ، وتشير نتائج البحث في فرضية كفاءة السوق إلى أن أسعار الأسهم لا تتحدد بالتقارير المحاسبية فقط ، وهي النتيجة التي قادت الباحثين إلى البحث في كيفية ربط الأرباح المحاسبية بأسعار الأسهم .

وتقتضي نتائج هذه البحوث أن الأرباح المحاسبية ترتبط بالعوائد على الأسهم ، وتعتمد بحوث محاسبية أخرى على نتائج بحثية تؤيد نظرية السوق الكفء لاختبار إدراك السوق للأرقام المحاسبية والإفصاحات المالية ، وتعتمد هذه البحوث على مقدمة مفادها أن كفاءة السوق تعني أن سعر سهم الشركة في السوق يعكس إجماع واتفاق المستثمرين بشأن قيمتها . وهكذا إذا كانت المعلومات المحاسبية أو الإفصاحات المالية الأخرى تعكس بنوداً تؤثر على قيمة الشركة ، عندئذ يجب أن تظهر أو تنعكس في سعر أسهم الشركة .

المسألة الثانية هنا هي العلاقة بين نظرية السوق الكفء والنتائج الاقتصادية التي سبق الحديث عنها في الفصل الأول ، لأن نظرية السوق الكفء ترى أن أسعار الأسهم لا تتأثر بالتغير في الممارسات المحاسبية التي تؤثر في الربحية أو التدفقات النقدية ، ولكن يشير الماضي القريب إلى أن مختلف حملة الأسهم يحاولون التأثير على مجلس معايير المحاسبة المالية بشأن هذه التغيرات ، ومن أمثلة هذه الجهود المعالجة المحاسبية للائتمان (الإعفاء) الضريبي الاستثماري ، والمعالجة المحاسبية لترجمة العملات الأجنبية (ستتم مناقشتها في الفصل السادس عشر) . ويرى بعض المحاسبين أن هذا الأمر يعد مثالاً على فشل النظرية الحالية في تفسير الممارسة الحالية بشكل كامل ، ويتماشى مع الخطوتين الثالثة والرابعة من مدخل (Kuhn) للتطور العلمي الذي ناقشه البيان حول نظرية المحاسبة ومدى قبول هذه النظرية (Statement on Accounting Theory and Theory Acceptance - SATTA) ، وتمت مناقشته في الفصل الثاني ، أي أن النموذج يكون قاصراً ، فيتم البحث عن نموذج جديد . ويرى هؤلاء المحاسبون بشكل

عام ، أن النظرية التفسيرية للمحاسبة (ستناقش لاحقاً في هذا الفصل) تعرض وصفاً أفضل للممارسات المحاسبية القائمة .

نموذج تسعير الأصل الرأسمالي: Capital Asset Pricing Model (CAPM)

كما أشرنا في بداية هذا الفصل ، يرغب المستثمرون في استخدام المعلومات المحاسبية في محاولة لتخفيض المخاطرة وتعظيم العائد ، ويفترض عادة أن يكون المستثمر الرشيد متجنباً للمخاطر ، وبالتالي لابد للاستثمارات المرتفعة المخاطر من أن تقدم معدلات عائد مرتفعة لكي تجذب المستثمرين . ومن الناحية المحاسبية ، يعني ذلك أن المستثمرين يحتاجون إلى معلومات عن كل من العائد والمخاطرة المتوقعة ، ويعتبر نموذج تسعير الأصل الرأسمالي (CAPM) محاولة للتعامل مع كل من المخاطرة والعائد ، ويحسب معدل العائد الفعلي للمستثمر من شراء سهم عادي والاحتفاظ به لفترة من الزمن بإضافة التوزيعات إلى الزيادة (أو النقص) في قيمة الورقة المالية خلال فترة الاحتفاظ بها ، وقسمة هذا المقدار على سعر الورقة المالية كالآتي :

$$\frac{\text{التوزيعات + الزيادة (أو - الانخفاض) في القيمة}}{\text{سعر الشراء}}$$

وبما أن أسعار الأوراق المالية تتقلب ، استجابة للتغيرات في توقعات المستثمرين حول التدفقات النقدية المستقبلية للشركة ، تعتبر الأسهم العادية استثمارات خطرة ، وعلى العكس من ذلك ، تعتبر أذونات الخزانة الأمريكية استثمارات غير خطرة ، لأن معدلات العائد المنصوص عليها والمتوقعة متساويتان (بافتراض أن أذونات الخزانة يتم الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق) . وتعرَّف المخاطرة بأنها هي إمكانية انحراف العوائد الفعلية عن العوائد المتوقعة ، ويحدد مقدار التقلبات الممكنة درجة هذه المخاطرة .

فأحد الافتراضات الأساسية لنموذج تسعير الأصل الرأسمالي ، هو أن الأسهم الخطرة يمكن ضمها في محفظة أقل مخاطرة من أي من الأسهم الفردية المكونة لها كل على حدة . ويحاول هذا التنويع مقابلة الأسهم العادية للشركات بطريقة تجعل العوامل البيئية التي تؤدي إلى ضعف أداء إحدى الشركات تؤدي في ذات الوقت إلى جودة أداء شركة أخرى ، ومثال ذلك شراء أسهم عادية من أسهم شركة نفطية وأسهم عادية من أسهم شركة طيران ، ورغم أن هذه العلاقات السلبية نادرة الوجود في المجتمع ، فإن التنويع سيقلل أو سيخفض درجة المخاطرة .

أنواع المخاطرة: Types of Risks

يتعلق بعض المخاطر بالسهم العادي للشركة فقط ، فقد تنخفض قيمة السهم العادي للشركة مثلاً عندما تفقد عميلاً مهمًا ، كما حدث عندما خسرت شركة Ford Motor Company شركة Hertz كمشتري للسيارات الاستئجارية ، ومن ناحية أخرى ، تؤدي القوى البيئية العامة إلى تقلبات في أسواق الأسهم ، وتؤثر على جميع أسعار الأسهم ، كما هو الحال في أزمة النفط سنة 2004 مثلاً .

ويطلق على هذين النوعين من المخاطرة : المخاطرة غير النظامية والمخاطرة النظامية ، فالمخاطرة غير النظامية : هي جزء المخاطرة المرتبط بشركة معينة ، ويمكن التخلص منها من خلال التنويع (Diversification) ، أما المخاطرة النظامية : فهي ذلك الجزء من المخاطرة الذي لا يمكن التخلص منه بالتنويع ، ويرتبط بالتحركات العامة في أسواق الأسهم ، وبالتالي لا يمكن تجنبها ، وقد أشرنا ، في السابق في هذا الفصل ، إلى أن نظرية السوق الكفء تشير إلى أن المستثمرين لا يمكنهم اكتشاف الأوراق المالية المسعرة بأعلى أو أقل من قيمتها ، نظراً لأن إجماع السوق يأخذ في الاعتبار كل المعلومات المتاحة لتحديد سعر أسهم الشركة ، لكن المعلومات المالية عن الشركة تساهم في تحديد مقدار المخاطرة النظامية المصاحبة لأي ورقة مالية .

ومع إضافة أوراق مالية للمحفظة تنخفض المخاطرة غير النظامية ، وقد أظهرت البحوث العملية أن المخاطرة غير النظامية تنقص فعلياً بدرجة كبيرة في المحافظ المكونة من 30 إلى 40 ورقة مالية مختارة بصورة عشوائية ، لكن إذا كانت محفظة ما تحتوي على العديد من الأسهم العادية في نفس الصناعة أو صناعات مرتبطة ببعضها البعض ، عندئذ يجب شراء عدد كبير من الأسهم ، لأن معدل العائد على هذه الأسهم يرتبط بصورة طردية ، وستميل للزيادة أو النقص في نفس الاتجاه . كما يفترض نموذج تسعير الأصل الرأسمالي أيضاً أن المستثمرين يتجنبون المخاطرة ، وبالتالي يطلبون عوائد إضافية نظير قبولهم بالمخاطرة ، لذلك يجب أن تُسَّعر الأوراق المالية ذات المخاطرة المرتفعة ، بحيث تدر عوائد متوقعة أكبر من الأوراق المالية ذات المخاطرة الأقل .

ويمكن صياغة معادلة بسيطة للتعبير عن العلاقة بين العائد والمخاطرة ، بحيث يستخدم فيها معدل العائد الخالي من المخاطرة (معدل العائد على أذونات الخزانة) كأساس ، وتصاغ هذه المعادلة بالشكل التالي :

$$R_s = R_f + R_P$$

حيث :

R_s : العائد المتوقع على الورقة المالية .

R_f : المعدل الخالي من المخاطرة .

R_P : علاوة المخاطرة .

وبما أن المستثمرين يمكنهم تخفيض المخاطرة المصاحبة لحيازة الأسهم العادية لشركة ما من خلال شراء محافظ منوعة لا يتم تعويضهم عن تحمل المخاطر غير النظامية ، وبما أن المستثمرين الذين لديهم تنويع جيد ، يتعرضون للمخاطرة النظامية فقط سيكون أولئك المستثمرون الذين يستخدمون نموذج الأصل الرأسمالي لاقتناء محافظهم عرضة للمخاطرة النظامية فقط ، وبالتالي ستكون المخاطرة الوحيدة ذات العلاقة هي المخاطرة النظامية ، وسيمنح هؤلاء المستثمرون عائدات متوقعة أكبر مقابل تحملهم للمخاطرة المرتبطة بالسوق والتي لا تتأثر بالمخاطرة الخاصة بالشركة .

ويطلق مصطلح بيتا (β) على مقياس العلاقة التناغمية بين ورقة مالية (سهم عادي) معينة والاتجاه العام في السوق ، ويمكن أن ينظر إلى بيتا (β) كمقياس للتقلبات في ذلك السهم مقارنة بالسوق ككل ، أو هو التذبذبات في العوائد لأصل ما بالنسبة لعوائد السوق ككل ، فالسهم الذي لديه بيتا تساوي واحداً صحيحًا تكون علاقته تامة الارتباط بأداء السوق الكلي ، مقاساً بمؤشر السوق كمؤشر Dow-Jones للشركات الصناعية ، أو مؤشر Standrad and Poors المكون من 500 سهم ، أما الأسهم التي لديها بيتا تزيد على واحد صحيح فتميل إلى الارتفاع والانخفاض بنسبة مئوية أكبر من السوق ، في حين أن الأسهم التي لديها أقل من واحد صحيح ، فمن غير الأرجح أن ترتفع أوتنخفض عن المؤشر العام للسوق بشكل كبير خلال فترة التحليل المختارة ، لذلك يمكن النظر إلى بيتا بأنها هي حساسية سهم معين للتغيرات في السوق ومقياساً للمخاطرة النظامية .

ويمكن إعادة صياغة المعادلة السابقة بحيث تضم بيتا (β) ، لاحظ أننا صغنا معادلة العائد والمخاطرة كما يلي :

$$R_s = R_f + R_P$$

ويمكن إعادة ترتيب وصياغة هذه المعادلة ، لتضم بيتا (β) ، وتصبح :

$$R_s = R_f + P_s \ (R_m + R_f)$$

حيث :

R_s : العائد المتوقع على السهم .

R_f : المعدل الخالي من المخاطرة .

R_m : العائد المتوقع على السوق .

P_s : بيتا للسهم ، وتحتسب على أساس فترة تاريخية معينة .

ويتعلق المكون الأخير لنموذج تسعير الأصل الرأسمالي (CAPM) بكيفية ارتباط علاقة المخاطرة والعائد المتوقع بأسعار الأوراق المالية ، فكما ذُكر سابقاً ، فإن العائد المتوقع على ورقة مالية معينة يساوي معدل العائد الخالي من المخاطرة بالإضافة إلى علاوة المخاطرة . وفي الأسواق المالية التنافسية والكفؤة المفترضة في ظل نموذج تسعير الأصل الرأسمالي لن يكون بالإمكان بيع أي ورقة مالية بأسعار منخفضة تمكّن من تحقيق عائد أكبر من عائدها المناسب ، كما لا يمكن بيع ورقة بأسعار أكبر من سعر السوق وعوائد منخفض ، وبالتالي ينص نموذج تسعير الأصل الرأسمالي على أن سعر الورقة المالية لا يتأثر بالمخاطرة النظامية ، وأن الأوراق المالية ذات المخاطرة العالية نسبياً (بيتا مرتفعة) يتم تسعيرها بشكل أقل نسبياً من الأوراق المالية ذات المخاطرة المتدنية نسبياً .

إن أحد المخاوف من استخدام نموذج تسعير الأصل الرأسمالي (CAPM) هو العلاقة القائمة بين قيم بيتا في الماضي والمستقبل ، أي بمعنى آخر هل يمكن استخدام قيم بيتا الماضية للتنبؤ بالعلاقات المستقبلية بين العائد والمخاطرة ؟ إن معظم هذه المخاوف قد تبددت حالياً لأن البحوث التطبيقية تؤيد فكرة أن قيم بيتا الماضية هي مؤشرات تنبؤية جيدة لأسعار الأسهم في المستقبل .

وقد تم انتقاد نموذج تسعير الأصل الرأسمالي (CAPM) كذلك لمساهمته في مشكلة المنافسة في الولايات المتحدة ، فحسب رأي النقاد يتوجب على مدراء

الشركات الأمريكية الذين يستخدمون نموذج تسعير الأصل الرأسمالي القيام باستثمارات آمنة يمكن التنبؤ بعوائدها في المدى القصير ، بدلاً من الاستثمارات طويلة الأجل ، وينطبق هذا الأمر بشكل خاص على الشركات ذات قيم بيتا المرتفعة ، والتي تحاول الاستثمار في مشروعات جديدة ، ونظراً لأن قيم بيتا المرتفعة ينظر إليها كدليل على خطورة الاستثمارات ، لذا تجبر هذه الشركات على قبول المشروعات التي تعد بمعدلات عائد مرتفعة فقط ، ونتيجة لذلك ظل الباحثون يحاولون تطوير نماذج جديدة تنظر إلى الأسواق كأنظمة معقدة ومتطورة ، وتمكن المدراء من الميول لتبني وجهة نظر طويلة الأجل .

إن نموذج تسعير الأصل الرأسمالي ملائم لتطوير نظرية المحاسبة ، نظراً لاستخدامه من قبل الباحثين في اختبار فرضيات تعتمد على نظرية السوق التي سبق بيانها . فعلى سبيل المثال ، قدر الباحثون العوائد المتوقعة للشركات باستخدام نموذج تسعير الأصل الرأسمالي لتحديد وتمييز ما إذا كانت المعلومات المحاسبية ذات محتوى إعلامي ، حيث تمت مقارنة العائدات المتوقعة مع العائدات الفعلية وتمت دراسة البواقي (الفرق بين العوائد المتوقعة والعوائد الفعلية) لمعرفة ما إذا كان هناك رد فعل تجاه نشر المعلومات ، ويمكن استخدام هذا المدخل لمعرفة ما إذا كانت الإصدارات الجديدة لمجلس معايير المحاسبة المالية توفر معلومات لم تكن تنعكس سابقاً في أسعار الأوراق المالية .

النظرية المعيارية والنظرية التفسيرية: Normative and Positive Theory

تحاول نظرية المحاسبة المالية تحديد الأحداث التي يتم تسجيلها ، وكيف يتم التعامل مع البيانات المسجلة ، والطريقة التي يجب بها عرض تلك البيانات . وكما ناقشنا سابقاً ، تطورت نظرية المحاسبة بشكل نفعي (عملي) ، أي أنه إذا تم استخدام طريقة أو ممارسة معينة للوفاء بحاجة معينة من احتياجات التقرير من قبل عدد كبير من المحاسبين في الماضي ، يعتبر الاستمرار في استخدامها مقبولاً . وكما لاحظنا في الفصل الثاني ، كان هناك عدد قليل من المحاولات لتطوير نظرية شاملة للمحاسبة قبل الحرب العالمية الثانية ، ومنذ ذلك الحين ، كان هناك طلب متزايد على نظرية المحاسبة ، وخلال العقدين الماضيين ، كانت هناك جهود تهدف للوفاء بهذا المطلب في الأدب المحاسبي ، وتعتمد هذه الجهود على النظريات المطورة في الرياضيات والاقتصاد والتمويل .

تذكر من الفصل الأول ، أنه كانت هناك نظريتان هما : النظرية التفسيرية (positive) والنظرية المعيارية (normative) ، فالنظريات المعيارية : تعتمد على مجموعات من الأهداف ، وترى أن هذا هو ما يجب أن يتحقق ، لكن لا توجد مجموعة شاملة من الأهداف يتفق عليها المحاسبون بصورة كلية . فنظريات المحاسبة المعيارية تكون مقبولة ، عادة ، لأولئك الأفراد الذين يوافقون على الفروض التي تعتمد عليها ، ومع ذلك تعتبر معظم النظريات المحاسبية معيارية ، لأنها تعتمد على أهداف محددة للتقرير المالي .

أما النظريات التفسيرية : تحاول تفسير الظواهر المشاهدة حيث تصف ما هو كائن دون بيان ما يجب أن يكون ، لكن التنوع الكبير في الممارسات والتطبيقات المحاسبية ، جعل البيان الشامل لتطور المحاسبة مسألة صعبة ، وفي الوقت ذاته لكي يكون البيان الواقعي نظريًا ، لابد أن تكون له قيمة تفسيرية . فعلى سبيل المثال ، لا يكفي فقط ملاحظة استخدام التكلفة التاريخية ، بل يجب تفسير هذا الاستخدام . وقد نشأت نظرية المحاسبة التفسيرية ، لأن نظرية المحاسبة الموجودة لا تفسر كل الممارسات المحاسبية . فعلى سبيل المثال ، تشير نظرية السوق الكفء إلى أن معرفة جميع المعلومات المتاحة للجمهور لا تعطى المستثمر أي ميزة على غيره ، لأن السوق قد كان قد أدرج هذه المعلومات في تحديد السعر السوقي الحالي ، لكن المجموعات المختلفة المهمة مستمرة في محاولة التأثير على مجلس معايير المحاسبة المالية والكونجرس بشأن التغيير في السياسات المحاسبية التي لا يترتب لها أي أثر على التدفق النقدي .

نظرية الوكالة: Agency Theory

إن محاولة بيان القوائم المالية والنظريات المحاسبية التي تعود إليها في الأصل ، وكذلك تفسير تطورها ، بناءً على النظريات الاقتصادية بشأن الأسعار والوكالة واختيار الجمهور والرقابة الاقتصادية ، تندرج جميعها تحت مصطلح نظرية الوكالة ، وتحاول هذه النظرية أن تقدم تفسيراً ثابتاً وشاملاً نسبيًا للممارسات والمعايير المحاسبية ، وقد أخذت هذه البحوث نظرية السوق الكفء كمسلمة وأصبحت تنظر إلى المحاسبة كمصدر للمعلومات الواردة إلى الأسواق الرأسمالية .

إن الفرض الأساسي لنظرية الوكالة هو أن الأفراد يعظمون منافعهم الخاصة المتوقعة وأن لديهم الموارد ، لذلك وهم مبدعون في ذلك . ولذا فإن المسألة أو القضية التي تطرحها نظرية الوكالة هي كما يلي : ما هي المنفعة المتوقعة للفرد من القيام

بتصرف معين ؟ أي كيف يمكن لمدير أو حامل أسهم أن يستفيد من قرار الشركة ؟ ويجب أن نلاحظ أن مصالح الإدارة ومصالح حملة الأسهم ليست دائماً هي نفسها .

تُعرف الوكالة بأنها علاقة اتفاق بين طرفين يوافق أحدهما (الوكيل) فيها بالعمل لمصلحة طرف آخر (الأصل / الموكل) ، فعلى سبيل المثال تعتبر علاقة حملة أسهم الشركة ومديرها علاقة وكالة ، كما تعتبر العلاقة بين المديرين والمراجعين علاقة وكالة ، وكذلك الحال بالنسبة للعلاقة بين المراجعين وحملة الأسهم .

إن علاقة الوكالة بين حملة الأسهم والمدراء سببها هو عدم حيازة أو حصول الملاك على التدريب والخبرة اللازمين لإدارة الشركة بأنفسهم ، بالإضافة إلى مشاغلهم الأخرى ، وانتشارهم في جميع أنحاء البلاد و العالم ، وبالتالي يجب على حملة الأسهم توظيف شخص يمثلهم ، وهؤلاء الموظفون هم وكلاء مخولون صنع القرارات لمصلحة حملة الأسهم ، لكن حملة الأسهم لا يمكنهم متابعة كل قرارات وتصرفات الوكلاء ، لذلك توجد مخاوف بأن يتصرف هؤلاء الوكلاء بما يعظم ثرواتهم الشخصية ، بدلاً عن ثروة حملة الأسهم ، وهذه هي القضية أو المسألة الأساسية في نظرية الوكالة – ضمان أن المدير الوكيل يعمل لحساب حملة الأسهم ويعظم ثرواتهم هم وليس ثروته الشخصية .

ومن الأشياء المرتبطة بنظرية الوكالة ، افتراض أن هناك تعارضًا في المصالح بين ملاك الشركة (حملة الأسهم) والمدراء ، وينشأ هذا التعارض في المصالح نتيجة لإمكانية تعظيم المدراء لمنافعهم الخاصة ، في الوقت الذي يرغب فيه حملة الأسهم تعظيم أرباحهم الخاصة ، وينمو هذا التعارض عندما تكون القرارات التي يتخذها المدراء لتعظيم منافعهم الخاصة لا تعظم ثروة حملة الأسهم ، فالمدير مثلاً قد يختار البدائل المحاسبية التي تزيد الأرباح المحاسبية عندما تكون خطة تعويض الإدارة ترتبط بالأرباح .

إن نظرية الوكالة تنطوي على بعض التكاليف للأطراف الأصلية ، وقد حددت تكاليف علاقة الوكالة بأنها مجموع : (1) نفقات الإشراف والمتابعة من قبل الأطراف الأصيلة ، (2) النفقات المانعة من قبل الوكيل ، (3) الخسائر المتبقية . وقد فسر (Watts) هذه المفاهيم كما يلي :

"إن نفقات الإشراف والمتابعة هي نفقات يقوم بها الطرف الأصلي لرقابة سلوك العميل (مثل تكاليف قياس وملاحظة سلوك العميل ، وتكاليف وضع سياسات تعويض ، وغير ذلك) ، وهناك دوافع لدى الوكيل تدفعه للإنفاق لضمان ألا يقوم بعض التصرفات التي قد تضر بمصالح الطرف الأصل أو لتعويض هذا الأصل إذا حدثت هذه التصرفات ، وهذه هي التكاليف المانعة من قبل الوكيل ، وأخيراً ، وحتى في ظل نفقات الإشراف والمتابعة والنفقات المانعة من قبل الوكيل ستختلف التصرفات التي يقوم بها الوكيل عن التصرفات التي كان سيقوم بها الطرف الأصل شخصياً . . . و(يعرف) أثر هذا الاختلاف في التصرفات على الثروة بالخسائر المتبقية" .

ومن أمثلة تكاليف الإشراف والمتابعة ، المدفوعات للمراجعين الداخلين ، والمراجعين الخارجيين ، ولجنة تداول الأوراق المالية ، والأسواق المالية بما في ذلك المقرضين والمتعهدين ومجلس الإدارة ومدفوعات التوزيعات ، ومن أمثلة التكاليف المانعة من قبل الوكيل تعويضات الإدارة بما في ذلك خيارات الأسهم والعلاوات والتهديدات بالاندماج من خلال الشراء ، إذا ما أدت الإدارة السيئة إلى تخفيض أسعار الأسهم .

وبما أن نظرية الوكالة ترى أن جميع الأفراد يتصرفون بما يعظم ثروتهم الخاصة ، لذا يتوقع المديرون وحملة الأسهم ، أن يتحملوا تكاليف الإشراف والمتابعة والتكاليف المانعة من قبل الإدارة ، إذا كانت هذه التكاليف أقل من الانخفاض في الخسائر المتبقية . فعلى سبيل المثال ، خطة تعويض الإدارة التي تربط ثروة الإدارة بثروة حملة الأسهم ، ستؤدي إلى خفض تكاليف الوكالة على الملكية ، كما أن شروط السند (Bond Covenant) التي تحدد مقداراً معيناً من التوزيعات ستقلل تكاليف الوكالة على الدين .

وقد كان يتم إدراج التكاليف من النوع الأخير ، ضمن قوانين الشركات منذ القرن السادس عشر ، ووفقا لنظرية الوكالة ، إذا كان الاقتصاد غير خاضع للرقابة ، يتحدد إعداد القوائم المالية بأثر هذه القوائم على تكاليف الوكالة ، أي أن القوائم المالية يتم عرضها بتكرار أكبر من قبل الشركات التي لديها الكثير من شروط الدين (مثل القيود على التوزيعات أو نسبة ديون خارجية أكبر) ، وبالمثل كلما كبرت قيمة الأصول الثابتة للشركة ، كلما كان هناك احتمال أكبر بإدراج أعباء الاستهلاك والصيانة والإصلاح في القوائم المالية ، والنتيجة المستخلصة من نظرية الوكالة هي أن طرق المحاسبة المتعددة

لمعالجة نفس الظروف نشأت بسبب رغبة الأطراف المختلفة ، مثل المديرين وحملة الأسهم وحملة السندات ، في تقليل تكاليف الوكالة .

وبما أن الضوابط الموضوعة على القطاع الخاص والقانون الفيدرالي يساعدان في تحديد البنود التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية ، لذا تجب إضافة آثار التشريعات والعملية السياسية إلى نتائج علاقة الوكالة ، لكن عملية الضبط والرقابة تتأثر بضغوط خارجية ، فقد تكون لدى بعض المجموعات دوافع للعمل معًا لحمل الحكومة على تحويل الثروة ، كما في حالة الإعانات للمزارعين ، وتبرير هذه التحويلات هو أنها من المصلحة العامة ، إضافة إلى أن المسؤولين المنتخبين ومجموعات المصالح ، قد يستخدمون ما يعرف بالأرباح المرتفعة للشركات ، لخلق أزمات يتطلب حلها تحويلات للثروة ضمن المصلحة العامة ، ومن أمثلتها قانون ضريبة الأرباح العرضية الذي تم تشريعه في سنة 1974 في ظل أزمة النفط آنذاك .

فالشركات الكبرى تكون أكثر عرضة للتدقيق والمتابعة السياسية ، وبالتالي لتحويل الثروة . ولذا فإن الشركات الكبرى تميل عادةً لاختيار البدائل المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض صافي الدخل . وعلى النقيض من ذلك ، فإن الشركات الصغيرة عادةً ما تملك الدوافع والأسباب لإظهار أرباح أكبر حتى يتسنى لها فتح المجال للاقتراض ، وكذلك لزيادة رأس مالها . ولذا فإن نظرية الوكالة ترى أن هذه الرغبات المختلفة عادةً ما تكون أسباباً كافية للاختلاف في تبني الممارسات المحاسبية المقبولة .

وترجح نظرية الوكالة النظريات المعيارية للمحاسبة للتأثير في العملية السياسية ، فعند حدوث أزمة ما يقوم المسؤولون المنتخبون بتأسيس موافقتهم منها على حجج المصلحة العامة ، وغالبًا ما تعتمد هذه المواقف على فكرة أن المشكلة سببها هو عدم كفاءة السوق التي لايمكن علاجها إلا بالتدخل الحكومي ، بعد ذلك يبحثون عن مبررات لمواقفهم في شكل نظريات معيارية تبرر هذه المواقف ويسعون للحصول على نظريات تبين الإجراءات المحاسبية التي يجب استخدامها لزيادة المعلومات المتاحة للمستثمرين أو لجعل السوق أكثر كفاءة .

ويرى مؤيدو نظرية الوكالة ، أن هذه النظرية تساعد في تفسير القوائم المالية وغياب نظرية محاسبية شاملة ، لكن افتراض أن كل فرد يسعى لتعظيم منفعته المتوقعة

يؤدي إلى جعل هذه النظرية غير مقبولة سياسيًا واجتماعيًا ، ويرى مؤيدو نظرية الوكالة كذلك ، أن هذه المسألة صحيحة بغض النظر عن مدى معقولية النظرية ، أو حتى مدى قدرتها على الوقوف في وجه الاختبارات العملية . فعلى سبيل المثال ، إذا أبدى أحد المسؤولين المنتخبين نظرية ما تفسر تصرفه بصفته يسعى لتعظيم منفعته الخاصة وليس الصالح العام ، فلن يكون ساعيًا ، لتعظيم منفعته الخاصة .

وقد تساعد نظرية الوكالة في تفسير غياب نظرية محاسبية شاملة ، فهي تقتضي عدم إمكانية تطوير إطار عام لنظرية المحاسبة ، بسبب تباين المصالح ذات العلاقة بالتقرير المالي ، لكن هناك سببًا آخر أهم لكون نظرية الوكالة ذات أثر مباشر محدود على القوائم المالية ، حيث تعد نظرية الوكالة نظرية وصفية من حيث إنها تساعد في تفسير سبب التعدد في الممارسات المحاسبية الموجودة ، لذلك حتى إذا أيدت الاختبارات اللاحقة هذه النظرية ، فلن تحدد الإجراءات المحاسبية الصحيحة التي يتم استخدامها في الظروف المختلفة ، وهكذا لن تتغير الممارسات المحاسبية .

التشغيل البشري (الذهني) للمعلومات: Human Information Processing

توفر التقارير السنوية للشركات الكبيرة للمستثمرين قدراً كبيراً من المعلومات ، وتشمل هذه التقارير الميزانية ، وقائمة الدخل ، وقائمة التدفقات النقدية ، وعدداً كبيراً من المرفقات والملاحق للقوائم المالية ، وملخص العمليات عن خمس سنوات ، وبيانًا لمختلف أنشطة الشركة وتحليل ومناقشة الإدارة للعمليات السنوية ، وخطط الشركة في المستقبل ، وتقرير مراجع حسابات الشركة .

ويهدف الإفصاح عن كل هذه المعلومات لمساعدة المستثمرين الحاليين والمتوقعين في اتخاذ قرارات البيع – الشراء – الاحتفاظ المتعلقة بالأوراق المالية ، وتصنف الدراسات التي تسعى لتقييم قدرة الفرد على استخدام المعلومات بشكل عام ، تحت عنوان «بحوث التشغيل البشري للمعلومات» ، والقضية المطروحة في كل هذه الدراسات هي : كيف يستخدم الأفراد المعلومات المتاحة لديهم . وبالتالي يمكن استخدام بحوث التشغيل أو المعالجة البشرية للمعلومات لتحديد كيف يتخذ المستثمرون قراراتهم .

وقد أشارت بحوث التشغيل البشري للمعلومات ، إلى أن الأفراد يتمتعون بقدرة محدودة على تشغيل كمية كبيرة من المعلومات ، ويترتب على هذه النتيجة ثلاث نتائج رئيسية محصلتها هي : أن الأفراد يستخدمون نظام تشغيل انتقائي متعدد الخطوات ، وهذه النتائج هي :

1- إن إدراك الفرد للمعلومات انتقائي تمامًا ، ومعنى ذلك ، أنه إذا كان الأفراد قادرين على فهم جزء محدود من بيئتهم ، فإن تصورهم لما يتوقعون الشعور به حيال حالة معنية سيحدد ، إلى حد كبير ، ما يشعرون به .

2- بما أن الأفراد يتخذون القرارات على أساس جزء قليل من إجمالي المعلومات المتاحة لهم ، ليست لديهم القدرة على اتخاذ القرارات المثلى .

3- بما أن الأفراد غير قادرين على الدمج والتكامل بين القدر الكبير من المعلومات التي بحوزتهم ، لذا يقومون بمعالجة المعلومات بطريقة تتابعية .

وباختصار ، يستخدم الأفراد نظام تشغيل متعدد الخطوات للمعلومات ، ويعتبر هذا النظام ذا قدرة محدودة ، وغالباً ما يتم فيه تجاهل حالات عدم التأكد (uncertainty) ، وربما تكون لهذه النتائج انعكاسات كبيرة على الإفصاح المحاسبي ، فالاتجاه الحالي لكل من مجلس معايير المحاسبة المالية ولجنة تداول الأوراق المالية هي المطالبة بالإفصاح عن المزيد من المعلومات ، لكن إذا كانت النتائج الأولية لبحوث التشغيل البشري للمعلومات صحيحة سيكون لهذا الإفصاح الإضافي أثر عكسي لما هو مستهدف منه ، أي أن هدف مجلس معايير المحاسبة المالية ولجنة تداول الأوراق المالية هو توفير جميع المعلومات الملائمة بما يمكّن الأفراد من اتخاذ قرارات واعية بشأن الشركة ، لكن التقارير السنوية ربما تحتوي فعلاً إلى الآن على معلومات أكثر مما يمكن للأفراد معالجتها بكفاءة وبشكل مناسب .

إن هناك حاجة للبحوث لتحديد كيفية معالجة التشغيل الانتقائي للمعلومات من قبل الأفراد داخل السوق ، وفقا لما تبينه نظرية السوق الكفء ، وتحديد المعلومات الأكثر ملاءمة ليتم إدراجها في التقارير السنوية . وبعد تحقيق هذه الأهداف يكون المحاسبون قد خطوا خطوات جبارة لتحديد المعلومات التي يتم الإفصاح عنها حول الوحدات المحاسبية .

بحوث المنظور الانتقادي: Critical Perspective Research

اشتملت مناقشتنا لنظرية السوق الكفء ، ونموذج تسعير الأصل الرأسمالي ، ونظرية الوكالة ، والتشغيل البشري للمعلومات ، على إشارات إلى الدراسات البحثية التي حاولت اختبار الفرضيات التي يعتمد عليها بناء هذه النظريات ، وتنطوي مثل هذه الاختبارات على افتراض أن معرفة الحقائق يمكن الحصول عليها بالمشاهدة ، وأن البحث المحاسبي بحث موضوعي تماماً ، لكن بحث المنظور الانتقادي يرفض فكرة أن المعرفة المحاسبية مبنية على مبادئ موضوعية ، وعوضاً عن ذلك ، يعتقد الباحثون الذين يتبنون وجهة النظر هذه أن المعرفة غير محددة ، وبذلك ترفض هذه النظرية تأسيس المعرفة على أساس سطحي أو خارجي ، وتعتبر أنها تظهر من خلال أنظمة القواعد التي تتفوق على طرق فهم الظواهر الأخرى ، ويحاول الباحثون من منظور انتقادي تفسير التاريخ المحاسبي ، بأنه شبكة معقدة من الأحداث الاقتصادية والسياسية ، ويرون أن المحاسبين يتأثرون بنظرة اقتصادية واحدة (الاقتصاديات المبنية على المنفعة والحدية) ، وتنص هذه النظرية على أن مشروع الأعمال يعمل في أسواق تشكل جزءاً من الاقتصاد الاجتماعي ، وأن الربح هو نتيجة هذه الأنشطة ، وهو دليل على كفاءة المنظمة في استخدام موارد المجتمع المحدودة ، إضافة إلى أن هؤلاء الباحثين ، يرون أن المحاسبين سلموا بالإطار المؤسسي القائم لكل من الحكومة ، والأسواق ، والأسعار ، والأشكال التنظيمية ، إلى جانب نتيجة أن المحاسبة تخدم أطرافاً معينة في المجتمع على حساب مجموعات أخرى .

وينظر البحث من منظور انتقادي إلى الاتجاه السائد في البحوث المحاسبية باعتباره مبنياً على فكرة وجود حالة حقيقية موضوعية مستقلة عن الكائن البشري وذات طبيعة يمكن تحديدها و مشاهدتها ومعرفتها من خلال البحث ، وبالتالي لا ينظر إلى الأفراد باعتبارهم هم الذين يصنعون واقعهم الاجتماعي ، بل ينظر إليهم باعتبارهم يملكون الخصائص التي يمكن بيانها بصورة موضوعية (أي الأنماط أو الشخصيات القيادية مثلاً) ، ويزعم كذلك أن المسار الأساسي في البحث المحاسبي يساوي بين النظرتين المعيارية والتفسيرية ، ومعنى ذلك ، أن ما هو كائن وما يجب أن يكون وجهان لعملة واحدة . كما يرى كذلك أن الاتجاه السائد في المحاسبة ، هو تقديم نظريات البحث المحاسبي الأساسية كمحاولة لاكتشاف حقيقة موضوعية ، وأن هناك اعتقاداً – صريحاً

أو ضمنياً – بأن الظواهر المشاهدة لا تتأثر بمنهجية البحث ، وباختصار يعتمد هذا الفرع من نظرية المحاسبة على اعتقاد بإمكانية الاختبار عملياً لها .

وعلى العكس من ذلك ، يهتم البحث من منظور انتقادي بالطرق التي ظهرت وتطورت بها المجتمعات ، والمؤسسات المكونة لهذه المجتمعات ، وكيف يمكن فهمها .

وقد كان الإدعاء بأن البحوث من هذا النوع تعتمد على ثلاث افتراضات هي :

1- إن المجتمع لديه النية على أن يكون مختلفاً عما هو عليه .

2- إن العمل الإنساني الواعي قادر على وضع نموذج للواقع الاجتماعي ، لكي يكون مختلفاً أو أفضل .

3- يمكن تعزيز النقطة الثانية باستخدام النظرية الانتقادية .

وباستخدام هذه الفروض ، تحاول هذه النظرية النظر إلى المنظمات في إطار تاريخي اجتماعي ، وتحاول تتبع أي معاني مخفية في هذين الإطارين ، وتهتم بقوة الشركات متعددة الجنسية وقدرتها وتوزيع المنافع والتكاليف والخسائر الناتجة على المجتمعات ، كما أن النظرية الانتقادية لا تقبل الاعتقاد الكامن في الاتجاه السائد في نظريات المحاسبة المتمثل في أن المنظمات تبقى على قيد الحياة لأنها كفوءة ، وبدلاً عن ذلك ترى أن طرق البحث متحيزة لصالح تحقيق هذه النتائج .

وقد تعرض المحاسبون الباحثون وفق المنظور الانتقادي ، للانتقاد باعتبارهم يريدون تغيير المجتمع ، وجعل المحاسبة مساوية لما هو مرغوب فقط .

العلاقة بين البحث والتعليم والممارسة:

The Relationship Among Research, Education and Practice

يعتبر البحث ضرورياً لتطوير النظرية بشكل فعال ، ففي معظم المجالات المهنية عندما يشير البحث إلى وجود طريقة مفضلة لمعالجة حالة معينة يتم تدريس هذه الطريقة للطلبة الذين يستخدمونها عند دخولهم إلى المهنة ، أي أن البحث يؤدي إلى تعليم يؤثر على الممارسة . فعلى سبيل المثال ، كان الأطباء يعتقدون أن المرضى الذين يخضعون لعمليات جراحية يحتاجون لفترات طويلة من الاستراحة في الفراش لاستعادة عافيتهم كاملة ، لكن البحوث اللاحقة أظهرت أن النشاط والتمارين الفورية

قد حسنا من معدلات استعادة العافية ، لذلك أصبح من الممارسات المألوفة أن يشجع الأطباء المرضى الذين أجريت لهم عمليات جراحية على المشي والقيام بالتمارين متى كان ذلك معقولاً .

وقد تعرضت مهنة المحاسبة للانتقاد لعدم اتباعها هذا النموذج ، فقد كانت البحوث والنظريات المعيارية ، قبل تطوير إطار العمل المفاهيمي من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية ، ذات أثر محدود في التعليم المحاسبي ، فخلال هذه الفترة كان الطلبة يدرسون الممارسات المحاسبية الحالية باعتبارها أفضل نموذج ، ولم تكن الطرق الأفضل نظرياً تناقش في المواد المحاسبية ، ونتيجة لذلك لم يتعرض استخدام محاسبة التكلفة التاريخية لانتقادات كثيرة من مدرسي المحاسبة ، لأنها كانت الطريقة المقبولة للممارسة ، رغم أنها لم تكن ملائمة كثيراً لاتخاذ القرارات ، ويمكنك تخيل أين كانت ستكون مهنة الطب لو تبنت سياسة مشابهة – ربما كان الأطباء مازالوا يستخدمون أسلوب الاستدماء لعلاج المرض .

إن تطوير إطار العمل المفاهيمي ، وصقل النظريات المختلفة حول النتائج أو المخرجات المحاسبية ، يساعدان في دفع العلاقة بين البحث والتعليم والممارسة إلى حالة أكثر مرغوبية ، فقد أصبح على سبيل المثال ، يشار إلى المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية بطريقة عرضية ، باعتبارها كانت محاسبة يوماً ما ، وأصبحت قائمة معايير المحاسبة المالية (SFAS) رقم (115) تشترط ، حالياً ، تقييم بعض الأوراق المالية المتاحة للتداول بالقيمة السوقية (انظر الفصلين الثامن والتاسع) ، وأصبحت المدارس الفكرية الجديدة ، مثل نظرية المنظور الانتقادي ، تجبر المدرسين والمهنيين على إعادة التفكير في ممارسات لم تكن مجالاً للشك في السابق . لكن ما زالت هناك حاجة للمزيد من التقدم ، ومع أن التقاليد يصعب التغلب عليها ، إلا أن المحاسبين كمجموعة واحدة لم يعرفوا بدفاعهم عن التغيرات السريعة .

الخلاصة Summary

هناك العديد من المداخل البحثية للمساعدة في تطوير النظريات المحاسبية واستخداماتها ، فالمدخل الاستنباطي يتطلب وضع الأهداف ، ثم الانطلاق إلى ممارسات محددة ،أما المدخل الاستقرائي فينطوي على القيام بالمشاهدات ،

واستخلاص النتائج من هذه المشاهدات ، ويحدد المدخل النفعي المشاكل ، ويصل إلى حلول عملية أو نفعية ، أما المدخل العلمي ، فينطوي على اختبار كل من الفرضيات والحلول المقترحة ، ويؤكد المدخل الأخلاقي على مفاهيم الصدق والحقيقة ، والعدل و الاستقامة ، وأخيراً ، تدرس البحوث المحاسبية السلوكية كيفية تأثر الأفراد بالوظائف والتقارير المحاسبية .

وقد تم عرض نظريات عدة حول حصيلة أو نواتج القضايا المحاسبية ، فالتحليل الأساسي يحاول السماح للمستثمرين الأفراد بمعرفة الأوراق المسعرة بصورة غير صحيحة ، أما بحوث السوق الكفء فتدرس المعلومات ذات القيمة بالنسبة للمستثمرين ، وأشكال تأثير الإفصاح على قيمة المعلومات ، وتدرس نظرية الوكالة كيفية استفادة الأفراد من أوجه التصرف المختلفة ، ويحاول نموذج تسعير الأصل الرأسمالي بيان كيفية تقليل المستثمرين لمخاطرهم وتعظيمهم للعوائد ، أما بحوث التشغيل البشري للمعلومات فتدرس كيفية استخدام الأفراد وتشغيلهم للمعلومات ، وأخيراً يشكك البحث من المنظور الانتقادي في بعض الفروض الاقتصادية التي كان المحاسبون قد سلموا بها .

الفصل الرابع

مفاهيم الدخل
Income Concepts

إن الهدف الأساسي للمحاسبة المالية ، هو توفير معلومات مفيدة لمستخدميها في التنبؤ بأداء المشروع ، وقد حظي عرض التقرير عن الدخل كأساس لاتخاذ قرارات المستثمرين بتوثيق جيد ، فالتقرير عن الدخل يساعد المجتمع الاقتصادي بطرق مختلفة ، فعلى سبيل المثال ، وثقت مجموعة الدراسة المكلفة بدراسة دخل المشروع (Study Group on Business Income) الحاجة إلى مفهوم الدخل في المجتمع ، وقد ناقش رئيسها Alexander الاستخدامات التالية للدخل ضمن عمله :

1- إن الدخل يُستخدم كأساس لأحد أهم الأشكال الرئيسية للضرائب .
2- إن الدخل يُستخدم في التقارير العامة كمقياس لنجاح عمليات الشركة .
3- إن الدخل يُستخدم كمعيار لتحديد مدى توفر التوزيعات .
4- إن الدخل يُستخدم من قبل السلطات المشرفة على معدلات التسعير في بعض الصناعات لبحث ما إذا كانت هذه المعدلات عادلة ومعقولة .
5- إن الدخل يُستخدم كمرشد للقيمين المكلفين بتوزيع الدخل على المستفيدين من خدمات الأصل على مدى حياته مع المحافظة على أساس الأصل لمن يؤول إليهم .
6- إن الدخل يُستخدم كمرشد لإدارة المشروع في تسيير أعمالها .

ويعتبر تحديد الدخل مهم أيضاً ، حيث إن قيمة الشركة ترتبط بأرباحها الحالية والمستقبلية ، وقد أشار مجلس معايير المحاسبة المالية ، إلى أن غرض المحاسبة المالية هو توفير معلومات لمستخدمي القوائم المالية ، تساعدهم في تخمين مقدار ، وتوقيت ، وحالة عدم التأكد المرتبطة بالتدفقات النقدية المستقبلية ، لكنه أكد أيضاً أن المعلومات المتعلقة بأرباح الشركة توفر مؤشراً أفضل عن الأداء مما توفره المعلومات المتعلقة بالتدفق النقدي .

وقد كانت العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقيمة الشركة ، موضع اهتمام البـاحثين في المحاسبة خلال العقود الثلاثة الماضية ، وقد عرضنا في الفصل الرابع ، نظرية الأسواق الكفؤة ، والتي تقضي بأن السعر السوقي لأسهم الشركة يعكس إجماع توقعات السوق حول الأرباح المستقبلية للشركة وتدفقاتها النقدية المستقبلية ، ويقوم في نفس الوقت ، بدمج المعلومات المتعلقة بالاقتصاد ، وأنشطة المنافسين في السوق مع هذه التوقعات . ويتغير سعر السهم استجابة للمعلومات الجديدة التي يتم الحصول عليها بشكل دوري كما هو الحال مع معلومات الأرباح الربع سنوية .

وكما سبق وناقشنا في الفصل الرابع ، تتم متابعة أداء العديد من الشركات الكبيرة عن قرب من قبل المحللين الماليين الذين يقدّمون التقديرات الربع سنوية للأرباح ، وعندما تتجاوز الأرباح الربع سنوية الفعلية التقديرات التي أجمع عليها المحللون الماليون ، تكون هناك أرباح إيجابية مفاجئة ويرتفع سعر سهم الشركة ، إذا ما كانت كل الأشياء الأخرى على حالها ، أما إذا كانت المفاجأة سلبية يحدث العكس ، ويزيد تعقيد هذا الموضوع إذا ما كان هناك رقم سري (Whisper Number) ومحدد للأرباح للشركات التي تتم متابعتها والاهتمام بها عن قرب ، ويظهر هذا الرقم متى اختلفت تقديرات بعض المحللين الماليين مع اقتراب تاريخ التقرير عما كانت عليه التقديرات الأصلية ، ويمكن لوجود مثل هذه الأرقام أن يؤدي إلى الإعلان عن المزيد من المفاجآت الإيجابية أو السلبية عن الأرباح ، ويؤثر على سعر سهم الشركة . فعلى سبيل المثال ، ارتفع سعر سهم شركة Microsoft في 18 يناير 2000 إلى 16.5 $ نتيجة لتوقعات الإعلان عن مفاجأة إيجابية في الأرباح في اليوم التالي (الرقم السري لها) لكن عندما تم الإعلان عن الأرباح في 19 يناير 2000 ، انخفض سعر سهم الشركة نحو 8% ليصل إلى 107 $ ، وقد كانت أرباح السهم الفعلية للشركة هي 0.44 $ خلافاً لما كانت عليه التقديرات 0.42 $ ، إلا أن المحللين عزوا معظم الانخفاض في السعر إلى عدم القدرة على مقابلة الرقم السري البالغ 0.49 $ ، لكن هناك بعض العوامل التي ربما ساهمت في هذا الانخفاض منها مشاكل الشركة المستمرة مع وزارة العدل الأمريكية ، وقد عبرت الإدارة عن مخاوفها حول عدم قدرة الشركة على مقابلة التوقعات المستقبلية للإيرادات ، وهذا الموضوع هو أحد الموضوعات الملائمة لمناقشة المادية وجودة الأرباح وإدارتها كما سيرد لاحقاً في نهاية هذا الفصل .

وعلى الرغم من الاستخدام الواسع لمفهوم الدخل في الاقتصاد فإن هناك نقصاً عاماً في الاتفاق على التعريف المناسب له ، ويتضح هذا الخلاف بشكل أكبر عند تحليل التعريفات السائدة والمستخدمة في مجالات المحاسبة والاقتصاد ، فعلى الرغم من وجود اتفاق عام على أن الاقتصاد والمحاسبة هما علمان مترابطان ، وأنهما يهتمان بأنشطة شركات الأعمال ويتعاملان مع نفس المتغيرات فإن هناك اختلافاً بين كلا المجالين ، فيما يتعلق بالتوقيت المناسب للدخل وقياسه ، ونتيجة لذلك ، دار الكثير من الجدل حول الأهمية النسبية للميزانية ، وقائمة الدخل في تحديد الدخل ، حيث ينظر أولئك الذين يتبنون وجهة نظر الميزانية إلى الدخل على أنه الزيادة في صافي الثروة (صافي الزيادة في قيمة الأصول) التي حدثت خلال الفترة – المدخل الاقتصادي – أما أولئك الذين يفضلون مدخل قائمة الدخل ، فينظرون إلى الدخل على أنه نتيجة للأنشطة التي تحدث خلال الفترة ، وينظرون إلى الميزانية على أنها قائمة بالبنود المتبقية بعد تحديد الدخل عن طريق مقابلة التكاليف والإيرادات – مدخل العمليات – ولغرض التوفيق بين وجهتي النظر هاتين سنتناول الإجابة عن الأسئلة التالية :

1- ما هي طبيعة الدخل ؟

2- متى يجب التقرير عن الدخل؟

طبيعة أو ماهية الدخل: The Nature of Income

يمكن للدخل أن يأخذ عدة أشكال ، فقد ذكر Bedford مثلاً ، على أن هناك ثلاثة مفاهيم أساسية تناقش عادة في الأدب هي :

1- الدخل المعنوي (النفسي) (Psychic Income) : ويشير إلى إشباع الحاجات الإنسانية .

2- الدخل الحقيقي (Real Income) : ويشير إلى الزيادة في الثروة الاقتصادية .

3- الدخل النقدي (Money Income) : ويشير إلى الزيادة في القيم النقدية للموارد .

وتعتبر هذه المفاهيم الثلاثة مهمة ، إلا أن لكل منها مزايا وعيوبًا ، فالدخل المعنوي يصعب قياسه ، لأن الرغبات الإنسانية غير قابلة للتكميم ، ويتم إشباعها بمستويات مختلفة مع اكتساب الفرد للدخل الحقيقي ، أما الدخل النقدي فيسهل قياسه ، لكنه لا يأخذ في الاعتبار التغيرات في قيمة الوحدة النقدية . ويتفق الاقتصاديون بشكل عام ،

على أن هدف قياس الدخل هو تحديد مدى التحسن الذي طرأ على الوحدة خلال فترة زمنية معينة ، وبالتالي ركزوا على تحديد الدخل الحقيقي ، ويرجع تعريف المفهوم الاقتصادي للدخل تحادة إلى الاقتصادي J.R. Hicks ، الذي يقول :

"إن الغرض من حساب الدخل من الناحية العملية هو إعطاء الأفراد مؤشراً عن المقدار الذي يمكنهم استهلاكه دون التسبب في جلب الفقر لهم (Impoverishing) ، ووفقًا لهذه الفكرة ، يبدو من الضروري تعريف دخل المرء على أنه القيمة القصوى التي يمكنه استهلاكها خلال أسبوع مع البقاء عند نفس مستوى الثروة (Well-Offness) في نهاية الأسبوع كما كان في بدايته" .

ويركز تعريف Hicksعلى الدخل الفردي ، لكن يمكن استخدامه كأساس لتحديد دخل المشروع عند استبدال كلمة استهلاك (Consumption) بكلمة توزيع (Distribution) وتعبّر الثروة في بداية ونهاية الفترة المحاسبية عن مقدار صافي الأصول (الأصول ناقصاً الالتزامات) المتاحة لتسيير أمور الوحدة الاقتصادية ، ويكون دخل المشروع هو التغير في صافي الأصول الناتجة عن أنشطة المشروع خلال الفترة المحاسبية ، أي أن دخل المشروع هو التغير في صافي الأصول خلال الفترة المحاسبية ، مع استبعاد استثمارات الملاّك والتوزيعات عليهم ، وينص هذا المفهوم لتحديد الدخل ، والذي يُطلق عليه المحاسبون مفهوم المحافظة على رأس المال (حقوق الملكية أو صافي الأصول) على أن الاعتراف بالدخل يجب ألا يتم حتى يتم احتجاز رأس المال أو استرداد التكاليف .

مفاهيم المحافظة على رأس المال: Capital Maintenance Concepts

يقتضي حدوث الدخل في هذا المفهوم وجود عائد على رأس المال المستثمر ، ولا يتحقق أي عائد على رأس المال المستثمر إلا إذا تمت المحافظة على رأس المال المستثمر أو تم استرداده ، وبالتالي يعتبر مفهوم المحافظة على رأس المال مهمًا للتمييز بين العائد على رأس المال المستثمر (Return on Investment) ، وإعادة الأموال المستثمرة واسترداد رأس المال (Return of Investment) مهم ، ومن ثمة تحديد الدخل .

وهناك مفهومان أساسيان للمحافظة على رأس المال هما : مفهوم المحافظة على رأس المال المالي (بالوحدات النقدية الأصلية) ، ومفهوم المحافظة على رأس المال

المادي ، وتحدث المحافظة على رأس المال المالي عندما تتجاوز القيم المالية (النقدية) لصافي أصول المشروع في نهاية الفترة القيمة المالية لصافي الأصول في بدايتها بعد استبعاد العمليات مع الملاك ، وتعتمد وجهة النظر هذه على مدخل العمليات ، وهذه هي وجهة النظر التقليدية للمحافظة على رأس المال المستخدم من قبل المحاسبين الماليين

وتتضمن المحافظة على رأس المال المادي أن العائد على رأس المال (الدخل) يحدث أو يظهر عندما تفوق الطاقة الإنتاجية المادية للمشروع في نهاية الفترة طاقته الإنتاجية المادية في بدايتها ، مع استبعاد العمليات مع الملاك ، ويقتضي هذا المفهوم ضرورة عدم الاعتراف بالدخل إلا بعد الاحتياط للاستبدال المادي للأصول التشغيلية ، والطاقة الإنتاجية المادية في أي نقطة زمنية تساوي القيمة الجارية لصافي الأصول المستخدمة لتوليد الأرباح ، وتجسد القيمة الجارية التوقعات المتعلقة بالقدرة الإيرادية المستقبلية لصافي الأصول .

والفرق الأساسي بين المحافظة على رأس المال المادي والمحافظة على رأس المال المالي ، يكمن في معالجة مكاسب وخسائر الحيازة ، فمكاسب وخسائر الحيازة تحدث متى كانت قيمة البند في الميزانية تتغير خلال الفترة المحاسبية ، فعلى سبيل المثال ، إذا زادت قيمة الأراضي التي تحتفظ بها شركة معينة ، عندئذ تكون هناك مكاسب حيازة ، ويعتبر مؤيدو المحافظة على رأس المال المادي مكاسب وخسائر الحيازة بمثابة استرداد لرأس المال ولا يتم إدراجها ضمن الدخل ، وبدلا من ذلك تتم معالجتها كتعديل مباشر لحقوق الملكية ، وعلى العكس من ذلك ، تعتبر مكاسب وخسائر الحيازة في ظل مفهوم المحافظة على رأس المال المالي عائداً على رأس المال وتدخل ضمن الدخل .

المحاسبة وفق القيمة الجارية: Current Value Accounting

يتطلب مفهوم المحافظة على رأس المال المادي ضرورة التعبير عن كل الأصول والالتزامات بقيمتها الجارية ، وأكثر المداخل شيوعًا لقياس القيمة الجارية هي :

1- سعر دخول الأصل أو تكلفة الاستبدال .

2- سعر خروج الأصل أو سعر البيع .

3- القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل .

وسنقوم فيما يلي بمناقشة كل واحد من هذه المداخل بشكل مختصر لإظهار نقاط القوة والعيوب فيه .

سعر دخول الأصل أو تكلفة الاستبدال (الاستبدال أو الإحلال)
Entry Price or Replacement Cost

عند قياس الطاقة الإنتاجية باستخدام تكلفة الاستبدال ، يتم التعبير عن الأصول بتكلفة استبدالها بأصول مشابهة وفي حالة مشابهة . فلكي تحافظ الوحدة على الطاقة الإنتاجية المادية ، لابد لها من توليد تدفقات نقدية تكفي لضمان الاستبدال المادي للأصول التشغيلية ، ولتحديد الدخل - وفق هذا المدخل - تتم مقابلة الإيرادات مع التكاليف الجارية المترتبة على استبدال هذه الأصول ، وبالتالي يمكن توزيع الدخل على الملاك دون إلحاق الضرر بالطاقة المادية اللازمة للاستمرار في العمل مستقبلاً ، ونتيجة لذلك تعتمد مسألة ما إذا كان استخدام مدخل قيمة دخول الأصل مناسباً على الفرض المحاسبي لاستمرارية المشروع .

ووفقاً لرأي Edwards & Bell ، تسمح أسعار دخول الأصل الجارية بتقييم القرارات الإدارية بشأن الاحتفاظ بالأصول بواسطة فصل دخل القيمة الجارية (مكاسب وخسائر الحيازة) عن الدخل التشغيلي ، ويسمح مثل هذا التوجه في ظل فرض استمرارية العمليات بتقييم المشروع في المدى الطويل ، حيث يمكن تقييم الأرباح المتكررة والتي يمكن التحكم فيها إلى حد ما مقابل تلك العوامل التي تؤثر على العمليات مع مرور الوقت ، لكنها تقع خارج نطاق تحكم الإدارة ، وتوفر تكلفة الاستبدال مقياساً لتكلفة إحلال الطاقة التشغيلية الجارية ، وهي بذلك وسيلة لتقييم مقدار ما يمكن للشركة توزيعه على حملة الأسهم مع المحافظة على طاقتها التشغيلية .

ومع ذلك هناك العديد من مشاكل القياس التي تواجه تحديد قيم تكلفة الاستبدال ، حيث يمكن للشركة تحديد تكلفة استبدال المخزون ، وبعض الأصول الأخرى بدقة ، إلا أن كثيراً من الأصول ، وخاصة المعدات الملموسة ، قد لايوجد شبيه لها في السوق ، وفي مثل هذه الحالات قد يتوجب على الشركة تقدير قيمة الأصول للوصول إلى تقريب للقيمة الاستبدالية .

وأحد المداخل البديلة لتقريب تكلفة الاستبدال هي استخدام مؤشر القوة الشرائية

الاقتصاد ، كالمعدات الرأسمالية المستخدمة في صناعة معينة مثل صناعة الفولاذ أو الصناعات الاستخراجية ، ويجب أن يوفر استخدام أي مؤشر للقوة الشرائية الخاصة تقريباً معقولاً لتكلفة الإحلال ما دام سعر الأصل الذي يتم قياسه يتحرك بطريقة مشابهة للأصول المشابهة في الصناعة .

وأخيراً ، فقد كانت ملاءمة قيمة دخول أو شراء الأصل مثاراً للشك والتساؤل ، فقد قال Sterling إن قيمة دخول الأصول غير المملوكة ليست ملائمة إلا إذا كانت هناك نية لشراء الأصول ، أما بالنسبة للأصول المملوكة فقيمة دخول الأصول ملائمة لما قد يمكن تحقيقه عند بيعها أو شرائها لأنها مملوكة أصلاً ، علاوة على أن تكلفة الاستبدال الجارية لأصول الشركة لا تقيس الطاقة التشغيلية على أساس الممتلكات الحالية لاتخاذ قرارات الشراء أو الاحتفاظ أو البيع في السوق . وباختصار ، فإن وجهة النظر هذه تعتقد أن سعر دخول الأصل لا يفصح عن قدرة الوحدة على التكيف مع بدائل القرار الحالية .

قيمة خروج الأصل أو سعر البيع: Exit Value or Selling Price

أحد المداخل الأخرى لتحديد القيمة الجارية ، هو مدخل قيمة خروج الأصل أو سعر البيع ، ويتطلب هذا المدخل تقييم كل أصل من وجهة نظر التخلص منه ، أي أن كل الأصول - المخزون والآلات والمعدات وغير ذلك - يتم تقييمها بناءً على سعر البيع الذي سيتم تحقيقه إذا ما أرادت الشركة التخلص من الأصل بطريقة نظامية بدلاً عن التصفية الإجبارية .

ونظراً لأن مكاسب وخسائر الحيازة يتم الاعتراف بها فوراً ، لذلك يتغاضى مدخل سعر خروج الأصل للتقييم بصورة كلية عن مبدأ التحقق للاعتراف بالإيرادات ، ويصبح الحدث الأساسي للاعتراف بالأرباح هو نقطة الشراء وليس نقطة البيع .

ويقول Sterling and Chambers بأن أسعار خروج الأصول ملائمة لأغراض اتخاذ القرار ، وبالتالي تقرر الإدارة خلال كل فترة محاسبية ما إذا كانت ستحتفظ بالأصول أو تبيعها أو تستبدلها ، ويقال إن أسعار خروج الأصل توفر للمستخدمين معلومات أفضل لتقييم السيولة ومن ثم قدرة المشروع على التكيف مع المؤثرات الاقتصادية المتغيرة ، ونظراً لأن لدى الإدارة خيار بيع الأصل ، لذلك يوفر سعر خروج الأصل بالنسبة لها وسيلة لتقييم مخاطر الانخفاض ، حيث يقيس التضحية الجارية الناتجة عن الاحتفاظ بالأصل ، وبذلك يوفر مرشداً لتقييم وظيفة الوكالة التي تقوم بها الإدارة .

ويترتب على تحديد قيمة خروج الأصل ، كما هو الحال مع أسعار دخول الأصل ، بعض مشاكل القياس ، أولاهما : هناك مشكلة أساسية في تحديد سعر البيع لتلك الأصول التي لا توجد لها سوق جاهزة ، وثانيتهما : أن فكرة سعر خروج الأصل يجب أن تعتمد على الأسعار الناشئة عن البيع في ظل الظروف العادية للنشاط بدلاً من التصفية الإجبارية وقد تكون هذه الفكرة معقولة للأصول مثل المخزون ، لكن قد تكون غير عملية – إن لم تكن مستحيلة – بالنسبة للآلات ، حيث لا يتم التخلص منها في حالة النشاط العادي للمشروع .

ويمكن القول إن تكلفة الاستبدال تشكل مقاييس أكثر ملاءمة للقيمة الجارية للأصول الثابتة ، في حين أن قيمة خروج الأصل هي مقاييس أفضل للقيمة الجارية لبنود المخزون ، وبما أن الإدارة تنوي استخدام الأصول الثابتة وليس بيعها ، فإن قيمتها في الاستخدام هي ما يكلفه استبدالها ، من جهة أخرى ، يتم شراء المخزون لغرض إعادة البيع ، وبالتالي فإن قيمته ترتبط مباشرة بسعر البيع للعملاء .

وأخيراً ، لا تتماشى قيمة خروج الأصل أو سعر بيعه مع مفهوم المحافظة على رأس المال المادي ، فأسعار البيع تتولد عنها تدفقات نقدية داخلة يجب أن تغطي التكاليف المتوقعة لاستبدال الأصول التشغيلية قبل إمكانية توزيع عائد معين على رأس المال على الملاك ، وقيمة خروج الأصل هي نوع من تكلفة الفرصة البديلة التي تقيس التضحية الناجمة عن الاحتفاظ بالأصول بدلاً عن التكلفة المتوقعة لاستبدالها ، إضافة إلى أن المحافظة على رأس المال المادي تعتمد على مفهوم الاستمرارية وليس التصفية .

القيمة الحالية المخصومة: Discounted Present Value

المدخل الثالث لقياس صافي قيمة الأصول هو التدفق النقدي المخصوم ، ووفقاً لهذا المفهوم تعدّ القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع تسلمها مستقبلاً من الأصل (أو المدفوعة مقابل الالتزام) هي القيمة الملائمة لهذا الأصل (أو الالتزام) ، ويجب الإفصاح عنها في الميزانية ، وفي ظل هذه الطريقة يكون الدخل مساوياً للفرق بين القيمة الحالية لصافي الأصول في نهاية الفترة والقيمة الحالية لها بدايتها مع استبعاد أثر استثمارات الملاّك والتوزيعات عليهم . وتشابه عملية القياس هذه المفهوم الاقتصادي للدخل ، لأن القيمة الحالية المخصومة ربما تكون هي أقرب تقريب للقيمة الفعلية للأصول المستخدمة ، ومن ثم النظر إليها على أنها بديل مناسب لقياس الثروة .

ويمكن تقديم حجة قوية لصالح مفهوم التدفق النقدي المخصوم ، فجميع الأصول يفترض أنها مقتناة على أساس الخدمات المستقبلية التي يتوقع أن تقدمها للشركة ، إضافة إلى أن هناك افتراضاً مسبقاً بأن سعر الشراء المبدئي تم دفعه بسبب الاعتقاد بأن الأصل سيولد مستقبلاً إيرادات كافية لجعل شرائه مجزياً ، وهكذا ترتبط التكلفة الأصلية بشكل صريح أو ضمني ، بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة ، وبذلك يكون الاستخدام المستمر للأصل يقتضي أن تكون قيمته في الاستخدام ترتبط بالتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً ، وهكذا تكون التغيرات في التدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً – ومن ثم القيمة الحالية من فترة لأخرى ملائمة للقرار– إضافة إلى أن القيمة الحالية في نهاية الفترة يفترض أنها تُعبر تقريباً عن المال الذي ترغب الشركة استثماره لشراء الأصل لتحافظ على طاقتها التشغيلية ، وهكذا فإن قياس الدخل الناتج يتماشى مع مفهوم المحافظة على رأس المال المادي لقياس الدخل .

وقد اكتسب استخدام مقاييس القيمة الحالية في المحاسبة ، دفعة قوية بإصدار مجلس معايير المحاسبة المالية ، قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (7) المعنونة "استخدام مقاييس التدفق النقدي والقيمة الحالية في المحاسبة" ، لكن مع ذلك تصاحب القياس وفق مفهوم التدفق النقدي المخصوم ثلاث مشاكل أساسية هي :

أولاها : يعتمد هذا المفهوم على تقدير التدفق النقدي المستقبلي حسب الفترات الزمنية ، ونتيجة لذلك ، يجب تحديد كل من مقدار التدفقات النقدية المتولدة مستقبلاً ، وتوقيت هذه التدفقات .

والمشكلة الثانية : هي اختيار معدل الخصم المناسب ، نظراً لأن دولاراً يتم تسلمه مستقبلاً ليس بنفس القيمة التي بها دولار يتم تسلمه اليوم ، ولذا لابد من خصم التدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً . ومن الناحية النظرية ، يجب أن يكون معدل الخصم هو معدل العائد الداخلي للأصل ، لكن هذا المعدل هو معدل تقريبي ، نظراً لأن معرفة المعدل الدقيق للعائد تتطلب المعرفة الدقيقة لمقدار وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً في تاريخ شراء الأصل .

وتنشأ المشكلة الثالثة بفعل تداخل أصول الشركة ، فالإيرادات تتولد بفعل الاستخدام المشترك لموارد الشركة ، ولذلك وحتى لو كانت التدفقات النقدية المستقبلية

للشركة ومعدل الخصم يمكن تحديدهما بدقة ، إلا أنه قد لا يكون من الممكن عملياً تحديد مساهمة كل أصل في هذه التدفقات النقدية بدقة ، ونتيجة لذلك لا يمكن تحديد القيمة الحالية المخصومة لأصول الشركة منفردة ومن ثم جمعها لتحديد القيمة الحالية للشركة .

ولا يمكن أن يكون استخدم أساليب القيمة الحالية لقياس القيمة الجارية سليماً إلا إذا كانت تقديرات قيمة وتوقيت وحجم التدفقات النقدية المستقبلية سليمة ، وكان معامل الخصم مناسباً ، وإذا كانت هذه التقديرات قريبة من الواقع ، قد يكون مقياس القيمة الحالية للخدمات المتوقعة مستقبلاً هو المقياس الأكثر ملاءمة للإفصاح في الميزانية ، لأن هذا المقياس سيكون ملائماً بما يجعل الميزانية توفر معلومات عن قدرة الأصول على إنتاج الدخل مستقبلاً .

القيمة الجارية ونموذج التكلفة التاريخية للمحاسبة:
Current Value and the Historical Accounting Model

على الرغم من أن نموذج المحاسبة الحالي يعتمد على التكلفة التاريخية بشكل كبير ، فإن الإصدارات الرسمية والمذكرات المعروضة للمناقشة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية ، تشير إلى توجه نحو توفير المزيد من المعلومات عن القيمة الجارية ، فعلى سبيل المثال ، وضعت قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (33) المعدلة استرشادات للتقرير عن معلومات التكلفة الجارية كملحقات ، وذلك بالنسبة لبعض الأصول غير النقدية ، وطالبت قائمتا معايير المحاسبة المالية رقم (114) ورقم (115) أن يتم التقرير عن بعض الأدوات المالية بقيمتها العادلة ، كما طالبت قائمتا معايير المحاسبة المالية رقم (105) ورقم (107) أن تفصح الشركات عن معلومات إضافية عن القيمة السوقية ، وقد قام مجلس معايير المحاسبية المالية حديثاً بنشر ملخص مشروعه المتعلق بالقيمة العادلة الذي يدافع عن استخدام القيمة العادلة لقياس كل الأصول والالتزامات المالية (انظر الفصل التاسع) .

الاعتراف بالدخل: Income Recognition

كان الموقف التقليدي للمحاسبين دائماً هو ضرورة استخدام مدخل العمليات للمحاسبة عن الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات ، وذلك في محاولة للتغلب على مشاكل القياس المصاحبة لاستخدام المفهوم الاقتصادي للدخل . ويعتمد هذا المدخل على افتراض أن عناصر القوائم المالية ، يجب التقرير عنها متى كان هناك

دليل على حدوث عملية تبادل خارجية (أو وجود عملية تفاوضية) ، وتتطلب المحاسبة على أساس مدخل العمليات أن يكون الدخل المقرر عنه هو نتيجة التعامل مع الوحدات الخارجية بالنسبة للوحدة التي تعد التقرير ، وبذلك يؤدي هذا المدخل إلى ظهور مبدأ تحقيق الإيراد . وينص مبدأ تحقيق الإيراد على أن الدخل يجب الاعتراف به عند استكمال عملية البيع ، أو متى أوشكت على ذلك مع حدوث عملية التبادل ، فعملية التبادل هي أساس المحاسبة ، وتحدد توقيت الاعتراف بالإيراد ومقدار الإيراد الذي يتم تسجيله . ويتم التعبير عن القوائم المالية المترتبة عن هذا المدخل من خلال رأس المال المالي (النقدي) المستثمر في صافي الأصول والعائد على هذا الاستثمار لحملة الأسهم ، وبالتالي تعتبر المحاسبة التقليدية التي تعتمد على مدخل العمليات متماشية مع مفهوم المحافظة على رأس المال المالي .

وتختلف المحاسبة على أساس مدخل العمليات عن المفهوم الاقتصادي للدخل ، في أن الدخل المحاسبي يتحدد بواسطة قياس قيم صافي الأصول المسجلة فقط مع استبعاد العمليات الرأسمالية والتوزيعات خلال الفترة ، ولا تتم وفقاً للمفهوم المحاسبي للدخل تحديد قيمة متوقعة للشركة ولا التقرير عن التغير في القيمة المتوقعة للأصول أو الالتزامات .

وقد أشارت البحوث العملية إلى أن الدخل المحاسبي يرتبط بمقاييس الدخل التي تعتمد على السوق مثل عائدات الأسهم ، كما أشارت إلى أن أسعار الأوراق المالية تستجيب للمحتوى الإعلامي للقوائم المالية ، لكن ومع ذلك ، تعرض مدخل العمليات لتحديد الدخل إلى الانتقادات لعدم تقريره عن كل المعلومات الملائمة عن الوحدات الاقتصادية ، ويرى أولئك الذين يفضلون تفسيراً أكثر تحرراً لمفهوم الدخل أن الدخل يجب أن يشمل كل المكاسب والخسائر في الأصول أو الالتزامات التي تحتفظ بها الوحدة خلال فترة معينة .

وقد اقترح كل من Edwards & Bell بأنه عند إجراء تغيرات طفيفة في إجراءات المحاسبة الحالية ، يمكن تحديد أربعة أنواع من الدخل ، **وتعرف هذه المقاييس للدخل بأنها هي :**

1- ربح التشغيل الجاري – فائض إيراد المبيعات عن التكلفة الجارية للمدخلات المستخدمة في الإنتاج المباع .

2- الوفرات القابلة للتحقيق في التكلفة – الزيادة في أسعار الأصول المحتفظ بها خلال الفترة .

3- وفرات التكلفة المحققة – الفرق بين التكاليف التاريخية وسعر الشراء الجاري للبضاعة المباعة .

4- المكاسب الرأسمالية المحققة – زيادة مبيعات الأصول طويلة الأجل عن التكاليف التاريخية لها عند بيعها .

ويرى الكاتبان Edwards & Bell أن هذه المقاييس تشكل مؤشرات أفضل للثروة ، وتوفر للمستخدمين معلومات مفيدة لتحليل نتائج المشروع .

وقد ناقش Sprouse في تعقيبه على نتائج دراسة البحوث المحاسبية رقم (3) هذا المفهوم بشكل أكثر تحديدا إلى حد ما فقال :

«نظراً لأن حصص الملاك متغيرة ومتنقلة بين الأفراد ، لذا يجب أن نسعى إلى الاعتراف بالتغيرات القابلة القياس على أساس وقتي ، وعند القيام بذلك يجب أن نحدد طبيعة هذه التغيرات . ويتكون الدخل كما يقرر عنه حالياً من ثلاثة عناصر ، لكل منها أهمية اقتصادية مختلفة بشكل كبير . فهل مجمل الربح هو فعلاً نتيجة للعمليات – الفرق بين أسعار المنتجات الجارية والتكاليف الجارية لإنتاجها – كل منهما مقاساً على أساس الوحدات النقدية؟ ما هو مقدار دخل الشركة الذي لا يمثل نتيجة العمليات ، بل يمثل نتيجة التغيرات في قيمة أحد الأصول المهمة ككمية كبيرة من المواد الأولية (كمية مخزون سكر بأحد المخازن مثلاً) ؟ فمثل هذا التغيرات خاضعة للصدفة ، ولا يمكن التنبؤ بها ، لذلك تحتاج إلى أن تكون مفصولة لكي يتم تفسير القوائم المالية بطريقة لها مغزى ، وتكون قرارات الاستثمار التي تعتمد على مقاييس الدخل رشيدة ، وما هو مقدار ما يتم التقرير عنه الآن باعتباره دخلاً وهو ليس كذلك ، بل مجرد نتائج مزيفة نتيجة لاستخدام وحدة قياس جارية للإيرادات ، وحدة قياس تاريخية للتكاليف – وخاصة الاستهلاك ؟» .

والتغير الأساسي الذي يطالب به كل من Edwards & Bell ودراسة البحوث المحاسبية رقم (3) هو التقرير عن المكاسب أو الخسائر غير المحققة في صافي أصول الوحدة خلال الفترة ، وكما ناقشنا سابقاً ، يطلق على هذه المكاسب والخسائر مكاسب وخسائر الحيازة ، ويرى مؤيدو هذا الرأي أن التقرير عن المكاسب أو الخسائر

يزيد من المحتوى الإعلامي للقوائم المالية المنشورة ، وتركز هذه الحجة على نقطتين أساسيتين هما :

1- أن المكاسب والخسائر غير المنتظرة من الاحتفاظ ببعض الأصول أو الالتزامات يجب التقرير عنها عند حدوثها .

2- أن التغيرات في وحدة القياس يجب استبعادها من عملية التقرير ، أي أن القوائم المالية يجب تعديلها وفقا لآثار التضخم .

إن الآثار المترتبة عن عدم تسجيل مكاسب وخسائر الحيازة على الدخل تتضح من المثال التالي : لنفرض أن شخصين (ا) و(ب) قاما بشراء قطعتي أرض متجاورتين مساحة كل منهما 100فدان بمبلغ 100,000دولار بتاريخ 1يناير 2005 ، ولنفرض كذلك أن القيمة المقوّمة بها هذه الأرض ارتفعت لتصبح 150,000 دولار بتاريخ 31 ديسمبر 2005 وأن (أ) قام ببيع أرضه في حين احتفظ (ب) بأرضه ، في هذه الحالة تسمح الممارسات المحاسبية التقليدية للشخص (أ) بالاعتراف بمكسب قدره 50,000 دولار ، في الوقت الذي لا يمكن فيه للشخص(ب) تسجيل مكاسبه لأنها لم تتحقق عن طريق عملية تفاوضية ، ويحدث هذا الفرق حتى في الوقت الذي تكون فيه الطبيعة الاقتصادية لكلا الحدثين هي ذاتها ، ويوضح هذا المثال أثر مدخل العمليات على تحديد الدخل .

القياس: Measurement

للتقرير عن دخل المشروع يفترض أن تكون كل بنود الإيرادات والمصروفات قابلة للقياس ، وأحد متطلبات القياس هو أن يكون الشيء أو الحدث قابلاً للوضع في شكل ترتيبي أو تدرجي وفق خاصية معينة ، والقياس هو عبارة عن تخصيص أرقام للأشياء أو الأحداث وفقاً للقواعد ، كما أنه عملية مقارنة تهدف إلى الحصول على معلومات دقيقة للتميز بين بديل وآخر في حالة اتخاذ القرار .

إن وحدة القياس المحاسبي هي الوحدة النقدية (الدولار في الولايات المتحدة) ، لكن عدم استقرار وحدة القياس يتسبب في مشاكل كبيرة ، فلو فكرت في الحجرة التي تجلس بها الآن مثلاً و قمت بقياس عرضها بالأقدام أو البوصة اليوم ثم عاودت الأمر الأسبوع المقبل والسنة القادمة ستحصل على نفس النتائج في كل مرة إذا كانت القياسات دقيقة ، وفي المقابل يختلف القياس المحاسبي للمبيعات السنوية في كل سنة

– بلا شك – حتى ولو كان عدد الوحدات المباعة هو نفسه تمامًا ، وغالبية هذا الفرق هي نتيجة للتغيرات في قيمة الوحدة النقدية (الدولار) .

والعامل الثاني الذي يزيد من تعقيد القياس المحاسبي هو ضرورة اتخاذ قرارات حكمية لأغراض عملية التقرير الدورية ، فالاستهلاك والإهلاك والاستنفاد كلها أمثلة على أساليب القياس الحكمية غير الدقيقة التي تزيد من تعقيد عملية القياس ، وبما أن التغير في وحدة القياس والمقاييس الحكمية الناتجة عن ضرورة العرض الدوري مستمران ، فإنه يجب على مستخدمي المعلومات المحاسبية معرفة محددات وعيوب استخدام أساليب القياس في المحاسبة .

المعالجة المحاسبية للتَّضخم: Accounting for Inflation

أحد الأسباب الرئيسية لعدم استقرار وحدة القياس المحاسبي ، هو آثار القوى التضخمية أو الانكماشية في الاقتصاد ككل ، مما يؤثر بشكل عام على القوة الشرائية للوحدة النقدية ، وقد اقترح Sweeney ضرورة أن يتم قياس عناصر القوائم المالية بوحدات نقدية مماثلة تعكس نفس مستوى القوة الشرائية لكي يمكن جمعها بصورة مناسبة مع بعضها البعض للحصول على نتائج سليمة ، وذلك كشرط لجعل القوائم المالية ذات معنى ، ويطلق على هذه المقاييس تعديلات القوة الشرائية العامة ، ولا تهدف هذه المقاييس إلى قياس قيمة الأصول والالتزامات ، بل تهدف إلى السماح بتقييم أثر التغيرات في المستوى العام للأسعار ، فالاحتفاظ بالمدنيين خلال الفترات التضخمية ، مثلاً ، يعني أن تكون الوحدات النقدية المستلمة عند تحصيلها تعادل أقل مما كانت ستكون عليه فيما لو كانت المبيعات نقدية ، ونتيجة ذلك هي نقص القوة الشرائية . وينتج عن تعديلات القوة الشرائية العامة تلك ، قوائم مالية تقرر عن المكاسب والخسائر في القوة الشرائية .

ويؤدي التضخم إلى اضمحلال القوة الشرائية لصافي الأصول النقدية (المدينون ناقصاً الدائنين) ، ويؤثر فقدان القوة الشرائية سلباً بذلك على قيمة رأس المال النقدي المستثمر في صافي أصول الشركة ، ويعكس الدخل مقاساً على أساس التغير في صافي الأصول المعدلة وفقًا لمستوى الأسعار من بداية الفترة إلى نهايتها مع استبعاد العمليات مع الملاك تآكل الاستثمار الرأسمالي النقدي ، ولذلك يتماشى مع مفهوم المحافظة على رأس المال المالي لتحديد الدخل . ويرى مؤيدو القوائم المالية المعدلة

لتعكس آثار التضخم ، أن هذه التعديلات ضرورية لجعل الدخل يقيس الزيادة في الثروة من فترة لأخرى .

الاعتراف بالإيراد وتحقيقه: Revenue Recognition and Realization

ظل هناك قدر كبير من الخلط في الأدب المحاسبي حول المعنى الدقيق للمصطلحين : الاعتراف بالإيراد ، وتحقيق الإيراد ، فالاعتراف بالإيراد هو العملية الرسمية (The formal process) لتسجيل عملية معينة أو حدث معين ، في حين أن تحقيق الإيراد هو عملية تحويل الأصول غير النقدية أو الحقوق إلى نقدية . وتعترف المحاسبة على أساسي مدخل العمليات بالإيرادات المحققة أو القابلة للتحقيق وتُظهرها بالتقارير ، وهكذا يعتمد الاعتراف بالإيراد في المحاسبة على تحديد متى تحقق هذا الإيراد . ويفضل منتقدو العملية المحاسبية المفهوم الاقتصادي للدخل الحقيقي الذي يتم وفقًا له تسجيل اكتساب الدخل بشكل مستمر مع الزمن ، ويرى المحاسبون أنه من غير العملي تسجيل الإيرادات فور حدوثها ، لذلك يجب اختيار نقطة زمنية معينة لإثبات حدوث الإيراد ، فبالنسبة للشركات الصناعية مثلاً هناك العديد من الاحتمالات الممكنة منها تاريخ حيازة المواد الخام ، أو إنتاج منتج الشركة ، أو بيع المنتج أو تحصيل النقدية أو استكمال الأنشطة اللاحقة على البيع مثل ضمانات المنتج .

وقد أوصت لجنة جمعية المحاسبة الأمريكية المكلفة بدراسة تحقيق الإيراد ، سنة 1964 ، بإمكانية تحسين المفهوم إذا ما تم تطبيق المعايير التالية :

1- إن الإيراد يجب أن يكون قابلاً للقياس .

2- إن القياس يجب أن يكون قابلاً للتحقق منه بواسطة عملية سوقية خارجية .

3- إن الحدث الأساسي يجب أن يكون قد حدث .

والعنصر الأساسي في هذه التوصيات هو المعيار الثالث ، حيث ينص اختبار الحدث الأساسي على أن الإيراد يتحقق عند استكمال المهمة الأساسية في عملية الربح ، وينتج عن هذا الاختبار الاعتراف بالإيراد في أوقات مختلفة لمنظمات الأعمال المختلفة .

وقد نتج عن الاستخدام المشترك لاختيار الحدث الأساسي ، ومدخل العمليات دخل محاسبي يقيس الفرق بين مبيعات منتج الشركة (الإيراد) والتكاليف التي تكبدتها في إنتاج وبيع هذا المنتج (المصروفات) .

وقد عرّف مجلس معايير المحاسبة المالية الإيراد بأنه "تدفق داخل من الأصول إلى الوحدة أو تحسن في أصولها أو تسوية لالتزاماتها (أو خليطاً بين تحسن الأصول وتسوية الالتزامات) ، خلال فترة معينة نتيجة إنتاج السلع أو تقديم الخدمات أو الأنشطة الأخرى المشكلة للعمليات المستمرة للوحدة" .

وتثبت الشركات الإيرادات التي يزيد صافي أصولها نتيجة للأنشطة المستمرة ، وتختلف هذه الأنشطة من شركة لأخرى ، لكنها تتكون بشكل عام من الخطوات التالية بالنسبة للشركات الصناعية :

1- طلب المواد الخام للإنتاج .
2- تسلّم المواد الخام .
3- إنتاج المنتج .
4- تسويق المنتج .
5- تسلم طلبات العملاء .
6- تسليم المنتج – إلى العملاء .
7- تحصيل النقدية – من العملاء .
8- السداد للدائنين .

وتحدث هذه الخطوات عادة بصورة متوالية كما يتكرر حدوثها ، وبما أن الحالة هذه ، لذا فهي تمثل دورة أنشطة إنتاج الدخل (Income-Producing Activities Cycle) وحسب الظروف ، يمكن للشركة الاعتراف بالإيراد وتحديد الدخل عند النقاط المختلفة لهذه الدورة ، ولذلك لابد من استرشادات لتحديد متى يجب الاعتراف بالإيرادات والمصروفات داخل دورة أنشطة إنتاج الإيرادات .

وبشكل عام ، تعترف الشركات عادة بالإيراد عند بيع المنتج أو الخدمة ، لكن يمكنها تعجيل أو تأجيل الاعتراف بالإيراد داخل دورة أنشطة إنتاج الدخل بسبب الظروف المصاحبة للبيع . فجميع الشركات تواجه أسئلة تحتاج منها الإجابة على متى يتم الاعتراف بالإيراد . فعلى سبيل المثال ، تتبع شركة Dell للحاسب الآلي نظام الإنتاج وفق الطلب ، حيث تستلم أولاً طلبات العملاء و تقوم بتجميع المنتج ثم تحصيل النقدية من العملاء بعد شحن البضائع . والسؤال الذي يواجه الشركة هو متى

– داخل دورة أنشطة إنتاج الإيراد– تعترف بالإيراد الذي تحصل عليه من العملاء . ومن جهة أخرى ، تشترط شركة New York Times اشتراك العملاء مقدمًا . وخلال السنة يتوجب على الشركة الوفاء بالتزاماتها بتسليم الصحف لعملائها . وهنا أيضا يواجهها السؤال متى يجب أن تعترف بالإيراد .

ويحتاج الاسترشاد العام للاعتراف بالإيراد عند البيع إلى المزيد من التوضيح . حيث لا يكفي القول ببساطة ، أن الإيراد يجب الاعتراف به عند البيع ، لأن أنشطة البيع تختلف من شركة لأخرى . ففي ظل المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها ، يجب الاعتراف بالإيراد عندما يتحقق الشرطان التاليان :

1- أن يكون الإيراد قد تم اكتسابه : حيث تعتبر الشركة قد اكتسبت الإيراد عندما تقوم بإنجاز كل ما يتحتم عليها القيام به لتكون المنافع المتمثلة في الإيراد من حقها . وتعتمد مسألة ما إذا كانت الشركة قد اكتسبت هذا الإيراد – أي ما إذا كانت قد استكملت القدر الأكبر مما يتوجب عليها ليكون الإيراد من حقها– في الغالب على ما إذا كانت الشركة قد استكملت الحدث الحاسم أم لا . ويعني ذلك أن كل دورة من دورات أنشطة إنتاج الإيراد تحتوي على حدث حاسم يتوجب على الشركة إنجازه لكي تكون مستحقة للإيراد . ويمكن لهذا الحدث أن يختلف من شركة لأخرى و من صناعة لأخرى .

2- أن يكون الإيراد قد تحقق أو قابلاً للتحقيق : ويعني تحقق الإيراد أن المنتجات أو الخدمات قد استبدلت بنقدية أو بحقوق على نقدية . لاحظ أن التحقق وقابلية التحقيق يقتضي ضمناً حقيقة أن الإيراد يمكن قياسه بقدر معقول من التأكد . أو بعبارة أخرى ، أن مبالغ الإيراد يمكن تكميمها بدرجة ضمان معقولة . وبما أن القدرة على قياس الإيراد لابد أن تكون موجودة لكي يكون قابلاً للتحقق لذا يرى بعض المحاسبين أن قابلية القياس وقابلية التحقيق عبارة عن نفس الشيء .

وتعتبر هذه الاسترشادات عامة ، وقد أدت مع الزمن إلى العديد من التفسيرات . وبالتالي طور مجلس معايير المحاسبة المالية والهيئات التي سبقته عدداً من الاسترشادات أكثر تحديداً تركز على التقرير عن الممارسات في بعض الصناعات . فالشركات في الصناعات المرتبطة بعقود الإنشاءات طويلة الأجل وعقود الامتياز ، وشركات المنافع الخاضعة للرقابة ، وشركات بيع العقارات ، وشركات التأمين ، وشركات الألعاب الترفيهية– في بعض الحالات– تستخدم ممارسات مختلفة للاعتراف بالإيراد .

وبشكل عام ، ينشأ الانحراف عن إثبات الإيراد عند نقطة البيع بسبب عدم التأكد المحيط بتحصيل النقدية . فإذا كان تحصيل النقدية في عملية معينة على درجة عالية من التأكد ، عندئذ يمكن للشركة تعجيل الاعتراف بالإيراد . فعلى سبيل المثال ، يمكن لشركة زراعية تتعاقد مسبقاً على بيع محصولها البالغ 10,000بوشل من الذرة لأحد مشتري الحبوب بمبلغ 1.9 دولار للبوشل ، أن تثبت إيراداتها بعد أن تكمل تجميع الكمية المطلوبة . من جهة أخرى ، عندما تكون هناك درجة عالية من عدم التأكد من تحصيل النقدية – كما في حالة دخول العميل في ترتيبات الإفلاس مثلاً– عندئذ يمكن تأجيل الاعتراف بالإيراد .

الاسترشادات الرسمية: Authoritative Guidance

لقد لاحظ مجلس معايير المحاسبة المالية ، أن استرشادات الاعتراف بالإيراد الواردة في مختلف الإصدارات لم تكن ثابتة ، ونتيجة لذلك لم يكن هناك معيار عام للاعتراف بالإيراد . ولملء هذا الفراغ ، قرر المجلس إعادة النظر في استرشادات الاعتراف بالإيراد في قوائم مفاهيم المحاسبة المالية الصادرة عنه . وقد أظهرت مراجعة المجلس أن التعارض في الاعتراف بالإيراد قد نشأ بين الاسترشادات المفاهيمية المتعلقة بالاعتراف بالإيراد في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (5) وتعريف الإيراد الوارد في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (6) حيث لاحظ بشكل خاص أن معايير الاعتراف بالإيراد الواردة في قائمة المفاهيم رقم (5) لا تركز علي التغيرات في الأصول والالتزامات مع أن تعريف الإيراد في قائمة المفاهيم رقم (6) كان في ضوء التدفقات الداخلة وتلك الخارجة (أي التغيرات في الأصول والالتزامات) .

وقد تناولت لجنة تداول الأوراق المالية المشاكل المتعلقة بالاعتراف بالإيراد في نشرة الموظفين المحاسبية رقم (Staff Accounting Bulletin) (101) المعنونة "الاعتراف بالإيراد في القوائم المالية" وفي ملف مرافق بعنوان "الاعتراف بالإيراد في القوائم المالية– الأسئلة التي يتكرر طرحها والإجابات عليها" . ووفقاً لهذه النشرة إذا كانت العملية تقع في نطاق نشرات رسمية محددة توفر استرشاداً للاعتراف بالإيراد ، عندئذ يجب تطبيق هذه النشرات . لكن في غياب مثل هذه النشرات ، عندئذ يجب تطبيق معايير قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم(5) يجب عدم الاعتراف بالإيراد ما لم يتحقق الحدث

على متطلبات إضافية لمقابلة معايير مجلس معايير المحاسبة المالية ، وتعكس هذه المتطلبات وجهة نظر موظفي اللجنة المتمثلة في أن المعايير الأربعة الأساسية للاعتراف بالإيراد الواردة في قائمة موقف معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي رقم 97-2 المعنونة "الاعتراف بالإيراد من البرامج" ، توفر أساساً لجميع المبادئ الأساسية للاعتراف بالإيراد ، وهذه المعايير هي :

1– وجود أدلة مقنعة على التسوية .
2– تسليم السلعة أو أداء الخدمة .
3– أن تكون رسوم البائع محددة أو قابلة للتحديد .
4– أن يكون التحصيل محتملاً .

وقد كان أثر النشرة المذكورة واضحاً ، حيث تطلب من العديد من الشركات تغيير معايير اعترافها بالإيراد . فعلى سبيل المثال ، قامت شركة Galaxy وهي شركة مقرها نيفادا في الولايات المتحدة ، وتقوم ببيع خدمات الإنترنت للبرمجيات ، بتسجيل 5.25 مليون دولار نتيجة التغير في المبادئ المحاسبية ، وذلك نتيجة لتبني هذه النشرة .

تعجيل وتأجيل الاعتراف بالإيراد:

Delayed and Advanced Revenue Recognition

كما ناقشنا سابقاً ، تعترف الشركات بالإيراد عند بيعها لمنتجاتها أو تقديمها لخدماتها ، لأن البيع أو تقديم الخدمة ، يفي بمعيار الحدث الحاسم . لكن يمكن تقديم أو تأخير الاعتراف بالإيراد بسبب بعض الظروف المصاحبة لعملية البيع . فعلى سبيل المثال ، تقوم شركة American Airlines بتأجيل الاعتراف بإيرادات نقل الركاب حتى يتم نقل الركاب فعلاً ، رغم أن الشركة تكون عادة قد حصّلت المبلغ مقدمًا . ففي هذه الحالة تكون عملية بيع التذاكر قد حققت شرط قابلية القياس ، لكن يكون الحدث الحاسم لم يتحقق حتى يتم استكمال الرحلات المجدولة . ونتيجة لذلك تقوم الشركة بإثبات مبيعات التذاكر مبدئياً كإيراد غير مكتسب ، وتؤجل الاعتراف بالإيراد من المبيعات حتى يُكتسب بتقديم خدمة النقل .

ويجب على جميع الشركات ، تقرير متى تتم مقابلة معياري الحدث الحاسم وقابلية القياس . فعلى سبيل المثال ، يتوجب على شركة New York Yankees تقرير متى تعترف بالإيراد من مبيعات التذاكر الموسمية . وبما أن فريق الشركة يعزف الأ

الحصول عليها مقابل التذاكر ، لذلك تمكن مقابلة معيار قابلية القياس بسهولة عند البيع ، لكن لا تمكن مقابلة معيار الحدث الحاسم إلا بعد أن يؤدي كل طرف ما عليه .

لنأخذ مثالاً آخر ، يتوجب على شركة Sears تقرير متى تقوم بالاعتراف بالإيراد من مبيعات عقود تمديد الضمانات مقابل التنفيذ . لأن هذه المبيعات بالنسبة للشركة – كما هو الحال مع شركة Yankees- تفي بمعيار قابلية القياس عند نقطة البيع لكن الحدث الحاسم بالنسبة للشركة لا يحدث حتى تتسلم مطالبات الضمان من العملاء . فعند هذه النقطة بالضبط ، يمكن للشركة قياس مصروف الضمانات ، ومن ثم مقابلته بالإيراد من الضمانات . ويعتبر مطلب مقابلة الإيراد بالمصروف الذي تكبدته الشركة لاكتساب هذا الإيراد مفهوماً مهمّا نحتاج إلى أن نتطرق له قبل الحديث عن المشاكل الخاصة بالاعتراف بالإيراد . وسنتناول في الفقرات التالية مفهوم المقابلة ، ثم نناقش متطلبات الاعتراف بالإيراد سواء قبل نقطة البيع أو بعدها لاحقاً في هذا الفصل .

ففي ظل الممارسة الحالية ، عادة ما يتم الاعتراف بالإيراد عند نقطة البيع ، لكن يمكن تقديم أو تأخير تاريخ الاعتراف حسب طبيعة العملية المعنيّة ، ويحدث الانحراف عن تسجيل الإيراد عند نقطة البيع بشكل عام بسبب تباين درجات التأكد ، فإذا كانت هناك درجة عالية من التأكد من تحقيق الإيراد ، عندئذ يمكن للاعتراف بالإيراد أن يسبق نقطة البيع ، وعلى العكس من ذلك ، كلما كان مستوى عدم التأكد المصاحب لتحقيق الإيراد أكبر ، كان الميل إلى تأخير الاعتراف بالإيراد أكبر ، ويؤدي معيار درجة التأكد إلى الاعتراف بالإيراد عند نقاط مختلفة عديدة من دورة الإنتاج والبيع .

الاعتراف بالإيراد أثناء عملية الإنتاج:
Revenue Recognition During Production Process

عندما يكون إنتاج منتج الشركة متّصلاً لمدة سنتين أو أكثر ، عندئذ يعتبر توزيع الإيراد بين مختلف الفترات المحاسبية أمراً ضرورياً لعملية التقرير المناسبة ، وفي مثل هذه الحالات ، يتم استخدام طريقة للاعتراف بالإيراد يطلق عليها نسبة الإنجاز ، حيث يوزّع وفقًا لهذه الطريقة الإيراد على أساس نسبة التكاليف التي تم تكبدها خلال الفترة المحاسبية إلى إجمالي التكاليف المتوقعة ، وتتطلب طريقة نسبة الإنجاز وجود سعر بيع معلوم وقدرة على تقدير التكاليف الإجمالية للمنتج بشكل معقول ، وتستخدم في

المعالجة المحاسبية لعقود الإنشاءات طويلة الأجل مثل إنشاءات الطرق وبناء السفن والسدود ، وبما أن طريقة نسبة الإنجاز تعترف بالدخل بمجرد اكتسابه ، بدلاً عن الانتظار حتى يتم استكمال العملية ، يوفر مفهوم الاعتراف بالدخل مقاييس للدخل أقرب إلى المفهوم الاقتصادي الذي ينادى به Hicks .

الاعتراف بالإيراد عند استكمال الإنتاج:
Revenue Recognition at the completion of Production

إذا كان منتج الشركة يتم بيعه بسعر قابل للتحديد في سوق منظّمة ، يمكن أن يتحقق الإيراد متى أصبحت السلع جاهزة للبيع ، وقد كان سوق الذهب في الولايات المتحدة في السابق مثالاً على هذه الطريقة ، حيث كان كل الذهب الذي يتم استخراجه يتم بيعه للحكومة بسعر ثابت ، كما أن بعض المنتجات والسلع الزراعية أيضا تفي بهذه الشروط . ويتم الدّفاع عن الاعتراف بالإيراد عند استكمال الإنتاج على أساس أن الحدث الأساسي في عملية الربح قد حدث .

الاعتراف بالإيراد أثناء أداء الخدمة:
Revenue Recognition as Services Are Performed

الخطوات الثلاث التي تنطوي عليها عقود الخدمة هي : (1) قبول العرض (الطلبيات) ، (2) أداء الخدمة ، (3) تحصيل النقدية ، وهذه الخطوات يمكن أداؤها جميعاً في فترة محاسبية واحدة أو تقسيمها بين فترات عدّة . ويجب أن يُربط تحقيق الإيراد في عقود الخدمة بشكل عام بأداء الخدمات ، كما يجب تسجيله حسب درجة الخدمات المنجزة ، ويجب الربط بين تحقيق الإيراد والخدمات المنجزة ، لأنها هي القرار الحاسم (الأساسي) ، فتوقيع العقد يترتب عليه عقد تنفيذي جزئي ، وقد يسبق تحصيل النقدية أداء الخدمات أو يتأخر عليه .

الاعتراف بالإيراد عند تسلُّم النقدية:
Revenue Recognized as Cash Is Received

في بعض الحالات التي يكون فيها تحصيل الإيراد بالكامل مشكوكًا فيه ، يتم تأجيل الاعتراف به حتى يتم تسلم النقدية ، وتعتبر طريقة التقسيط وطريقة استرداد النقدية أمثلة على تأخير الاعتراف بالإيراد حتى يتم تسلم النقدية ، إلا أن مجلس مبادئ المحاسبة المالية ، يرى أن الاعتراف بالإيراد يجب ألا يُؤجل إلا إذا كانت إمكانية

تحصيل كامل القيمة مشكوكًا فيها بدرجة كبيرة ، تجعل من غير الممكن تقدير مخصّص مناسب بالمقدار الذي لا يمكن تحصيله .

الاعتراف بالإيراد عند حدوث حدث معين:

Revenue Recognized on the Occurrence of Some Event

في بعض الحالات التي لا تكون فيها العقود مُلزمة أو يكون هناك حق لإلغاء هذه العقود ، قد يفرض مستوى عدم التأكد تأجيل الاعتراف بالإيراد حتى نقطة توثيق العقد أو مرور الزمن ، فقد أجازت بعض الولايات قوانين تسمح بإبطال عقد بيع المباني الجاهزة خلال فترات زمنية محددة ، وفي مثل هذه الحالات يجب تأجيل الاعتراف بالإيراد حتى مرور الفترة المحددة .

ظروف خاصة للاعتراف بالإيراد:

Special Recognition Circumstances

هناك بعض الأحداث التي لا تقع ضمن أي من التقسيمات السابقة أعلاه ، وبالتالي قد يكون من الضروري وضع مبادئ محاسبية عامة ومتعارف عليها جديدة ، تأخذ في الاعتبار الأنواع الخاصة من العمليات ، فقد تناول مجلس معايير المحاسبية المالية بشكل محدد معيار الاعتراف بالإيراد بالنسبة للمتعاملين في عقود الامتياز ، وفي الحالات التي يوجد فيها حق على العائد ، فقد نصّ المجلس في قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (45) بعنوان "المعالجة المحاسبية لإيرادات أتعاب عقد الامتياز" ، على أن إيراد أتعاب عقد الامتياز (صافياً من مخصّص مناسب للحسابات التي لا يمكن تحصيلها) يجب الاعتراف به عند ما تكون الخدمات المادية (الأساسية) قد تم أداء قدر كبير منها من قبل صاحب عقد الامتياز . وفي غالبية الحالات ، أسرع نقطة يمكن فيها الاعتراف بالإيراد من قبل أصحاب عقود الامتياز هي بدء العمليات من قبل منفذ العقد ، بالإضافة إلى أن طريقة التقسيط يمكن استخدامها متى كان الإيراد يتم تحصيله على مدى فترة زمنية طويلة ، ولم يكن هناك أساس معقول لتقدير القدرة على التحصيل بالكامل .

وينصّ مجلس معايير المحاسبة المالية في قائمة معايير المحاسبية المالية رقم(48) بعنوان "الاعتراف بالإيراد عند وجود حق العائد" على أن البائع يجب أن يعترف بالإيراد عند نقطة البيع في حالة وجود امتياز العائد عند تحقق جميع الشروط التالية فقط :

1- ثبات سعر البيع أو إمكانية تحديده عند تاريخ البيع .
2- قيام المشتري بالدفع للبائع أو إلزامه بذلك .
3- تحمّل المشتري لمخاطر الخسائر الناتجة عن السرقة أو العطب .
4- وجود كيان اقتصادي للمشتري منفصل عن البائع .
5- عدم وجود التزامات كبيرة على البائع عن الأداء المستقبلي الذي ينطوي على إعادة بيع المنتج .
6- قابلية العائدات المستقبلية للتقدير بشكل معقول .

وفي حالة عدم مقابلة هذه الشروط و تأجيل الاعتراف بالإيراد ، عندئذ يجب الاعتراف به عند أول نقطة تنتهي فيها صلاحية امتياز العائد أو يتم فيها الوفاء بهذه الشروط .

توضّح المناقشة السابقة أن توقيت الاعتراف بالإيراد يمكن أن يختلف بشكل كبير ، والأساس المنطقي لهذه التعددية في طرق الاعتراف هو وجود مستويات مختلفة من التأكد ، ومن ثم حدوث الأحداث أو الأنشطة الأساسية في عملية الربح ، وللأسف ليس هناك معيار محدد يمكّن المحاسبين من اتخاذ أحكام بشأن أنسب الأوقات للاعتراف بالإيراد .

وهكذا وعلى مر السنين ، وفّرت الحالات السابقة والأعراف تأييداً للاعتراف بالإيراد في أوقات مختلفة ، وقد اتُخذ عرف الاعتراف بالإيراد معنى مجموعة المعايير التي تُستخدم عند ظهور ظروف معينة .

إن غياب معيار محدد للمساعدة في تحديد متى يتم تسجيل الإيراد ، يمكن أن يؤدي أيضا إلى مخالفات في عملية التقرير . فقد اشترت شركة Mckesson حديثاً شركة HBO للبرامج الطبية مقابل 12 مليار (بليون) ، وكانت عملية الشراء هذه تعتمد على مبالغ الدخل والإيراد المقرر عنها سابقًا والتي أشارت إلى أن الشركة الجديدة المدمجة ستزيد من ربحيتها . وقد أظهر البحث اللاحق في ممارسات HBO للاعتراف بالإيراد سنة 1999 ، أن الشركة كانت قد اعترفت بإيراد من مبيعات عقود غير نهائية وزوّرت (تلاعبت) في بيانات العقود ، فقد تم ، على سبيل المثال ، تسجيل مبلغ 200,000 $ من تطوير البرامج على أنها إيرادات ، على الرّغم من أن العميل كان قد وافق على التّفكير في شرائها لاحقاً فقط ، بالإضافة إلى أن رجال البيع تم تشجيعهم على تأخير تواريخ العقود لضمها إلى

تقرير الأرباح الربع سنوية السابق ، ونتيجة لهذه النتائج ، تم تخفيض أرباح الشركة المعلنة بمقدار 191مليون دولار خلال فترات التقرير الثلاث السابقة .

المقابلة (مقابلة الإيرادات بالمصروفات): Matching

بعد تحقيق الشركة للحدث الحاسم واعترافها بالإيراد ، يجب عليها بعد ذلك تحديد جميع المصروفات ذات الصلة بخلق هذا الإيراد . ويطلق على عملية ربط الإيرادات بالتكاليف هذه مصطلح مفهوم المقابلة . ومن الناحية المفاهيمية ، يمكن النظر إلى مفهوم المقابلة باعتباره ربط الجهد بالإنجاز ، ورغم أن هذا المفهوم يسهل فهمه نظريًا ، إلا أن مقابلة الإيرادات والمصروفات تحتاج إلى قدر كبير من التفكير المتأني . ويعتمد تحديد ما إذا كانت التكاليف ليست ذات منافع مستقبلية – ومن ثم ضرورة تحميلها على الإيراد– على تعريفات مفاهيم التكلفة ، والمصروف ، والخسارة . وتعرف هذه المفاهيم كما يلي :

- **التكلفة (cost)** : هي مقدار ما يتم التنازل عنه مقابل البضاعة المستلمة ، أو التي سيتم تسلمها ، ويمكن تصنيف التكاليف إلى : (1) تكاليف غير مستنفدة (أصول) تستخدم لإنتاج الإيراد في المستقبل ، (2) وتكاليف مستنفدة لا تستعمل في إنتاج الإيراد ، ولذلك تطرح من الإيرادات أو الأرباح المحتجزة في الفترة الجارية .
- **المصروف (Expense)** : هو التدفق الخارج من الأصول أو استخداماتها الأخرى ، أو تحمل الالتزامات (أو مزيج بين الاثنين) خلال الفترة نتيجة تسليم أو إنتاج السلع أو تقديم الخدمات ، أو القيام بالأنشطة الأخرى التي تشكل العمليات المستمرة أو المركزية للوحدة .
- **الأصول (Assets)** : هي منافع اقتصادية مستقبلية تم الحصول عليها أو السيطرة عليها من قبل وحدة معينة نتيجة لعمليات أو أحداث ماضية ، وهناك ثلاث سمات أساسية للأصل هي :

1- يجسد منافع مستقبلية محتملة – سواء منفردة أو بالاشتراك مع الأصول الأخرى– تنطوي على المساهمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في صافي التدفقات النقدية الداخلة مستقبلاً .

2- يمكن لمشروع معين الحصول على منافعها والتحكم في إمكانية حصول الغير عليها .

3- إن الحدث أو العملية التي أعطت للمشروع الحق أو السيطرة على هذه المنافع قد حدثت .

- **الخسارة (Loss)** : هي الانخفاض في حقوق الملكية (صافي الأصول) نتيجة العمليات الصورية أو العرضية للوحدة والعمليات والأحداث والظروف الأخرى التي تؤثر عليها خلال الفترة باستثناء تلك الناتجة عن المصروفات أو التوزيعات على الملاك .

أو بعبارة أخرى ، المصروفات هي استنفاد التكاليف بما ينتج إيراداً ، في حين أن الخسائر هي استنفاذ التكاليف بما لا ينتج إيراداً . فعندما تشتري شركة مخزوناً ، مثلاً ، فهي تشتري أصلاً ، وفي سبيل الحصول على هذا الأصل ، فإنها تتكبد تكلفة ، وعندما يباع المخزون (أو يُستخدم) تكون التكلفة قد استنفدت وينتج عن ذلك مصروف في شكل تكلفة بضاعة مباعة ، وتقوم الشركة عندئذ بالاعتراف بالمصروف الناتج عند عملية البيع أو الاستخدام بما يساهم في تحقيق الإيرادات . وفي المقابل ، لنفرض أن المخزون قد تم تلفه نتيجة حريق ، ففي هذه الحالة يكون المخزون قد استخدم بالمعنى الحرفي للكلمة ، كما تكون التكلفة قد استنفدت بنفس المعنى كذلك ، لكن استخدام المخزون أو استنفاد التكلفة هنا لم يساهم إطلاقًا في تحقيق إيرادات للشركة ، ونتيجة لذلك يكون هذا الاستنفاذ للتكلفة عبارة عن خسائر وليس مصروفاً . ويوضح الشكل (5-1) هذه العلاقات .

وتبعاً لذلك ، ولغرض تحديد الدخل الدوري ، فإنه يجب على الشركة تحديد التكاليف المستنفدة خلال الفترة الجارية ، وما إذا كانت هذه التكاليف منتجةً أو مولدةً للإيرادات أم لا ، ويساعد في عملية التحديد هذه ، فصل المصروفات إلى تكاليف منتج وتكاليف فترة ، فتكاليف المنتج هي التكاليف المستنفدة والتي يمكن ربطها مباشرة بمنتج الشركة كالمواد المباشرة والعمل المباشر وتكاليف الصنع الإضافية المباشرة للمصنع ، و من الممارسات المعتادة توزيع بعض التكاليف بصورة حكمية ، كتكاليف الصنع الإضافية غير المباشرة ، على المنتج على الرغم من غياب قياس مباشر للارتباط . ويتم تحميل تكاليف المنتج على المصروف على أساس عدد المنتجات

المباعة ، أما تكاليف الفترة فهي استنفاد التكاليف التي ترتبط بشكل أكبر بالفترة الزمنية أكثر من ارتباطه بمنتج معين ، مثل المرتبات الإدارية . ويتم تحميل تكاليف الفترة على المصروف على أساس فترة الاستفادة ، أما الخسائر فيجب استقطاعها في الفترة التي تم فيها تقرير عدم وجود منافع منها في المستقبل .

وباختصار ، يمكن أن نلاحظ أن الاعتراف بالدخل المحاسبي هو نتيجة لعدم القدرة على قياس التدفقات الداخلة (الإيرادات) والتدفقات الخارجة المصاحبة لها (المصروفات) . وإذا كانت التدفقات النقدية الخارجية غير قابلة للقياس ، عندئذ يتم تأجيل توقيت الاعتراف بالدخل ، ولذلك يرتبط الدخل المحاسبي بشكل وثيق بالعمليات الماضية والحالية . ولا تشير قائمة الدخل التقليدية إلى الكثير فيما يتعلق بالتوقّعات المستقبلية ، فقد اتخذ المحاسبون بشكل عام موقفاً مؤداه أن أفضل مؤشر للمستقبل هو الأداء الماضي ، وأن التقرير عن المكاسب المنتظرة ينطوي على عنصر التحيز في العمليات الحسابية بطريقة قد تضر من فائدة القوائم المالية ، بالإضافة إلى أن مفاهيم التحفظ والأهمية النسبية لعبت دوراً مهمًا في تحديد الدخل المحاسبي .

التحفظ (الحيطة والحذر) : Conservatism

أطلق Sterling على مبدأ التحفظ اسم المبدأ الأكثر تأثيراً في التقييم المحاسبي ، وبعبارة بسيطة يقتضي هذا المبدأ بأنه في حالة الشك ، يتم اختيار البديل المحاسبي الذي يرجّح ألا يبالغ في الأصول والدخل .

وقد حظي مبدأ التحفظ في الأساس بمكانة الصدارة باعتباره تعويضًا جزئيًا عن التفاؤل الدائم من الإدارة وميلها إلى المبالغة في القوائم المالية اللذين شكلا سمة واضحة خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين ، كما ينظر إلى التحفظ باعتباره أكثر قبولاً من الرأي الداعي إلى الاعتراف بمكاسب الحيازة ، حيث إن العديد من المحاسبين يعتقدون أنه بعرض البديل الأقل تفضيلاً لتقييم الشركة ، سيكون مستخدمو القوائم المالية أقل عرضة للتضليل ، لكن في السنوات الأخيرة أدت الضغوط الهادفة للحصول على معلومات أكثر موثوقية وأكثر ملاءمة إلى تقليل تأثير هذا المفهوم . فالقوائم المالية المتحفظة عادة غير عادلة للعرض على الملاّك الحاليين ومتحيّزة لصالح الملاّك المتوقعين ، حيث إن القيمة الصافية للشركة لا تشمل التوقعات المستقبلية ، وبالتالي سيتم تقييم الأسهم العادية للشركة بقيمة أقل نسبياً في السوق .

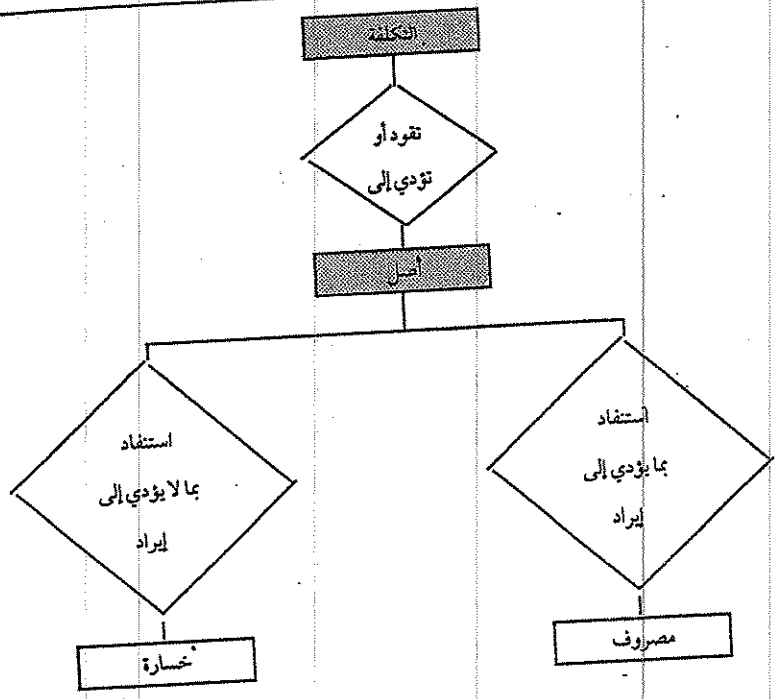

الأهمية النسبية (المادية): Materiality

كان لمفهوم الأهمية النسبية تأثير واسع النطاق في كل الأنشطة المحاسبية رغم عدم وجود تعريف شامل له ، ومع أن الأهمية النسبية تؤثر على قياس وعرض كل المعلومات المقدمة في القوائم المالية ، إلا أن أثرها الأكبر يقع على بنود الإيرادات والمصروفات .

وهناك جوانب نوعية وأخرى كمية لهذا المفهوم . فعلى سبيل المثال ، قامت هيئات القطاع الخاص المخولة بتطوير المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها بتعريف الأهمية النسبية كمياً ونوعياً . فجاء في دراسة البحوث المحاسبية رقم (7) التعريف النوعي التالي :

«إن الجملة ، أو الشيء ، أو البند يكون مادياً (مهمًا نسبياً) إذا كان إعطاء الاهتمام الكامل للظروف المحيطة ، كما هي حينئذ ، يبين أنه إذا ما تم الإفصاح عنه أو عن طريقة معالجته يرجح أن يؤثر ، أو يحدث فرقًا في حكم وعمل الشخص العادي» .

وقد قدمت هذه المنظمات أيضًا تعريفات كمية للأهمية النسبية ، فعلى سبيل المثال، عندما وضعت المتطلبات الكمية في رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (18) اعتبرت الاستثمارات التي تصل إلى 20% فأكثر من الأسهم التي لها حق التصويت من أسهم الشركة المستثمر بها مادية . وقد اعتبر الانخفاض في الأرباح التجميعية للسهم بنسبة تقل عن3% غير مادي في رأي المجلس رقم (15) ، إضافة إلى أن مجلس معايير المحاسبة المالية عرف القطاع الذي يقرر عنه بأنه هو القطاع الذي يشكل 10% من الإيرادات ، أو الأرباح التشغيلية أو الأصول . وتحتوي غالبية قوائم معايير المحاسبة المالية على العبارة "إن أحكام هذه القائمة لا داعي لتطبيقها على البنود غير المادية" .

وقد قام مجلس المعايير المحاسبة المالية في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (2) بعرض الفقرة التالية فيما يتعلق بالأهمية النسبية :

«إن أولئك الذين يتخذون قرارات محاسبية ، وأولئك الذين يصدرون أحكاماً مثل المراجعين ، يواجهون حاجة مستمرة لاتخاذ أحكام بشأن الأهمية النسبية ، وأحكام الأهمية النسبية من حيث الطبيعة كمية بالدرجة الأولى فيطرحون السؤال : هل هذا البند كبير بدرجة تؤثر على مستخدمي المعلومات ؟ لكن إجابة هذا السؤال تتأثر عادة بطبيعة البند وماهيته ، فالبنود الصغيرة التي تعتبر مادية إذا ما حدثت نتيجة للعمليات الروتينية يمكن اعتبارها مادية إذا وجدت في ظروف غير عادية » .

ثم استطردت القائمة رقم (2) لتعريف أحكام الأهمية النسبية باعتبارها "حواجز" أو عتبات . أو بعبارة أخرى هل البند (خطأ أو إهمال) كبير بدرجة تمكّنه من عبور الحاجز الفاصل بين البنود المادية والبنود غير المادية ؟ وكلما كان البند أكثر أهمية ، كلما تضاءل الحاجز الموجود .

وفيما يلي نستعرض بعض البنود كأمثلة على المادية :

1- التغير المحاسبي في الظرف الذي يوقع المشروع في خطر خرق شروط التعاقد المتعلقة بحالته المالية يمكن أن يبرر انخفاض عتبة الأهمية النسبية مقارنة بما كانت ستكون عليه فيما لو كان مركز المشروع قوياً .

2- عدم الإفصاح بصورة منفصلة عن بند غير متكرر من الإيراد يمكن أن يكون مادياً عند عتبة أقل مما كان سيكون عليه الحال لو أن الإيرّاد بدل الخسائر إلى أرباح أو غيّر الاتجاه العام للأرباح من اتجاه هابط إلى آخر صاعد .

3- الخطأ في تصنيف الأصول الذي ما كان ليكون مادياً في قيمته لو أثر على مجموعتين من الآلات أو المعدات والذي يمكن أن يكون مادياً إذا ما غير التصنيف بين مجموعة الأصول غير الجارية والأصول الجارية .

4- المبالغ الضئيلة بدرجة لا تتطلب الإفصاح عنها أو تصحيحها في الظروف العادية يمكن اعتبارها مادية إذا ما نشأت عن عمليات أو أحداث استثنائية أو غير عادية .

جودة الأرباح (نوعية)، وإدارة الأرباح ، والتقارير المالية المضللة:

Earnings Quality, Earnings Management and Fraudulent Financial reportig

جودة الأرباح: Earnings Quality

يهتم المحللون الماليون ، وكذلك مستخدمو القوائم المالية بالأرباح التي تفصح عنها الوحدة ، لأنها تمكّنهم ليس من تقييم أدائها في الماضي فقط ، بل تمكّنهم كذلك من التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ، والتي بدورها تؤثر على أسعار الأسهم ؛ فقد أشارت الأبحاث خلال العشرين سنة الماضية إلى وجود أثر للأرباح المحاسبية المُفصح (المنشور) عنها على أسعار الأسهم ، وإن كان هذا الأثر ضئيلاً جداً . وكما لاحظنا سابقًا ، فإن الأرباح تتأثر بسياسات وطرق الاعتراف بالدخل ، وكذلك الحاجة إلى مقابلة الإيرادات والمصروفات في الفترات المحاسبية بذاتها ، وكذلك الأحكام التي يصدرها المدراء ، وكل ذلك من شأنه أن يقلل من أهمية وفائدة الأرباح كمؤشرات مالية . وكنتيجة لذلك بدأ محللو الأوراق المالية بالتركيز على مفهوم المحافظة على رأس المال كمدخل لقياس الدخل ، وهو المدخل الذي يركز بصورة أساسية على التغير في صافي الأصول الناتج عن الأنشطة التشغيلية للوحدة خلال الفترة المحاسبية خالياً من الاستثمارات المساهم بها من الملاك والتوزيعات عليهم ، وتتضمن وجهة النظر هذه بأن الوحدة لا تحقق أي أرباح ما لم تسترد التكاليف المتكبدة إضافة إلى الحفاظ على حقوق ملاكها (حقوق الملكية) . ومن هذا المنظور ، فإن مفهوم المحافظة على رأس المال لتحديد الدخل يمثل وجهة النظر الاقتصادية للدخل ، بدلاً من كونه وجهة نظر محاسبية بحتة ، لأن وجهة النظر الاقتصادية أوسع وأشمل في نطاقها من ذلك .

ولمعالجة العيوب الناتجة عن الدخل المحاسبي المفصح (المنشور) عنه ، ولمساعدة الوحدة في التقريب بين أرباحها المحاسبية وأرباحها الاقتصادية ، فإنه يجب على مستخدم القوائم المالية تقييم جودة أرباح الوحدة .

وتعرف جودة الأرباح بأنها درجة الارتباط بين الدخل المحاسبي للشركة ودخلها الاقتصادي . وهناك العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها لتقييم جودة الأرباح ومن بينها :

1- مقارنة المبادئ المحاسبية المستخدمة من قبل الشركة بتلك المستخدمة في الصناعة بشكل عام والشركات المنافسة ، وما إذا كانت هذه المبادئ تؤدي إلى تضخيم الأرباح ؟

2- مراجعة التغيّرات التي حدثت حديثاً في المبادئ والتقديرات المحاسبية لتحديد ما إذا كانت تؤدي إلى تضخيم الأرباح .

3- تحديد ما إذا كانت المصروفات الاختيارية مثل الدعاية والإعلان قد تم تأجيلها وذلك بمقارنتها بتلك الخاصة بالفترات السابقة .

4- محاولة تقييم ما إذا كانت بعض المصروفات مثل مصروفات الضمان (Warranty expenses) لا تظهر في قائمة الدخل .

5- تحديد تكلفة استبدال المخزون والأصول الأخرى ، وتقييم ما إذا كانت الشركة تولّد تدفقات نقدية كافية لاستبدال أصولها .

6- مراجعة الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية لتحديد ما إذا كانت هناك خسائر محتملة قد تقلّل الأرباح والتدفقات النقدية مستقبلاً .

7- مراجعة العلاقة بين المبيعات وحسابات المدينين لتحديد ما إذا كانت هذه الحسابات تزيد بسرعة أكبر مع زيادة المبيعات .

8- مراجعة القسم الخاص بمناقشات الإدارة وتحليلها ضمن التقرير السنوي ورأي المراجع لمعرفة رأي الإدارة حول مستقبل الشركة والتعرف على أي مشاكل محاسبية أساسية .

فهذه الأساليب تساعد في تحديد ما إذا كانت القوائم المالية للشركة قد عبّرت عن الطبيعة الاقتصادية لعمليات الشركة بشكل مناسب ، وقد توصل Lev & Thiagarajan إلى أن كلاً من الأرباح المعدّلة وفقاً للجودة فيما يتعلق بالمكاسب والخسائر غير المؤكدة توفر تفسيراً أفضل للتغيرات في أسعار الأسهم مقارنة بالدخل المقرر عنه ، وبالتالي يجب على المستثمرين أن يحاولوا تسوية القوائم المالية بما يعكس الواقع الاقتصادي .

وهناك دلائل على أن اهتمام المستثمرين بموضوع جودة الأرباح آخذ في التزايد ، ففي أواخر 1999 تأثرت أسهم الشركات American Express و Pitney Bowes و Tyco International سلباً بعد أن نشرت هذه الشركات مكاسب غير مؤيدة وغير دائمة كجزء من تقاريرها الربع سنوية ، وكان السوق على ما يبدو ، قد نظر إليها كمحاولة لمقابلة التوقعات . وفي السنوات السابقة ، كان المستثمرون يهملون مكونات أرقام الدخل الربع سنوية المفصح عنها بصورة متكررة عند مقابلة تقديرات الدخل ، لكن يبدو أن السوق أصبح حالياً ينظر إلى مكونات أرقام الدخل بحذر أكبر . وقد عبّرت لجنة تداول الأوراق المالية كذلك عن اهتمامها بالموضوع ، فقد تبنت قواعد ستمكّنها من النظر فيما يستدعي من الشركات القيام بتسويات في قوائمها المالية أو إهمال القيام بمثل هذه التسويات . وقد نشأت هذه المخاوف من حقيقة أن عدم مقابلة التقديرات المتوقعة للأرباح ، حتى ولو بفارق ضئيل ، تؤثر بشكل كبير على أسعار أسهم الشركة ، وبالتالي تشير الاسترشادات إلى أنه إذا كانت الشركة تتوقع أن يكون للبند أثر سلبي مادي على سعر سهمها يجب عليها عندئذ الإفصاح عنه .

إدارة الأرباح: Earnings Management

الجانب الثاني لموضوع جودة الأرباح ، هو مسألة إدارة الإرباح ، فإدارة الأرباح هي محاولة مسؤولي الشركة التأثير على الدخل المفصح عنه في المدى القصير . فقد واجه مديرو الشركات ضغوطاً قوية جداً خلال التسعينيات من القرن الماضي لتحقيق مستويات أرباح مستهدفة والوصول لمستويات توقعات المحللين الماليين لأرباح شركاتهم ، وفي استجابة لذلك التجأ هؤلاء المديرون إلى استخدام ممارسات محاسبية ليبرالية وحتى مضللة . وقد توصلت إحدى الدراسات- التي أجريت حديثاً- إلى أن إدارة الأرباح تحدث بسبب مجموعة من الأسباب المختلفة ، من بينها ، التأثير على سوق الأوراق المالية ، وزيادة مكافآت الإدارة ، وتقليل احتمالية الإخلال بشروط الاقتراض ، وتجنب التدخل من الهيئات الحكومية المنظمة . حيث يُعتقد أن المديرين قد يحاولون إدارة الأرباح لاعتقادهم أن قرارات المستثمرين والدائنين تتأثر بالأرباح المفصح عنها . وتهدف أساليب إدارة الأرباح في معظم الحالات إلى تحسين آثار الدخل المفصح عنه وخفض تكلفة رأس مال الشركة . من جهة أخرى ، قد تغتنم الإدارة فرصة الإعلان

عن المزيد من الأنباء السيئة في الفترات التي يكون الأداء فيها ضعيفًا في محاولة لزيادة الأرباح مستقبلاً .

ويعتقد بعض الأفراد أن سياسات مكافآت المديرين ، لاسيما سياسات خيارات الأسهم للمديرين ، قد ساهمت في الخروقات التي أحدثتها إدارة الأرباح خلال التسعينيات من القرن الماضي . وترى وجهة النظر هذه ، أن عملية الخلط ضمن تعويضات الإدارة العليا بين المكافآت المربوطة مباشرة بالأداء (مثل خيارات الأسهم) ، والمكافآت الشخصية المربوطة بالوظيفة في الشركة (مثل المرتبات) ، قد أثرت في أداء الإدارة لمصلحة الملاك . وبالمثل يؤثر عدد الأفراد العاملين في الأعمال الإدارية اليومية للشركة على إدراك هؤلاء الأفراد لأهداف الفريق الإداري وأهداف حملة الأسهم . وبشكل ، عام ، كلما كان التركيز على المنافع الداخلية للإدارة العليا ، أكبر كلما كانت مخاطر الغش أكبر ، وكلما كان التأثير السياسي للإدارة العليا أكبر ، مقارنة بتأثير المراجعين الخارجيين ، كلما كانت مخاطر الغش أكبر ، وكلما كان الالتزام بخطة خيارات الأسهم والمنافع التي تشجع وجهة النظر طويلة الأجل والإشراف والموازنة بين تأثير الإدارة ومجلس الإدارة أكبر كلما كانت مخاطر الغش أقل .

إن تقييم مدى ملاءمة أساليب إدارة الأرباح تعتمد على أهداف هذه الأساليب ، ففي بعض الحالات ، لا تنطوي إدارة الأرباح على أساليب تخرج عن نطاق مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها . ويختار المدراء عادة ، سياسات محاسبية تعظم أرباح الشركة وقيمتها السوقية .وبشكل عام ، تنطوي هذه الأساليب على مسائل تتعلق بالاعتراف بالإيرادات والمصروفات ، وتشمل تقدير مخصصات الديون الرديئة ، وتخفيضات المخزون ، وتقدير النسبة المئوية للإنجاز في المشروعات الإنشائية طويلة الأجل ، واختيار طرق الاستهلاك .

وتعتبر أساليب إدارة الأرباح هذه مشروعة ، لكن إدارة الأرباح غير المشروعة ، وسوء عرض الأرباح ، هما ما يهم لجنة تداول الأوراق المالية والمجتمع الاستثماري . وفي سنة 1998حدد Arthur Levitt الرئيس السابق للجنة تداول الأوراق المالية خمسة أساليب لإدارة الأرباح ، يعتقد أنها تهدد تكامل وسلامة عملية التقرير المالي .

وهذه الأساليب هي :

1- **الاستحمام (Taking a Bath)** : هو عملية المبالغة لمرة واحدة في أعباء إعادة الهيكلة بهدف خفض الأصول مما يقلل المصروفات في المستقبل . حيث إن المتوقع هو أن الخسائر التي تحدث مرة واحدة سيتم خصمها في السوق من قبل المحللين الماليين والمستثمرين الذين يركزون على الأرباح المستقبلية .

2- **المعالجة المحاسبية الخلاقة لعمليات الشراء(Creative Acquisition Accounting)** : مثل تجنب المصروفات المستقبلية مقابل تحميل وحيد أو لمرة واحدة لأعباء مقابل أعمال البحث والتطوير تحت التشغيل .

3- **المخصصات المؤقتة (Cookie Jar Reserves)** : المبالغة في العائد على المبيعات.أو تكاليف ضمانات الأسهم في الفترات الجيدة ، ثم استخدام التقديرات المبالغ فيها هذه في الفترات السيئة لتقليل الأعباء المشابهة .

4- **خرق مفهوم المادية (Abusing Materiality Concept)** : كتسجيل الأخطاء بشكل متعمد أو إهمالها في القوائم المالية على افتراض أن أثرها ليس مادياً .

5- **الاعتراف غير المناسب بالإيراد (Improper Revenue Recognition)** : كتسجيل الإيراد قبل اكتسابه ، حيث لوحظ أن ما يزيد على نصف القضايا التحزيزية المرفوعة أمام لجنة تداول الأوراق المالية سنتي 1999 و 2000 تنطوي على مشاكل الاعتراف بالإيراد .

التقارير المالية المضللة : Fraudulent Financial Reporting

ينطوي العديد من أنشطة إدارة الأرباح – رغم أنها ليبرالية– على أحكام شخصية وتقديرات مقبولة وفق المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها ، لكن التلاعب في الأرباح بنيّة خداع المستثمرين والدائنين يعتبر تضليلاً في القوائم المالية . ويبين الشكل (2-5) مأخوذ من مقال للكاتبين (Dechow & Skinner) التمييز بين أنشطة إدارة الأرباح المتحفظة والمحايدة والليبرالية والمضللة .

وللأسف هناك العديد من الأمثلة على الممارسات المحاسبية المضللة ، ومن أشهرها حالة شركة Sunbeam .

المعالجات المحاسبية المتحفظة	المبالغة في الحدة بالاعتراف بالخسائر أو المخصصات
	المبالغة في قيمة أنشطة البحث والتطوير المشتراة تحت الإنجاز
الأرباح المحايدة	الأرباح التي تنتج عن إستخدام منظور محايد
المعالجات المحاسبية الليبرالية	التخفيض المبالغ فيه في الخسائر أو المخصصات
المعالجة المحاسبية المضللة	إثبات المبيعات قبل وفائها بمعايير الاكتساب والقياس
	إثبات مبيعات وهمية
تأخير تواريخ فواتير المبيعات	المبالغة في قيمة المخزون

الشكل (5-2) التمييز بين أنشطة إدارة الأرباح المتحفظة والمحايدة والليبرالية والمضللة

قضية شركة Sunbeam

مع نهاية سنة 1997 أصبح من الواضح أنه إذا كانت شركة Sunbeam ستقابل التوقعات التي تعهدت بها أمام Wall Street ، فلابد لها من إيجاد بعض الأرباح بسرعة . لكن كيف حصلت الشركة على هذه الأرباح ، وكيف قاوم المراجعون ثم قبلوا بوقوان الجزء المهم من قضية الغش التي رفعتها لجنة تداول الأوراق المالية على الرئيس الأسبق للشركة Albert J. Dunlap والمعروف عادة باسم Chainsaw Al بسبب ميله لطرد الأشخاص . فقد كانت الطريقة المبتدعة لخلق هذه الأرباح هي مساورة قطع الغيار . فقد كانت الشركة تمتلك الكثير من قطع الغيار التي تستخدم لتصليح أعمدتها وشبكاتها التي تعطلت ، وقد كانت قطع الغيار هذه مخزنة في مخازن شركة IPE Printers التي تقوم بإرسالها عند الحاجة .

وقد جاءت الشركة بخطة لبيع هذه القطع لشركة IPE Printers مقابل مبلغ 11 مليون دولار ، وسجلت أرباحاً بقيمة 8 ملايين . لكن شركة IPE Printers كانت ترى أن قيمة هذه القطع لا تتجاوز 2 مليون . وقد حدت الشركة هذا الخلاف بإقناع شركة IPE Printers بالتوقيع على اتفاق لشراء هذه القطع بمبلغ 11مليون مع إضافة شرط يسمح لشركة IPE Printers بفسخ العقد في يناير . وفي الواقع لم تبع قطع الغيار فعلاً لكن الأرباح أثبتت . وقد خلص الشريك المسؤول عن مراجعة الشركة إلى أن هذه الأرباح ليس مسموحاً بها وفق مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها ، فوافقت الشركة على تخفيضها بمقدار 3 ملايين فقط لكنها لم تكن مستعدة لتخفيضها أكثر من ذلك . ومن هنا بدأت المشكلة مثيرة فعلاً ، فقد كان بإمكان الشريك المراجع أن يقول أن هذه الأرباح الوهمية إذا ما أضيفت فلن يؤثر تقرير المراجعة لكنه اتخذ موقفاً مختلفاً ، حيث قرر أن الأرباح المتبقية ليست مادية . وبما أن رأي المراجع ينص على أن القوائم المالية تعامل بعدالة في ضوء اعتبارات المادية المختلفة، المركز المالي للشركة لذلك كان بإمكانه التوقيع عليها . فالجزء الذي لم يعرض بصورة عادلة لم يكن مادياً ، وبالتالي لم يكن مهماً . وقد حكمت لجنة تداول الأوراق المالية بأن الشريك الرئيسي المراجع سمح بإدراج بنود كان قد اعترض عليها تصل ما نسبته 16% من أرباح الشركة السنوية المقرر عنها

وعقب اكتشاف الموضوع ، أصدر المراجعون تقريراً جديداً استبعدوا فيه جميع الأرباح التي كانت تعتقد لجنة تداول الأوراق المالية أنها مضللة ، كما دفعوا مبلغ 110 ملايين لتسوية قضية حملة أسهم الشركة ، لكنهم ساندوا رأي الشريك الرئيسي المراجع قائلين إن هذه القضية لم تكن تنطوي على غش بل تنطوي على خلاف مهني حول تطبيق معايير محاسبية معقدة

فمعظم حالات الغش في الواقع يقول المراجعون إنه تم تضليلهم ، لكن في هذه الحالة وحسب رأي لجنة تداول الأوراق المالية اكتشف المراجعون جزءاً كبيراً مما سمته اللجنة الأرباح الزائفة (Sham Profits) ، لكنهم قرروا أنها لم تكن مادية ، ولذلك لم يعلم المستثمرون بذلك

إن الأهمية الحقيقية لهذه القضية تكمن في أنها أرست مبدأ مفيداً هو : تعتبر محاولة الشركة لنشر أرباح مزيفة معلومة مادية (أو مهمة نسبياً) بالنسبة للمستثمرين ، بغض النظر عن المبلغ ، وأي مراجع يسمح بنشر مثل هذه الأرباح يكون قد فشل في أداء مهمته

وقد طورت العديد من الدراسات إشارات إنذار ضد الغش في القوائم المالية ، لكن العديد من هذه الإشارات لا يمكن الكشف عنها إلا من قبل المراجعين الخارجيين أو الداخليين ، بينما يمكن الكشف عن البعض منها من خلال مراجعة القوائم المالية وتقرير الشركة وفق النموذج 10-K والصحافة المالية . وتبين القائمة التالية بعض البنود التي تثير إمكانية الغش :

1- مجلس الإدارة الذي يسيطر عليه أفراد داخليون – من داخل الشركة .
2- ربط مكافآت الإدارة بأسعار السهم .
3- تكرار تغيير المراجعين .
4- سرعة دوران الموظفين الأساسيين .
5- الأرباح المتناقصة .
6- النمو السريع غير العادي .
7- نقص رأس المال العامل .
8- الحاجة لزيادة أسعار الأسهم لمقابلة توقعات المحللين الماليين .
9- المستويات المرتفعة جداً من الدين .
10- النقص (العجز) في النقدية .
11- اتفاقات التمويل خارج الميزانية إذا كانت جوهرية .
12- الشك في إمكانية استمرار الشركة .
13- وجود تحقيق من قبل لجنة تداول الأوراق المالية أو أي جهة تنظيمية أخرى .

14- الظروف الاقتصادية غير المرغوبة للصناعة .
15- التعليق أو الشطب من سوق الأوراق المالية .

ولا تشير هذه العلامات أو الدلائل بالضرورة إلى وجود الغش فعلاً ، لأن بعضها قد يوجد في الظروف الطبيعية لبيئة المشروع ، لكن من المهم أن نلاحظ أن المحققين دائماً ما توصلوا إلى توافر هذه الظروف في كل حالات التقرير المالي التي تنطوي على غش ، ونتيجة لذلك لا يعني وجود علامة أو أكثر من هذه العلامات ، أن الشركة متورطة في أنشطة غش ، بل كل ما يعنيه ذلك هو إمكانية وجود مثل هذا الغش .

الخلاصة Summary

إن الدخل الاقتصادي هو نتيجة لعاملين هما : (1) بيع منتجات الشركة (الدخل المحقق) ، (2) الزيادة أو النقص في صافي الأصول المحتفظ بها (الدخل القابل للتحقيق ، أي مكاسب الحيازة) ، وقد يتطلب التقرير الكامل عن الدخل إدراج كلا العاملين ، لكن محددات الأساليب والأدلة الموضوعية تفرض قيوداً على عملية التقرير عن الدخل . وقد ظل العرف المحاسبي المتعلق بتحقيق الإيراد يعيق وقت التقرير عن الدخل ، حيث يتطلب هذا العرف حدوث عملية تبادل مع طرف خارجي أو وجود دليل على أن هذه العملية ستحدث قريبًا ، وذلك قبل الاعتراف بالإيراد . وقد يختلف توقيت الاعتراف بالإيراد مع اختلاف العمليات ، كما أن المحاسبين أكدوا كذلك على ضرورة المقابلة المناسبة بين استنفاد التكاليف والإيرادات المعترف بها خلال الفترة المحاسبية لتحديد الدخل الدوري .

وأحد أوجه التباين الأخرى في مفهوم الدخل ، هو أن المجموعات المختلفة يمكن النظر إليها باعتبارها من مستلمي الدخل ، وبذلك تختلف المصروفات التي يتم استقطاعها من الإيرادات المقرر عنها في الدخل حسب الافتراضات المختلفة بشأن متسلمي هذا الدخل ، فليست هناك وجهة نظر صحيحة حول من هم متسلمو الدخل ، بل إن القطاعات المختلفة في الاقتصاد تستخدم الفروض المختلفة حول جميع متسلمي الدخل للأغراض المختلفة .

الفصل الخامس

القوائم المالية (الجزء الأول) : قائمة الدخل
Financial Statements (1) : Income Statement

تضم البيئة الحالية للتقرير المالي في الولايات المتحدة ، المجموعات المختلفة التي تتأثر بمتطلبات التقرير المالي ، الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية ، ولجنة تداول الأوراق المالية ، والمجموعات التي لها مصالح في هذه المتطلبات ، وتشمل هذه المجموعات كلاً من المستثمرين ، والدائنين ، ومحللي الأوراق المالية ، والهيئات الرقابية ، والإدارة ، والمراجعين . ويُعتبر المستثمرون في أوراق الملكية هم محور بيئة التقرير المالي ، وبما أن الاستثمار ينطوي على التنازل عن الاستخدامات الحالية للموارد مقابل حقوق الملكية في الشركات ، وهذه الحقوق هي حقوق على تدفقات نقدية مستقبلية غير مؤكدة ، وبالتالي ينطوي الاستثمار على التخلي عن الموارد الحالية مقابل موارد مستقبلية غير مؤكدة ، يحتاج المستثمرون للمعلومات التي تساعدهم في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية من الأوراق المالية .

الانعكاسات أو الآثار الاقتصادية للتقرير المالي:
The Economic Implications of Financial Reporting

تطرقنا في الفصل الأول إلى مفهوم النتائج أو الآثار الاقتصادية للمبادئ المحاسبية ، وننشر هنا الآثار والنتائج الاقتصادية التي تترتب أيضاً على قياس الدخل والتقرير المالي من بينها :

- إن المعلومات المالية يمكنها التأثير على توزيع الثروة بين المستثمرين ، فالمستثمرون الأكثر وعياً أو الذين يستخدمون محللي الأوراق المالية ، قد يكون بمقدورهم زيادة ثروتهم على حساب المستثمرين ، الأقل وعياً .
- إن المعلومات المالية يمكنها التأثير على مستوى المخاطر التي تقبلها الشركة ، فكما ناقشنا في الفصل الرابع ، بالتركيز على المدى القصير يمكن للمشروعات الأقل مخاطرة أن تتعرض لآثار مدمرة على المدى الطويل .

- إن المعلومات المالية يمكنها التأثير على معدل تكوين رأس المال في الاقتصاد ،
- وتؤدي إلى إعادة توزيع الثروة بين الاستهلاك والاستثمار داخل الاقتصاد .
- إن المعلومات المالية يمكنها التأثير على كيفية تخصيص الاستثمارات بين الشركات .

وبما أن هذه النتائج أو الانعكاسات الاقتصادية ، يمكن أن تؤثر على مختلف مستخدمي المعلومات بطريقة مختلفة ، فإن انتقاء طرق التقرير المالي من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية ، ولجنة تداول الأوراق المالية ، تنطوي على عمليات مفاضلة . وهو أمر لابد أن تحتوي عليه عمليات صياغة المعايير المحاسبية في المستقبل كذلك ، نظراً للاعتبارات المتعلقة بالنتائج الاقتصادية .

عناصر قائمة الدخل: Income Statement Elements

تشير قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (1) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية ، إلى أن الغرض الأساسي لعملية التقرير المالي ، هو توفير معلومات عن أداء الشركة بواسطة مقاييس الأرباح . وتعتبر قائمة الدخل ذات أهمية بالغة في هذا المجال ، نظراً لقيمتها التنبّؤية التي تمثل سمة نوعية تم تعريفها في قائمة المفاهيم رقم (2) ، وتعتبر كذلك عملية التقرير المالي مهمة أيضا كمقياس للتدفقات النقدية المستقبلية ومقياس لكفاءة الإدارة ومرشداً لإنجاز الأهداف الإدارية .

وقد سبّب التركيز على التقرير عن دخل الشركة ، كوسيلة لعرض تقييم الأداء للمستثمرين ، نقاشاً مستمراً بين المحاسبين حول التحديد المناسب لكل من الإيرادات والمكاسب والمصروفات والخسائر ، وقد تم تعريف عناصر القوائم المالية في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم(6) كما يلي :

- الإيرادات (Revenues) : هي التدفق الداخل من الأصول ، أو التحسن في أصول الوحدة أو تسوية التزاماتها (أو مزيجًا بين الاثنين) خلال الفترة ، نتيجة إنتاج السلع أو تقديم الخدمات أو الأنشطة الأخرى التي تمثل العمليات الأساسية أو المركزية للوحدة .
- المكاسب (Gains) : هي الزيادة في صافي الأصول من العمليات العرضية أو الصورية للوحدة ومن جميع العمليات والأحداث والظروف الأخرى التي تؤثر على الوحدة خلال الفترة ، باستثناء تلك الناتجة عن الإيرادات أو الاستثمارات من الملاّك .

- المصروفات (Expenses) : هي التدفق الخارج من الأصول أو استهلاكها أو تحمل الالتزامات (أو خليطا من البنود السابقة) خلال الفترة نتيجة تسليم أو إنتاج السلع أو تقديم الخدمات أو القيام بالأنشطة الأخرى التي تشكل العمليات الأساسية أو المركزية للوحدة .
- الخسائر (Losses) : هي النقص في صافي الأصول نتيجة العمليات العرضية أو الصورية للوحدة ، وجميع العمليات أو الأحداث أو الظروف الأخرى التي تؤثر عليها خلال الفترة ، باستثناء تلك الناتجة عن المصروفات أو التوزيعات على الملاّك .

لاحظ أن كلاً من هذه المصطلحات تم تعريفه باعتباره تغيراً في الأصول أو الالتزامات أو كليهما ، وهو ما يمثل تغيراً في تركيز مجلس معايير المحاسبة المالية ، بشأن التغيرات التي قدمها مجلس مبادئ المحاسبة ، والذي كان يؤكد على التدفقات الداخلة والخارجة ، وبالتالي أصبحت معايير قياس الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر والاعتراف بها ، ترتبط بشكل أكبر بموضوعات تقييم الأصول والالتزامات ، وأصبحت الميزانية أكثر من مجرد مكان يضم القيم المتبقية من عملية تحديد الدخل .

وكما سنرى في الفصول اللاحقة ، يتضح هذا التغير في التركيز في المعالجة المحاسبية التي حددها مجلس معايير المحاسبة المالية ، لمجموعة من الموضوعات المختلفة .

وتشمل الفروق بين تعريفات الدخل وفق التغيرات في الأصول أو الالتزامات أو كليهما ، وتعريفات الدخل وفق التدفقات الداخلة والخارجة ما يلي :

- إن طريقة التغيرات في الأصول أو الالتزامات أو كليهما معًا ، تحدد الأرباح كمقياس للتغير في صافي الموارد الاقتصادية خلال الفترة ، في حين أن تعريف التدفقات الداخلة والخارجة ينظر إلى الدخل على أنه مقياس للفعالية .
- إن طريقة التغيرات في الأصول أو الالتزامات أو كليهما معًا ، تعتمد في تعريفها للأرباح على تعريف الأصول والالتزامات ، في حين أن طريقة التدفقات الداخلة والخارجية تعتمد على تعريفات الإيرادات والمصروفات ومقابلتهما لتحديد الدخل .
- إن طريقة التدفقات الداخلة والخارجة ، تؤدي إلى خلق أعباء مؤجلة وائتمان مؤجل ، والاحتياطيات عند قياس الدخل الدوري ، أما طريقة التغيرات في الأصول والالتزامات أو كليهما معاً ، فلا تعترف بالبنود المؤجلة إلا إذا كانت موارد

- إن كلتا الطريقتين تتفقان على أنه بسبب نظرة المستثمرين إلى القوائم المالية بهدف الحصول على معلومات ، تمكنهم من توقع تدفق الموارد في المستقبل ، فإن قائمة الدخل أكبر فائدة للمستثمرين من الميزانية .

- إن طريقة التغير في الأصول أو الالتزامات أو كليهما معًا ، تحد المجتمع الذي يمكن من خلال اختيار عناصر القوائم المالية في الموارد الاقتصادية والمعاملات والأحداث التي تغير الخصائص القابلة للقياس لصافي هذه الموارد ، أما في ظل طريقة التدفقات الداخلة والخارجة ، فإن الإيرادات والمصرفات يمكن أن تشمل العناصر اللازمة لمقابلة التكاليف بالإيرادات ، حتى وإن لم تظهر التغيرات في صافي الموارد .

وأحد الأشياء المهمة للتمييز بين الإيرادات والمكاسب والمصروفات والخسائر ، هو ما إذا كانت تصاحب العمليات المستمرة أم لا ، وقد أدى هذا التميز على مر السنين إلى الكثير من التساؤلات المتعلقة بطبيعة عملية التقرير المرغوب فيها للدخل من قبل مختلف مستخدمي القوائم المالية ، وقد هيمنت على الجدل الدائر حول هذا الموضوع ، تاريخيًا ، وجهتا نظر عُرفتا بمفهوم الأداء التشغيلي الجاري ، والمفهوم الشامل للتقرير عن الدخل ، وتلخص الفقرات التالية وجهتي النظر هاتين :

شكل قائمة الدخل: Income Statement Format

يؤسس مؤيدو مفهوم الأداء التشغيلي الجاري آراءهم على الاعتقاد بأن التغيرات والأحداث الخاضعة لتحكم الإدارة والناتجة عن القرارات في الفترة الجارية هي التي يجب أن تدخل ضمن الدخل ، وبالتالي يجب أن تشكل البنود العادية والمتكررة ، المقياس الأساسي لأداء المشروع ، أي أن صافي الدخل يجب أن يعكس الأنشطة اليومية الموجهة للربح للمشروع ، وإن إدراج البنود الأخرى للأرباح والخسائر يؤدي إلى تشويه صافي الدخل .

من جهة أخرى ، يرى المدافعون عن مفهوم الدخل الشامل ، أن صافي الدخل يجب أن يعكس كل البنود التي تؤثر على صافي الزيادة أو النقص في حقوق حملة الأسهم خلال الفترة ، مع استثناء العمليات المتعلقة برأس المال . وتعتقد هذه الطائفة أن إجمالي صافي الدخل على مدى حياة المشروع ، يجب أن يكون قابلاً للتحديد عن طريق جمع أرقام صافي الدخل الدوري .

السنة المالية المنتهية في	01\3\2003	01\3\2002	01\3\2001
الإيرادات	20,946	17,711	15,189
تكلفة البضاعة المباعة	15,710	13,941	12,177
مجمل الربح	5,236	3,770	3,012
المصروفات الإدارية والعمومية	4,226	2,862	2,401
الدخل التشغيلي	1,010	908	611
صافي دخل الفوائد	4	18	38
الأرباح من العمليات المستمرة قبل مصروف الضرائب	1,014	926	649
مصروف ضرائب الدخل	392	356	248
الدخل من العمليات المستمرة	622	570	401
الخسائر من العمليات المتوقف عنها صافية من الضرائب	(441)	---	(5)
الأثر التجميعي للتغير في المبادئ المحاسبية للشهرة صافيًا من ضرائب قدرها 24	(40)	---	---
الأثر التجميعي للتغير في المبادئ المحاسبية لمخصصات البائع صافيًا من ضرائب قدرها 26	(42)	---	---
صافي الأرباح	99	570	396
الأرباح الأساسية (الخسائر) للسهم الواحد:			
من العمليات المستمرة	1.93	1.80	1.29
من العمليات المتوقف عنها	(1.37)	---	(0.02)
الأثر التجميعي للتغير في المبادئ المحاسبية	(0.25)		
الأرباح الأساسية للسهم الواحد	0.31	1.80	1.28
الأرباح المخفضة (الخسائر) للسهم الواحد :			
من العمليات المستمرة	1.91	1.77	1.26
من العمليات المتوقف عنها	1.36)	---	(0.02)
الأثر التجميعي للتغير في المبادئ المحاسبية	0.25)	---	---
الأرباح المخفضة للسهم الواحد	(0.30)	1.77	1.24
المتوسط الموزون الأساسي للأسهم العادية المصدرة (بالملايين)	321.1	316.0	310.0
المتوسط الموزون المخفض للأسهم العادية المصدرة (بالملايين)	324.8	322.5	319.0
الأثر الصوري لأثر التغير في المبادئ المحاسبية لمخصصات البائع			
الأرباح من العمليات المستمرة		564.00	396.00
أرباح السهم الواحد الأساسية		1.78	1.28
أرباح السهم الواحد المخفضة		1.75	1.24
صافي الأرباح		564.00	390.00
أرباح السهم الواحد الأساسية		1.78	1.26
أرباح السهم الواحد المخفضة		1.75	1.22

الشكل : (6-1) قائمة الأرباح الموحدة لشركة Best Buy – المبالغ بالملايين ماعدا مبالغ السهم

السنة المالية المنتهية في	01\3\2003	01\3\2002	01\3\2001
صافي المبيعات وصافي الإيرادات التشغيلية	9,953,530	9,518,231	10,329,982
تكلفة المبيعات وتكلفة الشراء والتخزين	7,603,205	7,180,259	7,836,093
		10,000	28,326
مجمل الربح	2,350,325	2,327,972	2.465,563
دخل التمويل	62,416	106,230	76,800
المصروفات البيعية والإدارية والعمومية	2,344,608	2,226,882	2,347,545
			1,670
مصروف الفوائد	1,093	881	7,273
الأرباح من العمليات المستمرة قبل مصروف الضرائب	67,040	206,439	187,545
مخصص ضرائب الدخل	25,475	78.446	70,637
صافي الأرباح من العمليات المستمرة	41,565	127,993	116,908
صافي الأرباح من العمليات المتوقف عنها صافية من الضرائب	64,519	90,802.00	45,564
	106,084	218,795	162,472
صافي الأرباح	41,565	127,993	116,908
صافي الأرباح من العمليات المستمرة			
العمليات المتوقف عنها التي تنسب إلى :			
الأسهم العادية لشركة Circuit City	41,303	62,806	34,004
الأسهم العادية لمجموعة CarMax	23,216	27,996	11,555
المتوسط الموزون للأسهم العادية المصدرة من Circuit City			
الأساسي	207,217	205,501	203,774
المخفض	209,203	207,095	205,830
مجموعة CarMax			
الأساسي	37,023	32,140	25,554
المخفض	38,701	34,122	26,980
صافي أرباح السهم الواحد			
الأساسية :			
من العمليات المستمرة	0.20	0.62	0.57
العمليات المتوقف عنها التي تنسب إلى الأسهم العادية لشركة : Circuit City	0.20	0.31	0.17
	0.40	0.93	0.74
العمليات المتوقف عنها التي تنسب إلى أسهم مجموعة CarMax	0.63	0.87	0.45
المخفضة :			
من العمليات المستمرة	0.20	0.62	0.56
العمليات المتوقف عنها التي تنسب إلى أسهم مجموعة Circuit City	0.20	0.30	0.17
	0.40	0.92	0.73
العمليات المتوقف عنها التي تنسب إلى أسهم مجموعة CarMax	0.60	0.82	0.43

والغرض الكامن وراء هذا الجدل ، هو أن الطريقة المستخدمة لعرض المعلومات المالية مهمة ، لأن كلتا وجهتي النظر تتفقان على المعلومات التي يجب عرضها ، لكنهما تختلفان على مكان عرض بعض أنواع الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر ، فكما ناقشنا في الفصلين الرابع ، والخامس ، تشير البحوث إلى أن المستثمرين لا يتأثرون بشكل القوائم المالية إذا ما كانت هذه القوائم تعكس نفس المعلومات ، ولذلك قد لا يكون هناك مبرر للقلق بشأن شكل قائمة الدخل . وقد تطورت وُجهة نظر مجلس معايير المحاسبة المالية بهذا الشأن مع الزمن .

رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (9) : APB Opinion No (9)

من بين الموضوعات الأولى التي ناقشها مجلس مبادئ المحاسبة ، كان هناك موضوع ما يجب أن يشتمل عليه صافي الدخل ، وقد أظهرت إحدى دراسات المجلس ، أن مدراء الأعمال يستخدمون قدراً كبيراً من الحكم الشخصي في تحديد الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر ، التي تدخل ضمن قائمة الدخل ، و تلك التي تدخل في الأرباح المحتجزة . وقد نتج عن غياب الاسترشادات الرسمية حول تعديلات أو تسويات الأرباح المحتجزة ، إحلال معظم بنود الإيرادات و المكاسب في قائمة الدخل ، في حين أن العديد من بنود المصروفات أو الخسائر تمت معالجتها في تسويات الأرباح المحتجزة رغم أنها لا ترتبط بشكل قوي بالفترات السابقة .

وقد نتج عن هذه الدراسة ، ووجهة النظر العامة حول الطبيعة العامة للدخل ، إصدار رأي المجلس رقم (9) بعنوان "التقرير عن نتائج الأعمال" ، وقد اتخذ هذا الرأي موقفاً وسطاً بين مفهوم الأداء العادي (التشغيلي) الجاري ، والمفهوم الشامل ، وذلك بأن نصّ على ضرورة أن يعكس صافي الدخل كل بنود الأرباح والخسائر المعترف بها خلال الفترة ، مع استثناء تعديلات الفترات السابقة ، إضافة إلى أن شكل القائمة المبيّن ، احتوى على رقمين للدخل هما : صافي الدخل من العمليات ، وصافي الدخل من العمليات زائداً البنود غير العادية . وقد طالب هذا الإصدار مدراء الأعمال والمحاسبين بضرورة تحديد ما إذا كانت الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر مصنفة بصورة مناسبة كبنود عادية متكررة أو بنود استثنائية (غير عادية) ، أو تعديلات للفترات السابقة وفقاً [illegible]

مبادئ المحاسبة رقم (9) على أن كل البنود يجب أن تعتبر عادية ومتكررة ، ما لم تقابل المتطلبات المنصوص عليها للتصنيف كبنود استثنائية أو تعديلات فترات سابقة (سترد مناقشتها لاحقاً في هذا الفصل) .

ويسمح الفصل بين صافي الدخل من العمليات ، وصافي الدخل بعد البنود الاستثنائية في قائمة الدخل ، بالإفصاح عن معظم بنود الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر ضمن قائمة الدخل عن الفترة ، كما يسمح لمستخدمي القوائم المالية أيضا بتقييم نتائج العمليات العادية ، أو إجمالي الدخل حسب احتياجاتهم .

وقد علّق مجلس معايير المحاسبة المالية في قائمة المفاهيم المحاسبية رقم (5) على أن قائمة الدخل وفق المفهوم الشامل تهدف إلى تجنب الإهمال المتعمّد لبعض بنود القائمة ، رغم أن ضمّ المكاسب والخسائر غير العادية أو غير المتكررة قد يقلل من فائدة قائمة الدخل للسنة الواحدة في الأغراض التنبؤية . وقد نص المجلس كذلك ، على أن هناك حاجة إلى توفير معلومات عن مختلف مكونات الدخل ، وذلك بسبب أثر اختلاف أنشطة الوحدة من حيث الاستقرار ، والمخاطر ، والقدرة التنبؤية . وسنقوم في الفقرات التالية بدراسة عناصر قائمة الدخل ، واستعراض المبادئ المحاسبية المستخدمة حاليًا في قياس هذه العناصر ، ومناقشة كيفية عرضها في قائمتي دخل شركتي Best Buy و Circuit City ، حيث تعمل الشركة Best Buy في مبيعات التجزئة لمستهلكي الإلكترونيات والمعدات المكتبية والبرامج والألعاب الترفيهية وتدير محال تجزئة ومواقع تجارية على شبكة المعلومات الدولية كجزء من عمليتها المستمرة تحت العلامات التجارية Best Buy وFuture shop و Hi-Fi Magnolia في الولايات المتحدة .

أما محال Circuit City فهي شركة وطنية تبيع الإلكترونات والحواسب الشخصية والبرامج الترفيهية . وتبيع كذلك معدات العرض المرئي بما فيها التليفزيونات وأنظمة الأقمار الرقمية ، وأجهزة الفيديو الرقمي ، وأجهزة الفيديو العادية ، والكاميرات ، ومعدات الصوت بما فيها أنظمة الصوت المنزلية والمحمولة ، والإلكترونات المحمولة بما فيها أنظمة الحماية والأجهزة المسموعة والمرئية بالسيارات ، والمنتجات المكتبية بما فيها الحواسب والطابعات والتوصيلات والبرامج وأجهزة الفاكس وأجهزة الألعاب المرئية وأجهزة الموسيقى إلى جانب إلكترونيات استهلاكية أخرى ؛ منها الهواتف اللاسلكية

وأجهزة الهاتف السلكية ومكملاتها . وقد كانت الشركة تملكه في السابق مع Car Max للسيارات ، لكن هذا المحل انفصل عن الشركة في 1 أكتوبر 2002 ، ويتم القيام بعمليات الشركة التجزئة في 626 موقعاً منها 611 محلاً ممتازاً و 15 محلاً صغيراً .

وتفصح قوائم دخل الشركتين عن الدخل المعرَّف من قبل كل من مجلس مبادئ المحاسبة ومجلس معايير المحاسبة المالية ضمن مختلف الآراء وقوائم المعايير ، وتشمل هذه القوائم معلومات مقارنة للسنوات المالية 2001 و 2002 و2003 انظر الشكلين (6-1 و 6-2) حيث تطلب لجنة تداول الأوراق المالية من الشركات تقديم ثلاث قوائم دخل مقارنة وميزانيتين مقارنتين ، وبالتالي تقدم الشركات العامة بيانات مشابهة في تقاريرها السنوية ، وستناقش مكونات قائمة الدخل مع استثناء بنود الدخل الشامل الآخر في الفقرات التالية ، على أن تتم مناقشة هذه الأخيرة في نهاية الفصل .

الدخل من العمليات المستمرة: Income from continuing operations

إن الأرقام المعلن عنها ، للوصول إلى الدخل من العمليات المستمرة ، هي إيرادات ومصروفات الشركة العادية والمتكررة ، ويمثل رقم الدخل المتحصل عليه بهذه الكيفية ، المقدار المتوقع تكراره في المستقبل ، أو دخل الشركة الذي يمكن تأكيده (القابل للاستمرار) ، وهو عبارة عن المقدار الذي يجب على المستثمرين استخدامه كنقطة بداية للتنبؤ بالأرباح المستقبلية ، إضافة إلى أن مقدار ضرائب الدخل الظاهر في هذا الجزء من قائمة الدخل ، هو المقدار الذي كان بوسع الشركة تحقيقه من الأرباح فيما لم تظهر بنود الدخل غير المتكررة . وقد كانت مبالغ كل من الدخل من العمليات المستمرة والضرائب المحسوبة على هذا الدخل لشركة Best Buy لسنة 2003 على التوالي هي 101,400,000 و 392,000,000 دولار أمريكي ، بينما كانت بالنسبة Circuit City هي 67,040,000 و 25,475,000 على التوالي ، ولنفس السنة .

وهناك ثلاثة بنود غير متكررة في الدخل يمكن أن تواجه الشركة ، وهذه البنود حسب الترتيب المطلوب لعرضها متى وجدت هي : نتائج العمليات المتوقف عنها ، والبنود الاستثنائية ، والتغيرات في المبادئ المحاسبية ، ويتم الإفصاح عن كل بند من هذه البنود صافياً من أثر الضرائب ، وذلك بعد مقابلة الدخل منها مع الضرائب عليها .

العمليات المتوقف عنها: Discontinued Operations

أظهرت دراسة نتائج تطبيق رأي مجلس مبادئ المحاسبية رقم (9) في الوحدات المختلفة ، وجود بعض الخروقات لعملية التقرير ، فقد أفصحت بعض الشركات على سبيل المثال عن نتائج التخلص من أصول وأجزاء معينة من النشاط ، على أنها بنود استثنائية ، في حين قامت بإدراج إيرادات هذه الأجزاء أثناء فترة التخلص منها كدخل عادي . وقد خلص مجلس مبادئ المحاسبة في رأيه رقم (30) إلى ضرورة وجود معايير إضافية لتحديد الأجزاء المتخلص منها من النشاط . وقد اشترط هذا الإصدار ضرورة عرض الأجزاء بشكل منفصل للآتي :

1- نتائج العمليات للأجزاء المتخلص منها .

2- مكاسب أو خسائر بيع أصول الأجزاء المتنازل عنها ، بما في ذلك أي مكاسب أو خسائر تشغيلية خلال فترة التخلص من هذه الأجزاء .

وقد كان يُنظر إلى هذه المعلومات باعتبارها ضرورية للمستخدمين ، لتمكينهم من تقييم العمليات الماضية والمستقبلية لأي وحدة أعمال معينة ، ويُحدّد إجمالي المكاسب أو الخسائر بجمع أي مكاسب أو خسائر ناتجة عن التخلص من أصول الجزء المعني ، والمكاسب أو الخسائر الناتجة من عملياته خلال فترة التّخلص منه .

بعد ذلك عدّل مجلس معايير المحاسبة المالية الرأي رقم (30) عن طريق إصدار قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (144) المعنونة " المعالجة المحاسبية لانخفاض قيمة الأصول المعمرة و التخلص منها" ، ولكي يمكن معالجة البند كعملية متوقف عنها لابد أن يقابل هذا البند عدة معايير هي :

أولاً : يجب اعتبار الوحدة المتوقف عنها جزءاً من النشاط ، ويعتمد تعريف جزء النشاط على فكرة العمليات والتدفقات النقدية القابلة للتمييز ، وبشكل محدد يجب أن يكون جزء الوحدة من المتوقف عنها لديه عمليات وتدفقات نقدية يمكن تمييزها بشكل واضح عن عمليات وتدفقات باقي الوحدة لأغراض التقرير المالي والتشغيلي .

كما يمكن اعتبار الوحدات الأخرى جزءاً من النشاط إلا أن ذلك يعتمد على النشاط الذي تزاوله الوحدة .

فإذا افترضنا أن الوحدة المتوقف عنها اعتبرت جزءاً من النشاط ، عندئذ يجب أن يتوفر فيها معياران إضافيان اثنان قبل الإفصاح عن العملية كعملية متوقف عنها .

أولاً : يجب إبعاد العمليات والتدفقات النقدية من الجزء المتوقف عنه عن العمليات وتدفقات الوحدة نتيجة المعاملات . ولا يُسمح للشركة بالاحتفاظ بأي مصالح أو حق في التدفقات النقدية للمعاملة (التخلص) ، ولا يجب الإفصاح عنها كوحدة مستمرة .

ثانياً وأخيراً : يجب ألا تحتفظ الوحدة بارتباط جوهري بعمليات هذا الجزء بعد التخلص منه .

وبعد أن تقرر الإدارة بيع جزء النشاط ، عندئذ يجب عليها تصنيف أصول والتزامات هذا الجزء تحت بند "متاح للبيع" في الميزانية ، بعد ذلك إذا كان لدى المشروع بند متاح للبيع ، أو إذا تخلصت من هذا الجزء خلال الفترة المحاسبية ، عندئذ يتوجب عليها الإفصاح عن النتائج في تلك الفترة ، وفي جميع الفترات الواردة في قائمة الدخل المقارنة باعتبارها عملية متوقفًا عنها . ويجب التقرير عن هذه النتائج مباشرة تحت المجموع الجزئي للدخل "الدخل من العمليات المستمرة" ، ويتم الإفصاح عن هذه النتائج صافية من ضرائب الدخل والمنافع الضريبية ذات الصلة بها . ويجب دمج نتائج العمليات والمكاسب أو الخسائر المترتبة على بيعها والإفصاح عنها في الفترة التي تم فيها البيع الفعلي (أو التخلص منها) ضمن قائمة الدخل كمكاسب أو خسائر عمليات الوحدة المتوقف عنها ، بعد ذلك يمكن عرض مكاسب وخسائر التخلص من البند ضمن متن قائمة الدخل أو في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية .

وترتبط العمليات المتوقف عنها المتعلقة بالسنة المالية 2003 لشركة Best Buy بقرارها بيع قسم Musicland وهو محل تجزئة مسجل كأحد المنتجات الترفيهية المحلية . وترتبط العمليات المتوقف عنها المقرر عنها في قوائم دخل شركة Circuit City خلال السنوات المالية 2001 ، 2002 ، 2003 بقرار الشركة بالتخلص من استثمار في قسم Car-Max وإعادة تصنيف الأرباح من العمليات المستمرة إلى عمليات متوقف عنها ، في السنوات السابقة .

البنود الاستثنائية (غير العادية) : Extraordinary Items

تم تعريف البنود الاستثنائية في الأساس من قبل مجلس مبادئ المحاسبة في رأيه رقم (9) ، بأنها هي "الأحداث أو العمليات ذات الأثر المادي التي لا يتوقع حدوثها

بصورة متكررة ، والتي لا تعتبر عوامل متكررة في أي تقييم للعمليات التشغيلية العادية للمشروع" . وقد أعطى الإصدار الأمثلة التالية على الأحداث والمعاملات الاستثنائية : المكاسب أو الخسائر من بيع آلة أو قسم من النشاط أو التخلص منهما ، والمكاسب أو الخسائر من بيع استثمار لم يكن الاحتفاظ به لغرض إعادة البيع ، وإهلاك الشهرة نتيجة لأحداث غير عادية خلال الفترة ، ومصادرة الممتلكات أو تأميمها ، والتخفيضات الكبيرة في عملة بلد أجنبي يكون للشركة نشاط فيه .

وقد قام مجلس المبادئ المحاسبية سنة 1973 ، بإعادة النظر في مدى فائدة تعريف البنود الاستثنائية الذي كان سائدا آنذاك ، وخلص إلى أن بنوداً متشابهة من الإيرادات والمصروفات لا تصنف بنفس التصنيف من قبل جميع مشروعات الأعمال ، كما خلص المجلس كذلك ، إلى أن مشروعات الأعمال لا تفسر رأيه بنفس الكيفية ، وقرر على ضوء ذلك ، ضرورة توافر معايير محددة لضمان تفسير لوائحه بصورة موحدة . وقد عرّف المجلس في رأيه رقم (30) المعنون "الإفصاح عن نتائج العمليات" البنود الاستثنائية بأنها هي "الأحداث والمعاملات التي تتميز بطبيعتها غير العادية وعدم تكرار حدوثها" ، وحدد هاتين الخاصيتين كالآتي :

- **الطبيعة غير العادية** : إن الحدث أو العملية ، يجب أن يملك درجة كبيرة من الشذوذ أو غير مرتبط بالأنشطة العادية أو يرتبط بها إلا بصورة عرضية .
- **عدم تكرار الحدث** : إن الحدث أو العملية لا يتوقع أن تحدث مرة أخرى بصورة معقولة في المستقبل المنظور (القريب) .

وقد حدّد هذا الرأي عدة أنواع من العمليات التي لا تقابل هذه المعايير ، وتشمل هذا الأنواع تخفيضات كل من المدينين والمخزون واستهلاكات المعدات المستأجرة للغير ، والتكاليف المؤجلة للبحث والتطوير و الأصول الأخرى غير الملموسة ، والمكاسب أو الخسائر من عمليات العملة الأجنبية أو تخفيضاتها ، والمكاسب والخسائر من بيع العقارات و المعدات و الآلات المستخدمة في المشروع ، أو التنازل عنها ، وآثار الإضرابات ، وتسويات العقود طويلة الأجل على أساس الاستحقاق ، وهكذا كان موقف المجلس الذي عبر عنه الرأي رقم (30) هو تراجعه عن فلسفته بشأن بعض البنود التي سبق تعريفها على أنها استثنائية في الرأي رقم (9) حيث تم استبعادها الآن بصورة محددة من هذا التصنيف ، وقد كانت نتيجة الرأي رقم (30) كذلك هي الابقاء على

تصنيف البنود الاستثنائية في قائمة الدخل ، إلا أن عدد بنود الإيرادات والمصروفات المسموح الإفصاح عنها كبنود استثنائية قد انخفض بصورة كبيرة .

إن فصل البنود الاستثنائية عن بنود قائمة الدخل الأخرى ، يؤدي إلى فصل البنود المتكررة عن تلك غير المتكررة ، حيث إن البند غير المتكرر ، ولكنه ليس من البنود غير العادية ، لا يصنّف على أنه دخل تشغيلي ضمن الجزء الخاص بالمكاسب والخسائر الأخرى في قائمة الدخل . وقد أشارت البحوث إلى أن هذا الشرط لا يتماشى مع معيار مجلس معايير المحاسبة الخاص بالقدرة التنبؤية للأرباح . لأن تصنيف البنود غير المتكررة ، يميل إلى زيادة تباين أرباح السهم الواحد قبل البنود الاستثنائية ، ويؤدي إلى خفض القدرة التنبؤية للأرباح . وإذا ما ثبتت صحة هذه الأدلة قد يتحتم على المجلس إعادة النظر في ممارسات الإفصاح في قائمة الدخل ، بما يجعلها توفر قدرة تنبؤية أفضل متى كانت هناك بنود غير متكررة . ولعلّ إحدى الطرق الممكنة لتحقيق هذه النتيجة هي المطالبة بالإفصاح في حواشي قائمة الدخل عن بنود الدخل غير المتكررة ، وبنود أرباح السهم الواحد . ولم تقرر أي من الشركتين Best Buy و Circuit City عن أي بنود استثنائية خلال السنوات الثلاث التي قدمت عنها قوائمها المالية .

ويتأثر تصنيف البند كبند استثنائي أيضاً ، بمدى قدرة الوحدة محل التقرير على قياسه ، فلو أخذنا مثلاً ما حدث بعد هجمات 11سبتمبر 2001 نجد أنه بعد هذه الهجمات اجتمعت لجنة القضايا الطارئة التابعة لمجلس معايير المحاسبة المالية لتدارس المسائل المحاسبية ، ومشاكل التقرير التي أثارتها هذه الهجمات ، وقد طالبت الشركات التي عانت من هذه الهجمات استرشادات من مجلس معايير المحاسبة ، بشأن بعض مشاكل التقرير المالي ، وقد اتفقت اللجنة مبدئياً في اجتماعها المنعقد في 21 سبتمبر ، 2001 على جعل الخسائر التي عانت منها هذه الشركات بفعل الهجمات خسائر استثنائية ، ووافق جميع أعضاء اللجنة على أن هذه الأحداث أحداث غير عادية وغير متكررة بطبيعتها ، لكن اللجنة عادت في اجتماعها المنعقد في 28 سبتمبر 2001 ، وقررت عدم اعتبارها خسائر استثنائية حيث جاء في قرارها :

> "خلصت اللجنة في اجتماعها الأسبوع الماضي ، إلى أنه على الرغم من أن أحداث 11سبتمبر بالتأكيد أحداث استثنائية ، إلا أن المعالجة ضمن

الآثار المالية لهذه الأحداث ويجب عدم استخدامها في هذه الحالة ، وقد لاحظت اللجنة أن الآثار الاقتصادية لهذه الأحداث على درجة من الحدة والاتساع تمنعها من الانعكاس تحت أي ظرف في أحد بنود قائمة الدخل ، وأي مدخل لمعالجة البنود الاستثنائية سيشمل فقط جزءاً – وربما جزءاً صغيراً – من الآثار الحقيقية لهذه الأحداث المأساوية ، وسيكون قراء التقارير المالية مهتمين بدرجة كبيرة بفهم الأثر الكلي لهذه الأحداث على كل شركة . وبالتالي فإن اللجنة ترى أن عرض جزء من الأثر كبند استثنائي سوف يعيق عملية الاتصال الفعال بدلاً من المساعدة عليها" .

التغيرات المحاسبية: Accounting Changes

يشير معيار الثبات المحاسبي إلى ضرورة تسجيل العمليات المتشابهة والإفصاح عنها بنفس الكيفية كل سنة ، ومعنى ذلك ، أن على الإدارة أن تختار مجموعة الممارسات المحاسبية التي تفي باحتياجات الوحدة التي تقوم بالتقرير ، وتستمر في استخدام هذه الممارسات كل سنة ، لكن قد تجد الوحدات المختلفة أحيانا ، أن عملية التقرير ربما تصبح أفضل إذا ما تم تغيير الطرق والإجراءات المستخدمة سابقًا ، أو يشترط مجلس معايير المحاسبة المالية أو لجنة تداول الأوراق المالية ضرورة مثل هذا التغيير . وعلى الرغم من أن نتائج البحوث في مجال كفاءة السوق تشير إلى أن التغيرات في الدخل نتيجة للتغيرات في الطرق المحاسبية لا تؤثر على أسعار الأسهم ، إلا أنه عند حدوث تغيرات في ممارسات عملية التقرير ، تنخفض قابلية مقارنة القوائم المالية بين الفترات ، ويشير معيار الإفصاح المحاسبي إلى ضرورة التقرير عن آثار هذه التغيرات ، لكن المسألة الأساسية بشأن التغير في الممارسات المحاسبية هي معرفة الطريقة المناسبة التي يجب أن تستخدم للإفصاح عن التغير . أو بعبارة أخرى ، هل يجب تغيير القوائم المالية التي سبق نشرها لتعكس الطريقة أو الإجراء الجديد ؟

وقد درس مجلس مبادئ المحاسبة هذه المسألة ، ونشر النتائج التي توصل إليها في رأيه رقم (20) بعنوان "التغيرات المحاسبية" ، وقد حدد هذا الإصدار ثلاثة أنواع من التغيرات المحاسبية وناقش موضوع الأخطاء في إعداد القوائم المالية ، وعرّف هذه التغيرات والأخطاء كما يلي :

1- **التغير في المبادئ المحاسبية** : يحدث هذا النوع من التغير عندما تتبنّى وحدة اقتصادية مبدأ محاسبيًا مقبولاً ومتعارفًا عليه ، يختلف عن آخر كانت تستخدمه لأغراض التقرير ، ومن أمثلة هذه التغيرات التغير من طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً ، إلى طريقة الوارد أولاً صادر أولاً لتسعير المخزون ، أو التغير في طرق الاستهلاك .

2- **التغير في التقديرات المحاسبية** : تنتج هذه التغيرات عن النتائج الضرورية للعرض الدوري ، أي أن عرض القوائم المالية يتطلب تقدير الأحداث المستقبلية . وهذه التقديرات عرضة للمراجعة الدورية ، ومن الأمثلة على هذه التغيرات ، التغير في تقدير حياة الأصول القابلة للاستهلاك ، وتغير تقدير إمكانية تحصيل المدينين .

3- **التغير في الوحدة محل التقرير** : سبب هذا النوع من التغيرات هو التغيرات في الوحدة التي تقوم بالتقرير ، والتي يمكن أن تكون نتيجة للاندماجات أو التغير في الشركات التابعة أو التغير في عدد من الشركات المندمجة .

4- **الأخطاء** : لا ينظر إلى الأخطاء باعتبارها تغيرات محاسبية ، بل هي نتائج للغلط أو الأخطاء الفنية ، مثل استخدام الطرق المحاسبية غير الصحيحة أو الأخطاء الحسابية .

وبعد ذلك استطرد المجلس في تحديد المعالجة المحاسبية المطلوبة للوفاء بمتطلبات الإفصاح في كل حالة ، وقد كان السؤال الأساسي يتعلق بمدى استحسان العرض الرجعي ، وتلخص الفقرات التالية توصيات المجلس بالخصوص .

التغيّر في المبادئ المحاسبية: Change in an Accounting Principle

عندما يتم تغيير أحد المبادئ المحاسبية ، فإنه يجب على الشركة معالجة آثار التغيير ، أثناء الفترة الحالية . إن ذلك يعني أن الشركة يجب أن تعيد تصوير القوائم المالية السابقة لهذا التغيير مع إظهار الأثر التراكمي لهذا التغيير ضمن صافي الدخل للسنة التي تم فيها التغيير . ويحتّم هذا المطلب تحديد التغيرات السنوية في صافي الدخل عن كل السنوات السابقة الناتج عن التّغيير من مبدأ محاسبي مقبول ومتعارف عليه إلى آخر . فعلى سبيل المثال ، إذا كانت الشركة قد غيّرت من طريقة القسط الثابت للاستهلاك إلى طريقة مجموعة أرقام السنين ، عندئذ يجب حساب الأثر التجميعي لهذا التغير عن جميع السنوات السابقة له والإفصاح عنه (صافياً من الضرائب) كرقم منفصل بين خانة

في الدخل (صافياً من الضرائب) كرقم مستقل بين البنود الاستثنائية وصافي الدخل ، إضافة إلى أن بيانات دخل السهم الواحد عن كل القوائم المقارنة ، يجب أن تشمل التّغيرات كما لو كانت التّغيرات مطبقة في السابق وبصورة ثابتة ، وهو المطلب الذي يؤدي إلى الإفصاح عن أرقام صورية إضافية لدخل السهم لكل فترة تعرض ، ويكون التغير قد أثر فيها على الدخل .

وقد كانت الخلاصة العامة لرأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (20) هي أن القوائم المالية التي سبق نشرها ، لا تحتاج إلى تعديل للتغيرات في المبادئ المحاسبية ، لكن لوحظ وجود حالات يُعتقد أنها مهمة لدرجة تتطلب عرض القوائم المالية بصورة رجعية عن كل السنوات . ويُشترط للقيام بالعرض الرجعي في الحالات التالية :

1- التغير من طريقة الواردة أخيراً صادر أولاً لتقييم المخزون إلى أي طريقة أخرى .

2- أي تغير في طريقة المعالجة المحاسبية لعقود الإنشاءات طويلة الأجل .

3- التغير من طريقة التكلفة الكلية أو إليها في الصناعات الاستخراجية .

ففي كل من هذه الحالات ، تجب إعادة عرض قائمة الدخل لتعكس عملية تبنّي المبدأ الجديد ، ولا داعي للإفصاح عن أي أرقام صورية إضافية أخرى ، إضافة إلى أن الشركة التي في طور التحول إلى العمومية (الطرح الأول للاكتتاب العام) يجب عليها عرض جميع قوائمها المالية بصورة رجعية عن جميع السنوات السابقة .

وبما أن حساب الأثر التجميعي للتّغير إلى طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً من أي طريقة أخرى لتسعير المخزون غير قابل للتطبيق عملياً ، عليه تجب معالجة عملية التّغيرات على نحو مستقبلي ، ومعنى ذلك أنه لا داعي للقيام بإعادة إعداد أو تصوير القوائم المالية السابقة ، ولا يتم التقرير عن أي أثر تجميعي . وفي مثل هذه الحالات ، يصبح رصيدمخزون نهاية المدة المسعر بالطريقة القديمة هو رصيد المخزون الافتتاحي وفق طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً .

والهدف من معالجة الأثر التجميعي والأرقام الصورية المصاحبة لها وإعادة عرض القوائم المالية السابقة لتعكس استخدام الطريقة الجديدة ، هو الوفاء بالخاصية النوعية المتمثلة في قابلية المقارنة ، فهذه الشروط تسمح للمستخدمين بمقارنة الأداء من فترة

لأخرى ليمكنهم تتبع الاتجاهات العامة بما يمكّنهم من وضع توقعاتهم للتدفقات النقدية المستقبلية ، وتحديد قيمة الشركة بناء على ذلك ، أما الاستثناء الوحيد والمتمثل في التّغير من طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً ، فيتطلب إفصاحات إضافية عن آثار هذا التغير المحاسبي في أرباح الفترة الحالية ، وعندئذ يمكن للمستخدم تعديل أرباح السنة الحالية بحيث يمكنه إجراء المقارنات مع الفترات السابقة .

إن التغير المحاسبي الذي قررت عنه الشركة Best Buy في سنتها 2003 كان نتيجة لتغيير في طريقة المعالجة المحاسبية للشهرة ومخصصات البائع . فابتداء من السنة المالية 2002 لم يعد مجلس معايير المحاسبة المالية يسمح بإهلاك الشهرة . حيث أصبحت الشركات مطالبة باختبار ما إذا كان رصيد الشهرة قد انخفض عند نهاية الفترة والإفصاح عن الانخفاض متى حدث كتغير في مبادئ المحاسبة ، إضافة إلى أن الشركة تحصل على مخصصات من البائعين نتيجة شراء وترويج منتجاتهم ، وقد طالب إصدار لجنة المهام الطارئة رقم 02-16 المعنون "معالجة البائع الثاني Reseller للنقدية المحصلة من البائع" ، بتغير الشركة لمعالجتها المحاسبية لهذه المخصصات – لكن مناقشة هذا الموضوع لا تقع ضمن إطار هذا الكتاب .

التغير في التقديرات: Changes in Estimates

تعالج التّغيرات في التقديرات في المستقبل فقط ، ولا تحتاج إلى تعديلات في القوائم المالية المنشورة سابقاً ، وتتم معالجتها محاسبيًا في فترة التّغير ، وإذا تأثّرت بها أكثر من فترة مالية تتم معالجتها في فترة التّغير وفي المستقبل . فعلى سبيل المثال ، لو فرضنا أن شركة قدّرت من البداية أن أحد الأصول سيكون عمره الإنتاجي هو 10 سنوات ، وبعد ثلاث سنوات من الخدمة ، تم تقدير عمره من جديد على أساس 8 سنوات فقط ، عندئذ يتم استهلاك قيمته الدفترية المتبقية على عمره الإنتاجي المتبقي والمقدر بخمس سنوات ، ويتم الإفصاح عن أثر التغيرات في التقديرات على دخل التشغيل والبنود الاستثنائية والمبالغ المتعلقة ببيانات السّهم الواحد في السنة التي حدثت فيها هذه التّغيرات . وكما هو الحال مع التّغيير إلى طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً ، لابد أن تساعد الإفصاحات الإضافية المستخدمين في أحكامهم بشأن قابلية المقارنة .

التغيرات في الوحدات محل التقرير: Change in Reporting Entities

يجب الإفصاح عن التغيرات في الوحدات محل التقرير بصورة رجعية عن طريق تعديل القوائم المالية المعروضة ، كما لو أن الوحدة الجديدة محل التقرير كانت موجودة في تاريخ إعداد القوائم المالية للمرة الأولى ، ومعنى ذلك أنه يتم إعادة عرض القوائم المنشورة سابقاً لتعكس التغير في الوحدة محل التقرير ، كما يجب أن تشير القوائم المالية إلى طبيعة التّغير وأسبابه ، إضافة إلى ضرورة الإفصاح عن أثر التّغير على كل من دخل التشغيل وصافي الدخل والمبالغ ذات الصلة ببيانات السهم الواحد في كل من القوائم المالية المقارنة المعروضة . فالتغير في الوحدة محل التقرير ، قد يغيّر بشكل مادي في القوائم المالية . فعلى سبيل المثال ، إذا كانت هناك شركة تابعة غير موحدة وتم توحيد بياناتها ، عندئذ يتم استبعاد حساب الاستثمار أو المساهمة ، وتتم إضافة أصول والتزامات الشركة التابعة لتلك الخاصة بالشركة الأم ، وعندما يحدث ذلك يتأثر كل من إجمالي الأصول والديون ومعظم النسب المالية كذلك ، وإذا لم تكن هناك إعادة إعداد أو تصوير للقوائم المالية بصورة رجعيّة ، فإن المستثمر سيجد صعوبة في مقارنة أداء الشركة قبل وبعد التغير المحاسبي – إن لم تكن هذه المقارنة مستحيلة .

الأخطاء: Errors

تم تعريف الأخطاء في قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (16) على أنها تسويات لفترات سابقة (سترد مناقشتها لاحقا في هذا الفصل) ، ويجب الإفصاح عن طبيعة الخطأ وأثره على الدخل التشغيلي وصافي الدخل والمبالغ ذات الصلة ببيانات السهم الواحد في الفترة التي تم فيها اكتشاف هذا الخطأ ، وفي حالة ما إذا كانت الفترة السابقة المتأثرة من بين القوائم المقارنة المعروضة ، يجب الإفصاح عن المعلومة الصحيحة بالنسبة للفترة التي حدث فيها الخطأ ، ويعد هذا المطلب توسعاً منطقياً في المعالجة الرجعية ، لأن الاستمرار في التقرير عن معلومات مع العلم بأنها غير صحيحة ، يمثل تضليلاً متعمداً للمستثمرين ، وبتوفير التصحيحات بأثر رجعي يمكن لهؤلاء المستثمرين تقييم الأداء الفعلي للشركة مع الزمن ، وفيما يلي أمثلة على الأخطاء :

1- التغير من تطبيق محاسبي لا يحظى بالقبول العام إلى آخر يحظى بالقبول العام .

2- الأخطاء الحسابية .

3- عدم إثبات الإيرادات أو المصروفات المستحقة أو المؤجلة في نهاية الفترة المحاسبية .

4- التصنيف غير الصحيح للتكاليف والمصروفات .

أرباح السهم الواحد: Earnings per Share

نتج عن استخدام متّخذي القرارات لقائمة الدخل كمصدر أساسي للمعلومات ، الحاجة إلى الإفصاح عن مقدار الأرباح السنوية المستحقة للمجموعات المختلفة من المستثمرين ، وتعتبر المبالغ التي تؤول إلى حملة الدّين (السندات) ، والأسهم الممتازة (يطلق عليها الأوراق المالية ذات الأولوية) ثابتة بشكل عام ، بينما يعتبر حملة الأسهم العادية هم الملاّك المتبقون . وتعتمد حقوقهم على أرباح الشركة على مستويات الإيرادات والمصروفات المصاحبة لها ويؤول إليهم ما يتبقّى من الدخل بعد دفع الفوائد وتوزيعات الأسهم الممتازة ، ويعتبر هذا المقدار المتبقّي هو محور اهتمام تحديد الدخل المحاسبي ، ويتم التقرير عن دخل الشركة الذي يؤدي إلى حملة الأسهم العادية في قائمة الدخل على أساس أرباح السهم الواحد .

وتعتبر عملية احتساب أرباح السهم الواحد بسيطة نسبياً ، حيث تتم قسمة صافي الدخل المتاح لحملة الأسهم العادية ، بعد استقطاع المدفوعات لحملة الأوراق المالية ذات الأولوية ، على المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة المحاسبية ، لكن الإفصاح عن قيمة أرباح السهم الواحد الأساسية غير كاف لمقابلة احتياجات المستثمر ، نظراً للآثار المحتملة لإصدارات الأوراق المالية المختلفة التي يمكن أن تقوم بها الشركة ، حيث قامت بعض الشركات على سبيل المثال ، بإصدار خيارات أسهم ، وضمانات أسهم ، وأوراق مالية قابلة للتحويل ، يمكن تحويلها إلى أسهم عادية حسب رغبة حاملها ، وعندما يتم استبدال هذه الأوراق المالية مقابل أسهم عادية ، فإنها تؤدي إلى تخفيض الأرباح التي تؤول إلى حملة الأسهم السابقين ، فاستخدام الخيارات أو الضمانات أو تحويل الأوراق المالية إلى أسهم عادية ، سيؤدي إلى زيادة عدد الأسهم العادية مما يؤدي إلى أثر تخفيضي على ربح السهم الواحد ، لكن هذه الآثار على ربحية السهم الواحد تزيد تعقيداً عندما تكون الشركة لديها أوراق مالية قابلة للتحويل قائمة ، لأنه ، بالإضافة إلى إصدار أسهم جديدة عادية ، يزيد مقدار أرباح الشركة المتاحة لحملة الأسهم العادية

التحويل إمّا زيادة أو نقص أرباح السهم المقرر عنها ، لأن الزيادة في الأسهم العادية المصدرة قد يكون متناسباً بشكل أقل أو أكثر مع الزيادة المصاحبة في صافي الدخل المتاح لحملة الأسهم العادية .

وقد ناقش مجلس مبادئ المحاسبة تشعبات هذه الموضوعات في رأيه رقم (9) ، ووضع مفاهيم الورقة المالية ذات الأولوية والورقة المالية المتبقية ونصّ هذا الإصدار على ما يلي :

"متى كان هناك أكثر من نوع واحد من الأسهم ، أو متى كانت هناك أوراق مالية لها حق المشاركة في التوزيعات أو كانت هناك أوراق تشتق بصورة واضحة قدراً كبيراً من قيمتها من حق تحويلها أو من الخصائص التي تشترك فيها مع الأسهم العادية ، عندئذ يجب اعتبار هذه الأوراق " أوراقًا مالية متبقية " وليست " أوراقًا مالية ذات أولوية عند الغرض من احتساب ربح السهم الواحد" .

وقد كانت أحكام رأي المجلس رقم (9) في شكل توصية مؤكدة ، لكنها لم تكن ملزمة ، إلا أن وضع هذا المفهوم شكل الإطار العملي لرأي المجلس رقم (15) بعنوان "ربح السهم الواحد" ، وقد علّق هذا الرأي الأخير على الأهمية الممنوحة لمعلومات ربح السهم من قبل المستثمرين والسوق ، وخلص إلى الحاجة إلى وجود طريقة ثابتة لحسابها ، بما يجعل مبالغ ربح السهم الواحد قابلة للمقارنة بين كل قطاعات بيئة الأعمال .

وقد جعل رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (15) عرض أرقام ربح السهم الواحد لكل من الدخل قبل البنود الاستثنائية وصافي الدخل أمراً إلزامياً على الشركات . وقد ألغت قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (128) هذا المطلب واشترطت عرض أرقام ربح السهم الواحد بالنسبة للدخل من العمليات المستمرة وصافي الدخل في متن قائمة الدخل ، إضافة إلى ضرورة عرض أرقام ربح السهم الواحد لكل من العمليات المتوقف عنها والبنود الاستثنائية والأثر التجميعي للتغيرات المحاسبية .

ووفقاً لرأي مجلس مبادئ المحاسبة ، إما أن تكون الشركة ذات هيكل رأس مالي بسيط ، أو ذات هيكل رأس مالي معقد ، فالهيكل الرأس مالي البسيط هو الهيكل الذي يتكون من الأسهم العادية فقط أو الأوراق المالية التي لا يؤدي استخدامها أو تحويلها مجتمعة إلى تخفيض ربح السهم الواحد بنسبة 3% أو أكثر .

أما الشركات- ذلك الهيكل الرأسمالي المعقد- فقد كان يطلب منها عرض أرقام مزدوجة لربح السهم الواحد وهذه الأرقام هي :

1- ربح السهم الواحد الأولي .

2- ربح السهم الواحد المخفض بالكامل .

وقد كان الهدف من ربح السهم الواحد الأولي ، هو عرض أثر التخفيض الأكثر احتمالاً نتيجة استخدام الخيارات أو تحويل الأوراق المالية على ربح السهم الواحد ، ويحتوي على الأثر التخفيضي فقط لمكافئات الأسهم العادية . وقد عرّف رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (15) مكافئات الأسهم العادية بأنها تلك الأوراق المالية التي ليست في شكل أسهم عادية لكنها تحتوي على شروط تمكّن من بحوزتهم من أن يصبحوا حملة أسهم عاديين ، والمشاركة في أي تحسن يطرأ على الأسهم العادية . فعلى سبيل المثال ، اعتبرت الضمانات والخيارات والحقوق مكافئات للأسهم العادية ، لأنها وجدت بهدف إعطاء حاملها حق شراء أسهم عادية ، وقد استدعى العرض المزدوج ضرورة إعادة عرض ربح السهم الواحد في ظل افتراض أن استخدام أو تحويل الأوراق المالية ذات الأثر التخفيضي الكبير (مكافئات الأسهم العادية لربح السهم الواحد الأولي ، وكل الأوراق المالية بالنسبة لربح السهم الواحد تماما) قد حدث فعلاً .

وقد تعرّضت أحكام رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (15) للنقد لكونها حكمية ومعقدة كثيراً وغير منطقية ، وتركزت الانتقادات أساسًا على المتطلبات المتعلقة بتحديد ما إذا كانت الورقة القابلة للتحويل هي مكافئ للأسهم العادية ، ففي ظل رأي المجلس رقم (15) كانت الورقة المالية القابلة للتحويل تعتبر مكافئة للسهم العادي إذا كان العائد عليها عند الإصدار يقل عن ثلثي العائد على سندات الشركة الممتازة والمصنفة (Aa) ، ولا يعكس هذا المطلب مدى احتمالية التحويل في سوق للأوراق المالية ، ونتيجة لذلك ، تم إهمال التغيرات في الأسعار السوقية اللاحقة على الإصدار التي يمكن أن تغير طبيعة الأوراق القابلة للتحويل من الأوراق ذات الأولوية إلى أوراق يرجح أن يتم تحويلها ، ولذلك كان هناك احتمال أن تصنّف الأوراق المالية المتشابهة المصدرة من شركات مختلفة بطريقة مختلفة للأغراض المتعلقة بتكافؤها مع الأسهم العادية .

إضافة إلى أن الحاجة إلى العرض المزدوج حسب ما جاء في رأي المجلس رقم (15) كانت موضوع شك ، فالشركات ذات الهيكل الرأسمالي المعقد لم تكن مطالبة بالتقرير عن ربح السهم الأساسي غير المخفض . ويرى النقاد أن النقطتين المتطرفتين بين عدم التخفيض والتخفيض التام هما مجرد نهايتان تقعان على سلسلة من التخفيضات الممكنة ، وأن كلتا النقطتين لهما محتوى إعلامي ، علاوة على أن العديد من المستخدمين يرون أن ربح السهم الواحد الأساسي أكثر فائدة من ربح السهم الواحد الأولي . وقد أشارت إحدى الدراسات البحثية ، تمشيا مع وجهة النظر هذه ، إلى أن ربح السهم الواحد الأولي نادراً ما يختلف عن ربح السهم الواحد المخفض تماماً .

نشر مجلس معايير المحاسبة المالية سنة 1991 خطة لجعل القوائم المالية أكثر فائدة للمستثمرين والدائنين ، وذلك بزيادة قابلية المقارنة بين المعلومات المالية على المستوى الدولي ، ونتيجة لذلك ، قام المجلس بالعمل على مشروع احتساب وعرض معلومات ربح السهم الواحد ، وكانت لجنة معايير المحاسبة الدولية قد بدأت مشروعاً مماثلاً في سنة 1989 ، وكان كلا المشروعين استجابة للانتقادات الموجهة لتعقيد وحكمية حسابات ربح السهم التي سبق بيانها أعلاه ، ورغم أن الهيئتين اتفقتا على التعاون مع بعضهما البعض في المشاركة في المعلومات ، إلا أن كلاً منهما أصدر قائمة منفصلة لكنهما كانتا متشابهتين . وهاتان القائمتان هما قائمة معايير المحاسبة الدولية رقم (33) ، وقائمة معايير المحاسبة المالية رقم (128) .

حيث قرر مجلس معايير المحاسبة المالية استبدال ربح السهم الأولي بربح السهم الأساسي ، مستعرضاً لذلك المبررات التالية :

1- إن بيانات ربح السهم الأساسي ، وبيانات ربح السهم المخفض ، يعطيان المستخدمين أهم مدى يمكن تأكيده على أساس واقعي لاحتمالات ربح السهم الواحد .

2- إن استخدام إحصائيات ربح السهم الواحد ، على أساس مشترك دولياً مسألة مهمة بسبب وجود قواعد البيانات الموجهة للتحليل المالي ودولية الأعمال وأسواق رأس المال .

3- إن فكرة مكافئات الأسهم العادية لم تنجح بكفاءة في الواقع العملي .

4- إن احتساب ربح السهم الواحد الأولي معقد ، وقد لا يمكن فهمه جيداً وتطبيقه بشكل ثابت .

5- إن عرض ربح السهم الواحد الأساسي سيقلل من الانتقادات المترتبة على حكمية تحديد ما إذا كانت الورقة المالية مكافئة للسهم العادي أم لا .

وقد طالبت قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (128) بعرض ربح السهم الواحد لكل الشركات التي أصدرت أسهماً عادية أو أوراقاً مالية أخرى ينتج عن استخدامها أو تحويلها إصدار أسهم عادية متى تم تداول هذه الأوراق بين الجمهور ، فالشركات ذات الهيكل الرأسمالي البسيط يتوجب عليها التقرير عن أرقام ربح السهم الأساسي فقط ، وقد عرّفت هذه القائمة الهياكل الرأسمالية البسيطة ، بأنها تلك الهياكل التي تتكون من الأسهم العادية القائمة فقط ، أما كل الشركات الأخرى فيتوجب عليها عرض مبالغ ربح السهم الواحد الأساسي ، وربح السهم الواحد المخفّض .

ربح السهم الواحد الأساسي : Basic EPS

الهدف من ربح السهم الواحد الأساسي ، هو قياس أداء الشركة خلال فترة التقرير من منظور حملة الأسهم العادية ، ويحسب بقسمة الدخل المتاح لحملة الأسهم العادية على المتوسط الموزون للأسهم العادية القائمة خلال الفترة ، أي أن :

$$\text{ربح السهم الواحد الأساسي} = \frac{\text{صافي الدخل} - \text{توزيعات الأسهم الممتازة}}{\text{المتوسط الموزون للأسهم القائمة}}$$

ربح السهم الواحد المخفض : Diluted EPS

الهدف من ربح السهم الواحد المخفض ، هو قياس الأداء الظاهري للشركة خلال فترة التقرير من منظور حملة الأسهم العادية ، كما لو أن تحويل أو استخدام الأوراق المالية ذات الأثر التخفيضي المحتمل قد حدث ، وهذه هي عملية العرض التي تتماشى مع هدف إطار العمل المفاهيمي من توفير المعلومات عن أداء المشروع المالي بما يفيد في تقييم مستقبل المشروع ، وبذلك يكون ربح السهم الواحد الأساسي رقماً تاريخياً يقرر عما كان عليه أداء المشروع خلال الفترة ، بينما يُظهر ربح السهم الواحد المخفض ما

للمستخدمين المعلومات اللازمة لتوقع المعلومات التاريخية في المستقبل وتعديل هذه التوقعات على أساس آثار التخفيض المحتمل .

ويتم إظهار الآثار التخفيضية لخيارات الشراء والضمانات على ربح السهم الواحد عن طريق تطبيق طريقة أسهم الخزانة ، أما الآثار التخفيضية لخيارات البيع المكتوبة التي تستدعى من الوحدة محل التقرير إعادة شراء أسهمها ، فتحسب بتطبيق طريقة أسهم الخزانة المعكوسة ، ويحسب الأثر التخفيضي للأوراق المالية القابلة للتحويل باستخدام طريقة افتراض التحويل . If-converted method و سنورد لاحقاً توضيحاً لكل هذه الطرق .

ويتم استبعاد الأوراق المالية التي يؤدي استخدامها أو تحويلها إلى آثار مخالفة لأثر التخفيض (أي التي يؤدي استخدامها أو تحويلها إلى زيادة ربح السهم الواحد) من عملية حساب ربح السهم الواحد المخفض ، لأن ربح السهم الواحد المخفَّض يجب أن يفصح عن أكبر قيمة ممكنة للتخفيض ، وإذا كان هناك أكثر من نوع واحد من الأوراق المالية التخفيضية عندئذ يجب تحديد الآثار المحتملة للأوراق المختلفة عن طريق حساب أرباح السهم الواحد التزايدية أولاً ثم إدخال الأوراق في حساب الأرباح المخفضة بدءً بالأوراق المالية الأقل ربحية لكل سهم تزايدي واحد (أي تلك التي تتمتع بأكبر أثر تخفيضي) وهكذا .

خيارات الشراء والضمانات : Call options and warrants

تعطي خيارات الشراء والضمانات لحاملها ، حق شراء أسهم من أسهم الشركة وفق سعر محدد على الخيار (يُسمى سعر التنفيذ : exercise or strike price) ، ويتسلم حامل الخيار أو الضمان في الحالات العادية لاستخدام خيارات الأسهم والضمانات أسهمًا من الأسهم العادية للشركة مقابل نقدية ، لكن حملة هذه الخيارات أو الضمانات لا يستخدمونها عادة ، إلا إذا كان سعر السهم العادي في السوق يفوق السعر وفقًا للخيار .

وبدلاً عن قيام مجلس معايير المحاسبة المالية بوضع فروض حول كيف تتصرف الشركة في المتحصلات النقدية من استخدام كل حقوق الشراء أو الضمانات ، طلب المجلس استخدام طريقة أسهم الخزانة لتحويل الآثار التخفيضية [illegible]

الواحد . ويُفترض في ظل هذا المدخل ، أن تكون أسهم الخزانة مشتراة من هذه المتحصلات بسعر مساو لمتوسط سعر السوق خلال الفترة ، ويُطلق على الفرق بين عدد الأسهم التي يُفترض إصدارها عند استخدام أو تنفيذ الخيارات وعدد أسهم الخزانة مصطلح الأسهم الإضافية ، ويضاف عددها إلى المتوسط الموزون لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة لتحديد الأثر التخفيضي لاستخدام الخيارات أو الضمانات .

خيارات البيع المكتوبة : Written put options

تتطلب خيارات البيع المكتوبة وعقود الشراء المستقبلية من الوحدة محل التقرير ، أن تشتري أسهمها الخاصة بأسعار محددة مسبقاً ، وتعتبر هذه الأوراق المالية ذات أثر تخفيضي متى كان سعر الاستخدام أو التنفيذ يفوق متوسط سعر السوق خلال الفترة ، وهكذا يتم حساب أثرها التخفيضي باستخدام طريقة أسهم الخزانة المعكوسة ، وهذا الإجراء هو في الأساس عكس طريقة أسهم الخزانة التي سبق بيانها لكل من خيارات الشراء والضمانات .

ويُفترض في ظل طريقة أسهم الخزانة المعكوسة ، أن تقوم الشركة بإصدار ما يكفي من الأسهم العادية بسعر مساو لمتوسط سعر السوق ، لتحصل على الأموال اللازمة للوفاء بالعقد ، ولذلك يفترض أن تكون الأموال المحصلة من إصدار الأسهم هي المستخدمة لتنفيذ خيار البيع (شراء أسهمها طبقا للعقد) ، ويتم إضافة الأسهم الإضافية (الفرق بين عدد الأسهم المفترض إصداره وعدد الأسهم التي سيتم تسلُّمها عند استخدام خيار البيع) إلى المقام لحساب ربح السهم الواحد المخفض .

الأوراق المالية القابلة للتحويل : Written put options

الأوراق المالية القابلة للتحويل هي الأوراق المالية (عادة الأسهم الممتازة والسندات) القابلة للتحويل إلى أوراق مالية أخرى (عادة الأسهم العادية) عند معدل تبادل محدد مسبقاً ، ولتحديد ما إذا كانت الورقة المالية ذات أثر تخفيضي ، يتطلب الأمر حساب ربح السهم الواحد ، كما لو أن عملية التحويل قد تمت ، و مقارنة هذا الرقم مع ربح السهم الواحد في غياب التحويل ، فإذا كانت عملية التحويل تؤدي إلى انخفاض ربح السهم الواحد تكون الورقة المالية ذات أثر تخفيضي ، و إلا تعتبر ذات أثر مخالف للتخفيض ، و لا يتم إدراج الأثر الصوري للتحويل في [illegible]

وفي ظل طريقة افتراض التحويل يتم القيام بما يلي :

1- إذا كان لدى الشركة أسهم ممتازة قابلة للتحويل ، تتم إضافة التوزيعات الخاصة بالأسهم الممتازة القابلة للتحويل إلى البسط ، فإذا كانت الأسهم الممتازة قد تم تحويلها ، لن تكون هناك أسهم ممتازة قائمة خلال الفترة ، وبالتالي لن تكون هناك مدفوعات توزيعات لها ، وهكذا لن تكون هناك حقوق لحملة الأسهم الممتازة القابلة للتحويل على صافي الدخل .

2- إذا كانت الشركة عليها دين قابل للتحويل ، تتم إضافة مصروفات الفائدة المتعلقة بهذا الدّين صافية من الأثر الضريبي إلى البسط ، فإذا كان الدّين القابل للتحويل قد تم تحويله ، فلن تكون هناك فوائد قد دفعت إلى الدائنين ، وبالمثل لن تكون هناك استفادة ضريبية ، ونتيجة لذلك ، سيكون صافي الدخل ومن ثم دخل حملة الأسهم العادية ، أكبر بمقدار مصروف الفوائد الذي تم توفيره مطروحاً منه الاستفادة الضريبية عليه .

3- تتم إضافة عدد الأسهم التي كان سيتم إصدارها عند تحويل الأوراق القابلة للتحويل إلى المقام

الأسهم محتملة الإصدار : Contingently Issuaable shares

الأسهم المحتملة الإصدار ، هي تلك الأسهم التي يعتمد احتمال إصدارها على حدوث شروط معينة ، مثل تحقيق مستوى معين من الدخل ، أو مستوى معين من الأسعار السوقية للأسهم العادية في المستقبل ، فإذا كانت كل الشروط الضرورية لم يتم الوفاء بها حتى نهاية فترة التقرير ، عندئذ تشترط قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (128) ضرورة إدراج الأسهم محتملة الإصدار عند احتساب ربح السهم الواحد المخفض بناءً على عدد الأسهم التي سيتم إدراجها - إن وجدت - إذا كانت نهاية فترة التقرير هي نهاية الفترة الاحتمالية ، فمثلاً ، إذا كانت الأسهم سيتم إصدارها عند تحقيق مستوى معين من الدخل يجب على الشركة أن تفترض أن المستوى الحالي من الأرباح سيستمر حتى نهاية الاتفاق ، وإذا ما وصلت الأرباح الحالية إلى الحد الأدنى للأرباح المستهدفة على الأقل ، يجب في ظل هذا الافتراض ، أن يتم إدراج الأسهم

إن كلاً من شركتي Best Buy و Circuit City لديها هيكل رأس مالي معقد ، وبالتالي تفصح كل منهما عن ربح السهم الواحد الأساسي ، وربح السهم الواحد المخفض في قائمة الدخل الخاصة بها عن السنة المالية 2003 إلا أن شركة Best Buy أضافت التوضيحات التالية حول احتساب ربح السهم الواحد في ملاحظات القوائم المالية الخاصة بها :

تحسب أرباح السهم الأساسية بناء على المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية المصدرة ، وتحسب أرباح السهم المخفضة بناء على متوسط عدد الأسهم العادية المصدرة معدلة بعدد الأسهم الإضافية التي كان سيتم إصدارها لو تم إصدار الأسهم ذات الأثر التخفيضي . وتشمل الأسهم ذات الأثر التخفيضي المحتمل كلاً من خيارات الأسهم والسندات القابلة للتحويل بافتراض مقابلة بعض المعايير والمكافآت التي تعتمد على الأسهم الممنوحة وفق خطط التعويض بناء على الأسهم.

وقد استبعدت في عملية احتساب الأسهم التخفيضية خيارات الأسهم القائمة ذات الأثر العكسي للتخفيض المصدرة لشراء عدد 24.6 مليون و 7.2 مليون و 7.2 مليون سهم في التواريخ 1 مارس 2003 ، و 2 مارس 2002 و 3 مارس 2001 على التوالي ، لأن أسعار استخدام هذه الخيارات كانت أكبر من متوسط سعر السوق للأسهم العادية ، ولم يتم إدراج السندات القابلة للتحويل في حساب ربح السهم الواحد المنخفض ، لأن معايير تحويل الدّين لم تتم مقابلتها .

الاستفادة من أرباح السهم الواحد : per share Usefulness of Earnings

إن الهدف العام لبيانات أرباح السهم الواحد ، هو تزويد المستثمرين بمؤشر عن(1) قيمة الشركة ، (2) التوزيعات المتوقعة مستقبلاً . وأهم القضايا النظرية المحيطة بعرض أرباح السهم الواحد ، هي مسألة ما إذا كانت هذه المعلومات يجب أن تستند إلى المعلومات التاريخية أم التنبؤية ، لكن الهيئات المحاسبية الرسمية اتخذت بصورة عامة موقفاً يدعو إلى ضرورة عرض هذه المعلومات على أساس تاريخي فقط . وتتماشي الآراء التي سبق وعبر عنها رأي مجلس مبادئ رقم (15) ، وتعبر عنها حاليا قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (128) في هذا الـ

وقد أُطلق على أرباح السهم الواحد مصطلح المؤشر التلخيصي ، لأنها رقم وحيد يمكنه إيصال كم كبير من المعلومات عن أداء المشروع و مركزه المالي . وقد أدى استمرار الاتجاه نحو تعقيد التقرير المالي بالعديد من المستخدمين إلى استعمال المؤشرات التلخيصية ، وترجع شهرة أرباح السهم الواحد بصورة خاصة إلى الاعتقاد بأنها تحتوي على معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتوزيعات وأسعار الأسهم المستقبلية ، ولكونها تشكّل مقياسًا لكفاءة الإدارة ، لكن احتياجات المستثمرين يمكن الوفاء بها بشكل أفضل بالمقاييس التي تتنبأ بالتدفقات النقدية (مثل حصة السهم من التوزيعات الحالية أو الصورية أو التقديرية) . فكما سيرد في الفصل السابع ، يمكن لبيانات التدفق النقدي بذاتها أن توفر معلومات أكثر ملاءمة للمستثمرين مما تقدمه بيانات الأرباح التي تعتمد على أساس الاستحقاق للدخل المحاسبي . ولا يشجع العديد من المحاسبين على استخدام المؤشرات التلخيصية مثل أرباح السهم الواحد لأنهم يعتقدون أن فهم أداء الشركة يتطلب تحليلاً أشمل مما توفره نسبة واحدة .

الدخل الشامل: Comprehensive Income

تم تحديد سمات الموضوعات المتعلقة بالإفصاح عن الدخل بصورة عامة في ضوء مقارنة مفهوم الأداء التشغيلي الجاري ومفهوم الدخل الشامل ، وعلى الرغم من أن مجلس معايير المحاسبة المالية اتبع بشكل عام مفهوم الدخل الشامل ، إلا أنه قام أحيانًا ببعض الاستثناءات لهذا المفهوم ، حيث طالبت عدة معايير محاسبية عدم إدراج بعض البنود التي تعتبر مكونات للدخل الشامل في قائمة الدخل ، وعرض مكونات أخرى في الملاحظات ، والمنطق في هذه المعالجة هو أن عملية الربح لم تكتمل ، ومن أمثلة البنود التي لا يفصح عنها حاليًا في قائمة الدخل التقليدية ويتم التقرير عنها في أماكن أخرى ما يلي (مقابل كل منها رقم الفصل الذي تمت مناقشتها به بين قوسين) :

1- تسويات ترجمة العملة الأجنبية (الفصل السادس عشر) .

2- مكاسب وخسائر عمليات العملة الأجنبية التي تراد بها الحماية الاقتصادية لصافي الاستثمار في وحدات أجنبية (الفصل السادس عشر) .

3- مكاسب وخسائر عمليات العملة الأجنبية داخل الشركة ذات الطابع الاستثماري طويل الأجل (أي إذا كانت التسوية غير مخطط لها أو متوقعة في المستقبل المنظور) ، إذا كانت الأحداث الداخلية في العمليات مدمجة أو موحدة أو تتم

معالجتها محاسبيًا وفق طريقة الملكية في القوائم المالية للمشروع محل التقرير (الفصل السادس عشر) .

4- التغير في القيمة السوقية للعقود المستقبلية التي تمثل حماية لأصل مفصح عنه بالقيمة السوقية ، ما لم يكن لابد من الاعتراف بسرعة بالمكاسب أو الخسائر بسبب عدم وجود الارتباط القوي (الفصل السادس عشر) .

5- فائض التزام المعاشات الإضافية عن تكاليف الخدمة السابقة غير المعترف بها (الفصل الرابع عشر) .

6- مكاسب وخسائر الحيازة غير المحققة للأوراق المالية المتاحة للبيع (الفصل العاشر) .

7- مكاسب وخسائر الحيازة غير المحققة الناتجة عن تحويل الدَّين من مجموعة الأوراق المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى مجموعة الأوراق المتاحة للبيع (الفصل العاشر) .

8- الزيادة أو الانخفاض اللاحق (إذا لم يكن خلاف الانخفاض المؤقت) في القيمة العادلة للأوراق المالية المتاحة للبيع التي سبق تخفيضها بفعل الضرر (الفصل العاشر) .

وفي سنة 1996بدأ مجلس معايير المحاسبة المالية مشروعًا يهدف إلى المطالبة بالإفصاح عن الدخل الشامل من قبل مشروعات الأعمال ، وقد تم القيام بهذا المشروع استجابة لمجموعة من المخاوف من بينها :

1- الاستخدام المتزايد للتمويل خارج الميزانية من قبل الشركات .

2- الممارسة المحاسبية التي يتم وفقا لها الإفصاح عن بعض بنود الدخل الشامل مباشرة في حقوق الملكية .

3- الاعتراف بالحاجة إلى تشجيع التوفيق دوليًا بين معايير المحاسبة .

وتنضوي الموضوعات التي تم تناولها في هذا المشروع تحت خمسة أسئلة عامة هي :

1- ما إذا كان يجب الإفصاح عن [illegible]

2- ما إذا كانت التسويات المحاسبية المتجمعة يجب الإفصاح عنها ضمن الدخل الشامل .

3- كيف يمكن تصنيف مكونات الداخل الشامل لأغراض العرض والإفصاح .

4- ما إذا كان الدخل الشامل يجب الإفصاح عنه في قائمة واحدة أم قائمتين للأداء المالي .

5- ما إذا كانت مكونات الدخل الشامل الآخر يجب عرضها قبل أو بعد استبعاد الأثر الضريبي الخاص بها .

ويعرف الدخل الشامل بأنه "التّغير في حقوق الملكية (صافي الأصول) في مشروع الأعمال خلال الفترة نتيجة العمليات والأحداث الأخرى والظروف من المصادر الأخرى خلاف الملاّك ، ويشمل كل التغيرات في حقوق الملكية خلال فترة معينة باستثناء تلك الناتجة عن استثمارات الملاّك والتوزيعات عليهم" ، ويُستخدم مصطلح الدخل الشامل لبيان إجمالي كل مكونات الدخل الشامل بما في ذلك صافي الدخل ، وقد استُخدم في القائمة رقم (130) مصطلح الدخل الشامل الآخر ، للإشارة إلى الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر التي تدخل ضمن الدخل الشامل ، لكنها تُستبعد من صافي الدخل . وقد كان الغرض المعلن عنه للإفصاح عن الدخل الشامل هو الإفصاح عن مقياس للأداء العام للمشروع عن طريق الإفصاح عن كل التغيرات في حقوق الملكية في المشروع نتيجة للعمليات والأحداث الاقتصادية خلال الفترة ، خلاف العمليات مع الملاّك بصفتهم ملاكاً .

وقد طالبت هذه القائمة بالإفصاح عن الدخل الشامل ، وناقشت كيفية الإفصاح عنه وعن مكوناته ، بما في ذلك صافي الدخل ، إلا أنها لم تحدد متى يتم الاعتراف بالبنود المكونة له أو كيفية قياسها . وقد أشار مجلس معايير المحاسبة المالية إلى أن المعايير المحاسبية القائمة حالياً والمستقبلية ستوفر استرشادات للبنود التي يتم إدراجها ضمن الدخل الشامل ومكوناته ، وكما أشارت إلى أن المعلومات التي يوفرها التقرير عن الدخل الشامل إذا ما استخدمت إلى جانب المعلومات والإفصاحات الواردة في القوائم المالية الأخرى قد تمكّن المستثمرين والدائنين وغيرهم من تقييم أداء المشروع

وقد كان الموضوع الأساسي عند تناول ماهية البنود التي يجب إدراجها في الدخل الشامل هو ما إذا كانت آثار بعض التسويات المحاسبية للفترات السابقة ، كالأثر التجميعي للتغير في المبادئ المحاسبية ، يجب الإفصاح عنها كجزء من الدخل الشامل أم لا ، وتوصل المجلس في النهاية ، إلى الأخذ بالتعريف الوارد في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (5) الذي يشير إلى أن هذا المفهوم يشمل كل التغيرات المعترف بها في حقوق الملكية (صافي الأصول) بما في ذلك التسويات المحاسبية المتجمعة ، وقرر المجلس العمل بهذا التعريف ، ومن ثم إدراج التسويات المحاسبية المتجمعة كجزء من الدخل الشامل .

وفيما يتعلق بمكونات الدخل الشامل ، اشترط هذا المعيار على الشركات الإفصاح عن مقدار صافي الدخل ، لكن هذا المقدار يجب أن يُعطى أهمية مساوية للمبالغ المعلن عنها للدخل الشامل ، لأن صافي الدخل والدخل الشامل متساويان للمشروع الذي ليست لديه بنود أخرى للدخل الشامل خلاف صافي الدخل . ولم تغيِّر هذه القائمة من التصنيفات داخل صافي الدخل ، حيث تشمل هذه التصنيفات ، كما سبق مناقشتها ، كلاً من صافي الدخل من العمليات المستمرة ، والعمليات المتوقف عنها والبنود الاستثنائية ، والآثار التجميعية للتغيرات في المبادئ المحاسبية ، أما البنود التي تدخل في الدخل الشامل الآخر فتصنَّف حسب طبيعتها ، حيث تشمل هذه التصنيفات كلاً من بنود العملة الأجنبية ، وتسويات الحد الأدنى لالتزامات المعاشات التقاعدية ، والمكاسب والخسائر غير المحققة على بعض الاستثمارات في أوراق الدّين وأوراق الملكية .

وعند الإفصاح عن الدخل الشامل ، فإن الشركات مطالبة باستخدام أسلوب الإفصاح الإجمالي للتصنيفات ذات العلاقة ببنود الدخل الشامل الأخرى ، خلاف تسويات الحد الأدنى للالتزام المعاشي التقاعدي ، وبالنسبة لهذه التصنيفات ، لابد من الإفصاح عن إعادة التصنيف والتبويب بصورة مستقلة عن التغيرات الأخرى في أرصدة هذه البنود بحيث يتم الإفصاح عن التغيرات الكلية في شكل مبلغين اثنين ، بينما يطلب من الشركات استخدام أسلوب الإفصاح بالصافي ، وبالنسبة لهذا التبويب يجب دمج تسويات الحد الأدنى للالتزام المعاشي (انظر الفصل الرابع عشر) ، وبالنسبة لهذا التبويب ، يجب دمج تسويات إعادة التصنيف مع التغيرات الأخرى في رصيد

وعند استخدام أسلوب الإفصاح بالإجمالي ، يمكن الإفصاح عن تسويات إعادة التصنيف بإحدى طريقتين ، الأولى : بصفتها جزءاً من تصنيف الدخل الشامل الآخر الذي ترتبط به هذه التسويات ، كأن تكون ضمن تصنيف الأرباح أو الخسائر غير المحققة على الأوراق المالية مثلا ، أما الطريقة الثانية : فيتم وفقًا لها الإفصاح عن تصنيف مستقل يتكون فقط من تسويات إعادة التصنيف التي تم فيها الإفصاح عن جميع تسويات إعادة التصنيف خلال الفترة .

وتسمح قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (130) بالتعبير عن الدخل الشامل في قائمة مالية تُعرض بنفس أهمية القوائم المالية الأخرى ، وتسمح هذه القائمة كذلك للمشروع ، بإدراج بعض مكونات الدخل الشامل الآخر تحت مبلغ إجمالي لصافي الدخل ، أما في(1) قائمة الدخل أو في (2) قائمة منفصلة تبدأ بصافي الدخل أو في (3) قائمة التَّغيرات في حقوق الملكية ، لكن يشترط أن يتم الإفصاح عن إجمالي الدخل الشامل ، بغض النظر عن كيفية العرض المختارة ، في القوائم المالية للسنوات المالية التي تبدأ اعتباراً من 15ديسمبر 1997 وقد تكون طريقة الإفصاح عن الدخل الشامل مهمة للمستثمرين ، فقد أشارت دراسة Hirst & Hopkins إلى أن المحللين الماليين لم يتمكنوا من تتبع أي آثار لإدارة الأرباح في بعض البنود المختارة إلا بعد أن عرضت هذه المعلومة في قائمة منفصلة للدخل الشامل ، وقد توصل كذلك كل من Maines & McDaniel إلى أن عمليات تقييم أداء الشركات لدى المستثمرين غير المحترفين (عامة الجمهور) قد تأثرت بطريقة العرض ، ويقولان إنه وفقًا للنتائج التي توصلا إليها لن يستخدم المستثمرون غير المهنيين معلومات الدخل الشامل ، إلا إذا كانت في قائمة مستقلة ولم تكن واحدة من مكونات حقوق الملكية . وتوفر هذه النتائج مجتمعة أدلة على أن كيفية عرض الدخل الشامل قد تؤثر على عملية اتخاذ القرار . وتتماشى هذه النتائج مع رأي مجلس معايير المحاسبة المالية السابق من أن عرض الدخل الشامل يوفر إشارة للمستثمرين حول أهميته .

وأخيراً وفيما يتعلق بالإفصاح عن الآثار الضريبية ، تسمح القائمة بالإفصاح عن مكونات الدخل الشامل الآخر بإحدى الطريقتين التاليتين :

(أ) صافية من الآثار الضريبية الخاصة بها .

(ب) قبل الآثار الضريبية المتعلقة بها برقم واحد يمثل مصروف ضريبة الدخل التجميعية أو المنفعة المتعلقة بإجمالي مقدار الدخل الشامل الآخر .

ويمكن الإفصاح عن مقدار المنفعة أو المصروف الخاص بضريبة الدخل المتعلقة بكل واحد من مكونات الدخل الشامل الآخر في متن القائمة التي تم الإفصاح فيها عن هذه المكونات أو في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية .

ويشترط بالنسبة لإجمالي الدخل الشامل الآخر للعناصر التي لا يفصح عنها كجزء من صافي الدخل التقليدي للفترة ، أن يُحوَّل إلى أحد المكونات المنفصلة لحقوق الملكية في قائمة المركز المالي في نهاية الفترة المحاسبية ، حيث يُستخدم عنوان وصفي مثل الدخل الشامل الآخر المتجمع لهذه المكونات ضمن حقوق الملكية ، كما يجب على الشركة أن تُفصح كذلك عن الأرصدة المتجمعة لكل تصنيف في هذا المكون المنفصل لحقوق الملكية في متن قائمة المركز المالي ، أو قائمة التغير في حقوق الملكية ، أو الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية . ويجب أن تتماشى هذه التصنيفات مع التصنيفات المستخدمة لمكونات الدخل الشامل الآخر في قائمة الأداء المالي .

ومن المهم أن نلاحظ أنه على الرغم من أن قائمة معايير المحاسبة المالية رقم(130) تم تمريرها في تصويت 5 مقابل 2 ، إلا أن العضوين اللذين صوتا ضدها ، يعتقدان أن معظم المديرين يفضل الإفصاح عن الدخل الشامل في قائمة التغير في حقوق الملكية بدلاً من قائمة الدخل ذاتها ، ويرون أن ذلك سيقلل معقولية وسيادة الدخل الشامل . ويوفر مسحًا حديثًا قام به معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين تأييداً لهذه الحجة ، فمن بين الشركات الستمائة التي شملها مسح أساليب المحاسبة والتقرير كانت 422 شركة (70.3%) قد قررت عن الدخل الشامل في قائمة التغير في حقوق الملكية ، بينما قررت 65 شركة (10.8%) عنه في قائمة منفصلة ، و قررت 32 شركة فقط (5.3%) عنه كجزء منفصل في قائمة الدخل ، وكان هناك عدد 81 شركة (13.5%) ليست لديها بنود دخل شامل آخر لتقرر عنها .

وقد كان السؤال المهم فيما يتعلق بالإفصاح عن الدخل الشامل في التقارير المالية هو : هل يوفر هذا الرقم للمستثمرين معلومات إضافية تمكنهم من الحصول على تنبؤات أفضل ؟ إن الأدلة المتعلقة بالإجابة عن هذا السؤال مازالت غامضة إلى الآن ،

فدراسة Hirst & Hopkins التي سبق ذكرها توصلت إلى أن عرض الدخل الشامل أثر على تقديرات المحللين الماليين لقيمة الشركة التي تقوم بإدارة الأرباح ، إلا أن Dhaliwal Subramanyam &Trezevant لم يتوصلوا إلى وجود أي ارتباط بين الدخل الشامل والقيمة السوقية لأسهم الشركة أو إلى أن الدخل الشامل هو مؤشر أفضل للتدفقات النقدية المستقبلية من صافي الدخل ، لذلك لابد من المزيد من البحث لزيادة التأكيد على هذه العلاقة .

تفصح شركة Best Buy عن التغيرات في الدخل الشامل الآخر في قائمة حقوق الملكية الموحدة ، في حين أن شركة Circuit City لم تفصح عن أي بنود من الدخل الشامل الآخر في قوائمها المالية . ويوضح الشكل (6-3) بنود الدخل الشامل الآخر التي أفصحت عنها شركة Best Buy .

	الدخل الشامل (الخسارة)
رصيد الدخل الشامل كما في 2مارس 2002	$ 6
تسوية ترجمة العملة الأجنبية	34
أخرى	(1)
رصيد الدخل الشامل الآخر كما في 1مارس 2003	27

الشكل (6-3) الدخل الشامل الآخر لشركة Best Buy كما هو مفصح عنه في قائمة حقوق الملكية الموحدة عن السنة المالية المنتهية في (1 مارس 2003 بالملايين) .

تعديلات السنوات السابقة: Prior Period Adjustments

تقوم الشركات أحياناً ببعض الأخطاء في سجلاتها المحاسبية ، وتحدث هذه الأخطاء بسبب التطبيق الخطأ غير المقصود للمبادئ والقواعد والتقديرات المحاسبية أو بسبب الغش . فعلى سبيل المثال ، كشف المراجعون في شركة World Com خريف 2002 غشاً محاسبياً ضخماً قامت بموجبه الشركة برسملة مصروفات تشغيلية ، وبدأت بإهلاكها بدلاً من تحميلها كمصروفات على السنة التي حدثت فيها ، وفي مثل هذه الحالات ، يتوجب على

وبشكل عام تعتبر الأخطاء عملاً غير مقصود وتنشأ عن أخطاء حسابية ، أو القيد المزدوج ، أو أرقام محمولة ، أو إغفال إثبات عملية أو تسويتها . وإذا اكتشفت الشركة الخطأ في السنة التي حدث فيها ، يجب عليها عندئذ تسوية الحسابات المتأثرة لتكون صحيحة ، لكن إذا لم يكتشف الخطأ حتى فترة لاحقة ، عندئذ يتوجب عليها تسوية فترات سابقة .

وتنطوي تسوية الفترات السابقة على تسوية رصيد الأرباح المحتجزة الافتتاحي ، والإفصاح عن التسوية ، أما في قائمة حقوق الملكية أو في قائمة منفصلة بالأرباح المحتجزة . وبما أن الخطأ كان قد حدث في فترة سابقة ، لذا لا يؤثر على قائمة الدخل الحالية ، ولذلك لا يفصح عنه في قائمة الدخل عن الفترة التي اكتشف فيها ، وبما أن رصيد صافي دخل الفترة السابقة قد أقفل في الأرباح المحتجزة في نهاية الفترة ، لذا فإن الأرباح المحتجزة في الفترة المالية يكون غير صحيح ، وتجب تسويته لإزالة أثر الخطأ .

إن متطلبات الإفصاح عن تسويات الفترات السابقة تطورت مع الزمن ، وقد كان اختبار تصنيف بند معين باعتباره تسوية للفترات السابقة (تعديل الأرباح المحتجزة) صارماً في رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (9) ، **ولكي يتم تصنيف حدث أو عملية على أنها تسوية للفترات السابقة لابد لها أن تكون :**

(أ) معروفة بصورة محددة وترتبط مباشرة بأنشطة مشروع الأعمال خلال الفترات السابقة .

(ب) لا ترجع إلى الأحداث الاقتصادية التي حدثت بعد تاريخ القوائم المالية عن الفترة السابقة .

(جـ) تعتمد أساسًا على تحديد أشخاص آخرين غير الإدارة .

(د) لا يمكن تقديرها بشكل معقول قبل هذا التحديد .

وعند تاريخ نشر رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (9) ، كان موقف المجلس هو ضرورة أن تكون تعديلات الفترات السابقة التي تم الإفصاح عنها كزيادة أو نقص في الرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة ترتبط بأحداث في الفترات السابقة لم يكن

دامت مادية بالتعريف ، فمن المتوقع أن يكون رأي المراجع بشأن القوائم المالية متحفظاً عند حدوث الحدث أو العملية ، ومن أمثلة تعديلات السنوات السابقة وفقًا لرأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (9) تسوية القضايا الضريبية أو الدعاوى القضائية الأخرى .

وقد تمت إضافة مجموعة الأخطاء ضمن هذا التبويب لاحقًا ، لأن الأخطاء لا تؤدي بطبيعة الحال إلى التحفظ في الرأي ، لأنها لم تكن معلومة لدى المراجع عند نشر القوائم المالية .

وفي سنة 1976نشرت لجنة تداول الأوراق المالية نشرة الموظفين المحاسبية رقم (8) والتي خلصت فيها إلى أن الدعاوى القضائية تشكل حدثاً اقتصادياً ، وأن تسويتها تشكل أحداثاً اقتصادية كذلك يخص الفترة التي حدث فيها . وقد خلفت هذه النتيجة حالة اختيارية بين تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها ، ومتطلبات التقرير التي تفرضها لجنة تداول الأوراق المالية على الشركات المسجلة . وقبل نشر هذه النشرة ، قام مجلس معايير المحاسبة المالية بدراسة عمليات الإفصاح التي قامت بها 600 شركة عن تسويات الفترات السابقة ، وتوصل إلى ضرورة توضيح المعايير التي يحتوي عليها رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (9) وقد قام مجلس معايير المحاسبة المالية لاحقًا بنشر قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (16) بعنوان "تسويات الفترات السابقة" والتي أشارت إلى أن البنود التي يجب الإفصاح عنها باعتبارها تعديلات للفترات السابقة ، هي فقط البنود التي تمثل :

(أ) تصحيح الأخطاء في القوائم المالية لفترة سابقة .

(ب) التسويات التي تنتج عن تحقيق منافع ضرائب الدخل من مجمل الخسائر التشغيلية من شراء الشركات التابعة إلى الأمام .

وقد قلل المعيار المحدِّد لتصنيف بنود الإيرادات والمصروفات ضمن إطار تسويات الفترات السابقة من إدراجها ضمن القوائم المالية ، ولم تفصح أي من الشركتين – Circuit City أو - Best Buy عن تسويات للفترات السابقة ، لكن خلال الربع الرابع من السنة المالية 2003 قررت شركة Pizza Inn أن هناك حاجة لتسوية الفترة السابقة لإظهار أرصدة أصولها والتزاماتها الضريبية بشكل صحيح . وقد حددت الشركة ما يقارب

الثابتة ، ومخصص الحسابات تحت التحصيل المشكوك فيها المرتبطة بالسنة المالية المنتهية في 1997 ، وما قبلها .

التقرير عن الأداء المالي من قبل مشروعات الأعمال:
Financial Performance Reporting by Business Enterprises

بدأ مجلس معايير المحاسبة المالية سنة 2001 مشروعاً لإعادة تصميم قائمة الدخل ، ويهدف هذا المشروع الذي يطلق عليه "التقرير عن الأداء المالي من قبل مشروعات الأعمال" إلى هدفين اثنين هما :

1- تحسين نوعية المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية للمستثمرين والدائنين والأطراف المهتمة الأخرى لتمكينهم من تقييم الأداء المالي للمشروع بشكل أفضل .

2- التأكيد على أن القوائم المالية تقدم معلومات كافية تسمح باحتساب مقاييس الأداء الأساسية .

وقد تم القيام بهذا المشروع استجابة لشعور مجلس معايير المحاسبة المالية ، أن مستخدمي القوائم المالية يريدون من المجلس تطوير معايير تعزز القدرة على التنبؤ . ورغم عدم التوصل إلى خلاصة نهائية حتى تاريخ نشر هذا الكتاب ، فإن هناك قرارات مبدئية ، تشمل :

1- ضرورة إعداد قائمة واحدة بالدخل الشامل ، تشتمل على جميع بنود الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر .

2- ضرورة بيان قائمة الدخل لثلاث مجموعات أساسية هي :

(أ) أنشطة الأعمال . (ب) الأنشطة التمويلية . (جـ) أخرى .

3- الإفصاح عن مصروف الضرائب بشكل منفصل بعد هذه المجموعات الثلاث .

4- عرض الدخل من العمليات المستمرة كمجموع جزئي .

5- عرض العمليات المتوقف عنها كتصنيف منفصل صافية من الآثار الضريبية بعد مصروف ضرائب الدخل .

6- عرض الدخل الشامل الآخر .

7- إدراج أثر التغير في المبادئ المحاسبية في الدخل الشامل الآخر .

8- الإفصاح عن البنود الاستثنائية في المجموعة الأساسية المناسبة قبل الضرائب ولا تعنون بالاستثنائية .

قيمة أرباح الشركة: The Value of Corporate Earnings

تسمح قائمة الدخل للمستخدمين بتقييم الأداء الحالي للشركة ، وتقدير أدائها المستقبلي والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية . ومن المهم للأغراض التحليلية وتقييم جودة الأرباح ، أن يفهم المستخدمون ويكون بمقدورهم تحديد بنود الإيرادات والمصروفات التي يرجح أن تستمر مستقبلاً (الأرباح التي يمكن تأكيدها) وتلك التي لن تستمر (المكونات المؤقتة) ، ولهذا السبب يعتبر التمييز بين الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر التشغيلية والإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر غير التشغيلية مهمًا جداً ، كما أن من المهم أيضاً فهم طبيعة ومقادير البنود الخاصة ، وبنود حقوق الملكية التي لا تظهر في قائمة الدخل ، لكنها تظهر ضمن بنود الدخل الشامل .

و سنحدد بعض الأساليب التي يمكن أن يوظفها المستخدمون في القيام بهذه التحاليل في الفقرات التالية . يركز التحليل المالي لقائمة دخل الشركة على أداء الشركة التشغيلي ، وذلك بالتركيز على المسائل التالية ، مثل :

1- ما هي المصادر الأساسية لإيرادات الشركة؟

2- ما هو مدى استقرار إيرادات الشركة؟

3- ما هي نسبة مجمل ربح الشركة؟

4- ما هو هامش الربح التشغيلي للشركة؟

5- ما هي العلاقة بين الأرباح والسعر السوقي لأسهم الشركة؟

وقد أوضحنا تحليل وتفسير الأداء التشغيلي للشركة باستخدام أمثلة من شركتي Best Buy و Circuit city ، وقد تم استخراج المعلومات التالية من القوائم المالية

شركة Circuit City	المبيعات	مجمل الربح	صافي الربح بعد الضرائب
2003	20,946	5,236	99
2002	17,711	3,770	570
2001	15,189	3,012	396
2000	12,494	2,393	347
1999	10,065	1,815	216

شركة Circuit City	المبيعات	مجمل الربح	صافي الربح بعد الضرائب
2003	9,954	2,350	106
2002	9,518	2,328	219
2001	10,330	2,466	161
2000	12,614	2,863	198
1999	10,810	2,456	143

مصادر الإيرادات: Sources of Revenues

تعتبر الشركات الكبيرة على درجة عالية من التنويع ، وهو ما يعني أنها تبيع مجموعة كبيرة ومختلفة من المنتجات ، ويتمتع كل واحد من هذه المنتجات بمعدل ربحية مختلف ، ونمط مختلف ، ودرجة مخاطرة مختلفة ، وإذا كانت الشركة تحقق إيرادات من عميل واحد بنسبة تساوي أو يزيد على 10%من إجمالي إيراداتها ، عندئذ يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة . ويتطلب التحليل المالي للشركات ذات التنويع مراجعة كاملة لأثر جميع خطوط النشاط على الشركة ككل . وقد أفصحت شركة Best Buy عن معلومات قطاعية لقطاعين ، أحدهما محلي ، والثاني دولي ضمن قوائمها المالية ، أما الشركة Circuit City فلم تفصح عن أي معلومات قطاعية . ولم تفصح أي من الشركتين عن أي معلومات حول عملائها الأساسيين .

استقرار الإيرادات: Persistence of Revenues

يمكن تقييم استقرار إيرادات الشركة عن طريق تحليل اتجاهات الإيرادات مع الزمن ، ومراجعة تحليل ومناقشة الإدارة . ويحتوي الجدول 6-4 على تحليل لاتجاهات إيرادات شركتي Best Buy و Circuit City خلال السنوات الخمس ابتداءً من السنة الحالية

مناقشات وتحليل الإدارة: Management's Discussion and Analysis

يمكن لجزء مناقشة وتحليل الإدارة في التقرير السنوي للشركة ، أن يوفر معلومات مفيدة حول مدى استقرار الأرباح ، وتطلب لجنة تداول الأوراق المالية من الشركات ، الإفصاح عن أي تغيرات أو التغيرات المحتملة في الإيرادات والمصروفات للمساعدة في تقييم الانحرافات بين الفترات. ،وتشمل الأمثلة على هذه الإفصاحات ؛ الأحداث غير العادية ، والتغيرات المتوقعة في الإيرادات والمصروفات ، والعوامل التي أدت إلى زيادة أو نقص الإيرادات والمصروفات ، والاتجاهات التي لا توضحها مراجعة القوائم المالية . فقد أشارت شركة Circuit City مثلاً إلى أن انخفاض أرباحها خلال السنة المالية 2003 ، يعزى إلى إعادة تحديث محلاتها والتغير في هيكلية التعويض لمستخدميها ، كما يوضح الاقتباس التالي من تقريرها السنوي :

> اشتملت مصروفات السنة المالية 2003على التكاليف المتعلقة بإعادة تحديث المحال وإعادة انتشارها ، والتغيرات في هيكلية التعويض . فقد تم في السنة المالية 2003 تحديث قسم الفيديو في 299 من المحال الممتازة ، وتركيب تجهيزات كاملة في نظام الإضاءة بعدد 311 محلاً ممتازاً ، وتغيير موقع 11 محلاً ممتازاً ، كما قامت الشركة في فبراير 2003 بالتحول من هيكلية النظام المزدوج للدفع ، والتي بموجبها يدفع لما يقارب 60% من عمال البيع عمولات بيع ، بينما يدفع لنسبة 40% الباقية على أساس معدل أجر في الساعة ، إلى هيكلية الدفع على أساس الساعة – للجميع .

تحليل هامش الربح: Gross Profit Analysis

يركز تحليل هامش ربح الشركة على تفسير الاختلافات أو التباين في المبيعات ، وتكلفة البضاعة المباعة وأثرهما على هامش الربح .ويمكن تعزيز هذا التفسير بفصل هذه المكونات في أرقام منفصلة . وتنشأ التغيرات السنوية في هامش الربح عما يلي :

1- التغير في حجم المبيعات .
2- التغير في أسعار الوحدات المباعة .
3- التغير في تكاليف الوحدة الواحدة .

	1999	2000	2001	2002	2003
Best Buy	%100	%124.1	%150.9	%176.0	%208.1
Circuit City	%100	%116.7	%95.6	%88.1	%92.1

الشكل (6-4) تحليل اتجاهات الإيرادات 1999-2003

وتحسب النسبة المئوية لهامش الربح كالآتي :

$$\text{النسبة المئوية لهامش الربح} = \frac{\text{هامش الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وقد كانت النسبة المئوية لهامش ربح شركتي Best Buy و Circuit City خلال الفترة 1999-2003 كما في الشكل (6-5) .

تحليل صافي الربح: Net Profit Analysis

تحسب النسبة المئوية لصافي الربح للشركة ، والتي تشكل مؤشراً على أدائها الكلي كالآتي

$$\text{صافي الربح بعد الضرائب} = \frac{\text{النسبة المئوية للربح التشغيلي}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وقد كانت النسبة المئوية لصافي ربح شركتي Best Buy و Circuit City خلال الفترة 1999-2003 كما في الشكل (6-6) .

لاحظنا في الفصل الخامس ، أن المستثمرين يهتمون بتقييم مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية ، وحالة عدم التأكد من هذه التدفقات ، وأن الأرباح المحاسبية تعدُّ ذات فائدة أكبر من معلومات التدفقات النقدية في القيام بهذا التقييم . ويؤثر تقييم التدفقات النقدية والأرباح على السعر السوقي لأسهم الشركة ، وقد تناول الباحثون في المحاسبة خلال العقود الثلاثة الماضية العلاقة بين أرباح الشركة وأسعار

أسهمها ، وأحد المقاييس التي وجد أنها مفيدة في تقييم هذه العلاقة ، هو نسبة سعر سهم الشركة إلى أرباح السهم الواحد ، وتحسب كالآتي :

$$PE = \frac{\text{سعر السهم السوقي الجاري}}{\text{أرباح السهم الواحد}}$$

وتوفر هذه النسبة مضاعفًا للربحية يتم تداول أسهم الشركة عنده ، وسيكون معامل أو تباين أرباحها (كما ناقشنا في الفصل الرابع) مؤشراً على تحرك أسعار أسهمها استجابةً لحركة السوق ، إضافة إلى أن البحوث تشير إلى أن مكونات الدخل كالدخل من العمليات المستمرة ، والعمليات المتوقف عنها ، البنود الاستثنائية ، وأرباح السهم الواحد تدخل أيضا في تحديد الأسعار السوقية ، أي أنه في ظل بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، ستكون الشركة التي تفصح عن الدخل من العمليات المستمرة فقط ، يتم تقييمها بشكل أفضل من شركة لأخرى ذات مخاطر مساوية وأرباح مساوية ، تفصح عن واحد أو أكثر من مكونات الدخل الأخرى ، ويحدث ذلك لأن المستثمرين يهتمون بشكل أكبر بدخل الشركة الذي يمكن تأكيده (أي الدخل المستمر) والحفاظ عليه ، وبصفة خاصة الدخل من العمليات المستمرة .

الشركة	1999	2000	2001	2002	2003
Best Buy	%18	%19.2	%19.8	%21.3	%25.0
Circuit City	%22.7	%22.7	%23.9	%24.5	%23.6

الشكل (6-5) النسب المئوية لهامش الربح 1999 - 2003

الشركة	1999	2000	2001	2002	2003
Best Buy	%2.1	%2.8	%2.6	%3.2	%0.5
Circuit City	%1.3	%1.6	%1.6	%2.3	%1.1

وقد كانت نسبة سعر السهم إلى ربحية شركة Best Buy ، باستخدام السعر السوقي لسهم الشركة ، هي 29.07 دولار في 28 فبراير 2003 وهو اليوم الأخير الذي توفرت عنه الأسعار السوقية للشركة خلال السنة المالية . وكانت نسبة أرباح السهم الواحد الأساسية من العمليات المستمرة البالغة 1.93دولار هي :13.54

$$15.06 = \frac{\text{السعر السوقي للسهم الواحد}}{\text{أرباح السهم الواحد الأساسية}} = \frac{29.07}{1.93}$$

وقد كانت نسبة سعر السهم إلى ربحية شركة Circuit City ، باستخدام السعر السوقي لسهم الشركة ، هي 4.42 دولار في 28 فبراير 2003 وكانت نسبة أرباح السهم الواحد الأساسية من العمليات المستمرة البالغة 0.20 هي :22.25

$$22.10 = \frac{\text{السعر السوقي للسهم الواحد}}{\text{أرباح السهم الواحد الأساسية}} = \frac{4.42}{0.20}$$

ويحتوي الشكل (6-7) على نسبتي السعر إلى الربح لكلتا الشركتين خلال فترة السنوات الخمس التي غطاها التحليل .

كيف تفسر معلومات الأرباح هذه ؟ عند مقارنة اتجاه نمو الأرباح ، يمكن أن نلاحظ أن شركة Best Buy قد ضاعفت إيراداتها خلال فترة السنوات الخمس التي يغطيها التحليل ، في حين أن إيرادات شركة Circuit City قد انخفضت . إضافة إلى أن شركة Best Buy كانت قادرة على زيادة النسبة المئوية لهامش ربحها بمقدار 7% ، في حين أن شركة Circuit City زادت هذه النسبة بمقدار 1% فقط . وعند دراسة نتائج الربح التشغيلي ، لابد أن نأخذ في الاعتبار حقيقة أن كلتا الشركتين قد أفصحتا عن خسائر مؤقتة في السنة المالية 2003 انظر الشكلين (6-1 و 6-2) وتظهر مراجعة السنوات الأربع السابقة أن كلتا الشركتين حسنت من أدائها . وبشكل عام ، تظهر النتائج تفضيلاً لشركة Best Buy ، لكن مراجعة نسبة السعر إلى الربح لأسهم الشركتين خلال سنة 2003 تشير إلى أن السوق كان مدركاً لامكانات شركة Circuit City بشكل أفضل ، نظرًا لأن نسبة السعر إلى الربح كانت أكبر . من جهة أخرى ، خلال السنوات الأربع السابقة ، كانت النسبة تميل لصالح شركة Best Buy ويجب

الشركة	1999	2000	2001	2002	2003
Best Buy	%90.05	%29.44	%30.15	%37.79	%15.05
Circuit City	%45.68	%27.26	%26.61	%28.84	%22.10

الشكل (6-7) تحليل اتجاهات الإيرادات 1999 - 2003

معايير المحاسبة الدولية: International Accounting Standards

بالإضافة إلى نشر معيار المحاسبة الدولية رقم (33) حول ربح السهم الواحد، فإن مجلس معايير المحاسبة الدولي بما يلي :

1- عرَّفت الأداء والدخل في "إطار إعداد وعرض القوائم المالية" .

2- ناقشت هدف قائمة الدخل والمعلومات التي تعرضها في المعيار رقم (1) بعنوان "عرض القوائم المالية" .

3- ناقشت مكونات قائمة الدخل في المعيار رقم (8) بعنوان "صافي ربح أو خسارة الفترة والأخطاء الأساسية والتغيرات في السياسات المحاسبية" .

4- عرفت مفهوم الإيراد في المعيار رقم (18) بعنوان "الإيراد" .

5- عدلت المعيار الدولي رقم (33) .

6- ناقشت الإفصاح والعرض المطلوبين للعمليات المتوقف عنها في معيار التقرير المالي الدولي رقم (5) بعنوان "الأصول غير النقدية المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات المتوقف عنها" .

وقد علق مجلس معايير المحاسبة الدولي عند مناقشته للأداء، على أن الربح يُستخدم لقياس الأداء، كما يُستخدم كأساس للمقاييس الأخرى مثل العائد على الاستثمار، وأرباح السهم الواحد، وأضاف أن العناصر المتعلقة بقياس الربح هي الدخل والمصروفات، لكن مقاييس الدخل والمصروفات ونتيجة ذلك الربح تعتمد على مفاهيم رأس المال والمحافظة عليه المستخدمة في إعداد القوائم المالية، وقد عرَّف هذه المفاهيم بطريقة مشابهة كثيراً للتعريفات الواردة في بداية هذا الفصل .

وقد اشترط معيار المحاسبة الدولي رقم (1) إعداد قائمة دخل تحتوي على البنود الأساسية التالية : الإيرادات، ونتائج العمليات، وتكاليف التمويل، والمكاسب والخسائر من الاستثمارات في أوراق الملكية، ومصروفات الضرائب، والأرباح والخسائر من الأنشطة العادية، وحقوق الأقلية، وصافي الربح، بالإضافة إلى ضرورة تبويب المصروفات بناءً على طبيعتها أو وظيفتها، كما أوجب كذلك الإفصاح عن التوزيعات المعلنة خلال الفترة على أساس السهم الواحد، وبخلاف ما عليه معايير المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها بأمريكا، لا يشترط معيار المحاسبة الدولي رقم (1) التقرير عن العمليات المتوقف عنها، أو التغيرات المحاسبية كمكونات منفصلة للدخل، إضافة إلى أن المعيار المحاسبي الدولي المعدل رقم (1) لا يسمح بتصنيف البنود كبنود استثنائية .

وقد بينت مراجعة مجلس معايير المحاسبة المالية لمعيار المحاسبة الدولية رقم (1) إلى أنه على الرغم من أن مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها لا تشترط الإفصاح عن حد أدنى من البنود الأساسية في قائمة الدخل، فإن الشركات الأمريكية بشكل عام تقوم مسبقًا بالإفصاح عن معلومات مماثلة لما يشترطه هذا المعيار، إلا أنه علق بأن عدم فصل الإفصاح عن العمليات المتوقف عنها، والتغيرات المحاسبية بصورة منفصلة، يجعل من الصعب مقارنة قوائم الدخل المعدة على أساس معايير المحاسبة الدولية، وتلك المعدة على أساس مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية، ولم يتم تناول أي من هذه الموضوعات من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، في المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) .

وعرَّف مجلس معايير المحاسبة الدولية في المعيار رقم (8) مفاهيم صافي الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية، والبنود الاستثنائية، والتغيرات المحاسبية، والأخطاء الأساسية . وقد تم تعريف بنود قائمة الدخل هذه، وبيان الإفصاح عنها بطريقة مشابهة لمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية . ولا يميز معيار المحاسبة الدولي رقم (1) المعدل بين البنود العادية والاستثنائية، كما أنه يستبعد مفهوم الأخطاء الأساسية، إضافة إلى أن البنية الهرمية لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها، تشير إلى ضرورة تطبيق المصادر التالية حسب الترتيب التنازلي للسلطة الإلزامية الرسمية :

1- معيار التقرير المالي الدولي بما في ذلك الملحقات التي تشكل جزءاً من المعيار (لاحظ أن قوائم معايير المحاسبة الدولية الموجودة تُستخدم كمعايير تقرير مالي دولي لهذا الغرض) .

2- التفسيرات .

3- ملحقات معيار التقرير المالي الدولي التي لا تشكل جزءاً من المعيار .

4- إرشادات التطبيق المنشورة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولي فيما يتعلق بالمعايير .

وتعرف الأخطاء حالياً بأنها هي ما يتم اكتشافه حديثاً من إهمال أو أخطاء في القوائم المالية للفترات السابقة بناءً على المعلومات التي كانت متوفرة وقت إعداد القوائم المالية . وتتم معالجة هذه الأخطاء المادية جميعًا بصورة رجعية عن طريق إعادة إعداد بيانات جميع الفترات السابقة ، وتعديل الرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة للفترات السابقة المعروضة ، ولا يُسمح بالاعتراف بالأثر التجميعي في الدخل .

كل التغيرات الاختيارية في السياسة المحاسبية سيتم أخذها بعين الاعتبار عن طريق تعديل أو تسوية الرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة ، وإعادة تصوير السنوات السابقة.

ويعتبر الإفصاح بالنسبة للمعيار الجديد لمجلس معايير المحاسبة الدولي – والذي لم يسر إلى الآن – ضروريًا عن طبيعة التغير المستقبلي في السياسة المحاسبية ، والتاريخ الذي تخطط الوحدة فيه تبنّي المعيار المعني ، والأثر المقدر لذلك على المركز المالي وإذا لم يكن بالإمكان إجراء هذا التقرير دون تكاليف أو جهود كبيرة يجب بيان ذلك.

وقد جاء في تحليل موظفي مجلس معايير المحاسبة المالية للمعيار الدولي رقم (8) أن هذا المعيار لا يشكل مشكلة أمام إجراء المقارنات بين الشركات ، لكنهم عبروا عن أن تعريف مجلس معايير المحاسبة الدولي للأخطاء يسمح بحرية أكبر للاختيار تسمح به مبادئ المحاسبة المقبولة الأمريكية ، مع وجود طرق بديلة لتصحيح الأخطاء وفق المعيار الدولي رقم (8) كل هذه الأمور ستتم معالجتها في المعيار المعدل (المنقح)

وقد ناقش مجلس معايير المحاسبة الدولية في المعيار الدولي رقم (18) مفهوم قياس

الاقتصادية إلى المشروع ويقاس في هذه الحالة بالقيمة العادلة لما يتم تسلمه في المقابل ، **ويجب الاعتراف به من بيع السلع عند الوفاء بالشروط التالية :**

1- قيام المشروع بتحويل المخاطر أو المنافع الأساسية من ملكية السلع للمشتري .

2- تخلي المشروع عن المشاركة الإدارية المستمرة المصاحبة عادة للملكية ، وكذلك الرقابة الفعالة على السلع المباعة .

3- إمكانية قياس قيمة الإيراد بشكل موثوق فيه .

4- أن تكون المنافع الاقتصادية المصاحبة للعملية مرجحًا أن تتدفق إلى المشروع .

5- قابلية قياس التكاليف التي يتم تكبدها أو التي سيتم تكبدها في العملية بصورة موثوق فيها .

ولم يتم تناول مفهوم الإيراد بصورة محددة في أي من الإصدارات الرسمية في الولايات المتحدة ، لكن موظفي مجلس معايير المحاسبة المالية عند مراجعتهم لمعيار المحاسبة الدولية رقم (18) عقبوا على أن هناك قرابة 75وثيقة توفر إشارات للاعتراف بالإيراد في الولايات المتحدة ، وتابع الموظفون للتخمين بأنه إذا كانت هناك وثيقة شاملة حول الإيراد ، ربما تكون هناك معايير مختلفة للاعتراف بالإيراد بسبب استخدام مصطلح المنافع الاقتصادية المستقبلية المحتملة في معيار مجلس معايير المحاسبة الدولية للاعتراف بالإيراد .

وقد تضمن معيار المحاسبة الدولي المعدل رقم (33) الإفصاحات والاسترشادات التالية :

1- يجب عرض أرباح السهم الواحد الأساسية والمخفضة لكل من :

(أ) الأرباح أو الخسائر من العمليات المستمرة .

(ب) صافي الربح أو الخسائر .

ضمن قائمة الدخل لكل مجموعة من الأسهم العادية ولكل فترة .

2- إن الأسهم العادية المحتملة تعتبر تخفيضية إذا كان تحويلها إلى الأسهم العادية سيقلل أرباح السهم الواحد من العمليات المستمرة ، وكان معيار المحاسبة الدولي

3- بالنسبة للعقود التي تمكن تسويتها عن طريق النقدية أو الأسهم ، أصبحت تحتوي على افتراض إمكانية أن تتم تسوية العقد عن طريق الأسهم .

4- إذا قامت الوحدة بشراء (لإلغاء) أسهمها الممتازة بقيمة تزيد عن قيمتها المحولة عندئذ تجب معالجة الفائض (العلاوة) كتوزيعات على الأسهم الممتازة لحساب السهم الواحد الأساسية (تطرح من البسط في حساب أرباح السهم الواحد)

5- هناك استرشادات بشأن حساب أثر الأسهم محتملة الإصدار ، والأسهم العادية المحتملة بالشركات التابعة ، والمشروعات المشتركة أو الشركات الزميلة ، والأسهم المشاركة والخيارات ، والضمانات ، وخيارات الشراء ، وخيارات البيع المكتوبة.

وقد استبدل معيار التقرير المالي الدولي رقم (5) معيار المحاسبة الدولي (35) ، وفي ظل المعيار الجديد تعرف العمليات المتوقف عنها بأنها مجموع الأرباح أو الخسائر بعد الضرائب من العمليات المتوقف عنها والمكاسب أو الخسائر بعد الضرائب المعترف بها عند قياس القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع أو تسويات القيمة العادلة عند التخلص من الأصل (أو التخلص من مجموعة) ، ويجب عرض هذه المجموعة كرقم واحد في متن قائمة الدخل ، ويطلب عرض تفاصيل الإيرادات والمصروفات والأرباح أو الخسائر بعد الضرائب في جزء مختلف عن العمليات المستمرة .

وتشمل الإفصاحات التوضيحية كلاً من البيانات المالية للسنة الحالية ، والسنوات السابقة المعروضة في القوائم المالية . ويمنع معيار التقرير المالي الدولي رقم (5) التصنيف الرجعي كعمليات متوقف عنها إذا ما تمت مقابلة معيار التوقف بعد تاريخ الميزانية ، بالإضافة إلى اشتراط الإفصاحات التالية :

1- يجب الإفصاح بصورة منفصلة عن التسويات التي تم القيام بها في الفترة الحالية لمبالغ مفصح عنها كعمليات متوقف عنها في الفترات السابقة .

2- إذا توقفت الوحدة عن تصنيف أحد المكونات باعتباره بنداً محتفظاً به لغرض البيع ، عندئذ تجب إعادة تصنيف نتائج هذا البند ، التي كانت تعرض ضمن العمليات المتوقف عنها سابقاً وإدراجها في الدخل من العمليات لكل الفترات .

وفى تاريخ إصدار معيار المحاسبة الدولي رقم (35) علق مجلس معايير المحاسبة المالية على أنه يختلف عن مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية ، لكن معيار التقرير المالى رقم (5) ألغى هذه الفروق .

الخلاصة Summary

كان هناك الكثير من النقاش بين المحاسبين حول المفهوم المناسب للدخل ، والحاجة لقابلية المقارنة بين المشروعات نظراً لاعتماد مختلف مستخدمي القوائم المالية على رقم صافي دخل الشركة ، ومنذ 1966 كان هناك العديد من الإصدارات على عرض الدخل من العمليات والمصادر الأخرى ، وحسابات أرباح السهم الواحد والتغيرات في طرق عرض المعلومات ، والأجزاء المتنازل عنها من الوحدة والتقارير المالية المرحلية ، وفي جميع هذه الحالات ، يتم تصنيف البدائل في محاولة لتحسين قابلية المقارنة .

ولا يمكن تحديد مدى ما أسهمت به هذه الإصدارات في زيادة فهم التقارير المالية للشركات بسهولة ، ومن الأرجح أن يكون المستخدمون الحصفاء للقوائم المالية ، هم الوحيدون فقط الذين يمكنهم فهم الفروق بين الأحداث العادية والأحداث غير العادية ، وأثر التغيرات المحاسبية أو الفائدة النسبية لاستخدام أي رقم من أرقام أرباح السهم الواحد ، وغالباً ما يتم انتقاد المحاسبة بسبب تبسيطها المبالغ فيه في وضع فروضها حول سلوك كل من الإيراد والتكلفة ، لكن محاولة ضمان قابلية المقارنة مع المحافظة على بعض المرونة للوفاء بحاجات التقرير لمختلف الوحدات قد تقود إلى المزيد من الإرباك .

100 = 10 x 20

10 ← 1

200 → ؟

1/2000

الفصل السادس

القوائم المالية (الجزء الثاني): الميزانية وقائمة التدفقات النقدية

Financial Statement II-The Balance Sheet and the Statement of Cash Flows

تنقسم القوائم المالية إلى مجموعتين ، تفصح الأولى منهما عن نتائج تدفق الموارد مع الزمن ، وتضم : قائمة الدخل ، وقائمة الأرباح المحتجزة ، وقائمة التدفقات النقدية . وتلخص الثانية حالة الموارد في نقطة زمنية محددة .

وتدل هاتان المجموعتان على وجود تمييز مهم في التأكيد على القياس بين التدفقات (Flows) والمخزون (Stock) ، فالتدفقات هي خدمات إنتاجية يجب قياسها خلال فترة زمنية معينة ، في حين أن المخزون هو موارد تقاس عند فترة زمنية محددة.

وقد ركز مفهوم المقابلة في السنوات القريبة الماضية على التدفقات ، وقد أدى هذا التركيز إلى القياس المباشر للتدفقات ، والتقرير عن المخزون كباقي لعملية المقابلة ، وفي المقابل يقتضي تعريف الأرباح ، بأنها هي التغير في صافي الأصول من العمليات مع غير الملاك ، ضرورة قياس المخزون مباشرة مما يجعل التدفق هو المتبقي ، وتتماشى إصدارات مجلس معايير المحاسبة المالية مع مدخل القياس الأخير ، مما يشير إلى تحول في التركيز من قائمة الدخل إلى مدخل الأصل و الالتزام أو مدخل الميزانية لقياس صافي الدخل .

تعتبر المحاسبة هي الوسيلة التي توصّل بها الإدارة المعلومات المالية إلى مختلف مستخدميها ، فتقييم المركز المالي لمشروع الأعمال ، يعتبر عاملاً مهماً في الوفاء بحاجات الدائنين وحملة الأسهم ، والإدارة ، والحكومة ، والأطراف الأخرى المهتمة . وتحاول الإدارة الوفاء بهذه الاحتياجات من خلال عرض المعلومات المتعلقة بموارد

و سنبين في هذا الفصل ، الميزانية وأساليب القياس المستخدمة حالياً للإفصاح عن الأصول والالتزامات وحقوق الملكية ، وكيفية الإفصاح عن عناصر هذه القائمة المالية من خلال بيانات لشركتي Best Buy و Circuit City ، ثم نناقش كيفية تقييم المركز المالي للشركة . ونحن إذ نقوم بذلك لا نفترض أن أساليب قياس المخزون الحالية توفر معلومات مالية كافية لمستخدمي القوائم المالية ، بل نعتقد أن الدراسة المتعمقة لهذه الأساليب ، ستظهر المحددات الكامنة بها . وسنناقش ، لاحقاً في هذا الفصل ، نشأة وتطور القائمة المالية الأساسية الثالثة ، من قائمة التغير في المركز المالي ، إلى قائمة التدفقات النقدية ، ونوضح معلومات التدفق النقدي من خلال قائمة التدفقات النقدية لشركتي Best Buy و Circuit City ، ثم نناقش كيف يمكن للمستثمرين استخدام هذه المعلومات لتقييم أداء الشركة .

الميزانية: The Balance Sheet

يجب أن تفصح الميزانية عن ثروة الشركة عند نقطة زمنية معينة ، وتعرف الثروة بأنها هي القيمة الحالية لكل الموارد مطروحاً منها القيمة الحالية لكل الالتزامات ، لكن على الرغم من تزايد استخدام أساليب قياس القيمة الحالية في المحاسبة ، فإن هذه الأساليب لا تُستخدم لكل الأصول والالتزامات . وكنتيجة لذلك ، هناك العديد من الطرق التي تُستخدم حالياً لقياس التغيرات في المكونات المختلفة للميزانية ، ويمكن تلخيص أساليب القياس هذه على أنها أساليب موجهة للماضي – تاريخية – وأخرى موجهة للحاضر – قيم إحلال – وأساليب موجهة للمستقبل – قيم متوقعة .

وقد ناقش منظرو المحاسبة عبر الزمن ، المزايا الخاصة بكل من أساليب القياس هذه ، حيث يبني المدافعون عن التكلفة التاريخية حججهم على مقدمة مفادها ، أن هذه التكلفة موضوعية ويمكن التحقق منها ، فالتكلفة التاريخية لا تعتمد على التقديرات الشخصية ، بل هي نتيجة للقيمة التي اتفق عليها كل من البائع والمشتري في عملية تفاوضية ، بل إن بعض منظري المحاسبة يرى أن التكلفة التاريخية تمثل في الواقع القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً عند تاريخ حدوث التبادل ، وأن المحاسبين يلعبون دوراً في الوكالة ، وبما أن التكلفة تقيس الموارد الفعلية المتبادلة ، فهي بذلك ملائمة لقراء القوائم المالية ، أما منتقدو التكلفة التاريخية ، فيرون أن القيمة يمكن أن تتغير مع مرور الوقت ، وبالتالي يمكن للتكلفة التاريخية أن تفقد ملاءمتها كأساس للتقييم .

ويعتقد مؤيدو مقياس التكلفة الجارية ، أن هذه القيمة تعكس الظروف الحالية ، وهي بذلك تمثل القيمة الجارية للشركة ، أما منتقدوها فيقولون إنها قد لا تكون متاحة لكل عناصر الميزانية ، وأن إظهار القيم الجارية في الميزانية يترتب عليه تسجيل مكاسب وخسائر غير محققة في قائمة الدخل .

ويرى مؤيدو القيم المتوقعة مستقبلاً ، أن إجراء التقييم هذا يقارب المفهوم الاقتصادي للدخل ، وهي بذلك القيمة الأكثر ملاءمة لمستخدمي القوائم المالية . ويقول منتقدو القيمة المتوقعة مستقبلاً (كما لاحظنا في الفصل الخامس) : إن التدفقات النقدية المستقبلية المصاحبة لعناصر الميزانية يصعب تقديرها ، وأن توقيت هذه التدفقات غير مؤكد ، وأن معدل الخصم المناسب يصعب التأكد منه .

وفي الفقرات التالية ، سننظر عن قرب إلى أساليب القياس المستخدمة في الواقع لتقييم عناصر الميزانية ، وستظهر هذه المطالعة أنه لا يوجد أساس وحيد للقياس يستخدم لكل العناصر ، بل هناك مجموعة من أساليب القياس المقبولة حالياً ، ويعتمد الاختيار من بينها على الظروف السائدة والمعلومات المتوفرة .

عناصر الميزانية: Balance Sheet Elements

عرفت قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (6) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية عناصر الميزانية بأنها :

- **الأصول (Assets)** : الأصول هي منافع اقتصادية متوقعة مستقبلاً ، حصلت عليها الوحدة الاقتصاديه أو تخضع لرقابتها نتيجة للعمليات أو الأحداث الماضية ، وهناك ثلاث سمات أساسية للأصل هي :

1- تجسد منافع مستقبلية محتملة تنطوي ، سواء منفردة أو بالاشتراك مع الأصول الأخرى ، على المساهمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في صافي التدفقات النقدية الداخلة مستقبلاً

2- يمكن لمشروع معين الحصول على منافعها والتحكم في إمكانية حصول الغير عليها .

3- إن الحدث أو العملية التي أعطت للمشروع الحق أو الرقابة على هذه المنافع قد تمت بالفعل .

- **الالتزامات (Liabilities)** : الالتزامات هي تضحيات متوقعة في المستقبل بمنافع اقتصادية ، نتيجة للالتزامات الحالية لوحدة معينة بتحويل أو بنقل أصول أو بتقديم خدمات إلى وحدات أخرى نتيجة لعمليات أو أحداث تمت أو وقعت في الماضي .

وهناك ثلاثة خصائص أساسية للالتزام هي :

1- يجسد واجباً أو مسؤولية مالية تجاه وحدة أو أكثر ، مما يتطلب التسوية بالنقد أو التحويل المستقبلي للأصول ، أو استخدامها عند تاريخ محدد أو فترة قابلة للتحديد ، أو عند حدوث حدث معين ، أو عند الطلب .

2- إن هذا الواجب أو المسؤولية يلزم المشروع المعني ، أو لا يترك له الخيار إلا يترك له خياراً محدوداً في تجنب التضحية المستقبلية .

3- إن العملية أو الحدث الذي يلزم المشروع قد حدث بالفعل .

- **حقوق الملكية (Equity)** : حقوق الملكية هي الحصة المتبقية في أصول الوحدة بعد طرح التزاماتها ، وحقوق الملكية في مشروع الأعمال هي حصص الملكية ، وهي تنشأ من الحق على الملكية وتنطوي على علاقة بين المشروع وملاكه بصفتهم ملاكاً خلافاً للمستخدمين ، والموردين ، والعملاء ، والمقرضين أو أي دور آخر خلافاً للملاك .

وتشكل هذه التعريفات أساساً لمدخل مجلس معايير المحاسبة المالية الذي يعتمد على (Asset-liability) الأصل والالتزام لقياس المخزون والتدفقات السائد في العديد من المعايير اللاحقة ، وهي تمثل خروجاً أو انحرافاً عن التعريفات السابقة التي تنظر إلى الميزانية باعتبارها قائمة بالمبالغ المتبقية التي يتم الوصول إليها بشكل متكرر عبر تحليل الدخل . لنأخذ مثلاً في الاعتبار تعريفات الأصول والالتزامات الواردة في رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم(4) .

- الأصول : هي موارد المشروع الاقتصادي التي يتم الاعتراف بها وقياسها تماشياً مع مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها ، بما في ذلك بعض الأعباء المؤجلة التي ليست موارد .

- أما الالتزامات : هي التزامات أو أعباء اقتصادية على مشروع يتم الاعتراف

2003	2002	
		الأصول
		الأصول المتداولة
1,914	1,861	النقدية ومكافئاتها
312	221	المدينون
10	79	التكلفة القابلة للاسترداد من العقارات المطورة
2,046	1,875	المخزون السلعي
188	116	أصول متداولة أخرى
397	448	الأصول المتداولة للعمليات المتوقف عنها
4,867	4,600	إجمالي الأصول المتداولة
		العقـــــارات والمعـــــدات
208	205	الأراضي والمباني
719	540	التحسينات المستأجرة
2108	1649	المعدات والتركيبات
54	39	العقارات الخاضعة للاستئجار الرأسمالي
3,089	2,433	
1,027	772	يطرح : مجمع الاستهلاك والاستنفاذ
2,062	1,661	صافي العقارات والمعدات
429	465	صافي الشهرة
33		الأصول غير الملموسة
115	80	أصول أخرى
157	561	الأصول غير المتداولة للعمليات المتوقف عنها
7,663	7,367	إجمالي الأصول
		الالتزامات وحقوق الملكية
		الالتزامات (قصيرة الأجل)
2,195	2,202	الدائنون
174	174	التعويضات المستحقة والمصروفات ذات الصلة بها
729	613	الالتزامات المستحقة
374	291	ضرائب الدخل المستحقة
1	7	القسط المستحق حالياً من الديون طويلة الأجل
320	418	الالتزامات المتداولة للعمليات المتوقف عنها
3,793	3,705	إجمالي الالتزامات المتداولة
287	312	الالتزامات طويلة الأجل
828	808	الديون طويلة الأجل
25	21	الالتزامات غير المتداولة للعمليات المتوقف عنها
		حقوق الملكية الأسهم الممتازة المصدر والقائم–لاشيء
		الأسهم العادية – قيمة الاسمية للسهم هي 0.10دولار : وعدد الأسهم المصرح بها هو مليار سهم . رأس مال الأسهم المصدر والقائم هو 321,966,000و 319,128,000سهم على التوالي
32	31	مبالغ إضافية لرأس المال
778	702	الأرباح المحتجزة
1,893	1,794	الدخل الشامل الآخر المتجمع
27	(6)	إجمالي حقوق الملكية
2,730	2,521	إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية
7,663	7,367	

	2003	2002
الأصول		
الأصول المتداولة		
النقدية ومكافئاتها	884,670	1,248,246
حسابات المدينين صافية من مخصص ديون مشكوك فيها بقيمة 1,075و 660	215,125	158,817
الفوائد المحتجزة من المدينين غير المضمونين		
المخزون السلعي	560,214	394,456
المصروفات المستحقة والأصول المتداولة الأخرى	1,409,736	1,234,243
أصول العمليات المتوقف عنها	33,165	39,246
إجمالي الأصول المتداولة	577,703	
صافي الأراضي والمباني	3,102,910	3,652,711
ضرائب الدخل المؤجلة	649,593	732,802
أصول أخرى	22,362	2,647
أصول العمليات المتوقف عنها	24,252	11,354
إجمالي أصول	142,519	
الالتزامات وحقوق الملكية	3,799,117	4,542,033
الالتزامات المتداولة		
الدائنون	963,701	1,019,519
المصروفات المستحقة والالتزامات المتداولة الأخرى	128,776	157,561
ضرائب الدخل المستحقة	44,453	100,696
ضرائب الدخل المستحقة	141,729	116,297
الديون قصيرة الأجل	397	
الأقساط المستحقة حالياً من الديون طويلة الأجل	1,410	23,465
التزامات العمليات المتوقف عنها	23,392	
إجمالي الالتزامات المتداولة	1,280,069	1,641,327
الديون طويلة الأجل (بعد استبعاد الأقساط الجارية)	11,254	14,064
الإيجار المستحق حسب طريقة الخط المستقيم	97,427	77,851
التزامات أخرى	68,792	63,002
التزامات العمليات المتوقف عنها	11,351	
إجمالي الالتزامات	1,457,542	1,807,595
حقوق الملكية		
الأسهم العادية لشركة Circuit City - القيمة الإسمية للسهم هي 0.50 دولار . عدد الأسهم المصرح بها هو 525,000,000سهم . رأس مال الأسهم المصدر والقائم هو 209,954,840 سهم (208,822,551سهم سنة 2002)	104,977	104,411
الأسهم العادية لمجموعة CarMax	18,426	
المبالغ الإضافية للقيمة الإسمية	849,083	810,047
الأرباح المحتجزة	1,387,515	1,801,554
إجمال حقوق الملكية	2,341,575	2,734,438
التعهدات والالتزامات المحتملة		
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	3,799,117	4,542,033

الشكل (2-7) الميزانيات الموحدة لشركة Circuit City في 1 مارس (المبالغ بالملايين ماعدا المبالغ الخاصة بالسهم الواحد)

أي أن الأعباء المؤجلة التي تنشأ عن التكاليف غير المستنفدة التي لم تحمَّل على المصروفات هي أصول ، كما أن الالتزامات تنشأ بسبب ضرورة تسجيل حسابات مدينة .

وقد كان يعتقد أن تعريفات مجلس معايير المحاسبة المالية ، ورغم محدداتها تشكل تحسناً جوهرياً عن التعريفات السابقة لها عندما نشرت ، فقد كانت الأصول تعرف قبل هذا التاريخ بأنها حسابات مدينة منقولة أو مرحلة إلى الأمام عند إغلاق الدفاتر ، وكانت الالتزامات تعرف بأنها حسابات دائنة منقولة أو مرحلة إلى الأمام مع استثناء تلك التي تمثل حقوق الملاك .

وتجب دراسة تعريفات قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (6) بتأن ، لأنها تؤكد أن الأصول هي موارد اقتصادية للمشروع ، وأن الالتزامات هي التزامات اقتصادية على المشروع ، وربما تطابق هذه العبارات فهم معظم المستخدمين لمصطلحات الأصول والالتزامات ، ولذلك من غير المحتمل أن يساء فهمها ، ولفهم المبالغ المعروضة في الميزانية بشكل مناسب ، لابد أن يكون المستخدم على وعي بإجراءات الاعتراف والقياس المصاحبة للمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها ، فهذه الإجراءات هي خليط من أساليب القياس التاريخية والحالية والمستقبلية .

وبالإضافة إلى ذلك ، يعتبر عرض مجموعات جزئية لكل من عناصر الميزانية هذه أكثر إعلامية ، فخطة التبويب (التصنيف) هذه ، تجعل وصول مختلف مجموعات المستخدمين إلى المعلومات وفهمها سهل ، كما تسمح لهم بسرعة معرفة أنواع المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرارات ، وبشكل عام ، يمكن النظر إلى خطة التبويب التالية ، باعتبارها ممثلة لعرض الميزانية النموذجية .

الأصول :

- الأصول المتداولة (Current Assets) .
- الاستثمارات (Investments) .
- الأراضي والآلات والمعدات (Land, Plants and Equipments) .
- الأصول غير الملموسة (Intangibles) .
- الأصول الأخرى (Other Assets) .

الإلتزامات :

- الالتزامات الجارية (المتداولة) (Current Liabilities)
- الالتزامات طويلة الأجل (Long-Term Liabilities)
- التزامات أخرى .

حقوق حملة الأسهم :

- رأس المال (أسهم) (Capital Stock) .
- مبالغ إضافية لرأس المال (Additional Paid-in Capital) .
- الأرباح المحتجزة (Retained Earnings) .

وسنتناول في الفقرات التالية كل عنصر من عناصر الميزانية هذه ، ثم سنستعرض مبادئ المحاسبة المستخدَمة حالياً لقياسها ، كما نناقش كيفية عرضها من خلال ميزانيتي شركتي Best Buy و Circuit City في الصفحات التالية ، ثم نناقش موضوعات قياس كل عنصر من عناصر الميزانية بتعمق أكبر في فصول لاحقة .

الأصول : Assets

الأصول المتداولة : Current Assets

عرضت لجنة الإجراءات المحاسبية أكثر التعريفات شيوعاً للأصول المتداولة ويمكن تلخيص هذه التعريفات كما يلي : الأصول المتداولة هي تلك الأصول التي يتوقع بشكل معقول تحويلها إلى نقدية أو بيعها أو استخدامها خلال الدورة التجارية السنة أيهما أطول . وتعرف الدورة التجارية بأنها متوسط الوقت الذي يتطلبه شراء المواد ، وإنتاج المنتج وبيعه ، وتحصيل المبالغ من العملاء . وتظهر الأصول المتداولة في الميزانية حسب ترتيب سيولتها ، وتشمل بشكل عام البنود التالية : النقدية ومكافئاتها النقدية ، والاستثمارات المؤقتة ، والمدينين والمخزون ، والمصروفات المدفوعة مقدماً ، ومع ذلك هناك مشاكل خاصة ترتبط بإجراءات التقييم لغالبية هذه البنود .

ويُشترط على الشركات في الوقت الراهن ، تحديد ما إذا كانت الاستثمارات المؤقتة في أوراق الدين وأوراق الملكية لها قيمة عادلة قابلة للتحديد بسرعة ، فإذا كان كذلك يتم معالجتها محاسبياً وفقاً لطريقة التكلفة ، أما بالنسبة للأوراق المالية

التي يمكن تحديد قيمها العادلة بسرعة ، فيجب على الشركات تصنيفها على أنها أوراق مالية قابلة للتداول (للمتاجرة) ، أو أوراق مالية متاحة للبيع ، أو أوراق محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق . فالأوراق المالية القابلة للتداول ، والأوراق المالية المتاحة للبيع ، يجب الإفصاح عنها بقيمتها العادلة ، ويتم الإفصاح عن المكاسب والخسائر غير المحققة من الأوراق المالية القابلة للتداول (لأغراض المتاجرة) ضمن الأرباح ، في حين يتم الإفصاح عن المكاسب والخسائر غير المحققة من الأوراق المالية المتاحة للبيع في جزء منفصل في حقوق الملكية . أما أوراق الدين التي توجد لدى الإدارة نية مؤكدة للاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والمصنفة حالياً على أنها مؤقتة ، فتظهر في الميزانية بالتكلفة المستنفدة ، وتقتضي التكلفة المستنفدة أهلاك العلاوة أو الخصم الذي ينشأ عند اختلاف سعر شراء ورقة الدين عن قيمتها الإسمية خلال العمر المتبقي للورقة ، وبالنسبة لأوراق الدين قصيرة الأجل كسندات الخزانة الأمريكية مثلاً ، يتم بشكل عام تجاهل إهلاك العلاوة أو الخصم لأسباب تتعلق بالمادية (الأهمية النسبية) .

وتسجل حسابات المدينين (حسابات تحت التحصيل) بشكل عام ، بمبالغ تقارب القيمة الحالية المتوقعة لهذه البنود ، لأن من المتوقع استخدامها في فترة زمنية قصيرة ، وبما أن مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها ، تشترط عدم تقييم البنود بقيمة تتجاوز قيمتها الجارية ، يعتبر من المناسب تقييم المدينين بالقيمة المسجلة ، مطروحاً منها المبلغ الذي يعتقد أنه غير قابل للتحصيل أو صافي القيمة المتوقعة القابلة للتحقق .

ويضيف كل من المخزون والمصروفات المدفوعة مقدماً مشاكل تقييم إضافية ، فبالتركيز على الإفصاح عن صافي الدخل ، أصبحت عملية تقييم المخزون ثانوية لمقابلة تكاليف المخزون المستنفدة مع المبيعات ، ويوضح استخدام أي أسلوب من أساليب فروض تدفق المخزون المقبولة (مثل الوارد أخيراً صادر أولاً ، أو الوارد أولاً صادر أولاً ، أو المتوسط الموزون والتي سترد مناقشتها في الفصل الثامن) ، المبلغ الذي يبقى في الميزانية ، ومن المحتمل أن ينتج عن كل واحد من فروض التدفق تقييماً مختلفاً للمخزون في ظل ظروف السوق المتقلبة ، إضافة إلى أن عرف التحفظ المحاسبي (مبدأ الحيطة والحذر) يتطلب استخدام التقييم وفق التكلفة أو السوق أيهما أقل للمخزون ، وفي جميع الأحوال ، يجب على مستخدم القوائم المالية تفسير رقم المخزون ، باعتباره

التاريخية ، مع تحميل أعباء مناسبة للمصروف بشكل سنوي ، حتى يتم استنفاد هذه القيم كلية ، وتدرج المصروفات المدفوعة مقدماً ضمن جزء الأصول المتداولة لأن هذه البنود – حسب رأي البعض – لو لم تدفع مقدماً لتطلب الأمر استخدام الأصول المتداولة ، لكن نفس الشيء يمكن قوله عن الأصول الأخرى ، كما أن حقيقة أن هناك العديد من البنود المدفوعة مقدماً تنطوي على فترات محاسبية متعددة لا يزيد من حجية المنطق الذي يعتمد عليه هذا الرأي ، ويجب أن نلاحظ أن البنود المدفوعة مقدماً ليست مادية عادة ، وربما يكون هذا هو ما يفقد هذه الحجة أهميتها .

وكما يمكن أن نلاحظ من المناقشة السابقة ، أن هناك مشكلتين عند محاولة تصنيف أصل على أنه أصل متداول هما :

1- الفترة الزمنية التي يتم خلالها استخدامه .
2- أسلوب التقييم المناسب .

وقد كان السبق التاريخي ، في العديد من الحالات ، هو الذي حتم ضم البنود ضمن الأصول المتداولة وليس نظرية المحاسبة .

ويمكن أن تكون إجراءات التقييم المصاحبة لكل بند على حدة مناسبة بذاتها ، لكن عند جمع البنود للوصول إلى رقم إجمالي الأصول المتداولة ، يصبح من الصعب تفسير النتيجة التي يتم التوصل إليها .

فهذا الإجمالي يقارب الحد الأدنى للنقدية التي يمكن تحصيلها خلال الفترة المالية المقبلة ، لكنه يترك للمستخدمين تخيل المبالغ الفعلية المتوقع تحقيقها ، وسنعرض المسائل المتعلقة بتقييم الأصول المتداولة ، والالتزامات الجارية (إي رأس المال العامل) بتفصيل أكبر في الفصل الثامن .

تفصح ميزانية شركة Best Buy عن أصول متداولة بقيمة إجمالية قدرها 4,867,000,000 دولار ، بينما تبين ميزانية شركة Circuit City 3,102,910,000 دولار . (انظر الشكلين 7-1و 7-2) تلاحظ أن ميزانيتي الشركتين تحتويان على كل بنود الأصول المتداولة المذكورة أعلاه ، إضافة إلى أن ميزانيتي الشركتين تفصحان عن الأصول المتداولة ذات العلاقة بالعمليات المتوقف عنها .

الاستثمارات : Investments

يمكن تقسيم الاستثمارات إلى ثلاث مجموعات هي :

1- الأوراق المالية المقتناة لأغراض محددة ، مثل استخدام الأموال العاطلة لفترات زمنية طويلة ، أو ممارسة التأثير على عمليات شركة أخرى .
2- الأصول غير المستخدَمة حالياً من قبل الشركة كالأراضي المحتفظ بها كموقع للبناء مستقبلاً .
3- الأصول الخاصة التي تُستخدم لأغراض خاصة في المستقبل ، مثل الأموال الغارقة (Sinking Funds) .

والعامل الأساسي المستخدَم في تحديد البنود التي يتم إدراجها تحت عنوان الاستثمارات ، هو نية الإدارة (Managerial Intent) ، فقد يكون لدى المنظمة مثلاً مجموعتان متطابقتان من الأسهم العادية في شركة أخرى ، لكن إحداهما تصنف أصلاً متداولاً ، لأن هذه الأسهم يتوقع التخلص منها في الفترة الجارية ، في حين يمكن تصنيف المجموعة الثانية على أنها استثمارات ، نظراً لنية الإدارة في الاحتفاظ بها لفترة أطول .

وتعالج أوراق الملكية المقتناة بهدف ممارسة التأثير على عمليات الشركات الأخرى محاسبياً بطريقة الملكية ، ووفقاً لهذه الطريقة ، يتم تعديل التكلفة التاريخية بكل من الدخل الذي تحققه الشركة المستثمر بها والتوزيعات المستلمة ، وكما هو الحال في الاستثمارات المؤقتة ، تتم المعالجة المحاسبية لكل الاستثمارات الأخرى في أوراق الملكية وفقاً لطريقة التكلفة متى لم تكن هناك قيمة عادلة جاهزة لهذه الأوراق المالية ، وتعتبر أوراق الملكية التي لها قيمة عادلة جاهزة ، وأوراق الدين التي لا يتم الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أوراقاً مالية متاحة للبيع .وتعالج الأوراق طويلة الأجل المتاحة للبيع بنفس الكيفية التي تعالج بها الأوراق المالية المؤقتة المصنفة نفس التصنيف ، ومعنى ذلك ، أن هذه الأوراق يتم الإفصاح عنها بقيمتها العادلة ، مع الاعتراف بالمكاسب والخسائر غير المحققة ضمن حقوق الملكية كأحد مكونات الدخل الشامل الآخر التجميعي ، أما أوراق الدين المصنفة باعتبارها أوراقاً مالية محتفظًا بها حتى تاريخ الاستحقاق – أي أوراق الدين التي يكون لدى الإدارة نية مؤكدة للاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق – فيقرر عنها بالتكلفة المستنفدة ، ولا تحتوي ميزانية أي من شركتي Best Buy و Circuit City على أي استثمارات طويلة الأجل ، فقد توقفت معظم

العقارات والآلات والمعدات والأصول غير الملموسة:
Property, Plants, Equipments and Intangibles

رغم أن العقارات والآلات والمعدات والأصول غير الملموسة هي أصول متشابهة ، من حيث الكيان المادي ، فإن إجراءات التقييم المصاحبة لها متشابهة وباستثناء الأراضي ، وبعض الأصول غير الملموسة (ستتم مناقشتها في هذا الفصل لاحقاً) ، يتم توزيع تكاليف هذه الأصول على الفترات المحاسبية المختلفة المستفيدة استخدامها ، ويتم الإفصاح عن القيمة المحمولة (المرحلة) للعقارات والآلات والمعدات ، باعتبارها هي الفرق بين التكلفة ومجمع الاستهلاك ، لكن الأصول الملموسة يتم الإفصاح عنها بصافي الفرق بين التكلفة والإهلاك .

وتعتبر إجراءات التقييم هذه ، هي أيضاً نتيجة للتركيز على الإفصاح عن الدخل وهناك العديد من طرق الاستهلاك والإهلاك ، لكن ليست هناك أي محاولة للإفصاح عن القيمة الجارية للأصول طويلة الأجل ، أو التدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً الاحتفاظ بهذه الأصول في القوائم المالية ، بل يتركز الاهتمام في هذه المسألة على الفائدة المناسبة بين الإيرادات والمصروفات ، واعتبار تقييم الأصل هو الأثر المتبقي من العملية

تفصح ميزانية شركة Best Buy للسنة المالية 2003 عن إجمالي العقارات والآلات والمعدات بقيمة 3,089,000,000 دولار ، ومجمع استهلاكي قدره 1,027,000,000 دولار للوصول إلى قيمة دفترية قدرها 2,062,000,000 دولار ، بينما تفصح ميزانية شركة Circuit City عن صافي رقم للعقارات والآلآت والمعدات بمبلغ 649,593,000 دولار .

وتفاصيل مكونات ذلك المبلغ تم الإفصاح عنها في الملاحظات والملاحق المرفقة بالقوائم المالية للشركة . كما تفصح ميزانية شركة Best Buy عن صافي شهرة قدره 429,000,000 دولار ، إضافة إلى أصول غير ملموسة بمبلغ 33,000,000 دولار بينما لا تحتوي ميزانية شركة Circuit City على أي أصول غير ملموسة .

أصول أخرى : Other Assets

تسمح عناوين مجموعات الأصول السابقة بشكل عام ، بالإفصاح عن الأصول ، لكن بعض الشركات يدرج مجموعة يطلق عليها "أصول أخرى" . ويتم إدراج البنود مثل الأصول الثابتة المحتفظ بها لغرض إعادة البيع و حسابات المدينين

(المرحلة) في الميزانية في التاريخ الذي سجلت فيه ضمن مجموعة الأصول الأخرى ، وبما أن المبالغ المصاحبة لهذه البنود غير مادية عادة ، فمن غير المرجح أن تؤدي أي طريقة أخرى للتقييم إلى قيمة محمولة (مرحلة) مختلفة بشكل مادي . وتظهر ميزانية شركة Best Buy أصولاً أخرى بقيمة 115,000,000 دولار ، بينما تفصح ميزانية شركة Circuit City عن أصول أخرى بقيمة 24,252,000 دولار .

تقييم الأصل: Asset Valuation

تُظهر المناقشة السابقة استخدام العديد من أساليب القياس المختلفة عند تقييم الأصول في الميزانية النموذجية ، ومن الممارسات المتعارف عليها ، في ظل أي خطة قياس تقريباً ، أن تضاف وتطرح الأشياء المتشابه والمقاسة بنفس الكيفية ، لكن قياس الأصول في الميزانية يأخذ شكلاً غير عادي إذا ما أخذنا في الاعتبار أن المجاميع يتم الحصول عليها للمجموعات الجزئية للأصول ولإجمالي الأصول .

ولنأخذ على سبيل المثال ، قواعد القياس التالية ، والتي يحتوي عليها عرض الأصول في أي ميزانية نموذجية :

الأصل	أساس القياس
النقدية	القيمة الجارية
حسابات المدينين	القيمة المتوقعة مستقبلاً
الأوراق المالية القابلة للتسويق	القيمة العادلة أو التكلفة المستنفدة
المخزون	القيمة الجارية أو التاريخية
الاستثمارات	القيمة العادلة أو التكلفة المستنفدة
العقارات والآلات والمعدات	القيمة التاريخية معدلة بالاستهلاك

لا شك أن جمع هذه البنود يشبه جمع التفاح إلى البرتقال ، لذا يحتاج المستثمرون إلى أن يكونوا على وعي بهذه الفروق عند استخدام الميزانية لتقييم المركز المالي للشركة ، فإذا كانت الأصول هي فعلاً الموارد الاقتصادية للشركة ، فمن الأفضل أن تعكس مجاميع هذه القائمة ما هو أفضل من القيم التي يتم التوصل إليها من خلال العرف ، وقد يكون عرض معلومات المنافع المتوقع الحصول عليها مستقبلاً من

الالتزامات : Liabilities

الالتزامات قصيرة الأجل (الجارية): Current Liabilities

تعرف الالتزامات قصيرة الأجل بأنها "هي الالتزامات التي يتوقع بشكل معقول تتطلب تسويتها استخدام الموارد الموجودة (الحالية) ، والمصنفة ضمن الأصول المتد أو خلق التزامات متداولة أخرى" . لاحظ أنه على الرغم من أن الدورة التشغيلية ل مناقشتها بشكل صريح في هذا التعريف ، فإنها كانت ضمنية ، لأن تعريف الالتز قصيرة الأجل يعتمد على تعريف الأصول المتداولة ، ومن أمثلة الالتزامات المتدا هناك الدائنون قصيرو الأجل ، والجزء المستحق حالياً من الدين طويل الأج وضرائب الدخل المستحقة ، والودائع التي يتم ترجيعها ، والمصروفات المستحقة .

ويتم قياس هذه الالتزامات عادة بقيمة التسوية (التصفية) ، لأن فترتها قص نسبياً ، بالإضافة إلى أن الوفاء بها ينطوي على دفع نقدية ، وبما أن الالتزامات المتدا تتطلب عادة استخدام الأموال المتداولة ، لذا يمكن تبرير طرحها من الأصول المتداولة لكن مبدأ الإفصاح الشامل ، يشترط ضرورة عرضها بشكل منفصل ما لم يوجد محدد بالطرح ، ويؤكد رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (10) هذه النقطة بقوله أحد المبادئ العامة في المحاسبة هو أن طرح الالتزامات المتداولة من الأصول المتداولة الميزانية إجراء غير مناسب ما لم يكن هناك حق في الطرح" ، وتحتوي ميزانية شر Best Buy للسنة المالية 2003 على كل البنود النموذجية ، وتفصح عن التزاما متداولة قدرها 3,793,000,000 دولار ، بينما تفصح ميزانية شركة Circuit City إجمالي التزامات متداولة بقيمة 1,280,069,000 دولار .

الالتزامات طويلة الأجل والالتزامات الأخرى:

g-Term and Other Liabilities

الالتزامات طويلة الأجل ، هي تلك الالتزامات التي لا تتطلب استخدام الأص المتداولة خلال السنة الجارية أو الدورة التشغيلية لسدادها ، وعموماً تأخ الالتزامات شكل السندات والأوراق التجارية والقروض برهن ، ويتم تقييمها البداية بالمقدار المستلم من قبل الوحدة التي تتحمل الالتزام .لكنها تطرح مشكلة إ كان المقدار المتحصل عليه يختلف عن المقدار الذي سيتم دفعه ، وفي هذه الحا تشترط معايير المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها ضرورة إهلاك أي علاوة أو خصم

الالتزامات طويلة الأجل على مدى حياة الالتزام ، بما يعكس بشكل مناسب معدل الفائدة الحقيقي على الدين ، وفي مثل هذه الحالات يحتم مبدأي (عرفي) الاعتراف ومقابلة الإيرادات بالمصروفات ، عرض الالتزامات طويلة الأجل في الميزانية ، وهو ما يشكل مثالاً على استخدام أسلوب التدفق النقدي المخصوم لقياس أحد عناصر الميزانية .

ويمكن أن يشمل جزء الالتزامات طويلة الأجل كذلك ، المبالغ المحصلة مقدماً من العقود طويلة الأجل ، وضرائب الدخل المؤجلة ، وفي بعض الأحيان الالتزامات المحتملة ، وجميع هذه العناصر تصاحبها مشاكل تتعلق بالقياس ، فقياس الإيرادات المؤجلة والتقرير عنها تحتمه مبادئ الاعتراف والمقابلة . فالإيرادات المؤجلة تقاس بتكلفتها التاريخية ، ويتم الإبقاء عليها وتوزيعها على الفترات المحاسبية التي تم تحصيلها فيها ، وأي قيمة متبقية في نهاية الفترة المحاسبية يتم تسجيلها كالتزام ، كما أن قياس الالتزامات المحتملة والتقرير عنها ، يتم وفقاً لمبدأي الاعتراف والمقابلة ، فالالتزامات المحتملة التي تستوفي تعريف الالتزام ، ويمكن تقدير مبلغها بصورة معقولة ، يتم الإفصاح عنها في الميزانية مقاسة بأفضل تقريب للخسائر المستقبلية التي تعتقد الوحدة إمكانية حدوثها . وتظهر شركة Best Buy في ميزانيتها لسنة 2003 التزامات طويلة الأجل بقيمة 287,000,000 دولار ، وديون طويلة الأجل بقيمة 828,000,000 دولار . في المقابل أفصحت شركة Circuit City في ميزانيتها للسنة المالية 2003 عن ديون طويلة الأجل بمقدار 11,254,000 دولار ، وأقساط إيجارات مستحقة قدرها 97,427,000 دولار ، والتزامات طويلة أجل أخرى بمقدار 68,792,000 دولار ، كما تحتوى ميزانية الشركة كذلك على عناوين مثل التعهدات والالتزامات المحتملة ، لكنها لا تضم أي مبالغ في أسفل قائمة دخلها تحت حقوق الملكية . هذا العنوان يشير إلى حقيقة وجود بعض الالتزامات المحتملة (سترد مناقشة هذا الموضوع بتعمق أكبر في الفصل الحادي عشر) .

تقييم الالتزام : Liability Valuation

يتأثر قياس الالتزامات بقيد المادية ، ومن الناحية النظرية ، يجب قياس الالتزامات بقيمها الحالية ، لكن بعض هذه الالتزامات قد يكون قريباً من تاريخ استحقاقه ، ولذا فإن قيمته في تاريخ الاستحقاق لا تختلف بصورة كبيرة عن قيمته الحالية . فمعظم

مع تجاهل القيمة الزمنية للنقود ، أما الالتزامات طويلة الأجل ، من جهة أخرى ، تقييمها بصورة متكررة بالقيمة الحالية للمدفوعات المستقبلية ، مخصومة بمعدل الفا في تاريخ الإصدار ، وفي جميع الأحوال ، لا يتم تغيير قيم الالتزامات لتعك التغيرات الجارية في معدل الفائدة السوقي ، ويمكن أن يؤدي عدم أخذ معدل الفا الجاري في السوق في الاعتبار إلى تحيز القوائم المالية لمصلحة الدائنين الحاليين ، خا إذا ما كانت طبيعة العديد من الالتزامات هو طول الأجل .

حقوق الملكية : Equity

تتسبب قوانين الولايات في أمريكا ، وقوانين إنشاء وتأسيس الشركات فيها ، جعل التعميم حول بند حقوق الملكية في الميزانية مسألة صعبة إلى حد ما ، ولكن ه بعض الممارسات التي انتشرت بصورة جعلتها مبادئ محاسبية مقبولة ومتعارفًا عليه

الأسهم العادية : Common Stock

تقاس الأسهم العادية بالتكلفة التاريخية ، حيث تحدد غالبية الشركات ، مبدئيا قيمة إسمية أو قيمة إصدار لأسهمها ، وعند بيع سهم من أسهمها تقوم الشركة بالتقر عن مقدار مساو للقيمة الإسمية ، أو لقيمة إصدار أسهم في جزء الأسهم العاد بالميزانية ، وتقرر عن أي فروق بين سعر البيع وقيمة الإصدار تحت عنوان "مبالغ إضا لرأس المال "(علاوة إصدار الأسهم) ، وليست هناك أهمية محاسبية محددة له العناوين باستثناء ما قد يتعلق بتحديد متوسط سعر إصدار الأسهم العادية إذا ما كان مثل هذه الحسابات مفيدة ، وتظهر ميزانية شركة Best Buy لسنة 2003 إجمالي أسه عادية قدره 32,000,000 دولار ، ومبالغ إضافية لرأس المال قدرها 778,000,000 دولار

وقد كانت قيمة إصدار أسهم الشركة العادية هي 0.10 دولار للسهم الواحد بينما تظهر ميزانية شركة Circuit City لسنة 2003 إجمالي أسهم عادية قدر 104,977,000 دولار ، ومبالغ إضافية لرأس المال قدرها 849,083,000 دولار . ون كانت قيمة إصدار أسهم الشركة العادية هي 0.50 دولار للسهم الواحد .

الأسهم الممتازة : Preferred Stock

يقوم العديد من الشركات أيضاً بإصدار أنواع أخرى من الأسهم يُطلق عليه الأسهم الممتازة ، ولهذه الأسهم بشكل عام أولوية في التوزيعات ، ويجب دفع مقا

الأسهم العادية ، ويشابه أساس قياس هذه الأسهم قياس الأسهم العادية مع تقسيم المبالغ بين قيمة إصدار الأسهم والمبالغ الإضافية لرأس المال ، وهكذا تمثل المبالغ المقرر عنها بالميزانية التكلفة التاريخية أيضاً ، وتشير ميزانية شركة Best Buy لسنة 2003 إلى أن الشركة لديها 400,000 سهم من أسهم رأس المال الممتازة المصرح بها ، لكن لم تصدر شيئًا من هذه الأسهم حتى تاريخ الميزانية . بينما لم تفصح شركة Circuit City عن أي معلومات عن الأسهم الممتازة .

الأرباح المحتجزة والدخل الشامل الآخر: Retained Earnings and Other Comprehensive Income

يمكن تعريف حقوق الملكية في الشركة بأنها الحصة المتبقية في أصول الشركة بعد استنزال الالتزامات ، وترتبط المبالغ المسجلة للأرباح المحتجزة والدخل الشامل الآخر بأساليب القياس المستخدَمة في تسجيل بعض الأصول والالتزامات ، لكن هذه المبالغ يجب ألا يتم الخلط بينها وبين أي محاولة لقياس القيمة الجارية لحصة الملاّك في الشركة ، وبالتالي يعتمد قياس الأرباح المحتجزة والدخل الشامل الآخر على قياس الإيرادات والتكاليف المستنفدة على مدى حياة الشركة .

وتشترط معظم الولايات في أمريكا ، ألا تتجاوز التوزيعات رصيد الأرباح المحتجزة ، وقد يرغب بعض حملة الأسهم في الحصول على توزيعات إضافية إذا ما أصبح رصيد الأرباح المحتجزة كبيراً نسبياً ، لكن قد يكون لدى الوحدات المختلفة خطط وتعهدات طويلة الأمد ، تحول دون توزيع الأرباح في الوقت الحالي ، ويمكن للشركات أن تعمل على إيصال هذه المعلومات من خلال تخصيص الأرباح المحتجزة ، ويطلق على المبالغ المخصصة مصطلح الاحتياطيات ، وتقاس بمجموع الأرباح المخصصة للغرض المعلن عنه ، ويجب التأكيد هنا على أن الاحتياطيات والأرباح المخصصة لا تمثل النقدية المطلوبة لتمويل هذه المشروعات ، لكنها تعرض لإظهار نية الإدارة ، ويمكن إظهار مثل هذه النية في إحدى الملاحظات الهامشية بسهولة مساوية .

ويمكن القول أن قياس حقوق الملكية يعتمد أساساً على قياس الأصول والالتزامات ، فتحويل الأصول إلى مصروفات ، وإلغاء الالتزامات هما اللذان يحددان مقياس التغير في حقوق الملكية ، وبذلك ليس هناك معيار محدد لقياس حقوق الملكية

وتفصح شركة Best Buy في ميزانيتها لسنة 2003 عن رصيد للأرباح المحتجزة قدره 1,893,000,000 دولار ، ودخل شامل آخر قدره 27,000,000 دولار . ويمثل هذا المبلغ الإجمالي من إعادة إعداد كل بنود الدخل الشامل الآخر في السنوات السابقة ،حسب متطلبات قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (130) (سبقت مناقشتها في الفصل السادس) ، بينما بلغ رصيد الأرباح المحتجزة لشركة Circuit City مثلاً 1,387,515,000 دولار وذلك للسنة المالية 2003 .

تقييم المركز (الوضع) المالي للشركة:
Evaluating a Company Financial Position

يراقب المستثمرون ومحللو الأوراق المالية أداء الشركة باستخدام النسب ، حيث تقيس هذه النسب المالية العلاقة بين عناصر القوائم المالية ، وهي أكثر فائدة عند مقارنتها بنتائج السنوات السابقة أو بنتائج الشركات المنافسة ، أو متوسطات الصناعة أو المعايير الموضوعة مسبقاً . وتقيس نسبة العائد على الأصول(Return on Assets) النسبة المئوية للعائد على الأصول الموظفة من قبل الشركة ، وتحسب كالآتي :

$$\text{نسبة العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}}$$

وقد كانت نسبة العائد على أصول شركة Best Buy خلال السنتين الماليتين 2002 و 2003 كما يلي (تم إهمال 000) :

$$\text{2002} \quad \frac{570{,}000}{(7{,}367{,}000+4{,}840{,}000)/2} = \%9.34$$

$$\text{2003} \quad \frac{99{,}000}{(7{,}663{,}000+7{,}367{,}000)/2} = 1.32\%$$

أما بالنسبة لشركة Circuit City فقد كانت نسبة العائد على الأصول خلال نفس السنتين كما يلي (تم إهمال (000):

$$\text{2002} \quad \frac{218{,}795}{(4{,}542{,}033+3{,}781{,}333)/2} = \%5.20$$

$$\text{2003} \quad \frac{106{,}084}{(3{,}799{,}117+4{,}542{,}033)/2} = 2.54\%$$

ويشير هذا التحليل إلى أن أداء كلتا الشركتين قد تراجع كثيراً خلال السنة المالية 2003 .

وقد اقترح المحللون الماليون في السنوات القريبة ، ضرورة القيام بتسويات في كل من بسط ومقام نسبة العائد على الأصول لتحسين استخدامها في تقييم الربحية ، وتشمل التعديلات المقترحة ما يلي :

1- تحديد الدخل الذي يمكن تأكيده ، وذلك باستبعاد البنود غير المتكررة من صافي الربح التشغيلي .

2- استبعاد مصروف الفوائد بعد الضرائب لتحسين القدرة على المقارنة المرحلية ، وذلك باستبعاد أثر الهيكل الرأسمالي على هذه النسبة .

3- التسويات التي تضم آثار التمويل خارج الميزانية (سترد مناقشتها في الفصل الحادي عشر) .

فبالنسبة لشركة Best Buy خلال السنة المالية 2003 مثلاً ، يؤدي استبعاد البنود المؤقتة الثلاثة المتعلقة بالعمليات المتوقف عنها (14,100,000دولار) ، والتغيرات في المبادئ المحاسبية (42,000 دولار و 40,000 دولار) إلى إضافة مبلغ 523,000,000 دولار إلى الدخل ، ويؤدي إلى دخل من العمليات بقيمة 622,000,000 دولار ، إضافة إلى أن تأثير الهيكل المالي (الرفع المالي) على الشركة يتم استبعاده بزيادة البسط بمقدار أثر الضرائب على مصروف الفوائد البالغة 30,000,000 دولار (أي ، 18,390,000 دولار) . فهذه التغيرات تؤدي إلى رقم معدل للأرباح ، يطلق عليه صافي الدخل التشغيلي بعد الضرائب ، بقيمة 640,390,000 دولار ، و معدل عائد على الأصول بقيمة 8.52% وعند حساب العائد على أصول الشركة Best Buy عن السنة المالية 2002 نجد أن الشركة لم تتحمل بنوداً مؤقتة ، وبذلك تكون التسوية الوحيدة هي إضافة أثر الضرائب على الفوائد البالغة 21,000,000 دولار . وبما أن معدل الضرائب الساري على الشركة خلال سنة 2002 كان هو 38.4% لذلك سيكون مقدار المضاف إلى البسط المتمثل في صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب هو 12,936,000 ، ليصبح بذلك 582,936,000 دولار ويصبح معدل العائد على الأصول هو 9.55% .

وبالقيـام بنفس التسـويات لشـركـة Circuit City خـلال السنة المالية 003 سينخفض صافي الربح البالغ 106,084,000 دولار بمقدار الربح المحقق على العملي المنتهية لمجموعة CarMax والبالغ 64,519,000 دولار . وسيؤدي استبعاد أثر الرفع الم بقيمة مصروف الفوائد البالغ 1,093,000 دولار إلى زيادة البسط بمقدار 677,660 دو (لأن معدل الضرائب النافذ خلال سنتي 2002 و 2003 كان 38% مما يؤدي إلى تع البسط ليصبح 42,242,660 دولاراً ، وتعديل معدل العائد على الأصول ليصبح 01 وبالنسبة إلى صافي ربح الشركة خلال السنة المالية 2002 البالغ 218,795,000 دولا نجد أن هذا الربح قد انخفض بمقدار أرباح العمليات المتوقف عنها البالغة 802,000 دولار ، بينما زاد بأثر الوفر الضريبي من مصروف الفوائد البالغة 881,000 دولار بمقدار 546,220 دولاراً) مما أدى إلى بسط معدل بقيمة 138,539,220 دولاراً ، ومعد عائد على الأصول بقيمة 3.29% .

وتظهر مراجعة معدلات العائد على الأصول المعدلة هذه صورة مختلفة كل حيث إن أداء شركة Best Buy خلال هاتين السنتين ، كان قد انخفض قليلاً ، لكنه أفضل بكثير من أداء شركة Circuit City وتشير هذه النتائج إلى أن شركة Circuit City تحتاج إلى تحسين معدل العائد على أصولها .

ويمكن للشركة تحسين نسبة العائد على أصولها ، إما بزيادة هامش أرباحها زيادة معدل استغلال أصولها ، ويحسب [نسبة] هامش ربح الشركة Profit Margin كما يلي :

$$\text{[نسبة]هامش الربح} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وقد كانت نسبة هامش ربح شركة Best Buy بعد استبعاد أثر الهيكل الرأسما خلال السنة المالية 2003كما يلي (مع تجاهل : (000)

$$\%3.06 = \frac{640,390}{(20,946,000)}$$

ويتم تقييم معدل استغلال الشركة لأصولها (Assets Utilization Rate) من خلال حساب معدل دوران الأصول كما يلي :

$$\text{معدل دوران الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}}$$

وقد كان معدل استغلال شركة Best Buy لأصولها خلال السنة المالية 2003 كما يلي (مع إهمال 000) :

$$= \frac{20,946,000}{(7,667,000+7,367,000)/2}$$

وقد كانت نسبة هامش ربح شركة Circuit City بعد استبعاد أثر الهيكل الرأسمالي خلال السنة المالية 2003 كما يلي :

$$\%0.43 = \frac{42,243}{9,953,530}$$

وقد كان معدل استغلال أصول الشركة Circuit City خلال السنة المالية 2003 كما يلي (مع إهمال 000) :

$$\%2.39 = \frac{9,953,530}{(3,799,117+4,542,033)/2}$$

لاحظ أن هاتين النسبتين هما مكونا نسبة العائد على الأصول ، كما يتضح مما يلي :

$$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}} \times \frac{\text{صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وبعد استبعاد صافي المبيعات من كل من البسط والمقام نحصل على :

$$\frac{\text{صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}}$$

[illegible] 2003

	Best Buy	Circuit City
العائد على الأصول	% 8.52	% 1.01
نسبة هامش الربح	%. 3.06	% 0.43
معدل دوران الأصول	% 2.79	% 2.39

ويفضل استخدام نسب العائد على الأصول ، ونسب هامش الربح ، ومعدل دوران الأصول ، إلى جانب بعض الأسس للمقارنة . وإحدى الطرق المألوفة للتحليل هي مقارنة نسب الشركة مع متوسطات الصناعة . وتتوفر متوسطات الصناعة من خلال العديد من المصادر مثل "مسوحات الصناعة" التي تقوم بها Standard and Poor's ، Reuters Investor على موقع Yahoo على شبكة المعلومات الدولية وتنطوي هذه المقارنة على السؤال ، هل أداء الشركة أفضل من أداء الصناعة ككل وتعمل شركتا Best Buy و Circuit City في التجزئة بالصناعة الخدمية التكنولوجية وقد كان متوسط العائد على أصول هذه الصناعة خلال السنوات الخمس الماضية هو 9.14% ونتيجة لذلك ، يمكن ملاحظة أن مستوى أداء شركة Best Buy كان دون مستوى متوسط الصناعة قليلاً ، في حين كان مستوى أداء شركة Circuit City دون متوسط الصناعة كثيراً .

وأخيراً ، هناك إحدى طرق التحليل الأخرى التي يمكن استخدامها لمقارنة العائد على الأصول بمعيار محدد ، فالاستثمار في أسهم الشركة يحمل معه درجة من المخاطرة التي تختلف من شركة لأخرى ، حيث إن الشركة قد تكون غير رابحة فتخرج من النشاط ، مما يؤدي إلى خسارة المقدار المستثمر أصلاً ، وبالتالي يرغب المستثمرون في التعويض عن تحملهم للمخاطرة . ويعتبر معيار معدل العائد الخالي من المخاطرة هو العائد (أو معدل الفائدة الحقيقي) على الأوراق المالية الحكومية طويلة الأجل . وخلال سنة 2003 كان متوسط معدل الفائدة على الأوراق الحكومية التي عمرها خمس سنوات قرابة 2.97% ويشير معدل العائد على أصول شركة Best Buy إلى أنه خلال سنة 2003 تم تعويض المستثمرين بما يعادل 5.50% عن تحمل المخاطر المصاحبة لأسهم الشركة . وكما أشرنا في الفصل الرابع ، تتحدد مخاطر الشركة عن طريق بيتا (معامل المخاطرة) ، وقد كانت قيمة هذا المعامل لشركة Best Buy خلال سنة 2003 تقارب 2.4 ، بينما كانت هذه القيمة لشركة Circuit City هي .1.83 وتشير

قيمة بيتا لشركة Circuit City إلى أن مستوى المخاطر النظامية المصاحبة للاستثمار في الشركة كان معتدلاً ، بينما كانت المخاطر المصاحبة للاستثمار في شركة Best Buy أكبر إلى حد ما . وبما أن أسهم شركة Best Buy كانت تباع – كما رأينا في الفصل السادس – في نهاية 2003 بما يقارب 13.5 ضعفًا لأرباحها ، بينما كانت أسهم Circuit City تباع بما يقارب 22.3 ضعفاً لأرباحها ، لذلك تشير هذه النتائج مجتمعة إلى أن شركة Best Buy كانت تحقق عائداً على أصولها يفوق قليلاً معدل العائد الخالي من المخاطرة الجاري خلال سنة 2003 ، كما تشير إلى أن المخاطر المصاحبة للشركة مرتفعة نسبيًا ، وفي ذات الوقت كان شعور المستثمرين اتجاه حالتها المستقبلية محايداً ، لكن نتائج شركة Circuit City خلال السنة المالية 2003 تشير إلى أن معدل العائد على أصولها كان دون متوسط الصناعة كثيراً ، وكانت المخاطر المصاحبة لها معتدلة ، كما كان شعور المستثمرين تجاه حالتها المستقبلية متفائلاً رغم أدائها الضعيف خلال السنة المالية 2003 .

قائمة التدفقات النقدية : The Statement of Cash Flows

نشأة وتطور قائمة التدفقات النقدية : Evolution of the Statement of Cash Flows

كانت قائمتا الدخل والميزانية قبل سنة 1971 هما القائمتان الوحيدتان المطلوبتان من بين القوائم المالية طبقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها ، لكن كان العديد من الشركات الكبيرة ، يدرج قوائم مالية إضافية للإفصاح عن المعلومات الملائمة التي تحتاج إليها عملية اتخاذ القرار الاقتصادي ، وقد كانت هذه الإفصاحات استجابة للمستثمرين والدائنين وغيرهم ، ممن عبَّروا عن رغبتهم في الحصول على معلومات عن الأنشطة التمويلية والاستثمارية لمنظمات الأعمال ، وقد كانت إحدى القوائم المالية التي تعد استجابة لهذه الحاجة ، هي ما يطلق عليه قائمة الأموال (Fund Statement) ، وتقرر هذه القائمة عن الموارد المتوفرة والاستخدامات التي سخرت لها هذه الموارد خلال فترة التقرير .

ولم تكن قائمة الأموال تعد بصورة موحدة مبدئياً ، وكانت طريقة التقرير عن الموارد واستخداماتها تعتمد على مفهوم الأموال المفضل لدى الوحدة محل التقرير . ويمكن تقسيم مفاهيم الأموال المستخدَمة بشكل عام إلى : (1) النقدية . (2) رأس المال العامل . (3) كل الموارد المالية . مع إمكانية وجود مفاهيم أخرى للأموال مثل الأصول السريعة أو صافي الأصول النقدية

وتلخص قوائم الأموال باستخدام المفهوم النقدي كل التغيرات المادية في رصيد النقدية ، وقد تحولت قوائم الأموال هذه ، في الواقع ، إلى قائمة المتحصلات والنفقات النقدية، حيث أصبحت تقرر عن أثر هذه المتحصلات والنفقات على كل الحسابات الأخرى .

وفي ظل تعريف رأس المال العامل للأموال ، يتم التقرير عن كل العمليات المالية التي تؤدي إلى تغير في رأس المال العامل (معرف بأنه هو الفرق بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة) . وعند استخدام هذا المفهوم ، تكون الأموال هي الزيادة أو النقص في النقدية أو المدينين أو المخزون أو الدائنين أو البنود المتداولة الأخرى .

وأخيراً ، إذا ما استخدم مفهوم كل الموارد المالية ، عندئذ تقرر الوحدة عن كل العمليات مع الأطراف الخارجية ، ويجب استخدام هذا المفهوم للأموال إلى جانب مفهوم آخر للأموال (مثل المفهوم النقدي أو مفهوم رأس المال العامل) ، ويشمل هذا المفهوم كل البنود التي تؤثر على الأنشطة التمويلية والاستثمارية للمشروع ، ومن أمثلة العمليات التي تندرج تحته ولا تظهر في القائمة التقليدية المعدة باستخدام مفهوم النقدية أو مفهوم رأس المال العامل عملية شراء الأصول عن طريق إصدار أسهم . وميزة المفهوم الشامل للأموال (كل الموارد المالية) هي إدراجه لكل البنود المهمة في الإدارة المالية للوحدة .

رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (3) ورقم (19) :

APB Opinions No 3 and No 19

لاحظ مجلس مبادئ المحاسبة سنة 1963 الاهتمام المتزايد الممنوح لتحليل تدفقات الأموال فأصدر رأيه رقم (3) ، وقد اقترح هذا الإصدار ضرورة عرض قوائم الأموال كمعلومات ملحقة بالتقارير المالية ، لكنه لم يجعل مثل هذه الإفصاحات إلزامية ، وقد اقترح المجلس في هذا الرأي كذلك ، أن يكون عنوان القائمة وصفياً ما أمكن ذلك .

ومع حلول سنة 1971 لاحظ المجلس أن الهيئات المنظمة أصبحت تطالب بإعداد قوائم الأموال ، وأن عدداً من الشركات يقوم بالإفصاح بصورة تطوعية عن هذه القوائم في تقاريرها السنوية ، ونتيجة لذلك قام بإصدار رأيه رقم (19) الذي نص على أن المعلومات التي تحتوي عليها عادة قائمة الأموال ، هي معلومات أساسية لمستخدمي

القوائم المالية ، وطالب بضرورة عرضها في كل مرة تعد فيها الميزانية وقائمة الدخل ، إضافة إلى أنه طالب بضرورة إعدادها تماشيًا مع المفهوم الشامل للأموال (مفهوم كل الموارد المالية) وأعطاها عنوان قائمة التغير في المركز المالي ، وتابع المجلس ليحدد شكل القائمة كما يلي :

1- إن القائمة يمكن إعدادها بكيفية تعبر عن المركز المالي من خلال المفهوم النقدي ، أو مفهوم النقدية والأصول المؤقتة ، أو مفهوم الأصول السريعة ، أو مفهوم رأس المال العامل ، ما دامت تستعمل المفهوم الشامل للأموال (مفهوم كل الموارد المالية) وتعطي الصورة الأكثر فائدة عن الأنشطة التمويلية والاستثمارية للوحدة .

2- يجب أن تفصح القائمة في كل حالة عن صافي التغير في النقدية ، أو التغير في النقدية والاستثمارات المؤقتة ، أو التغير في الأصول السريعة ، أو التغير في رأس المال العامل ، حسب شكل العرض .

3- يجب أن تفصح القائمة عن النفقات على الأصول طويلة الأجل وصافي المتحصلات من بيع الأصول طويلة الأجل ، وتحويل الديون طويلة الأجل إلى أسهم عادية ، وإصدارات الدين وسداده ، وإصدارات أسهم رأس المال أو إعادة شرائها ، والتوزيعات .

وقد كان الهدف من قائمة التغير في المركز المالي ، هو تمكين مستخدمي القوائم المالية من الإجابة عن أسئلة مثل :

1- إلى أين ذهبت الأرباح ؟
2- لماذا لم تكن التوزيعات أكبر؟
3- كيف كان بالإمكان إجراء التوزيعات في ظل وجود خسائر ؟
4- ما سبب انخفاض الأصول المتداولة رغم وجود أرباح ؟
5- ما سبب الحاجة إلى المزيد من التمويل ؟
6- كيف تم تمويل عملية التوسع؟
7- إلى أين ذهبت الأموال المحصلة من بيع الأوراق المالية ؟
8- كيف تم استرداد الدين ؟

ورغم أن الإجابات القاطعة لهذه الأسئلة ، لا يمكن الحصول عليها جاهزة من الفحص العرضي للقائمة ، فإن الممارسة المعتادة هي زيادة التوضيح في الملاحظات الهامشية ، إضافة إلى أن التحليلات المقارنة التي تشمل العديد من سنوات التشغيل تمكن المستخدم من الحصول على معلومات مفيدة عن الطرق والممارسات التاريخية ومساهمة الأموال المتحصل عليها من العمليات في نمو الشركة . وقد كانت قائمة التغير في المركز المالي تهدف للإفصاح عن العمليات المالية للشركة والإفصاح عن السياسات الإدارية المالية الشركة ، كما تهدف كذلك إلى تحسين قدرة المستخدم على اتخاذ قرارات تنبؤية .

معلومات التدفق النقدي: Cash Flow Information

تعتبر التدفقات النقدية ، الداخلة للمشروع والخارجة منه ، ذات أولوية للمستثمرين والدائنين ، ويجب أن يمكّن عرض معلومات التدفق النقدي من المشروع المستثمرين من :

1- التنبؤ بمقدار النقدية الذي يرجح توزيعه في شكل توزيعات أو فوائد في المستقبل .

2- تقييم المخاطر المحتملة المصاحبة لأي استثمار .

وقد أكد مجلس معايير المحاسبة المالية أهمية معلومات التدفقات النقدية في مناقشاته الموسعة ، ونصت قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (1) على أن التقرير المالي الفعال ، يجب أن يمكّن المستثمرين والدائنين وغيرهم من المستخدمين من : (1) تقييم مستقبل التدفق النقدي . (2) تقييم السيولة واليسر وتدفق الأموال .

ويعتبر عرض بيانات التدفق النقدي ضرورياً لتقييم سيولة ويُسْر الشركة ومرونتها المالية .

فالسيولة (Liquidity) : هي قدرة الشركة على تحويل أصل إلى نقدية أو دفع التزام قصير الأجل ، ويشار إليها على أنها قرب موارد الوحدة الاقتصادية والتزاماتها من النقدية ، لأن معلومات السيولة مهمة للمستخدمين في تقييم توقيت التدفقات النقدية المستقبلية وهي ضرورية لتقييم اليسر والمرونة المالية .

أما اليسر (Solvency) : فيشير إلى قدرة الشركة على الحصول على النقدية لعمليات المشروع ، ويشير بصورة محددة إلى قدرة الشركة على دفع ديونها عند الاستحقاق ، وهو ضروري لاعتبار الشركة محققة لغرض الاستمرارية ، لأن العسر

يؤدي إلى التصفية وخسارة كل من المستثمرين والدائنين ، إضافة إلى أن المخاوف من العسر ، قد تؤدي إلى ردود فعل الأسواق المالية بزيادة تكلفة رأس المال في المستقبل ، نظراً لزيادة مقدار المخاطرة .

أما المرونة المالية (Financial Flexibility) : فهي قدرة الشركة على استخدام مواردها المالية للتكيف مع التغيرات والاستفادة من الفرص الاستثمارية الجديدة والاستجابة بسرعة لحالات الأزمات . وتأتي المرونة المالية من ناحية سرعة الوصول إلى الأصول السائلة للشركة ، لكن السيولة هي جزء واحد فقط من المرونة المالية ، لأن المرونة المالية تنشأ كذلك عن قدرة الشركة على توليد النقدية من عملياتها أو رأس المال المساهم أو بيع الموارد الاقتصادية دون تعطيل العمليات المستمرة ، والهدف من عرض بيانات التدفق النقدي هو تمكين المستثمرين من اتخاذ قرارات رشيدة من خلال تزويدهم بالمعلومات المفيدة .

وقد قام مجلس معايير المحاسبة المالية سنة 1987 ، بإصدار قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (95) بعنوان " قائمة التدفقات النقدية ، وقد وضعت هذه القائمة معايير للتقرير عن التدفق النقدي ، وألغت رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (19) المعنون "الإفصاح عن التغيرات في المركز المالي" ، ونتيجة لذلك ، أصبح يُشترط على مشروعات الأعمال حالياً عرض قائمة التدفقات النقدية ، بدل قائمة التغير في المركز المالي ، وذلك كجزء من مجموعة القوائم المالية الكاملة .

المنظور التاريخي : Historical Perspective

تطور الشكل الذي طالبت به قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (95) لعرض قائمة التدفقات النقدية على مدى عدد من السنوات ، ففي سنة 1980 أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية مذكرة للمناقشة بعنوان "الإفصاح عن التدفقات النقدية والسيولة والمرونة المالية" كجزء من مشروع إطار العمل المفاهيمي ، وقد كانت الأسئلة الأساسية التي أثارتها مذكرة النقاش هي :

1- ما هو مفهوم الأموال الذي يجب تبنيه ؟

2- كيف يجب الإفصاح عن العمليات التي ليس لها أثر مباشر على الأموال ؟ .

4- كيف يجب عرض المعلومات المتعلقة بتدفق الأموال من العمليات؟

5- هل يجب فصل معلومات تدفقات الأموال إلى المكونات التالية :

(أ) تدفقات خارجة للمحافظة على الطاقة التشغيلية .

(ب) تدفقات خارجة للتوسع في الطاقة التشغيلية .

(جـ) تدفقات نقدية لأغراض غير تشغيلية ؟

وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية ، ومؤخراً في سنة 1980 ، مسودة عمل لإصدار معيار بعنوان "الإفصاح عن الدخل ، والتدفقات النقدية ، والمركز المالي لمشروعات الأعمال ، وقد استنتجت المسودة أن التقرير عن التدفقات المالية ، يجب أن يركز على النقدية بدلاً عن رأس المال العامل ، ومع ذلك لم يتم إصدار قائمة نهائية تتعلق بالتدفقات النقدية في ذلك الوقت ، وبدلاً من ذلك قرر مجلس معايير المحاسبة المالية ، أن يضمن موضوع التقرير التوقعات النقدية في دراسة عن مبدأي الاعتراف والقياس ، ففي سنة 1984 أصدر المجلس قائمة المعايير المحاسبية المالية (5) بعنوان الاعتراف والقياس في القوائم المالية لمشروعات الأعمال ، وقد تضمنت هذه القائمة الاستنتاج بأن قائمة التدفقات النقدية ، يجب أن تكون جزءاً من مجموعة متكاملة من القوائم المالية ، وقد تزامن ذلك مع قيام معهد المدراء الماليين التنفيذيين بمراجعة موضوع التقرير عن التدفقات النقدية . ففي سنة 1984 ، قام المعهد المذكور بإصدار دراسة بعنوان "قائمة الأموال : الهيكل والاستخدام" ، وقد أشارت هذه الدراسة إلى العديد من أوجه الخلاف والمشاكل اللازمة لقائمة التغير في المركز المالي ، فعلى سبيل المثال ، أجاز رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (19) التطور في تعريف المقصود بالأموال ، والتعدد في تعريف المقصود بالنقدية والتدفقات النقدية من العمليات كذلك تعدد أشكال قائمة التغير في المركز المالي .

وخلال عامي 1985و1986 ، شكل مجلس معايير المحاسبة المالية ، فريقاً لمراجعة موضوع التقرير عن التدفقات النقدية ، وقد أصدر مسودة عمل تقترح معايير التقرير عن التدفقات النقدية . وقد كان اهتمام المجلس حول الاختلاف في الممارسات والتطبيق فيما يتعلق بهذه القائمة ، والذي قد يؤدي أو يؤثر في قابلية الفهم للمعلومات المعروضة ومدى فائدتها بالنسبة للمستثمرين ، والدائنين والطوائف الأخرى المستخدمة للقوائم المالية . بالإضافة إلى أن بعض مستخدمي القوائم المالية يرون أن استخدا

التدفقات النقدية للمشروع . هنالك أيضاً ، بعض الإجراءات غير الموضوعية لتوزيع التكاليف مثل الضرائب المؤجلة ، والاستهلاك قد أنتجت رقماً لصافي الدخل لا يرتبط بالضرورة بالقدرة الإيرادية للمشروع ، ونتيجة لذلك ، أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (95) في عام 1987

الغرض من قائمة التدفقات النقدية: Purpose of the Statement of Cash Flows

الغرض الرئيسي من قائمة التدفقات النقدية ، هو توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية للمشروع خلال الفترة ، وتنسيق هذا الهدف مع الأهداف والمفاهيم الأخرى الواردة بقائمتي مفاهيم المحاسبة المالية رقمي (1) و (5) حيث تؤكد قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم(1) أن التقرير المالي يجب أن يتضمن معلومات تمكن المستثمرين الحاليين والمتوقعين من تقييم حجم ، وتوقيت ، وظروف عدم التأكد المتعلقة بالمتحصلات النقدية المتوقعة من تحصيل الفائدة ، والتوزيعات ، وبيع الأوراق المالية ، والمتحصلات من القروض ، وتعتبر التدفقات النقدية مهمة نظراً لإمكانية تأثيرها على سيولة المشروع ويسره الماليين . فقائمة معايير المحاسبة المالية رقم (5) تنوه إلى ضرورة أن تشمل المجموعة الكاملة للقوائم المالية قائمة التدفقات النقدية خلال الفترة .كما تصف هذه القائمة أيضاً ، فائدة الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية في تقييم سيولة الوحدة ومرونتها المالية وربحيتها والمخاطر المتعلقة بها .

وقد قادت الأهداف والمفاهيم في كل من القائمتين رقم (1) ورقم (5) مجلس معايير المحاسبة المالية إلى الاستنتاج ، بأن قائمة التدفقات النقدية تستهدف مساعدة المستثمرين والدائنين والأطراف الأخرى في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية ، وتوفر معلومات عن التدفقات النقدية الفعلية ، كما تساهم في تقييم النقدية المتوفرة لسداد التوزيعات وتمويل الاستثمارات ، ومدى المقدرة على تمويل النمو المتوقع للمشروع من المصادر الداخلية ، وتساعد في تحديد أسباب الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية ، كما يمثل عدم جدوى أو فائدة رأس المال العامل في تقييم السيولة بالشركة سبباً آخر للتركيز على النقدية بدلاً من رأس المال العامل في إعداد القائمة . وهو ما يعني أن صافي رأس المال العامل الموجب لا يعني بالضرورة توفر السيولة ، و أن رأس المال العامل السالب لا يعني بالمقابل عدم توفر السيولة ، فالأمر يحتاج إلى المزيد من المعلومات عن حسابات المدينين ، وتمويل المخزون لغرض تقييم السيولة بصورة

السنوات المالية المنتهية في بداية	2003	2002
الأنشطة التشغيلية		
صافي الأرباح	99	570
خسائر العمليات المتوقف عنها	441	
أثر التغير في المبادئ المحاسبية المتجمع	82	
أرباح العمليات المستمرة	622	570
التعديلات المطلوبة لتسوية أرباح العمليات المستمرة بصافي النقدية المتوفرة من الأنشطة التشغيلية		
الاستهلاك	310	242
ضرائب الدخل المؤجلة	(37)	15
إهلاك الشهرة	3	
أنشطة أخرى	24	36
التغيرات في الأصول و الالتزامات التشغيلية (صافية من الالتزامات والأصول المكتسبة)		
المدينون	1	(89)
المخزون السلعي	(324)	225
الأصول الأخرى	(24)	36
الدائنون	575	20
التزامات أخرى	196	86
ضرائب الدخل المستحقة	111	253
إجمالي النقدية المتوفرة من الأنشطة التشغيلية	746	1543
الأنشطة الاستثمارية		
إضافات للعقارات والمعدات	(581)	725
شراء مشروعات جديدة (صافي من النقدية المتحصل عليها)	(3)	(368)
الانخفاض (الزيادة) في التكلفة القابلة للاسترداد من العقارات المطورة	25	69
الزيادة في أصول أخرى		
إجمالي النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية	(659)	(924)
الأنشطة التمويلية		
صافي المتحصلات من إصدار الديون طويلة الأجل	18	726
مدفوعات الديون طويلة الأجل	(13)	(5)
إصدار الأسهم العادية	40	48
إجمالي النقدية المتوفرة من الأنشطة التمويلية	45	769
صافي النقدية المستخدمة في العمليات المتوقف عنها	(79)	(270)
الزيادة(النقص) في النقدية ومكافئتها	53	1118
النقدية ومكافئتها عند بداية السنة	1861	743
النقدية ومكافئتها عند نهاية السنة	1914	1861
إفصاحات إضافية عن معلومات تدفق النقدي		
ضرائب الدخل المدفوعة	283	139
الفوائد المدفوعة	24	25

الشكل (7-3) قوائم التدفقات النقدية المجمعة لشركة Best Buy بملايين الدولارات

السنوات المالية المنتهية في بداية	2003	2002	2001
الأنشطة التشغيلية			
صافي الأرباح	106,084	218,795	160,802
التعديلات المطلوبة لتسوية أرباح العمليات المستمرة بصافي النقدية المتوفرة (المستخدمة) من الأنشطة التشغيلية			
أرباح العمليات المتوقف عنها	(64,519)	(90,802)	(45,564)
الاستهلاك والاستنفاد	157,469	134,371	126,297
إهلاك مكافئات الأسهم المقيدة	20,828	15,678	11,365
خسائر التخلص من العقارات والمعدات	15,659	13,735	4,259
مخصصات ضرائب الدخل	5,717	28,004	11,007
التغيرات في الأصول و الالتزامات التشغيلية :			
(الزيادة)الانخفاض في المدينين (صافية من الفوائد المحجوزة من المدينين غير المضمونين	(56,308)	46,185	108,630
الانخفاض (الزيادة) المخزون السلعي	(165,758)	(148,345)	(95,680)
الانخفاض (الزيادة) في المصروفات المدفوعة مقدماً و الأصول الأخرى	(175,493)	176,284	(4,910)
الزيادة) الانخفاض في الأصول الأخرى	6,082	16,071	(41,964)
(الانخفاض) الزيادة في الدائنين	(12,898)	(2,359)	588
(الانخفاض) الزيادة في المصروفات المستحقة	(55,818)	202,289	(59,334)
التزامات متداولة أخرى و ضرائب الدخل المستحقة	64,954	120,187	(7,680)
(الانخفاض) الزيادة في الالتزامات المتداولة الأخرى	25,366	69,606	(17,442)
إجمالي النقدية المتوفرة (المستخدمة) من الأنشطة التشغيلية	(258,544)	799,699	150,374
الأنشطة الاستثمارية			
مشتريات للعقارات والمعدات	(150,757)	(172,580)	(274,722)
صافي المتحصلات من بيع العقارات والمعدات	60,838	88,461	100,189
إجمالي النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية	(89,919)	(84,119)	(174,533)
الأنشطة التمويلية			
صافي (المدفوعات على)المتحصلات من الديون قصيرة الأجل	(397)	184	(1,240)
مدفوعات أصل الديون طويلة الأجل	(24,865)	(19,788)	(156,402)
الصافي من إصدار الأسهم العادية لشركة Circuit City	8,901	17,920	26,912
الصافي من إصدار الأسهم العادية لمجموعة CarMax	298	(1,958)	(263)
صافي المتحصلات من عرض أسهم مجموعة CarMax	—	139,546	—
التوزيعات المدفوعة	(14,687)	(14,556)	(14,346)
إجمالي النقدية المتوفرة (المستخدمة) من الأنشطة التمويلية	(30,750)	121,348	(145,339)
صافي النقدية المستخدمة في العمليات المتوقف عنها	(10500)	(22,837)	(26,174)
العمليات المتوقف عنها CarMax			
النقدية المستخدمة في العمليات المتوقف عنها CarMax	(2,263)	(3,147)	(951)
التوزيعات الخاصة المستلمة من مجموعة CarMax	28,400	—	—
صافي النقدية المتوفرة (المستخدمة في) من العمليات المتوقف عنها CarMax	26,137	(3,174)	(951)
الزيادة(النقص) في النقدية ومكافئتها	(363,576)	810,917	(196,623)
النقدية ومكافئتها عند بداية السنة	1,248,246	437,329	633,952
النقدية ومكافئتها عند نهاية السنة	884,670	1,248,246	436,329
إفصاحات إضافية عن معلومات تدفق النقدي			
النقدية المدفوعة (المستلمة) خلال السنة مقابل الفوائد	1,824	2,340	10,120
		(44,926)	116,800

شكل القائمة (قائمة التدفقات النقدية) Statement Format

تبين قائمة التدفقات النقدية التغيرات التي حصلت على النقدية أو مكافئاتها خلال الفترة المحاسبية ، وذلك من خلال الأنشطة التالية :

1- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية .
2- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية .
3- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية .

وتعرف المكافئات النقدية بأنها الاستثمارات عالية السيولة ، والتي تتصف بقابليتها للتحول إلى مبالغ محددة من النقدية ، أو أنها قصيرة الاستحقاق ، وبذا فهي لا تشكل أية مخاطر في التغير في قيمتها بسبب التغير في أسعار الفائدة . وبشكل عام ، فإن الاستثمارات التي تستحق بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الشراء يمكن تصنيفها تحت هذا البند . ويبين الشكلان (7-3) و (7-4) قائمتي التدفقات النقدية لشركتي Best Buy و Circuit City ويشير هذان الشكلان إلى أن شركة Best Buy قد حققت صافي زيادة في النقدية ومكافئات النقدية بقيمة 53,000,000 دولار ، بينما حققت شركة Circuit City صافي نقص في النقدية ومكافئاتها بقيمة 363,576,000 دولار ، خلال السنة المالية 2003 .

التدفقات النقدية من العمليات أو الأنشطة التشغيلية:

Cash Flows from Operating Activities

تمثل التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ، عموماً ، الآثار النقدية للعمليات التي تدخل في تحديد صافي الدخل ، عدا الأنشطة أو العمليات التمويلية والاستثمارية . وتشمل التدفقات النقدية الداخلة من العمليات ما يلي :

1- المتحصلات من بيع السلع والخدمات ، وتحصيل الحسابات المدينة الخاصة بالعملاء (مدينون)
2- المتحصلات من الفوائد والتوزيعات .
3- كل المتحصلات الأخرى ، التي لم تنتج من العمليات ذات العلاقة بالأنشطة الاستثمارية أو التمويلية ، ومن أمثلتها تلك المبالغ المستلمة لتسوية القضايا القانونية والدعاوى المرفوعة لصالح الشركة أو تسويات التأمين .

أما فيما يتعلق بالتدفقات النقدية الخارجة من العمليات التشغيلية فهي تشمل :

1- المدفوعات النقدية لاقتناء المواد الخام والسلع التامة الأخرى لأغراض البيع ، وكذلك المدفوعات النقدية مقابل سداد الحسابات الدائنة الخاصة بالموردين (دائنون و أوراق دفع) .
2- المدفوعات النقدية للموردين والموظفين (المستخدَمين) .
3- المدفوعات النقدية للحكومة في شكل ضرائب أو رسوم أو غرامات أو أتعاب أو رسوم جمركية أو مقابل جزاءات .
4- المدفوعات النقدية في شكل فوائد للدائنين والمقرضين .
5- كل المدفوعات الأخرى والتي لم تنتج عن العمليات التي يمكن تصنيفها أو اعتبارها من الأنشطة الاستثمارية أوالتمويلية ، ومن أمثلة هذه العمليات ، تلك المبالغ المدفوعة لتسوية القضايا القانونية ، أو التبرع للجمعيات الخيرية .
6- التدفقات النقدية من شراء وبيع أوراق الدين أو الملكية المصنفة تحت بند الأوراق المالية المتاحة للتداول وفقاً لقائمة معايير المحاسبة المالية رقم (115) .

وقد شجعت قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (95) الشركات على التقرير عن الأنشطة التشغيلية ، وذلك بالتقرير عن التصنيفات الرئيسية لإجمالي المتحصلات النقدية ، والتصنيفات الرئيسية لإجمالي المدفوعات النقدية ، وصافي الفرق بين المتحصلات والمدفوعات ، والذي يمثل صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية .

ويُسمى إعداد القائمة وفقاً للطريقة المذكورة ، أي بتحديد إجمالي المقبوضات (المتحصلات) وخصم إجمالي المدفوعات منها ، بالطريقة المباشرة (Direct Method) ، ويشمل التصنيفات التالية :

1- نقدية محصلة من العملاء .
2- الفوائد والتوزيعات المستلمة .
3- المتحصلات النقدية من العمليات التشغيلية .
4- المدفوعات النقدية للموظفين (المستخدَمين) والموردين للسلع والخدمات .
5- مدفوعات الفوائد .
6- ضرائب الدخل المدفوعة .

وأحد الانتقادات الموجهة لطريقة احتساب التدفقات النقدية من العمل التشغيلية هو معالجة التوزيعات والفوائد المستلمة والمدفوعة ، فهذه المعالجة تفص الفوائد من الاستثمارات ومدفوعات التوزيعات عن مصدر هذه الأنشطة المتمثل شراء وبيع الاستثمارات والذي تم تصنيفه ضمن الأنشطة الاستثمارية (وقد مناقشة هذا الموضوع بتفصيل أكبر في مقال للكاتبين Hugo Nurnburg و James Largay III على شبكة المعلومات الدولية في صفحة الفصل السابع من النسخة الإنجليزية)

فالشركة التي تختار عدم استخدام الطريقة المباشرة للإفصاح عن معلومات التد النقدي ، يجب أن تفصح عن نفس التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية بوا تعديل صافي الدخل ، حتى تتم تسويته مع التدفقات النقدية من العمليات التشغيل ويطلق على هذا الأسلوب الطريقة غير المباشرة (Indirect Method) وتشمل التسو المطلوب إجراؤها وتأثير البنود المؤجلة والمستحقة من المتحصلات النقدية الماضية العمليات التشغيلية ، وتأثير البنود المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية م الاستهلاكات وإهلاكات الشهرة والأرباح و الخسائر من بيع العقارات والآلات والمعدا

ويتحتم على الشركة التي تتبنى الطريقة المباشرة ، أن تقوم بتسوية صافي الد مع صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية باستخدام جدول منفصل لذلك فإذا تم استخدام الطريقة غير المباشرة ، فإن التسوية يتم الإفصاح عنها في صلب قا التدفقات النقدية ، ولذا فإن هذا الأسلوب يشار إليه أحيانًا بطريقة التسوية -Reconcilia tion Method) .

يظهر المقطع التشغيلي في كل من قائمتي التدفقات النقدية لشركتي Best Buy و Circuit City عن السنة المالية 2003 أن كلتا القائمتين تم إعدادها باستخدام الطر غير المباشرة ، كما يظهر صافي التدفق النقدي الموفَّر البالغ 746,000,000 ، وصا التدفق النقدي المستخدم البالغ 258,544,000 على التوالي .

التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:

Cash Flow from Investing Activities

تشمل التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية : عمليات منح القرو وتحصيلها ، وشراء وبيع أوراق الدين وأوراق الملكية في المشروعات الأخرى و

تصنف بأنها متاحة للبيع أو المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، وذلك وفقاً لأحكام قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (115) ، وكذلك شراء وبيع العقارات والمعدات والآلات ، والموارد الإنتاجية الأخرى . **ومن أمثلة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة الاستثمارية ما يلي :**

1- المتحصلات النقدية من تحصيل الدين أو بيعه لوحدات أخرى .
2- المتحصلات النقدية من تحصيل أو بيع أدوات الدين في الشركات الأخرى .
3- المتحصلات من بيع أدوات الملكية في الشركات الأخرى .
4- المتحصلات من بيع العقارات والآلات والمعدات والموارد الإنتاجية الأخرى .

ومن الأمثلة على التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية ما يلي :

1- النفقات على القروض الممنوحة للوحدات الأخرى من قبل المشروع .
2- المدفوعات لاقتناء أدوات الدين التابعة لشركات أخرى .
3- المدفوعات لاقتناء أدوات الملكية في شركات أخرى .
4- المدفوعات النقدية لاقتناء العقارات والآلات والمعدات والموارد الإنتاجية الأخرى .

ويبين المقطع الخاص بالتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية في قائمة التدفقات النقدية لشركة Best Buy عن السنة المالية 2003 أن الأنشطة الاستثمارية أدت إلى استخدام نقدي بقيمة 659,000,000 في حين أن شركة Circuit City أعلنت عن استخدام نقدية- في الأنشطة الاستثمارية- بقيمة 89,919,000 دولار .

التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية: Cash Flow from Financing Activities

تنتج الأنشطة التمويلية من الحصول على الموارد والأموال من الملاَّك ، وكذلك تقديم العوائد إلى الملاَّك من استثماراتهم وعوائد عليها ، واقتراض الأموال وسدادها والمدفوعات للمصادر الأخرى طويلة الأجل . وتشمل التدفقات النقدية الداخلة من العمليات التمويلية ما يلي :

1- المتحصلات من إصدار أدوات الملكية .
2- المتحصلات من إصدارات الدين أو الاقتراض قصير الأجل وطويل الأجل .

1- المدفوعات النقدية في شكل توزيعات - عائد على الاستثمار- أو أي توزيعات أخرى على الملاك .

2- سداد المبالغ المقترضة .

وعلى الرغم من أن القروض الممنوحة للغير ، والاستثمارات في الشركات الأخرى ، تصنف على أنها أنشطة استثمارية ، فإن سداد المبالغ المقترضة يصنف على أنه نشاط تمويلي ، أما المتحصلات النقدية من التوزيعات والفوائد والمدفوعات النقدية في شكل توزيعات فتصنف كعمليات تشغيلية . ويشير المقطع الخاص بالأنشطة التمويلية بقائمة تدفقات شركة Best Buy عن السنة المالية 2003 إلى أن صافي التدفق النقدي المتوفر من الأنشطة التمويلية بلغ 45,000,000 دولار ، بينما أعلنت شركة Circuit City عن صافي استخدام في الأنشطة التمويلية بقيمة 30,750,000 دولار .

التحليل المالي لمعلومات التدفق النقدي:

Financial Analysis of Cash Flow Informatio

أحد الأهداف الأساسية للمحاسبة ، هو توفير البيانات التي تساعد المستثمرين والدائنين في التنبؤ بمقدار النقدية الذي يمكن للشركة توزيعه في شكل توزيعات وفوائد ، وتقييم المخاطر . يعتبر صافي الدخل هو نتيجة التغيرات في الأصول والالتزامات بعضها نقدي ، وبعضها متداول ، والبعض الآخر متداول ، وبالتالي يمكن مساواتها بالتغير في النقدية . وتفصح قائمة التدفق النقدي عن أثر أنشطة الأربا على الموارد النقدية ، وكيفية شراء الأصول وتمويلها . فقدرة المشروع على تولي التدفقات النقدية من العمليات تعتبر مؤشراً لسلامته المالية ، و درجة المخاطرة المصاح للاستثمار فيه .

ويتوقع المستثمرون والدائنون بالشركة عائداً يساوي ، على الأقل ، معدل الفائد السوقي على الاستثمارات ذات المخاطر المكافئة ، أو بعبارة أخرى ، يتوقع المستثمر الحصول على تدفقات نقدية بقيمة حالية مخصومة تساوي أو تزيد على استثماراته الأصلية . وتعد التدفقات النقدية التاريخية هي أفضل الأسس المتاحة للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية .

وقد أكد مجلس معايير المحاسبة المالية على أهمية التدفقات النقدية للمستثمر

"إن عملية التقرير المالي يجب أن توفر المعلومات التي تساعد المستثمرين و الدائنين و غيرهم على تقييم مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة الداخلة للمشروع و عدم التأكد المصاحب لهذه التدفقات" .

وتعتبر قدرة التنبؤ لفائدة المستثمرين والدائنين مسألة معقدة ، لأن الإدارة قد تقرر استخدام النقدية بطرق مختلفة ، كما أن استخدامات النقدية متداخلة ، فقد يتم مثلاً استخدام النقدية المتاحة بإعادة استثمارها في الأصول ، أو التوسع في الإمكانيات المادية وكذلك التوسع في الأسواق ، أو استرداد الدين وحقوق الملكية ، أو دفع التوزيعات . ويهتم الباحثون في المحاسبة بتحديد العلاقة بين المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرار .وقد أشارت البحوث التجريبية إلى أن بيانات التدفقات النقدية تحتوي على محتوى إعلامي إضافي يفوق محتوى بيانات الأرباح على أساس الاستحقاق ، وأنها أفضل من معلومات رأس المال العامل . وتؤيد هذه الأدلة موقف مجلس معايير المحاسبة المالية بشأن الإفصاح عن بيانات التدفق النقدي ، لأنها توفر أدلة على أن مثل هذه المعلومات قد يؤدي إلى قرارات أفضل ، كما أنها تشير إلى أن معرفة التدفقات النقدية التاريخية تسمح للمستثمرين والدائنين بالقيام بتنبؤات أفضل بالتدفقات النقدية المستقبلية ، وتقييم المخاطر ، رغم عدم التأكد المحيط بالاستخدامات البديلة المتاحة للشركة .

إن إحدى الطرق لتحليل قائمة التدفقات النقدية للشركة ، هي تحديد مقدار التمويل السنوي المطلوب لدعم الأنشطة السنوية . وسيظهر التدفق النقدي الحر (Free Cash Flow) المبلغ المتحصل عليه من الأنشطة التشغيلية مطروحًا منه النفقات الرأسمالية والاستثمارية ، ولذلك يعد مؤشراً على قدرة الشركة على سداد دينها ودفع التوزيعات وتحقيق النمو والحفاظ عليه ، حيث إن المبلغ النقدي الحر الموجب يعد مؤشراً على زيادة الأرباح ، بينما يشير المبلغ النقدي الحر السالب ، إلى أن الشركة يتوجب عليها أو سيتوجب عليها الحصول على الأموال من مصادر التمويل الخارجية للمحافظة على العمليات أو النمو . ويحسب التدفق النقدي الحر باعتباره صافي النقدية الموفَّرة (المستخدَمة) من الأنشطة التشغيلية مطروحًا منه صافي النقدية المستخدم لشراء العقارات والآلات والمعدات . وقد كان التدفق النقدي الحر لشركة Best Buy خلال سنتي 2002 و 2003 على التوالي هو :

بينما كان التدفق النقدي لشركة Circuit City خلال نفس السنتين – على التوالي – هو :

(409,301,000)=(150,757,000)-(252,544,000) و 172,580,000- 799,699,000 =627,119,000

وتشير هذه النتائج إلى أن هاتين الشركتين قد تعرضتا إلى تراجع في مراكز تدفقاتهما النقدية الحرة خلال الفترة المالية 2003 ، لكن نتائج شركة Circuit City تشير إلى مشكلة محتملة أكثر خطورة ، لأنها مرت بفترة كان فيها تدفقها النقدي الحر سالباً وبقيمة كبيرة ، خلال سنة 2003 .

معايير المحاسبة الدولية: International Accounting Standards

لقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بما يلي :

1- ناقش قائمة المركز المالي وأسس القياس المختلفة المستخدَمة في القوائم المالية ، وعرف الأصول والالتزامات وحقوق الملكية ، في "إطار عمل إعداد وعرض القوائم المالية" .

2- ناقش المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في الميزانية ، وقائمة التدفقات النقدية في معيار المحاسبة الدولي المعدل رقم (1) .

3- ناقش عرض قائمة التدفقات النقدية في معيار المحاسبة الدولي رقم (7) .

أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية ، عند مناقشته ، لقائمة المركز المالي في إطار عمله لعرض وإعداد القوائم المالية ، إلى أن القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي القوائم المالية ، تحتاج إلى تقييم لقدرة المشروع على توليد النقدية . وبالتالي تتأثر قائمة المركز المالي للمشروع بالموارد المالية الخاضعة لرقابته ، وهيكله المالي ، وسيولته ويسره ، وقدرته على التكيف مع التغيرات في البيئة التي يعمل بها . وتعد المعلومات المتعلقة بالموارد المالية الخاضعة لرقابة المشروع وقدرته الماضية على تعديل هذه الموارد مفيدة في التنبؤ بقدرته على توليد تدفقات نقدية مستقبلاً . وتشمل أسس القياس المستخدمة لقياس عناصر القوائم المالية كلاً من التكلفة التاريخية ، والتكلفة الجارية ، والقيمة القابلة للتحقيق (أو قيمة التسوية) ، والقيمة الحالية . وقد أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية ، إلى أن الأساس الأكثر استخداماً هو التكلفة التاريخية ، وكانت تعريفاته تشابه الأصول والالتزامات وحقوق الملكية وما هو وارد في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (6) ، وتجسد مفاهيم الموارد والالتزامات والحقوق المتبقية على التوالي .

وقد ناقشنا الاعتبارات العامة لمجلس معايير المحاسبة الدولية ، من إعداد وعرض القوائم المالية الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1) المعنونة "إطار العمل لإعداد وعرض القوائم المالية" في الفصل السادس ، حيث تشابه الإفصاحات المطلوبة للميزانية تلك الإفصاحات المطلوبة وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية مع استثناءات طفيفة . فقد كانت لجنة معايير المحاسبة الدولية أصلاً قد اتخذت موقفاً مفاده ، أن كل مشروع يمكنه تحديد ما إذا كان يعرض أصوله المتداولة والتزاماته المتداولة منفصلة ، بناءً على طبيعة عملياته ، ولم تطالب اللجنة بترتيب تصنيف الأصول والالتزامات حسب سيولتها ، لكنها طالبت بتصنيف الأصول بين المتداول وغير المتداول ، ما لم تكن السيولة توفر معلومات أكثر ملاءمة وموثوقية ، واعترفت أن هناك فروقاً أساسية في طبيعة ووظائف الأصول والالتزامات وحقوق الملكية ، تجعل من الضروري عرضها في متن الميزانية . ويطالب المعيار الجديد كذلك بالإفصاح عن المجموعات التالية :

- العقارات والمعدات والآلات .
- العقارات الاستثمارية .
- الأصول غير الملموسة .
- الأصول المالية .
- الاستثمارات التي تعالج وفق طريقة الملكية .
- الأصول البيولوجية (Biological) .
- المدينون .
- المخزون .
- النقدية ومكافئاتها .
- الدائنون التجاريون والحسابات المستحقة الأخرى .
- الالتزامات المالية .
- المخصصات .
- الأصول والالتزامات مقابل الضرائب الحالية .
- الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة .

- رأس مال حقوق الملكية والاحتياطيات .
- حقوق الأقلية .
- رأس المال المصدر والاحتياطيات التي تنسب إلى حملة أسهم الشركة الأم .

ويتم عرض البنود الإضافية بناء على المادية (بناء على أهميتها النسبية) وطبيعة ووظيفة كل بند . ويجب عرض البنود النقدية والبنود غير النقدية بصورة منفصلة . كما يجب كذلك فصل البنود التشغيلية والمالية و الأرصدة المحمولة للاستثمارات و المشروعات الزميلة . وقد تضمن الفصل السادس ، مناقشة موظفي مجلس معايير المحاسبة المالية لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) ، ولم تحدد هذه الوثيقة أي فروق جوهرية بين المعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية ، وتلك الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالميزانية ، وقائمة التدفقات النقدية .

وقد حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية ، في معيار المحاسبة الدولي رقم (7) المعنون "قائمة التدفقات النقدية" ، الإفصاحات والعرض المطلوبين لقائمة التدفقات النقدية ، وكما هو الحال مع مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية ، تفصل هذه القائمة عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية . إضافة إلى أن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية يمكن التقرير عنها باستخدام الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة ، لكن مجلس معايير المحاسبة الدولية نص على تفضيله للطريقة المباشرة . ويُشترط ، وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (7) الإفصاح عن التدفقات النقدية من البنود الاستثنائية منفصلة ، كأنشطة تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية . إضافة إلى المطالبة بالإفصاح المنفصل عن التدفق النقدي الإجمالي الناتج من الشركات التابعة أو التخلص منها ضمن الأنشطة الاستثمارية ، وعند مناقشة موظفي مجلس معايير المحاسبة المالية للمعيار الدولي رقم (7) ، علق الموظفون على أنه على الرغم من أنه مشابه لقائمة معايير المحاسبة المالية رقم (95) كثيراً ، إلا أن هناك بعض الفروق في المتطلبات الإفصاحية ، ومتطلبات تصنيف البنود وتعريفاتها . وأهم هذه الفروق هو سماح المعيار الدولي بتصنيف الفوائد والتوزيعات المستلمة أو المدفوعة كأنشطة تشغيلية أو استثمارية وتمويلية على التوالي . ونظراً لهذه الفروق يجب على المستخدمين فهم كيفية الاستفادة من الإفصاحات المكملة للتوفيق بين هذه الفروق لكن قد لا يكون بالامكان القيام بمثل هذه التسوية في بعض الحالات .

الخلاصة Summary

تعرضت أساليب القياس المستخدَمة حالياً لتعيين قيم لبنود الميزانية إلى الانتقاد لعدم قدرتها على تقديم معلومات ملائمة وكافية لمستخدِمي القوائم المالية . وتشير مراجعة إجراءات الإفصاح في الميزانية ، إلى أن العديد من القيم الظاهرة هي نتيجة للأثر المتبقي من التأكيد على التقرير عن صافي الدخل . وبالتالي فهي لا تساهم في تمكين المستخدمين في التنبؤ بالمستقبل سوى بالقليل .

وقد أصبحت القائمة المعروفة بقائمة التدفقات النقدية ، هي القائمة الأساسية الثالثة ، وذلك في استجابة جزئية لهذه الحاجة ، وقد تطورت المطالبة بها مع مرور الزمن من التركيز السابق على التغيرات في رأس المال العامل إلى التركيز على التدفقات النقدية .

الفصل الرابع

رأس المال العامل
Working Capital

رأس المال العامل لشركة ما ، هو صافي الاستثمارات قصيرة الأجل ، اللازمة لتسيير الأنشطة اليومية لها ، وقد اعتبر قياس رأس المال العامل والإفصاح عنه في القوائم المالية ، وظيفة محاسبية لعقود من الزمن ، ولذلك تعد فائدة هذا المفهوم في التحليل المالي لا تحتمل الشك ، ولا يعني ذلك القول أن هذا المفهوم لا تعتريه بعض المشاكل التي تشمل : (1) عدم الثبات في قياس مكوناته المختلفة ، (2) الخلاف في الرأي حول ما يجب إدراجه ضمن عناصره ، (3) غياب المعنى الدقيق لبعض المصطلحات التي ينطوي عليها تعريف عناصره ، مثل مصطلحي السيولة والتداول . وقد خصص هذا الفصل لدراسة نشأة مفهوم رأس المال العامل ، ومراجعة هذا المفهوم ، ومكوناته كما هي مستخدَمة الآن ، وتوضيح كيفية تقييم كفاية رأس المال العامل لشركة ما ، ومناقشة كيفية تطويره للزيادة من فائدته .

تطور مفهوم رأس المال العامل :
Development of the Working Capital Concept:

يرجع أصل مفهوم رأس المال العامل ، إلى التفرقة بين رأس المال الثابت ورأس المال الدوار في مطلع القرن العشرين ، فكما لاحظنا في الفصل الأول ، كانت المحاسبة في ذلك الوقت في مرحلة مراهقتها أو بدايتها ، ولم تكن المفاهيم مثل الأصول والالتزامات والدخل والمصروف مفهومة بشكل واضح ، وقد كان الدافع وراء تعريفات كل من رأس المال العامل ، ورأس المال الدوار ، هو قرارات المحاكم بشأن مشروعية التوزيعات في بريطانيا العظمى ، وقد كان أول تعريف لرأس المال الثابت هو أنه الأموال المنفقة والغارقة إلى الأبد ، في حين تم تعريف رأس المال الدوار بأنه بنود المخزون المتاحة للبيع التي تنفصل عن بنود مشابهة ، وتُستبدل بها في النشاط العادي للمشروع .

ولم تكن هذه التعريفات تحظى بقبول أعضاء مهنة المحاسبة ، فقد كان البعض يخشى من أن يسيء جمهور العامة تفسير هذه التفرقة ، وبعد ذلك مباشرة ، بدأ المحاسبون البريطانيون والأمريكيون دراسة أسس تقييم الأصول المختلفة ، ومنحوا اهتمامًا متزايداً لإحدى الطرق المحاسبية ، يطلق عليها نظام الحساب المزدوج ، فهذا النظام يقسم الميزانية أفقياً إلى قسمين : قسم علوي يحتوي على كل الأصول المعمرة ورأس المال والديون طويلة الأجل ، بالإضافة إلى رقم للموازنة يمثل الفرق بين رأس المال والالتزامات طويلة الأجل من جهة ، والأصول من جهة أخرى . أما القسم السفلي : فيحتوى على جميع الأصول الأخرى ، والالتزامات قصيرة الأجل ، ورقم الموازنة الناتج من القسم العلوي .

وخلال هذه الفترة ، كانت فكرة السيولة يتم التأسيس لها كأساس لتصنيف الأصول في القوائم المالية ، وقد كان الغرض من خطة تصنيف السيولة ، هو التقرير والإفصاح عن اليسر المالي قصير الأجل للمشروع ، لكن ظهرت هناك انتقادات ترى . أن هذه الخطة تتعارض مع فرض الاستمرارية ، ومع ذلك استمر مفهوم السيولة في حصد قبول المحاسبين ومستخدمي القوائم المالية ، وقد أدرجه Paton في تفرقته بين الأصول الثابتة والأصول المتداولة ، وعلق على أن طول فترة الحياة ، ومعدل الاستخدام ، وطريقة الاستهلاك ، هي عوامل مهمة في التفرقة بين الأصول الثابتة والأصول المتداولة ، وقد تطرق إلى هذه العوامل كما يلي :

أن الأصول الثابتة ستبقى في المشروع لفترتين أو أكثر ، في حين أن الأصول المتداولة ستُستخدم بسرعة أكبر ، كما أن الأصول الثابتة يمكن تحميل أعبائها على المصروفات على فترات زمنية عدة ، في حين الأصول المتداولة تُستخدم بسرعة أكبر ، إضافة إلى أن الأصول الثابتة تُستخدم كلية لتوفير سلسلة من الخدمات المتشابهة ، في حين أن الأصول المتداولة تُستهلك .

وخلال العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين ، كان معظم المستخدمين في الولايات المتحدة ينظرون إلى الميزانية باعتبارها القائمة الأساسية ، وخلال هذه الفترة كانت القوائم المالية يتم إعدادها على أساس فائدتها للدائنين ، بينما يُترك المستثمرون يأخذون قراراتهم على أي أساس يرونه قابلاً للتطبيق ، وفي سنة 1936 ، حاول معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي ، تعديل وجهة النظر هذه عندما اعترف بوجهة النظر المختلفة لكل من الدائنين والمستثمرين كما يلي :

كقاعدة عامة ، يهتم الدائن بصورة خاصة بسيولة المشروع وطبيعة رأسماله العامل وكفايته ، وهكذا تعتبر تفاصيل الأصول المتداولة والالتزامات قصيرة الأجل بالنسبة إليه ذات أهمية نسبية أكبر من تفاصيل الأصول والالتزامات طويلة الأجل ، كما أن لديهم اهتماماً حقيقياً بالأرباح ، لأن القدرة على دفع قيمة القرض قد تعتمد على أرباح المشروع . أما من وجهة نظر المستثمر ، فإن المتعارف عليه عامة هو أن القدرة على تحقيق الربح تشكل أهمية بالغة ، وأن حساب الدخل على نفس الأهمية التي بها الميزانية .

وفي الأربعينيات من القرن العشرين ، كان مفهوم رأس المال العامل كأساس لتحديد السيولة قد تأسس بشكل جيد ، رغم أنه كان هناك بعض الخلاف حول المعنى الدقيق له ، وقد تركز الغموض حول كيفية تحديد الأصول المتداولة ، وما إذا كان التصنيف يجب أن يكون على أساس تلك البنود التي سيتم تحويلها إلى نقدية في المدى القصير ، أم على أساس تلك التي يمكن تحويلها إلى نقدية ، وفي هذا الوقت كانت قاعدة السنة الواحدة لتصنيف الأصول إلى متداولة وغير متداولة ، قد استقرت بشكل جيد لكن Anson Herrick والذي كان عضواً نشطًا في معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين بدأ بعرض بعض مساوئ قاعدة السنة الواحدة .

وقد ركز Herrick على الفروق بين إعداد القوائم المالية لأغراض الائتمان وإعدادها لأغراض الاستثمار ، وعلق على بعض عدم الثبات في الممارسة السائدة آنذاك مثل إدراج المخزون ضمن التصنيف المتداول في الوقت الذي قد يصل فيه معدل الدوران أكثر من سنة ، في حين يتم استبعاد حسابات المدينين التجاريين التي تستحق بعد أكثر من سنة من تاريخ الميزانية ، وتلخص الفقرة التالية أفكاره بهذا الشأن :

> "من غير المنطقي تبني ممارسة قد تؤدي إلى فرق كبير بين المبالغ المفصح عنها لصافي الأصول المتداولة والمبالغ التي كان سيتم إظهارها لو أعدت القوائم المالية قبل أو بعد أيام قليلة من تاريخ إعدادها الفعلي" .

وبدلاً عن قاعدة السنة الواحدة ، اقترح Herrick الدورة التجارية كأساس لتصنيف الأصول كأصول متداولة ، وقد كان هذا التمييز يعتمد على مقارنة الطبيعة الاقتصادية للأصول كرأس مال ثابت ورأس مال دوار .

وفي سنة 1947 وعندما كان Herrick عضواً في اللجنة ، نشرت لجنة الإجراءات المحاسبية نشرة البحوث المحاسبية رقم (30) ، وقد عرّف هذا الإصدار الأصول المتداولة بأنها " النقدية والموارد الأخرى لدى المشروع التي يتوقع بشكل معقول أن تتحول إلى

نقدية أو يتم بيعها أو استهلاكها خلال الدورة التجارية له . وعرَّف هذا الإصدار كذلك الالتزامات الجارية بأنها "الديون أو الالتزامات التي يتوقع أن تتطلب تسويتها أو دفعها باستخدام الموارد الموجودة والمصنفة بشكل مناسب ، على أنها أصول متداولة ، أو خلق التزامات قصيرة الأجل أخرى" ، وقد تم تعريف الدورة التجارية آنذاك على أنها متوسط الوقت الذي يتخلل شراء المواد أو الحصول على الخدمة . . . .والتحصيل النقدي النهائي" ، وقد وضعت اللجنة أساس السنة الواحدة كأساس للتصنيف متى كانت الدورة التجارية أقصر من سنة ، رغم أن هذه التفرقة عدلت من قبل نشرة البحوث المحاسبية رقم (43) ، وقد بقيت تماماً كما هي منذ ذلك الحين ، إلى أن أكدت عليها قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم(115) سترد مناقشتها لاحقا في هذا الفصل .

الاستخدام الحالي : Current Usage

يوفر استخدام مفهوم رأس المال العامل معلومات مفيدة من خلال إعطاء مؤشر عن سيولة الوحدة أو المشروع ، ودرجة الحماية الممنوحة للدائنين قصيري الأجل ، ويمكن القول إن رأس المال العامل يضيف إلى كم المعلومات المتدفقة إلى مستخدمي القوائم المالية من خلال :

1- الإشارة إلى مقدار الهامش أو الحاجز المتاح لمقابلة الالتزامات قصيرة الأجل .
2- عرض تدفق الأصول المتداولة والالتزامات قصيرة الأجل من الفترات السابقة .
3- عرض المعلومات التي تعتمد عليها التنبؤات بالتدفقات المستقبلية الداخلة والخارجة .

وسندرس في الفقرات التالية قياس البنود التي تدخل ضمن رأس المال العامل .

مكونات رأس المال العامل: Components of Working Capital

تضمنت تعريفات نشرة البحوث المحاسبية رقم (43) للأصول المتداولة والالتزامات الجارية ، أمثلة على كل تصنيف كما يلي :

الأصول المتداولة: Current Assets

1- النقدية المتاحة للعمليات الجارية والبنود المكافئة للنقدية .
2- مخزون البضاعة والمواد الأولية وأعمال تحت التشغيل والبضاعة التامة والمستلزمات التشغيلية ومواد وعدد الصيانة العادية .

3- المدينون من الحسابات التجارية وأوراق القبض والحوالات (القبولات المصرفية) .
4- المدينون من الموظفين والمستخدمين والشركات المرتبطة إذا كانت قابلة للتحصيل ضمن النشاط العادي خلال السنة .
5- حسابات البيع بالتقسيط أو الحسابات المؤجلة وأوراق القبض إذا كانت تتماشى مع الممارسات التجارية العادية وشروطها بالمشروع .
6- الأوراق المالية القابلة للتسويق التي تمثل استثمار النقدية المتاحة للعمليات الجارية .
7- المصروفات المدفوعة مقدماً مثل مصروفات التأمين والفوائد والإيجارات والضرائب والعلامات التجارية غير المستخدمة ، والإعلانات المدفوعة مقدماً والتي لم تستلم خدماتها وأدوات التشغيل .

الالتزامات المتداولة : Current Liabilities

1- الالتزام مقابل البنود التي دخلت إلى الدورة التجارية مثل الدائنين نتيجة شراء المواد والمهمات والأدوات المستخدمة في إنتاج السلع أو توفير الخدمة التي ستعرض .
2- المبالغ المحصلة مقدمًا قبل تقديم السلع أو توفير الخدمة .
3- الديون التي تنشأ من العمليات المرتبطة مباشرة بالدورة التجارية مثل الأجور والمرتبات والعمولات والإيجارات والحقوق الأخرى المستحقة وضرائب الدخل وغيرها من الضرائب الأخرى المستحقة .
4- الالتزامات الأخرى التي يتوقع سدادها بشكل عادي ضمن النشاط خلال فترة زمنية قصيرة نسبيًا ، عادة اثنا عشر شهراً ، تدخل هي الأخرى ضمن الالتزامات المتداولة مثل الديون قصيرة الأجل الناشئة عن شراء الأصول الرأسمالية ، والاستحقاقات المتسلسلة للديون طويلة الأجل ، والمبالغ التي يُشترط تحميلها على المصروفات خلال فترة سنة واحدة في ظل شروط الأموال الغارقة (Sinking Funds) ، والتزامات الهيئات والوكالات الناتجة عن تحصيل أو قبول الأموال أو الأصول الأخرى لحساب طرف ثالث .

وفيما يلي شرح مفصل للبنود السابقة :

الأصول المتداولة : Current Assets

النقدية : Cash

إن القياس الدقيق للنقدية مهمة ليس فقط لأنها تمثل مقدار الموارد المتاحة لمواجهة الحالات الطارئة ، بل لأن معظم المقاييس المحاسبية تعتمد أيضًا على التدفقات النقدية الفعلية أو المتوقعة الداخلة و الخارجة ، ويعتبر التنبؤ بالتدفقات النقدية مهمًا لكل من المستثمرين والدائنين والإدارة لتمكين هذه المجموعات من تحديد ما يلي :

1- مدى توفر الأموال (النقدية) لمقابلة الالتزامات المستحقة .

2- مدى توفر الأمـــوال (النقدية) لدفع التوزيعات .

3- مقدار النقدية العاطلة التي يمكن استثمارها بأمان لاستخدامها في المستقبل .

ويشمل قياس النقدية عادة ، عد النقدية الموجودة بالخزينة والمصرف ، بالإضافة إلى الأوراق الرسمية القابلة للتحويل مثل الصكوك الشخصية ، وصكوك أمين الصندوق cashier's checks والحوالات المصرفية .

إن مقدار النقدية الذي يتم الإفصاح عنه كأصل متداول ، يجب أن يكون متاحاً للاستخدام الجاري ، ولا يخضع لأي قيود.. فعلى سبيل المثال ، يجب عدم التقرير والإفصاح عن الأموال المخصصة كأصل متداول ، لأن الغرض منها هو الاستخدام في شراء استثمارات طويلة الأجل أو تسوية التزامات طويلة الأجل .

وقد أصبح من الأمور المتعارف عليها ، أن تطلب المصارف الإبقاء على جزء من الأموال المقترضة كوديعة لديها خلال فترة القرض ، ويطلق على هذه الودائع الأرصدة التعويضية أو (الأرصدة المعوضة) ، ويترتب على هذا النوع من الاتفاقات أثرين اثنين هما :

1- تقليل أو تخفيض مقدار النقدية المتاحة للاستخدام الجاري .

2- زيادة معدل الفائدة الحقيقي على القرض .

وقد أصدرت لجنة تداول الأوراق المالية سنة 1973 ، سلسلة النشرات المحاسبية (148) ، وأوصت فيها بضرورة إظهار الأرصدة التعويضية للقروض قصيرة الأجل بصورة منفصلة في الجزء الخاص بالأصول المتداولة في الميزانية ، ويمكن تصنيف الأرصدة التعويضية للالتزامات طويلة الأجل ، إما كاستثمارات أو كأصول أخرى .

المكافئات النقدية : Cash Equivalents

تقوم الشركات بصورة متكررة ، باستثمار النقدية الزائدة عن احتياجاتها الفورية في استثمارات قصيرة الأجل ذات سيولة عالية ، وتعد مسألة ما إذا كانت النقدية في الخزينة أم في شكل ودائع أم مستثمرة في استثمارات قصيرة الأجل يمكن تحويلها بسهولة إلى نقدية مسألة غير ملائمة في تقييم مستخدمي القوائم المالية للسيولة والتدفقات النقدية المستقبلية ، فاستثمار الأموال العاطلة في مكافئات النقدية للحصول على الفوائد ، هو جزء من سياسة إدارة الشركة للنقدية ، وهذه السياسة تتنافى مع الاستثمار الرأسمالي على أمل الاستفادة من تغيرات السعر بشكل مرغوب بفعل التغيرات التي قد تحدث في معدلات الفائدة أو العوامل الأخرى ، ولغرض التمييز بين إدارة النقدية وسياسات الاستثمار ، عرفت قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (95) المكافئات النقدية ، بأنها الاستثمارات قصيرة الأجل التي تفي بالمعيارين التاليين :

1- يمكن تحويلها بسهولة إلى مقدار معين من النقدية .

2- قريبة جداً من تاريخ استحقاقها ، مما يجعل قيمتها السوقية غير حساسة نسبياً للتغيرات في معدل الفائدة .

وبشكل عام ، تعد الاستثمارات التي يتم شراؤها قبل ثلاثة أشهر من قيمة استحقاقها ، هي التي تفي بهذه المعايير ، ومن أمثلة المكافئات النقدية كل من الاستثمارات قصيرة الأجل في أذونات الخزانة - الأمريكية - والأوراق التجارية ، وأموال السوق النقدية ، ويُنظر إلى شراء وبيع هذه الاستثمارات على أنه جزء من أنشطة إدارة النقدية ، وليس من أنشطتها التمويلية أو التشغيلية أو الاستثمارية ، إضافة إلى أن مجلس معايير المحاسبة المالية علق على أن الشركات المختلفة بالصناعات المختلفة يمكنها اتباع استراتيجيات استثمار وإدارة نقدية مختلفة ، وبالتالي يجب على كل شركة الإفصاح عن سياستها في معالجة بنود المكافئات النقدية ، ومعالجة أي تغير في هذه السياسة ، على أنه تغير في المبادئ المحاسبية ، يتطلب إعادة إعداد القوائم المالية للسنوات السابقة .

الاستثمارات المؤقتة : Temporary Investments

إذا كانت أرصدة النقدية ومكافئاتها أكبر من الضروري لتسيير العمليات الجارية ، يُنصح باستثمار الأموال العاطلة ، حتى يُصبح استخدامها ضروريًا ، ولكي تصنف

الاستثمارات كأصول متداولة ، فإنه يجب أن تكون قابلة للتسويق بسهولة ، وهناك نية لتحويلها إلى نقدية خلال الدورة التجارية أو السنة أيهما أطول ، وتتميز الاستثمارات قصيرة الأجل عن مكافئات النقدية بالطول النسبي للفترة من المنظور الاستثماري ، والارتفاع النسبي في معدلات العائد .

ومن الناحية النظرية ، يجب أن توفر الإجراءات المستخدمة للإفصاح عن الاستثمارات المؤقتة في الميزانية للمستثمرين مؤشراً عن الموارد التي ستكون متاحة للاستخدام مستقبلاً ، أي المبلغ النقدي الذي يمكن توليده عند التخلص من هذه الأوراق المالية . ويختلف معظم الاستثمارات المؤقتة عن الأصول الأخرى ، في أنه يمكن الحصول على مقياس يتحدد بشكل موضوعي لقيمتها يومياً من سوق الأوراق المالية ، لذلك ظل المحاسبون منقسمين بشأن الطرق المناسبة التي تُستخدم في تقييم الاستثمارات المؤقتة ، وقد نوقشت في هذا الانقسام ثلاث طرق مختلفة للتقرير عن الاستثمارات المؤقتة هي : التكلفة التاريخية (historical cost) ، والقيمة السوقية (market value) ، والتكلفة أو السوق أيهما أقل (the lower of cost or market) ، حيث يتم الإفصاح عن الاستثمارات المؤقتة ، وفقًا لطريقة التكلفة التاريخية بسعر شرائها إلى أن يتم التخلص منها ، ويعتقد مؤيدو التكلفة التاريخية ، أن سعر الشراء القابل للتحقق بشكل موضوعي ، يوفر أكثر المعلومات ملاءمة لمتخذي القرارات ، ويجادلون أن أسعار السوق الجارية لا توفر أي معلومات أفضل عن الأسعار المستقبلية ، مما توفره التكلفة الأصلية ، وأن المكاسب أو الخسارة المحققة فقط هي التي يجب التقرير عنها في قائمة الدخل .

أما الاستثمارات المفصح عنها بالقيمة السوقية ، فيتم تعديلها لتعكس كلاً من التغيرات في القيمة زيادة ونقصًا (انخفاضاً) ، وهذه التغيرات يتم الإفصاح عنها ، إما كمكاسب أو خسائر في قائمة الدخل ، ويرى مؤيدو طريقة القيمة السوقية ، أن المبالغ الجارية تمثل الموارد الجارية التي ستكون هناك حاجة إليها لشراء نفس الأوراق المالية حالاً ، وكذلك المبالغ التي سيتم الحصول عليها من بيع الأوراق المالية ، إضافة إلى أنهم يرون أن القيمة العادلة تتحدد بشكل موضوعي مثل التكلفة التاريخية بالنسبة لمعظم الاستثمارات ، وتمثل معلومات أكثر وقتية عن أثر حيازة الاستثمارات .

أما طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل ، كما تم تعريفها أول مرة ، فتقوم بالإفصاح عن الانخفاض في قيمة الاستثمارات المؤقتة فقط ، ويرى مؤيدو هذه الطريقة ، أنها تمد المستخدمين بقيم أكثر تحفظاً في كل من الميزانية وقائمة الدخل ، ويقولون إن القيمة المتحفظة ضرورية للحيلولة دون تضليل المستثمرين .

وفي استجابة لظروف سوق الأسهم سنتي 1973و 1974 ، قام مجلس معايير المحاسبة المالية بدراسة المعالجة المحاسبية للاستثمارات المؤقتة عند انخفاض قيمها السوقية عن تكلفتها ، ففي هاتين السنتين ، انخفضت أسعار الأسهم في الأسواق بشكل كبير عن مستوياتها السابقة ، ثم تحسنت بعد ذلك ، وقد كان لتحركات أسعار الأسهم في هذه الفترة أثران أساسيان على عملية التقرير المالي للأغراض الاستثمارية هما :

1- استخدمت بعض الشركات طريقة التكلفة التاريخية ، ولم تخفض استثماراتها لتعكس الأسعار السوقية ، وبذلك كانت تظهر حوافظ استثماراتها بمبالغ أكبر من أسعار السوق الجارية .

2- استخدمت بعض الشركات طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل ، وقيمت استثماراتها بالقيم السوقية ، وخفضتها استثماراتها إلى أسعارها الجارية في السوق عندما بلغت هذه الأسعار أدنى مستوى لها في السوق ، ولم يكن بالإمكان بعد ذلك إظهار التحسن الجزئي الذي شهدته الأسواق في القوائم المالية لهذه الشركات ، مما نتج عنه إظهار استثماراتها بقيمة أقل من كل من سعر التكلفة وسعر السوق الجاري .

وعقب ذلك ، نشر مجلس معايير المحاسبة المالية قائمة معايير المحاسبية المالية رقم (12) بعنوان " المحاسبة عن بعض الأوراق المالية القابلة للتداول" وحاول فيها حل هذه المشكلة .

ووفقاً لمتطلبات هذه القائمة ، يتم تقييم أوراق الملكية القابلة للتداول والمصنفة على أنها أصول متداولة بتكلفتها الإجمالية أو قيمتها السوقية الإجمالية أيهما أقل عند تاريخ إعداد الميزانية ، ويتم تحديد هذه المسألة من خلال مقارنة إجمالي تكلفة محفظة الاستثمارات المؤقتة في أوراق الملكية مع إجمالي القيمة السوقية لهذه المحفظة ، على أن تعالج خسائر القيمة السوقية كمصروفات تستقطع من الدخل ، ويفصح عنها في الميزانية في حساب تقييم يُطرح من حساب الاستثمارات المؤقتة .

ولم تكن هذه المتطلبات تختلف كثيراً عن الممارسات السابقة ، لكن مجلس معايير المحاسبة المالية قدم فرقًا كبيراً ، فإذا كانت الخسائر قد سجلت سابقًا ، عندئذ يجب التقرير عن التحسن اللاحق في القيمة السوقية كدخل بمقدار الخسائر التي سبق تسجيلها .

وإذا كانت هذه الحافظة أو جزء منها قد تم بيعه ، يتم الاعتراف بمكاسب أو خسائر البيع بمقارنة التكلفة الأصلية للأوراق المالية المباعة بالمتحصلات من البيع ، أما حساب التقييم فلا يتأثر بالبيع ، وتسجل التغيرات في حساب التقييم في تاريخ الميزانية بمقارنة تكلفة الأوراق المالية المتبقية بقيمتها السوقية لتحديد الرصيد المطلوب للتقييم وإذا لم تكن هناك أوراق باقية يتم إلغاء حساب التقييم .

وقد كان متوقعاً أن تسمح متطلبات قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (12) للمستثمرين بتقييم إدارة حافظة الاستثمارات المؤقتة ، فقد يكون بالإمكان مثلاً مقارنة التغير السنوي في القيمة السوقية للمحفظة مع الاتجاه العام في سوق الأسهم لتقييم أثر الاستراتيجية الاستثمارية المؤقتة للإدارة .

وقد أشارت هذه القائمة رقم (12) إلى أوراق الملكية القابلة للتداول فقط ، ولم تغير من المعالجة المحاسبية للأنواع الأخرى من الاستثمارات المؤقتة ، ففي ظل المبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها التقليدية ، يتم التقرير عن الاستثمارات المؤقتة الأخرى ، إما باستخدام طريقة التكلفة أو طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل ، لكن إذا كانت طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل هي المستخدمة ، يتم تسجيل الخسائر إذا كان انخفاض القيمة انخفاضًا دائماً فقط ، ولا يتم تسجيل التحسن اللاحق في القيمة السوقية .

وقد بدأ بعد ذلك ، التعبير عن المخاوف بشأن المعالجات المحاسبية المختلفة المسموح بها للاستثمارات في حقوق الملكية مقابل أوراق الدين ، وبشكل أدق ، طرحت تساؤلات حول استخدام طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل ، متى كان الانخفاض في القيمة يتم الإفصاح عنه ، في حين لا يتم الإفصاح عن التحسن فيها ، إضافة إلى إثارة مسألة الإتجار بالمكاسب ، فالإتجار هو عملية بيع الأوراق المالية التي تتحسن قيمتها بهدف الاعتراف بالمكاسب ، والاحتفاظ بالأوراق المالية ذات الخسائر غير المحققة .

ونتيجة لذلك ، تبنى مجلس معايير المحاسبة المالية مشروعاً لدراسة المعالجة المحاسبية لكل من أوراق الملكية وأوراق الدين ، وقد كان هذا المشروع ، محدود

النطاق ، نظراً لأن الأصول المالية لم تكن مدرجة جميعاً (مثل المدينين) ، ولم تتغير متطلبات المحاسبة الجارية عن الالتزامات المالية ، وقد كانت نتيجة هذا المشروع هي نشر قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (115) بعنوان " المحاسبة عن بعض الاستثمارات في أوراق الملكية و أوراق الدين " .

وقد اشترطت قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (115) على الشركات تصنيف أوراق الدين وأوراق الملكية ضمن واحدة من المجموعات الثلاث التالية :

1- **الأوراق المالية لأغراض المتاجرة** : وهي الأوراق التي يتم الاحتفاظ بها لغرض إعادة البيع .

2- **الأوراق المتاحة للبيع** : وهي الأوراق التي ليست مصنفة كأوراق مالية لأغراض المتاجرة أو أوراق يتم الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق .

3- **الأوراق التي يتم الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق** : هي الأوراق التي تكون لدى المشروع صاحب التقرير النية المؤكدة والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها .

فالأوراق المالية لأغراض المتاجرة ، يتم الإفصاح عنها بقيمتها العادلة ، وأي خسائر أو مكاسب حيازة غير محققة يتم الاعتراف بها في الأرباح ، أما الأوراق المتاحة للبيع ، فيتم الإفصاح عنها بالقيمة العادلة ، على ألا تدخل أي مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة من هذه الأوراق في صافي الدخل الدوري ، وبدلاً عن ذلك يتم الإفصاح عنها كإحدى مكونات الدخل الشامل الأخرى ، أما الأوراق المالية التي يتم الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، فتعالج بطريقة التكلفة التاريخية ، ويتم إهلاك أي علاوة أو خصم – الفرق بين سعر الشراء وقيمة الورقة عند الاستحقاق – على الفترة المتبقية من حياة الورقة المالية .

ويتم الإفصاح عن الأوراق المالية لأغراض المتاجرة كأصول متداولة في الميزانية ، أما الأوراق التي يتم الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والأوراق المتاحة للبيع ، فيتم الإفصاح عنهما كأصول متداولة أو استثمارات طويلة الأجل حسب ما يناسب التعريف الذي قدمته نشرة البحوث المحاسبية رقم (43) التي سبقت مناقشتها سابقًا .

وأي نقل للأوراق المالية بين المجموعات المختلفة ، تتم معالجته على أساس القيمة العادلة ، بحيث تتم المعالجة المحاسبية لمكاسب أو خسائر الحيازة من الورقة المالية عند تاريخ التحويل أو النقل كما يلي :

1- بالنسبة للورقة المالية المنقولة من فئة الأوراق المالية لأغراض المتاجرة ، ستكون مكاسب أو خسائر الحيازة منها قد تم الاعتراف بها سابقاً في الأرباح ، ولذلك لن تكون هناك حاجة للمزيد من الاعتراف بها .

2- بالنسبة للورقة المالية المنقولة إلى فئة الأوراق المالية لأغراض المتاجرة ، يجب الاعتراف بمكاسب أو خسائر الحيازة منها فوراً .

3- بالنسبة لأوراق الدين المنقولة من مجموعة الأوراق المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى فئة الأوراق المتاحة للبيع ، يجب الاعتراف بمكاسب أو خسائر الحيازة منها في جزء خاص أو بند منفصل من حقوق الملكية .

4- بالنسبة لورقة الدين المنقولة إلى مجموعة الأوراق المتاحة للبيع ، يجب الاستمرار في التقرير عن الأرباح والخسائر غير المحققة منها في جزء خاص أو بند منفصل من حقوق الملكية ، لكن يجب إهلاكها على مدى فترة الحياة المتبقية للورقة كتعديل للفوائد بطريقة مشابهة لاهلاك العلاوة أو الخصم .

وقد تم تبني هذه المتطلبات لإعاقة عملية الإتجار بالمكاسب ، فإذا كانت كل عمليات النقل يمكن القيام بها بالقيمة العادلة ، وكانت مكاسب أو خسائر الحيازة يمكن الاعتراف بها فوراً ، ستظل إمكانية النقل الاختياري بهدف الاعتراف بالأرباح قائمة ، ويعتبر المدخل الذي تم تبنيه مشابهاً للاعتراف بمكاسب وخسائر الحيازة بطريقة تتماشى مع الفئة التي يتم نقل الورقة المالية إليها .

المدينون (حسابات تحت التحصيل) : Receivables

يضم مصطلح المدينين أنواعاً عديدة من الحقوق المترتبة للمشروع على الغير ، ويتم تصنيف هذا البند إلى مجموعتين أساسيتين لأغراض عرض القوائم المالية هما : (1) المدينون التجاريون (Trade receivable) ، (2) المدينون غير التجاريون (Non-trade receivable) .

ويشكل رصيد المدينين القائم مصدراً أساسياً للتدفقات النقدية الداخلة لمقابلة الالتزامات المستحقة ، لذلك يجب تقييم مكونات هذا الرصيد بعناية لكي لا يتم

تضليل مستخدمي القوائم المالية ، ولكي يتم تصنيف بند معين على أنه مدينون ، يجب أن يكون كل من القيمة التي سيتم تسلمها ، وتاريخ استحقاقها ، قابلين للتقدير بدقة معقولة .

إن جميع المشروعات تفضل القيام بالبيع النقدي في أحسن الأحوال ، لكن نظراً لطبيعة مجتمعنا الاقتصادي ، يجب عليها أن تدخل في الأنواع المختلفة من الائتمان ، فمشروع الأعمال يبيع بالدين لزيادة مبيعاته ، لكن عند التوسع في البيع بالدين ، لابد أن تكون هناك خسائر بفعل عدم التحصيل ، وعندما يقرر المشروع البيع على الحساب ، يمكنه عندئذ تسجيل الديون المشكوك فيها بواسطة أحد الإجراءين التاليين :

1- تسجيل الديون المشكوك فيها عند اكتشاف الخسارة (طريقة التخفيض المباشر) .

2- تقدير الديون المشكوك فيها في السنة التي تم فيها البيع (طريقة المخصص أو التقدير) .

ففي ظل طريقة التخفيض المباشر ، يتم تسجيل الخسائر عندما يتقرر أن حساب أحد العملاء غير قابل للتحصيل ، وغالباً ما لا يتقرر هذا الأمر إلا في فترة محاسبية لاحقة ، ولذلك تترتب عليها مقابلة غير مناسبة بين الإيرادات والمصروفات ، إضافة إلى أن قائمة معايير المحاسبة المالية (SFAS) رقم (5) تتطلب الاعتراف بالخسائر المقدرة متى كان من المحتمل أن تكون قيمة الأصل قد انخفضت ، أو أن الالتزام تم تحمله والخسائر ، يمكن تقديرها ، وبما أن هذه الشروط يمكن الوفاء بها عادة بالنسبة للحسابات غير القابلة للتحصيل ، تقوم معظم الشركات بتقدير الديون المشكوك فيها .

ويمكن استخدام طريقتين لتقدير الخسائر المتوقعة من عدم تحصيل المدينين الحاليين هما : (1) تنسيب الخسائر المقدرة إلى المبيعات السنوية ، (2) تنسيب الخسائر المتوقعة إلى رصيد المدينين القائم . وعند تنسيب مبلغ الخسائر المتوقعة على المبيعات السنوية ، تكون عملية المقابلة أفضل ، لأن المصروفات تربط مباشرة بالإيرادات التي أدت إليها ، ومن ناحية أخرى ، يمكن الحصول على مقياس أكثر دقة للخسائر المتوقعة عادة من خلال مراجعة أعمار وخصائص مختلف حسابات المدينين . وعندما يتم تنسيب مبلغ الخسائر المتوقعة على رصيد حسابات المدينين القائم ، يكون صافي رصيد الأصل مشابهاً للمبلغ المتوقع تحصيله في المستقبل (صافي القيمة المحققة) . ومع زيادة التركيز على قائمة الدخل باعتبارها القائمة الأساسية ، يوصي معظم المحاسبين حالياً بتقدير

الخسائر على أساس المبيعات ، لكن إذا كانت سياسات البيع والائتمان مستقرة نسبياً ، فمن غير المحتمل أن يؤثر استخدام أي من الطريقتين للتقدير بشكل مادي على المصروفات المقرر عنها .

وقد اقترح بعض المحاسبين كذلك ، ضرورة إظهار حساب المدينين بقيمته الحالية من خلال استخدام معدل للخصم ، لكن يرى آخرون أن هذه المعالجة غير ضرورية ، نظراً لقصر فترة التحصيل (أو الخصم) نسبياً لمعظم حسابات المدينين ، وقد كان لتبني مجلس معايير المحاسبة المالية حديثًا لمدخل الأصل ، والالتزام آثاره على هذه القضايا ، ففي ظل متطلبات قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (114) المعنونة : "المعالجة المحاسبية التي يقوم بها الدائنون في حالة استحقاق قيمة القرض" ، يجب على الدائنين الآن تقييم إمكانية تحصيل المدينين ، فإذا تقرر أن هناك مبالغ ربما لا يمكن تحصيلها ، عندئذ يجب حساب القيمة الحالية للدفعات النقدية المتوقعة مستقبلاً ، فإذا كانت القيمة الحالية أقل من القيمة المسجلة للقرض ، عندئذ يتم الاعتراف بالخسائر وتحميلها على مصروف الديون المشكوك فيها ، أو بدلاً عن ذلك ، يمكن قياس خسائر انخفاض القيمة بناءً على القيمة السوقية العادلة للمدينين ، وإذا كان هناك ضمان لهذه الديون يمكن قياسها بناءً على القيمة السوقية للضمان . وتعرف الخسارة المحتملة بأنها وجود احتمال مرجح مستقبلي ، وهو ما يتماشى مع التعريف الذي قدمته قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (5) المعنونة "المعالجة المحاسبية للبنود المحتملة" ، (انظر الفصل الحادي عشر . للمزيد من المناقشة حول البنود المحتملة) .

المخزون : Inventories

يشير مصطلح المخزون إلى مجموع تلك البنود الملموسة المشكلة للملكية الشخصية التي تحقق ما يلي :

1- يتم الاحتفاظ بها لغرض البيع ضمن النشاط العادي للمشروع
2- أعمال تحت التشغيل لغرض البيع .
3- سيتم استخدامها في إنتاج السلع والخدمات التي ستكون متاحة للبيع .

ويعتبر تسعير المخزون ذا أهمية بالغة لسببين هما :

أولاً : إن المخزون يشكل عادة جزءًا مهمًا من الأصول المتداولة ، وبالتالي له أثر قوي على تحديد رأس المال العامل ، والمركز المالي الحالي .

ثانياً : إن تسعير المخزون له أثر كبير ومباشر على مقدار صافي الربح المقرر عنه .

وتختلف إجراءات تسعير المخزون عن إجراءات التقييم المصاحبة للنقدية والمكافئات النقدية ، والاستثمارات المؤقتة والمدينين ، فالمبالغ المعلن عنها للنقدية ، والمكافئات النقدية ، والاستثمارات المؤقتة والمدينون ، تقارب مقدار الأموال المتوقع الحصول عليها من هذه الأصول ، أما مقدار المخزون المعلن عنه في القوائم المالية ، فلا يمثل المتحصلات النقدية المتوقعة مستقبلاً ، بل يمثل قيمة حيازة تكلفة يتوقع أن تولد إيرادات في المستقبل .

ويعتمد التقييم المناسب للمخزون على إجابة الأسئلة التالية :

1- ما هو مقدار السلع التي بحوزة المشروع ؟
2- ما هو افتراض تدفق التكلفة الأكثر معقولية للمشروع ؟
3- هل انخفضت قيمة المخزون السوقية منذ شرائه ؟

كمية المخزون : Inventory Quantity

ينطوي السؤال المتعلق بكمية المخزون أعلاه ، على تحديد مقدار السلع التي بحوزة المشروع من خلال :

1- العد الفعلي .
2- سجلات الجرد المستمر .
3- إجراءات التقدير .

ويطلب عادة من مشروعات الأعمال التي تنشر قوائم مالية خاضعة للمراجعة ، أن تقوم بالعد الفعلي لجميع بنود المخزون على الأقل مرة واحدة خلال السنة ، إلا إذا كانت هناك طرق أخرى توفر ضمانًا معقولاً بأن رقم المخزون صحيح ، وعند استخدام عدّ المخزون لتحديد مخزون نهاية المدة ، كما في حالة نظام الجرد الدوري للمخزون ، يتوقع أن تكون كل البضائع التي ليست موجودة بحوزة الشركة قد تم بيعها ، لكن يجب أن تأخذ العوامل الأخرى مثل التلف والسرقة في الاعتبار .

وعند تحديد كمية المخزون بواسطة سجلات الجرد المستمر ، يتم إدخال جميع بنود المخزون في الجداول عند الشراء وعند البيع ، ويجب أن يكون مقدار المخزون الموجود لدى المشروع ، والمقدار الموجود في السجلات المحاسبية متساويين ، لكن من

الضروري عادة ، التحقق من سجلات الجرد المستمر من خلال العد الفعلي مرة واحدة على الأقل خلال السنة ، فالرقابة المحاسبية على المخزون ، تزيد من خلال استخدام نظام الجرد المستمر ، لكن يجب أن يُستخدم هذا فقط في الحالات التي تكون المنافع المترتبة على إمساك السجلات أكبر من تكاليف الاحتفاظ بها .

طرق التقدير : Estimation Methods

تُستخدم طرق التقدير متى كان من المستحيل أو من غير العملي عد المخزون والاحتفاظ بسجلات دائمة له ، وهناك طريقتان يمكن استخدامهما لتقدير المخزون هما : (1) طريقة مجمل الربح ، (2) طريقة التجزئة . حيث يتم حساب مخزون نهاية المدة من خلال طريقة مجمل الربح على أساس نقدي عن طريق طرح تكلفة المبيعات المقدرة من تكلفة البضاعة المتاحة للبيع ، وهذه الطريقة مفيدة بشكل خاص في تقدير المخزون للقوائم المالية المرحلية ، وحساب الخسائر من الكوارث مثل الحرائق أو السرقة .

وتُستخدَم طريقة التجزئة بشكل أكبر متى كانت البضاعة متاحة للبيع للعملاء مباشرة كما هو الحال في الأقسام أو مخازن الخصم (تستخدم شركة Best Buy طريقة التجزئة لتقدير بعض بنود مخزونها) ، وعند استخدام هذه الطريقة يتم حساب قيمة التجزئة للمخزون بطرح سعر التجزئة للبضاعة المباعة من سعر التجزئة للبضاعة المتاحة للبيع ، وتُحسب تكلفة المخزون بضرب متوسط النسبة المئوية للتعلية في قيمة مخزون آخر المدة بالتجزئة .

ورغم أن كلاً من طريقتي مجمل الربح والتجزئة تقاربان القيم الظاهرة في الميزانية ، فإنهما تفشلان في تزويد الإدارة بكل المعلومات المتاحة عن كمية بنود المخزون ، وأسعار الوحدات بهذا المخزون ، ولهذا السبب يجب القيام بالعد الفعلي للمخزون المتوفر سنوياً .

فروض التدفق : Flow Assumptions

كانت مقابلة التكاليف مع الإيرادات المصاحبة لها تاريخياً ، هي الهدف الأساسي لتقييم المخزون ، حيث ينظر إلى قيم الميزانية باعتبارها ثانوية لتحديد الدخل ، ولا شك أن كل واحد من فروض التدفق الواردة أدناه ، يتطلب بالضرورة المفاضلة بين تقييم

الأصل وتحديد الدخل ، وهناك أربع طرق لمعالجة تدفق البضاعة من عملية الشراء إلى عملية البيع هي :

1- التكلفة الفعلية (specific identification) .
2- الوارد أولاً صادر أولاً (first-in first-out) .
3- الوارد أخيراً صادر أولاً (last-in first-out) .
4- المتوسط (averaging) .

فإذا كانت المقابلة الدقيقة بين المصروفات والإيرادات هي الهدف الأساسي لتسعير (تقييم) المخزون ، عندئذ قد تكون التكلفة الفعلية لكل بند من بنود البضاعة المباعة ، هي الطريقة المناسبة بشكل أكبر ، لكن حتى هذه الطريقة ، تعد ذات محتوى إعلامي منخفض لقراء الميزانية ، لأن تسعير المخزون بتكلفته الأصلية عادة ما تكون علاقته بالتوقعات المستقبلية ضعيفة ، وعند استخدام طريقة التكلفة الفعلية تتحدد تكلفة المخزون من خلال الاحتفاظ بسجل مستقل لكل بند يتم شراؤه وجمع تكاليف البنود المشكلة للمخزون الموجود عند نهاية كل فترة محاسبية . ويرى معظم الشركات أن التكلفة المطلوبة لمسك الدفاتر المصاحبة لهذا الإجراء ، تفوق أي منافع مرجوة منه ، وبالتالي تلجأ هذه الشركات إلى الطرق الأخرى ، وتكون عادة طريقة التكلفة الفعلية معقولة إذا كان حجم المبيعات منخفضًا وتكلفة البنود المختلفة عالية ، كما في حالة المجوهرات والسيارات واليخوت .

وتعتمد طريقة الوارد أولاً صادر أولاً على بعض الافتراضات عن التدفق الفعلي للبضاعة خلال المشروع ، وهي في الواقع تقريبًا للتكلفة الفعلية ، وفي معظم الحالات يطابق هذا الافتراض الواقع ، لأن البنود الأقدم من المخزون هي البنود التي ترغب الإدارة في بيعها أولاً ، ومتى كانت هناك سلع قابلة للتلف عندئذ يجب بيعها بسرعة وإلا فسدت .

وفي افتراض تدفق الوارد أولاً صادر أولاً ، بمبدأي التكلفة التاريخية والمقابلة ، لأن المبالغ المسجلة لتكلفة البضاعة المباعة تشابه ما كان سيتم تسجيله وفقًا لطريقة التكلفة الفعلية (التعيين الفعلي) إذا كان التدفق الفعلي للبضاعة هو الوارد أولاً ، صادر أولاً . إضافة إلى أن تسعير المخزون يشابه كثيراً تكلفة إحلال البنود الموجودة ومن ثم يسمح

لمستخدمي القوائم المالية بتقييم تدفق رأس المال العامل بدقة أكبر ، وخلال العقدين الأخيرين ، أدت معدلات التضخم المرتفعة بالمحاسبين إلى التشكيك في الرغبة في استخدام طريقة الوارد أولاً صادر أولاً ، فاستخدام تكاليف الوحدات القديمة المنخفضة خلال فترة التضخم ، يؤدى إلى رقم مضخم أو مبالغ فيه لصافي الربح ، يمكن أن يضلل مستخدمي القوائم المالية ، كما قد يؤدي إلى دفع ضرائب دخل إضافية .

أما طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً لتسعير المخزون ، فتعتمد على افتراض أن التكاليف الجارية تجب مقابلتها بالإيرادات الجارية ، ويورد معظم المدافعين عن هذه الطريقة مبدأ المقابلة كأساس لموقفهم ، ويقولون إن العقود الخمسة الأخيرة من التضخم المستمر تتطلب استخدام طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً للحصول على تقريب أكبر لصافي الدخل الفعلي ، كما تعتمد هذه الحجج أيضاً على الاعتقاد بأن التغيرات في مستوى الأسعار يجب استبعادها من القوائم المالية . وتعد طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً تسوية جزئية لمستوى الأسعار (انظر الفصل الخامس عشر . . للمزيد من المناقشة حول تسويات مستوى الأسعار) .

إن استخدام طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً ، يمكن أن يشوه الأرباح إذا كانت مستويات المخزون العادية يتم استنزافها ، أي أنه إذ انخفضت مستويات المخزون عن العدد العادي للوحدات في السنة ، سيتم تحميل تكلفة البنود القديمة – الأقل تكلفة عادة – على تكلفة البضاعة المباعة ومقابلتها مع إيرادات المبيعات الجارية بالقيمة النقدية ، مما يؤدي إلى صافي دخل متضخم لا يمكن تأييده ، وعند حدوث تصفية جوهرية على أساس طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً ، تشترط لجنة تداول الأوراق المالية الإفصاح عنها في نموذج التقرير (K-10) للشركة ، وعادة ما يتم كذلك إدراج مثل هذه المعلومات في التقارير المالية السنوية الموجهة إلى حملة الأسهم ، فقد قامت شركة Winn-Dixie Stores Inc ، وهي شركة تعمل في اثنتي عشرة ولاية في الجنوب الشرقي من الولايات المتحدة وفي جزر البهاما في مجال الأغذية والأدوية ، مثلاً بالإفصاح عن أنه خلال السنتين الماليتين 2002 ، 2003 ، قد خفضت كميات المخزون مما أدى إلى تصفية على أساس الوارد أخيراً صادر أولاً ، وقد أدت هذه التصفيات إلى زيادة صافي الإيرادات بمبلغ 2,179,000 دولار و 3,948,000 دولار لسنتي 2002 و 2003على التوالي .

ومن الدوافع الأخرى لاستخدام هذه الطريقة في التقارير المالية الخارجية كذلك ، شروط مكتب خدمات الإيراد الداخلي (مصلحة الضرائب Internal Revenue Service's Department) بضرورة استخدام هذه الطريقة لأغراض التقرير متى كان لأغراض ضرائب الدخل ، ويمكن لطريقة الوارد أخيراً صادر أولاً أن تحقق وفراً ضريبياً كبيراً عند اختلاف تكلفة البضاعة المباعة في ظل طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً عن تكلفة البضاعة المباعة في ظل طريقة الوارد أولاً صادر أولاً ، وتحسب هذه المنفعة الضريبية على أنها الفرق بين تكاليف البضاعة المباعة في ظل الطريقتين مضروباً في المعدل الحدي للضرائب على الشركة ، وبالتالي يقوم العديد من الشركات التي لم تكن لتستخدم طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً لأغراض الإفصاح باستخدام هذه الطريقة نظراً للاعتبارات المتعلقة بضرائب الدخل .

وقد جاء في تقرير حديث للأساليب والاتجاهات المحاسبية أن 255 شركة من الشركات الستمائة التي شملها المسح ، استخدمت طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً لتسعير جزء من مخزونها ، ومع ذلك ، فإن استخدام LIFO في انخفاض تدريجي خلال السنوات الأخيرة ، حيث إن التضخم أصبح عاملاً غير مهم أو مؤثر .

أساليب المتوسط: Averaging Techniques

تعتبر أساليب المتوسط في واقع الأمر ، خليطاً بين طريقة الوارد أولاً صادر أولاً ، وطريقة الوارد أخيراً صادر أولاً ، وعند استخدام المتوسطات ، تؤثر كل عملية شراء على تسعير المخزون وتكلفة البضاعة المباعة ، لذلك لا يؤدي أسلوب المتوسط إلى مقابلة جيدة بين الإيرادات والتكاليف ، كما لا يؤدي إلى تسعير مناسب للمخزون في ظل ظروف السوق المتقلبة . ويستند مؤيدو المتوسطات في حججهم على ضرورة العرض الدوري ، أي أن جميع العمليات التي تحدث خلال فترة معينة ، ينظر إليها باعتبارها تعكس الفترة ككل وليس فقط عمليات معينة بذاتها ، ويرى المدافعون عن أسلوب المتوسطات ، أن القوائم المالية يجب أن تعكس عمليات الفترة بالكامل كوحدة واحدة ، بدلاً عن عرضها كسلسلة من العمليات .

وعندما تكون طريقة المتوسط المستخدمة هي متوسط موزون أو متحرك ، يمكن القول إن تكلفة البضاعة المباعة تعكس إجمالي عمليات الفترة ، لكن تسعير المخزون

المترتب عليها ، لا يمثل التدفقات النقدية المتوقعة . وعند استخدام طريقة المتوسط البسيط ، يمكن للتسعير الناتج أن يؤدي إلى وحدات سعر مشوهة كلية إذا كانت أسعار وأحجام الكميات مختلفة .

التقلبات السوقية: Market Fluctuations

يرى العديد من المحاسبين ضرورة تسعير المخزون بسعر السوق ، لأنهم يعتقدون أن الأصول المتداولة يجب أن تعكس القيمة الجارية ، ويمكن أن يضيف هذا الإجراء في واقع الأمر إلى المحتوى الإعلامي لحساب رأس المال العامل ، لكن ما زال إلى الآن يعتقد أن مزايا مذهب التحفظ تفوق المزايا التي يدعيها المدافعون عن القيم الجارية ، ومع ذلك إذا انخفضت قيمة المخزون عن التكلفة ، تنص مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها ، على أن أسعار البيع المستقبلية ستتحرك في نفس الاتجاه ، وبالتالي يجب تسجيل الخسائر المتوقعة مستقبلاً في الفترة التي انخفض فيها المخزون .

وقد قدم معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي التعريفات التالية ، ليتم استخدامها عند تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل على المخزون .

يعني مصطلح السوق- كما هو في الجملة أو العبارة- التكلفة أو السوق أيهما أقل تكلفة الإحلال الجارية (عن طريق الشراء أو الإنتاج حسب الأحوال) باستثناء :

1- أن السوق يجب ألا يتجاوز صافي القيمة المتحققة (أي سعر البيع المقدر في ظل المسار العادي للنشاط مطروحًا منه تكاليف الاستكمال والبيع التي يمكن التنبؤ بها بقدر معقول من الدقة) .

2- أن السوق يجب ألا يقل عن صافي القيمة المتحققة مطروحًا منها مخصص تقريبي لهامش الربح العادي .

ويتماشى استخدام قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل للمخزون مع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (2) وتعريفات الأصول والخسائر الواردة في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (6) من حيث إنه عندما تتجاوز تكلفة المخزون المنافع المتوقعة منه ، عندئذ يكون تخفيض المخزون إلى قيمته السوقية هو المقياس الأفضل للمنافع المستقبلية المتوقعة . الانتقاد الأساسي الموجه لقاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل ، هو أنها تُستخدم فقط للتسوية باتجاه التخفيض ،

ولذلك يتم الاعتراف بخسائر الحيازة في حين يتم تجاهل مكاسبها ، وكما لاحظنا سابقاً ، لم ينظر إلى هذا الانتقاد بالأهمية التي يُنظر بها إلى ضرورة الاحتفاظ بقوائم مالية متحفظة ، إضافة إلى أن أهمية مفهوم التحفظ (الحيطة والحذر) أعيد التأكيد عليها من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم(5) بالإضافة إلى أن تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل يؤدي إلى تسجيل المخزون بقيمة منفعة متوقعة ، وتسجيل الربح العادي عند بيع المخزون ، لذلك ستكون المصروفات أقل مما يجب ، خلال فترة البيع وهو ما قد يؤدي إلى إساءة تفسير المستخدمين الخارجيين لها .

المصروفات المدفوعة مقدماً: Prepaids

تنشأ المصروفات المدفوعة مقدماً عن تسجيل منافع مستقبلية متوقعة من الخدمات التي سيتم تسلمها ، وهي لا تمثل أصولاً متداولة بالمعنى الذي يفهم منه أنها ستتحول إلى نقدية ، بل بمعنى أنها كانت ستحتاج إلى استخدام أصول متداولة خلال الدورة التجارية لو لم تكن موجودة .

ومقياس المصروفات المدفوعة مقدماً بشكل عام ، هو الناتج المتبقي من محاولة تحميل استنفادها على المصروفات ، ولا يعطي التقييم في الميزانية اهتمامًا كبيراً في هذه الحالة . وهناك طريقتان أساسيتان لاستنفاد التكلفة بهدف قياس المصروفات المدفوعة مقدماً هما :

(1) التعيين الفعلي (Specific Identifications) (2) الزمن (Time)

حيث يُستخدَم التعيين الفعلي متى كانت البنود تُستهلك كما هو الحال في المستلزمات المكتبية ، ويُستخدم الزمن إذا لم تكن هناك أصول ملموسة ، وكانت الحقوق تسري على فترة زمنية ، كما هو الحال مع التأمين غير المستنفد والإيجار المدفوع مقدماً ، وفي غالبية الحالات تكون نتائج طريقة الإهلاك بسيطة بسبب عدم الأهمية النسبية لهذه البنود ، لكن متى كانت هناك مدفوعات مقدمة كبيرة يجب بذل العناية لضمان أن تكون طريقة التوزيع معقولة في ظل الظروف المحيطة .

الالتزامات قصيرة الأجل (المتداولة أو الجارية): Current Liabilities

وينشأ الاعتراف بالالتزام عن ضرورة الاعتراف بأصل أو مصروف بدلاً عن التركيز على التزام ، لكن الاعتراف بالالتزامات قصيرة الأجل ، قد يكون له أثر كبير على مركز

رأس المال العامل للمشروع . وتشمل الالتزامات المتداولة أو الجارية : الدائنين ، والإيرادات المحصلة مقدماً ، والاستحقاقات الجارية للالتزامات طويلة الأجل .

الدائنون : Payables

لا يمثل قياس الدائنين أي صعوبة ، لأن مقدار الالتزام محدد عادة بعملية معينة ، وينطوي على تعهد بالدفع في تاريخ لاحق ، وكما هو الحال مع المدينين لا يعتبر تسجيل خصم الإصدار من القيمة الإسمية ضروريًا ، لأن فترة الدين عادة قصيرة ، لكن إذا كانت الفوائد غير صريحة على أوراق الدفع ، يشترط رأي مجلس مبادئ المحاسبة المالية رقم (21) المعنون "الفوائد على المدينين والدائنين" ضرورة احتساب الفوائد لبعض أنواع أوراق الدفع (انظر الفصل الحادي عشر) وبالإضافة أوراق الدفع والدائنين تمثل التوزيعات والضرائب المستحقة دائنين وتتطلب استخدام الأصول المتداولة .

الإيرادات المحصلة مقدماً : Deferrals

الإيرادات المقدمة بشكل عام ، هي نوع من الالتزامات تتطلب تسويته أداء خدمات بدلاً من دفع أموال ، ومن أمثلتها اشتراكات المجلات المحصلة مقدماً ، وشراء (بيع) تذاكر السفر مقدماً ، والإيجار غير المكتسب ، وهي تشبه المصروفات المدفوعة مقدماً من حيث إنها الناتج المتبقي من محاولة قياس مقدار آخر . وفي هذه الحالة المقدار الذي تتم محاولة قياسه هو الإيراد ، في حين كان هو المصروف في حالة المصروفات المدفوعة مقدماً .

وقد تعرض وضع الإيرادات المقدمة كالتزام جاري في الميزانية للانتقادات ، لأنه لا يوجد مطالبون به . لكن إذا لم تكن هذه الإيرادات المقدمة كبيرة بصورة غير معتادة ، فلن يؤثر تسجيلها ضمن الالتزام ، بشكل كبير على عرض القوائم المالية ، ويجب بذل العناية لضمان ألا تبالغ الشركة في حذرها في الإفصاح عن الدخل كدخل مؤجل ، والتأكد من أن الحسابات المؤجلة (المقدمة) لا تستخدم كمخصصات إضافية للحسابات غير القابلة للتحصيل .

الاستحقاقات الجارية : Current maturities

خلافاً لمعظم الأصول ، يمكن تحويل الالتزامات من تصنيف الالتزامات طويلة الأجل ، إلى الالتزامات قصيرة الأجل مع مرور الزمن ، فإذا كان سداد دين طويل

الأجل في الفترة الحالية ، يتطلب استخدام الأموال المتداولة ، عندئذ تملي المعالجة المحاسبية الصحيحة ضرورة تصنيف هذا المبلغ على أنه جاري . وفي المقابل لا تصنف كل الاستحقاقات الجارية كالتزامات جارية دائمًا ، فإذا كان الالتزام طويل الأجل سيتم التخلص منه من خلال أموال مخصصة ، أو من خلال إصدار دين آخر طويل الأجل ، عندئذ يجب عدم تصنيفه كالتزام جار .

ويعتبر التصنيف المناسب للاستحقاقات الجارية مهمًا جداً ، نظراً للأثر الذي يمكن أن يترتب عليها على عرض رأس المال العامل ، فإذا لم تكن هناك شروط مناسبة موضوعة مسبقاً لسداد الاستحقاقات الجارية ، قد تجد الشركة عندئذ نفسها في مركز سيئ لرأس المال العامل ، ويمكن أن تتبخر مواردها الرأسمالية في المستقبل .

التحليل المالي لمركز رأس المال العامل للشركة :

Financial Analysis of a Company's Working Position

يمكن لتقييم مركز رأس المال العامل للشركة ودورتها التجارية ، أن يظهر بعض المشاكل المحتملة في السيولة ، فقد تظهر مشاكل بالسيولة نتيجة الفشل في تحويل الأصول إلى نقدية بطريقة سلسة ، أو نتيجة خسائر من الديون الرديئة . ويمكن تقييم سيولة الشركة باستخدام مجموعة من النسب المالية واحتساب رأس المال العامل ، فشركتا Best Buy و Circuit City لديهما الحد الأدنى من خسائر الديون الرديئة ، نظراً لاعتمادهما على الشركات الوطنية لبطاقات الائتمان في تمويل مبيعاتهما الآجلة .

بالمقابل لنأخذ مثلاً أحد بائعي الجملة الكبار مثل سلسلة Nordstrom حيث تقوم هذه الشركة بشراء البضائع على الحساب من مختلف المصنعين أمثال شركة Bally للأحذية ، وشركة Tommy Hilfiger للملابس ، وشركة Giorgio لمستحضرات التجميل . ويتم أولاً شحن البضائع التي تشتريها Nordstrom إلى مخازن السلسلة ، ثم بعد ذلك إلى محال البيع في جميع أنحاء البلاد حيث يتم عرضها وبيعها للعملاء ، ويتم جزء كبير من مبيعات شركة على الحساب باستخدام بطاقات الائتمان الخاصة بها ، ولذا تقوم الشركة بتقييم كل طلب ائتماني ، وذلك حتى يمكنها تخفيض الخسائر من الديون المتعثرة ، لأن الشركة قد تواجه مشاكل في السيولة عندما لا يتم تحصيل مدفوعات العملاء عن حساباتهم في الوقت المناسب . وهناك العديد من النسب ، إلى جانب رأس المال العامل ، للمساعدة في تقييم سيولة الشركة من بينها نسبة التداول

ونسبة الاختبار الحمضيـــة (السريعة) ، ونسبة التدفقات النقدية من العمليات إلى الالتزامات الجارية ومعدل دوران المدينين . وقد تم إيضاح كيفية حساب كل واحدة من هذه النسب وتحليلها هنا باستخدام المعلومات الواردة بميزانيات شركتي Best Buy و Circuit City وقوائم دخلهما وقوائم تدفقاتهما النقدية الواردة في الفصلين 6 و 7 ، وقد تم حساب كل واحدة من هذه النسب لسنتي 2002 و2003 لأغراض المقارنة .

رأس المال العامل للشركتين (الأصول المتداولة – الالتزامات الجارية) لسنتي 2002 ، 2003 كما هو موضح بالجدول التالي :

	Best Buy (المبالغ بالملايين)			Circuit City (المبالغ بالملايين)		
السنة	الأصول المتداولة	الالتزامات المتداولة	رأس المال العامل	الأصول المتداولة	الالتزامات المتداولة	رأس المال العامل
2003	4867000	3793000	1074000	3102910	1280069	1822841
2002	4600000	3705000	895000	3652711	1641327	2011384

إن إدارة رأس المال العامل مهمة في أي مشروع ، ويشير هذا التحليل إلى أن رأس المال العامل لشركة Best Buy زاد بمقدار 179 مليون دولار خلال سنة 2003 ، بينما انخفض رأس المال العامل لشركة Circuit City بمقدار 189 مليون دولار تقريباً ، لكن حساب مقدار رأس المال العامل لا يوفر إلا معلومات محدودة ، لأنه لا يسمح بعقد المقارنات بسهولة مع معيار الصناعة أو الشركات الأخرى أو أي معيار آخر ، لأنه رقم مطلق لا يأخذ في الاعتبار حجم الشركة ، ويمكن لمقدار معين أن يكون مناسباً لشركة ما ، بينما يعتبر غير مناسب لشركة أخرى أكبر .

وللتغلب على هذا القصور ، يقوم المحللون الماليون بحساب نسبة التداول ونسبة الاختبار (السريعة) الحمضية ، وتحسب نسبة التداول كما يلي :

$$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الالتزامات الجارية}}$$

وقد حسبت نسبة التداول لشركتي Best Buy و Circuit City عن سنتي 2002 و2003 كما يلي :

السنة	Best Buy	Circuit City
2003	$1:1.28 = \frac{4867000}{3793000}$	$1:2.42 = \frac{3102910}{1280069}$
2002	$1:1.24 = \frac{4600000}{3705000}$	$1:2.23 = \frac{3652711}{1641327}$

وقد كان متوسط هذه النسبة (التداول) لقطاع خدمات التجزئة (التكنولوجية – التقنية) هو 1 : 1.44 ، وتشير هذه الحسابات إلى أن حالة السيولة لشركة Best Buy تحسنت جزئياً خلال السنة المالية 2003 ، وعلى الرغم من كونه أقل من المتوسط العام للصناعة بمقدار ضئيل جداً ، كما تحسنت نسبة التداول لشركة Circuit City خلال العام ذاته ، وقد فاق مستواها متوسط الصناعة والمتوسط أو المعيار النمطي المتعارف عليه .

وعند تقييم سيولة الشركة ورأس مالها العامل ، هناك اهتمامات إضافية أخرى تتعلق بتركيبة أصولها المتداولة ، وكقاعدة عامة ، فإن الالتزامات الجارية يجب الوفاء بها من خلال مدفوعات نقدية ، ولذلك يجب أن يأخذ تحليل سيولة الشركة في الاعتبار كيفية استخدام الأصول المتداولة للشركة في دفع ديونها الجارية ، وتوفر نسبة الاختبار الحمضية (النسبة السريعة) تحليلاً أعمق لقدرة الشركة على دفع التزاماتها الجارية عند استحقاقها ، لأنها تشمل فقط تلك الأصول المتداولة التي يمكن تحويلها إلى نقدية بسرعة في البسط ، وتحسب كما يلي :

$$\frac{\text{النقدية + الأوراق المالية المتاحة للبيع + المدينون}}{\text{الالتزامات الجارية}}$$

وقد حسبت هذه النسبة لشركتي Best Buy و Circuit City عن سنتي 2002 و2003 كما يلي :

السنة	Best Buy	Circuit City
2003	$1:0.59 = \frac{312000 + 1914000}{3793000}$	$1:0.86 = \frac{215125 + 884670}{1280069}$
2002	$1:0.56 = \frac{221000 + 186000}{3705000}$	$1:0.86 = \frac{158817 + 1248246}{1641327}$

وقد كان متوسط الصناعة لهذه النسبة هو : 1 :0.49 ، وعليه فإن التحليل يشير إلى أن كلتا الشركتين تحت الدراسة ، قد حافظتا على وضع السيولة خلال السنة المالية 2003 ، وأن نسبتيهما قد فاقتا متوسط الصناعة .

وأحد المقاييس الأخرى التي يمكن استخدامها لتقييم سيولة الشركة هو نسبة التدفق النقدي من العمليات إلى الالتزامات الجارية ، وتشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على سداد التزاماتها من العمليات الجارية ، وتحسب كالآتي :

$$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من العمليات الجارية}}{\text{متوسط الالتزامات الجارية}}$$

لاحظ أن هذه النسبة تُحسب باستخدام متوسط الالتزامات الجارية في المقام ، وهو ما يؤدي إلى استخدام بسط ومقام متناسبين ، لأن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية يمثل تدفق النقدية على مدار السنة .

وقد حسبت نسبة التدفق النقدي من العمليات إلى الالتزامات الجارية لسنتي 2002 و 2003 للشركتين كما يلي :

السنة	Best Buy	Circuit City
2003	$1:0.20 = \frac{746000}{2/(2715000+3793000)}$	$1:(0.18) = \frac{3793000}{2/(1641327+1280069)}$
2002	$1:0.48 = \frac{1543000}{2/(2715000+3705000)}$	$1:0.55 = \frac{3793000}{2/(1641327+1291599)}$

وتشير هذه النسب إلى أن وضع التدفقات النقدية لكلتا الشركتين قد تدهور بوضوح خلال السنة المالية 2003 ، وأن الشركتين لم تنجحا في توليد التدفقات النقدية من العمليات بما يمكنها من دفع التزاماتها الجارية . وفي الواقع فإن شركة Circuit City تواجه فعلياً تدفقات نقدية سالبة من العمليات خلال السنة المالية 2003 .

لقد مكنت النسب السابقة من تقييم سيولة الشركة ، وهناك نسب أخرى تساعد في تقييم مدى كفاءة الشركة في استخدام أصولها المتداولة وإدارة التزاماتها المتداولة .

فمعدل دوران المدينين يقيس قدرة الشركة على تحصيل حسابات المدينين على أساس وقتي ، ويحسب هذا المعدل كما يلي :

$$\frac{\text{صافي المبيعات الآجلة}}{\text{متوسط المدينين}}$$

لاحظ أن هذه النسبة كذلك ، تستخدم مبلغ المتوسط في المقام لتوفير التناسب مع البسط ، وقد حسب معدل دوران المدينين لشركتي Best Buy و Circuit City عن سنتي 2002 و 2003 كما يلي :

السنة	Best Buy	Circuit City
2003	$78.60 = \frac{20946000}{2/(221000+312000)}$	$53.24 = \frac{9953530}{2/(158817+215125)}$
2002	$82.38 = \frac{17711000}{2/(209000+221000)}$	$52.33 = \frac{9518231}{2/(204989+158817)}$

وتشير هذه النسب إلى أن مديني شركة Best Buy يتم سدادهم بالكامل من قبل العملاء بمتوسط 83 مرة في سنة 2002 ، بينما يتم سداد مديني شركة Circuit City 52 مرة و 53 مرة في سنتي 2002 ، 2003 على التوالي . ولإلقاء المزيد من الضوء على كفاءة الشركة في تحصيل حسابات المدينين ، يقوم المحللون الماليون بحساب عدد الأيام التي تبقاها حسابات المدينين دون تحصيل كما يلي :

$$\frac{365}{\text{معدل دوران الأصل}}$$

وقد حسبت نسب الأيام التي يقضيها مدينو شركتي Best Buy و Circuit City ، أي معدل دوران المدينين بالأيام ، لسنتي 2002 و 2003 ، كما يلي :

السنة	Best Buy	Circuit City
2003	$\frac{365}{78.60} = 4.64$ يومًا	$\frac{365}{53.24} = 6.86$ يومًا
2002	$\frac{365}{82.38} = 4.43$ يومًا	$\frac{365}{52.33} = 6:97$ يومًا

ويسمح حساب متوسط عدد الأيام التي يقضيها حساب مديني الشركة بتقييم قدرتها على تحصيل هذه الحسابات خلال فترة الائتمان العادية ، تشير العمليات

الحسابية السابقة ، إلى أن كلتا الشركتين ربما تتعرض إلى بعض المشاكل في تحصيل المدينين ، إذا ما أخذنا في الاعتبار أن سياسات الائتمان التجاري العادي تتطلب الدفع خلال 30يوماً .

ويمكن تحليل كفاءة الشركة في إدارة مخزونها كذلك بنفس الطريقة من خلال حساب معدل دوران المخزون ، و تحسب هذه النسبة كالآتي :

$$\frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$$

وقد حسبت نسبة (معدل) دوران المخزون للشركتين خلال سنتي 2002 و2003 على التوالي كالآتي :

السنة	Best Buy	Circuit City
2003	$8.01 = \frac{15710000}{2/(1875000+2046000)}$	$5:72 = \frac{7603205}{2/(1234243+1409736)}$
2002	$7.66 = \frac{13941000}{2/(1767000+1875000)}$	$5.43 = \frac{7180259}{2/(1410527+123243)}$

ويمكن تحليل هذه النسبة أكثر من خلال حساب عدد الأيام التي يبقى فيها المخزون راكداً كما يلي :

$$\frac{365}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

وقد حسب متوسط عدد الأيام التي يبقى فيها المخزون لدى الشركتين ، كما يلي :

السنة	Best Buy	Circuit City
2003	$\frac{365}{3.01} = 45.57$ يومًا	$\frac{365}{5.75} = 63.48$ يومًا
2002	$\frac{365}{82.38} = 47.65$ يومًا	$\frac{365}{5.43} = 67:22$ يومًا

وتشير هذه النسب إلى أن قدرة الشركتين على إدارة مخزونهما انخفضت خلال سنة 2003 ، ولكنها تشير في الوقت ذاته إلى أن شركة Best Buy كانت قادرة على إدارة

مخزونها بسرعة أكبر من شركة Circuit City ، ولكن يجب الحذر عند تقييم هذه النسب ، لأنها تعتمد بشكل كبير على الصناعة . فعلى سبيل المثال ، تقوم سلسلة بقالات Safeway ببيع العديد من المنتجات القابلة للتلف ، ولذا يتوقع أن يكون معدل دوران المخزون بها عاليًا ، في حين أن المتعهدين في مجال الدفاع مثل شركة Boeing قد تكون هذه النسبة مرتفعة (منخفضة) نسبياً لديهم . فإذا كان متوسط الصناعة لهذه النسبة هو 76 يوماً ، فإن ذلك يعني أن مقدرة شركة Best Buy على إدارة مخزونها أفضل من متوسط الصناعة ككل ، وكذلك الحال بالنسبة لشركة Circuit City ، ولكنها بصورة ليست بأفضل من تلك التي لدى شركة Best Buy .

ويمكن أن يكون تحليل رأس المال العامل للشركة ، ونسبة تداولها ، ومعدلات دوران مخزونها مضللاً بالنسبة للشركات التي تستخدم طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً لتسعير المخزون ، ففي مثل هذه الحالات ، سيكون رأس المال العامل ونسبة التداول أقل مما يجب ، لأن مقدار متوسط المخزون المستخدَم في حساب هذه النسب يكون عادة أقل بكثير مما لو حسب على أساس طريقة الوارد أولاً صادر أولاً ، ويطلق على الفرق احتياطي الوارد أخيراً صادر أولاً (LIFO reserve) ، من جهة أخرى ، سيكون معدل دوران المخزون بشكل عام مضخم ، لأن متوسط المخزون المستخدَم في المقام أقل مما كان سيكون عليه في ظل استخدام طريقة الوارد أولاً صادر أولاً . ويعلن عن طريقة تسعير المخزون المستخدمة من قبل الشركة ضمن ملخص سياساتها المحاسبية الجوهرية ، ويجب على مستخدمي القوائم المالية الحذر في تفسير مقدار رأس المال العامل ، ونسبة التداول ، والتداول ، ومعدل دوران المخزون للشركات التي تستخدم طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً ، ولأغراض المقارنة ، يجب تعديل المخزون المسعر على أساس الوارد أخيراً صادر أولاً بمقدار احتياطي الوارد أخيراً صادر أولاً ، وليست هذه المسألة ملائمة بالنسبة لشركتي Best Buy و Circuit City لأنهما تستخدمان إجراءات طريقة المتوسط ، وتتبع طريقة التجزئة في تسعير المخزون ، ومع ذلك فإن احتياطي الوارد أخيراً صادر أولاً سيكون كبيراً نسبياً . فعلى سبيل المثال ، بينت القوائم المالية للسنة المالية 2002 لشركة Food Corp. Hormel ، والتي تنتج العديد من المنتجات منها مختلف أنواع اللحوم والمواد الغذائية ، وتسوق هذه المنتجات في أنحاء الولايات المتحدة ، احتياطي الوارد أخيراً صادر أولاً بمقدار 33,721,000 دولار .

والنسبة الأخيرة التي تساعد في تقييم نمط دفع الشركة إلى مورديها ، يمكن الحصول عليها من تحليل حسابات الدائنين ، ويُحسب معدل دوران دائني الشركة كما يلي :

$$\frac{\text{المشتريات + المخزون}}{\text{متوسط الدائنين}}$$

وقد حسب معدل دوران دائني شركتي Best Buy و Circuit City لسنتي 2002 و 2003 ، كما يلي :

السنة	Best Buy	Circuit City
2003	$7.22 = \frac{1710000 + 15710000}{2/(2202000+2195000)}$	$7:84 = \frac{175493 + 7603205}{2/(1019519+963701)}$
2002	$7.07 = \frac{108000+13941000}{2/(1773000+2202000)}$	$7.61 = \frac{176284 + 7180259}{2/(820077+1019519)}$

ويمكن استخدام هذه النسبة أيضا لحساب متوسط عدد الأيام التي تبقى فيها حسابات الدائنين قائمة كما يلي :

$$\frac{365}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

لشركتي Best Buy و Circuit City لسنتي 2002 و 2003 ، كما يلي :

السنة	Best Buy	Circuit City
2003	$\frac{365}{7.22} = 50.55$ يومًا	$\frac{365}{7.84} = 46.56$ يومًا
2002	$\frac{365}{7.07} = 51.63$ يومًا	$\frac{365}{7.61} = 47.96$ يومًا

وتشير هذه النسب إلى أن أرصدة دائني الشركتين لا يتم الوفاء بها بشكل وقتي ، لأن السياسة التجارية بالنسبة للدائنين هي سداد حساباتهم خلال 30 يومًا ، ويشير التحليل المقارن كذلك ، إلى أن متوسط عدد الأيام التي يقضيها الدين قائمًا بالنسبة للشركتين تناقص بصورة بسيطة خلال السنتين الماضيتين .

ويضم التحليل الشامل لمركز ووضع رأس المال العامل لشركة Best Buy نتائج العمليات الحسابية السابقة ، ويشير هذا التحليل خلال سنة 2003 إلى الآتي :

- إن حسابات المدينين يتم تحصيلها خلال 5 أيام تقريباً .
- إن المخزون يبقى لدى الشركة لمدة 45 يومًا تقريباً .
- إن العمليات الجارية لا تولد نقدية كافية لسداد الالتزامات الجارية .
- إن حسابات الدائنين يتم الوفاء بها خلال 51 يومًا تقريباً .

ويشير نفس التحليل السابق لمركز ووضع رأس المال العامل لشركة (Circuit City) خلال سنة 2003 إلى الآتي :

- إن حسابات المدينين يتم تحصيلها خلال 7 أيام تقريباً .
- إن المخزون يبقى لدى الشركة لمدة 63 يومًا تقريباً .
- إن العمليات الجارية لا تولد نقدية كافية لسداد الالتزامات الجارية .
- إن حسابات الدائنين يتم الوفاء بها خلال 47 يومًا تقريباً .

ويشير هذا التحليل إلى نقاط الضعف في الاعتماد على تقييم سيولة الشركة بالتركيز على حالة رأس المال العامل بها فقط ، فالتحليل المبدئي لحالة رأس المال العامل لشركتي Best Buy و Circuit City أشار إلى أن الشركتين لديهما مقدار مناسب من الأصول المتداولة للوفاء بالتزاماتها الجارية ، لكن التحليل أظهر أن الشركتين لديهما بعض الصعوبات في تحصيل مديونيتيهما ، وأنهما لا تولدان من الأنشطة التشغيلية نقدية كافية لدفع الالتزامات الجارية لهما ، وبالتالي يبدو أن الشركتين غير قادرتين على الوفاء بالتزاماتهما الجارية على أساس وقتي .

معايير المحاسبة الدولية : International Accounting Standards

نشرت لجنة معايير المحاسبة الدولية إصدارات بشأن الموضوعات التالية التي تؤثر في رأس المال العامل :

1- عرض الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1) بعنوان "عرض القوائم المالية" .

2- المعالجة المحاسبية للاستثمارات في الأوراق المالية ، والإفصاح عنها في معيار المحاسبة الدولي رقم (25) بعنوان "المحاسبة عن الاستثمارات" .

3- المعالجة المحاسبية للمخزون في معيار المحاسبة الدولي رقم (2) بعنوان "المخزون" .

وعند مناقشة لجنة معايير المحاسبة الدولية لعرض الأصول المتداولة والالتزامات الجارية ، لم تحاول اللجنة التعامل مع مشاكل التقييم التي سبقت مناقشتها في هذا الفصل ، لكنها علقت على أن بعض مستخدمي القوائم المالية يرون أن تصنيف الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة إلى بنود نقدية وأخرى غير نقدية يشكل مقياساً لسيولة الشركة ، في حين ينظر آخرون إلى هذا التصنيف على أنه تحديد لموارد والتزامات المشروع المتحركة ، بعد ذلك استقرت اللجنة في التعليق على أن تناقض هذين المفهومين إلى حد ما ، هو الذي قاد إلى تصنيف البنود إلى متداولة وغير متداولة ، بناءً على العرف وليس بناءً على أي مفهوم آخر . ويسمح معيار المحاسبة الدولي رقم (1) أساساً للشركات بتحديد ما إذا كانت تعرض الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة بشكل منفصل ، ويبدو أن هذا القرار كان بناء على عدم قدرة اللجنة على الاتفاق على فائدة هذا المفهوم ، بسبب المحددات التي سبقت ملاحظتها في هذا الفصل . ويتطلب المعيار الدولي رقم (1) المنقح تصنيف الأصول والخصوم إلى متداولة وغير متداولة ، إلا إذا كان عرض السيولة يعطي معلومات أكثر ملاءمة وإفادة . وقد علق موظفو مجلس معايير المحاسبة المالية عند مراجعتهم لمعيار المحاسبة الدولي بالقول إن هناك تشابهاً واضحاً بين متطلبات الإفصاح عن الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة في هذا الإصدار مع مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية .

ويسمح معيار المحاسبة الدولي رقم (25) بمعالجة الاستثمارات الظاهرة كأصول متداولة بطريقة السوق أو التكلفة أو السوق أيهما أقل ، ويسمح بتحديد القيم الظاهرة للاستثمارات المتداولة في الميزانية ، إما على أساس الحافظة (المحفظة) ككل ، أو على أساس مجموعة الاستثمارات ، أو على أساس كل استثمار على حدة ، لكن معيار المحاسبة الدولي رقم (25) ينص على الاختيار العام بين أساس الحافظة أو المحفظة ككل وأساس المجموعة الاستثمارية ، أما بالنسبة للمشروعات التي لا تعلن عن الأصول المتداولة بشكل مستقل في ميزانيتها فيجب عليها التمييز لأغراض القياس وتحديد القيم الظاهرة ولم يقم مجلس معايير المحاسبة المالية بمراجعة معيار المحاسبة الدولية رقم (25)

لأنه في الوقت الذي كانت قد بدأت فيه المراجعة الشاملة ، كان موضوع الاستثمارات موضع إعادة نظر من قبل كل من مجلس معايير المحاسبة المالية ، ولجنة معايير المحاسبة الدولية .

وقد رأى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IAS) في معيار المحاسبة الدولي رقم (2) على أن هدف التقرير عن المخزون هو تحديد مقدار التكلفة المناسب الذي يجب الاعتراف به وحمله إلى الأمام ، حتى يتم الاعتراف بالإيرادات المتعلقة به . وقد اشترطت اللجنة طريقة التعيين الفعلي (التكلفة الفعلية) لتقييم المخزون متى كانت البنود قابلة للإحلال ، أو تنتج وتفصل لمشروعات محددة ، وينظر إلى هذه الطريقة باعتبارها غير مناسبة متى كانت هناك أعداد كبيرة من البنود القابلة للإحلال . نصت اللجنة على الاختيار ، وفي مثل هذه الحالات ، بين طريقتي الوارد أولاً صادر أولاً والمتوسط المتحرك ، لكن طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً كانت مسموحًا بها كذلك .

وفي ظل المعيار الجديد (المنقح) لم يعد مسموحًا باستخدام طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً ، كما كان معمولاً بها في السابق ، بالإضافة إلى أنه في ظل المعيار الدولي رقم (1) المنقح (المعدل) ، فإن قيمة التخفيضات التي تتم على المخزون (تخفيضات المخزون) إلى صافي القيمة المتحققة يجب الإفصاح عنها ، ويجب أن يتم تحديد دليل مخزون موردي الخدمة .

وقد أشارت مراجعة موظفي مجلس معايير المحاسبة المالية لمعيار المحاسبة الدولي رقم (2) إلى أن هذا المعيار مشابه كثيراً لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية ، لكنهم علقوا على أن مجموعة البدائل المحاسبية الكثيرة المتوفرة في كل من مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية ومعايير لجنة المحاسبة الدولية تجعل المقارنة بين الشركات محل نقاش ، وقد أشير كذلك إلى أن نقص متطلبات الإفصاح يكاد يجعل المقارنات مستحيلة رغم أهمية المخزون ، وتكلفة البضاعة المباعة لمعظم الشركات الصناعية والتجارية . ومع ذلك يظل رد فعل مجلس معايير المحاسبة المالية لمنع مجلس معايير المحاسبة الدولية لاستخدام طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً غير واضح .

الفصل العاشر

الأصول طويلة الأجل -(الجزء الثاني)-
الاستثمارات والأصول غير الملموسة
Long Term Assets (II): Investments and Intangibles

يتم الاستثمار في الأوراق المالية للشركات الأخرى لأسباب عديدة منها ، مثلاً الحصول على دخل إضافي ، أو خلق علاقات مرغوبة مع الموردين ، أو تحقيق السيطرة التامة أو الجزئية على الشركات ذات الصلة ، أو إضافة منتجات جديدة . ويعتمد قرار تصنيف هذه الاستثمارات كأصول طويلة الأجل ، بدلاً من تصنيفها كأصول متداولة على مفهوم نية الإدارة ، فإذا كانت الإدارة تنوي استخدام هذه الأوراق في الأغراض طويلة الأجل ، عندئذ يتم تصنيفها منفصلة في الميزانية كاستثمارات طويلة الأجل ، بدلاً من تصنيفها كاستثمارات مؤقتة .

وكما رأينا في الفصل السابع ، تضم فئة الاستثمارات في الميزانية الاستثمارات في أوراق الملكية ، وأورق الدين للمشروعات الأخرى ، والأصول غير المستخدمة حالياً ، والأموال المخصصة ، وسنناقش في هذا الفصل ، الاستثمارات في أوراق الملكية ، وأوراق الدين . وستقتصر المناقشة المفصلة للاستثمارات في الملكية ، على تلك الاستثمارات التي لا تؤدي إلى توحيد القوائم المالية ، إضافة إلى تناول موضوع الأصول غير الملموسة .

الاستثمارات في أوراق الملكية: Investment in Equity Securities

عرفت قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (115) مصطلح أوراق الملكية كما يلي :

«أي ورقة تمثل حصة للمالك في المشروع (مثل ، الأسهم العادية ، أو الأسهم الممتازة ، أو أي أسهم رأسمالية أخرى) أو حقاً لحيازة مثل هذه الحصة (مثل الضمانات والحقوق وخيارات الشراء) أو حقاً للتخلص منها (مثل خيارات البيع) بأسعار ثابتة

ولا تشمل أوراق الملكية الأسهم الممتازة القابلة للاسترداد ، أو السندات القا للتحويل ، ويمكن شراؤها من سوق تداول نظامية أو أخرى غير نظامية ، أو بال المباشر ، إضافة إلى أن الضمانات والحقوق والخيارات قد تكون مرتبطة بالأور الأخرى (أسهماً ممتازة أو سندات) ، أو يتم الحصول عليها من المصدر بصورة مجا لتمكين المشروع من المحافظة على نسبة ملكيته الحالية . وتشمل التكلفة المس للاستثمارات في أوراق الملكية كلاً من : سعر شرائها وأي أتعاب سمسرة أو تكال نقل أو تسجيل أو ضرائب نقل ملكية .

وعند الحصول على أوراق الملكية في عملية غير نقدية تعتمد تكلفتها المس عندئذ على القيمة السوقية العادلة لما تم التنازل عنه ، و إذا كانت هذه القيمة غير متوفرة ، تعتبر التكلفة هي القيمة السوقية العادلة لورقة الملكية القابلة للتداول التي الحصول عليها .

وبعد عملية الشراء هناك خمس طرق للمعالجة المحاسبية والعرض في القوائ المالية تستخدم وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها حالياً للأنواع المختلفة م أوراق الملكية ، وهذه الطرق هي :

1- دمج القوائم المالية (Consolidation)
2- طريقة الملكية (The Equity Method)
3- طريقة التكلفة (The Cost Method)
4- طريقة القيمة العادلة (The Fair Value Method)
5- طريقة القيمة السوقية (Market Value Method)

وهذه الطرق ليست بدائل لإثبات الاستثمارات في أوراق الملكية ، بل تطبق على أساس نسبة الملكية أو الظروف المحيطة ، وسنتناول فيما يلي كل واحدة من هذه الطرق والظروف التي يمكن تطبيقها في ظلها ، إضافة إلى مناقشة المزايا النظرية لإحدى الطرق التي تحظى ببعض التأييد ، وهي طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل .

القوائم المالية الموحدة (المجمعة) : Consolidation

يتم إعداد قوائم مالية مجمعة إذا كان المستثمر يملك من الأسهم العادية ما يكف للسيطرة على الشركة المستثمر فيها ، وتعرف السيطرة في قائمة معايير المحاسبة المال رقم (94) بأنها ملكية غالبية الأسهم التي لها حق التصويت (أكثر من 50 في المائة) ما تكن الشركة الأم محرومة من فرض السيطرة ، أو كانت السيطرة مؤقتة .

ويتطلب إعداد القوائم المالية الموحدة (المجمعة) استبدال حساب الاستثمار (الذي تتم معالجته خلال السنة وفقاً لطريقة الملكية كما هو مبين أدناه) بأصول والتزامات الشركة المستثمر فيها . ففي عملية توحيد القوائم المالية ، يتم دمج (إضافة) أصول والتزامات الشركة المستثمر فيها إلى أصول والتزامات الشركة الأم ، وسترد مناقشة القوائم المالية المجمعة في الفصل السادس عشر بشكل مفصل .

طريقة الملكية: The Equity Method

تستخدم طريقة الملكية عندما تكون للمستثمر القدرة على التأثير بصورة جوهرية في القرارات التشغيلية والتمويلية للشركة المستثمر فيها ، في الوقت الذي يمتلك فيه أقل من 50% من الأسهم التي لها حق التصويت ، ويمكن تحديد القدرة على التأثير الجوهري من خلال العديد من الطرق من بينها :

1- وجود تمثيل في مجلس الإدارة .
2- المشاركة في عمليات صنع القرار .
3- وجود عمليات مادية (مهمة) بين الشركات .
4- تبادل موظفي الإدارة .
5- التبعية التقنية .
6- ارتفاع النسبة المئوية لملكية المستثمر مقارنة بالمساهمات الأخرى .

وعند استخدام طريقة الملكية ، يتم تعديل التكلفة المسجلة للاستثمار ، لتعكس أرباح وخسائر الشركة المستثمر فيها ، وتوزيعات الأرباح التي تقوم بها ، وتعتمد هذه التعديلات على النسبة المئوية لملكية المستثمر في الشركة المستثمر فيها ، فإذا أفصحت الشركة المستثمر فيها عن أرباح مثلاً ، يقوم المستثمر بالإفصاح عن دخل مساو لنسبة ملكيته ، ويزيد القيمة المسجلة لحساب الاستثمارات بنفس المقدار ، ومن جهة أخرى ، تسجل التوزيعات المستلمة كتخفيض في القيمة المسجلة لحساب الاستثمارات بقيمة التوزيعات المستلمة ، ولا تسجل التوزيعات كدخل ، لأن دخل الشركة المستثمر فيها يسجل من قبل المستثمر كدخل له ، بمجرد اكتساب الشركة المستثمر فيها للدخل ، وبعبارة أخرى ، إذا كانت الطريقة المتبعة هي طريقة الملكية ، ينظر إلى التوزيعات

باعتبارها توزيعاً للأرباح المحتجزة ، لأن احتجاز الأرباح يزيد من حساب الاستثمار بينما يؤدي توزيع هذه الأرباح إلى خفض حساب الاستثمار ، وبالتالي يمثل حساب الاستثمار ملكية الشركة المستثمر فيها في الاستثمار .

وقد بينت لجنة الإجراءات المحاسبية في نشرة البحوث المحاسبية رقم (51) طريقة الملكية ، ونصت على أنها الطريقة المفضلة لمعالجة الشركات التابعة غير المدمجة أو موحدة القوائم ، وفي سنة 1971 ، قرر مجلس مبادئ المحاسبة عن خلاصة ما توصل إليه من دراسة المعالجة المحاسبية للاستثمارات طويلة الأجل في الأسهم ، وذلك بإصدار رأيه رقم (18) بعنوان "طريقة الملكية لمعالجة الاستثمارات في الأسهم العادية" ، وقد أوضح هذا الرأي إمكانية تطبيق طريقة الملكية على الاستثمارات في الأسهم العادية للشركات التابعة ، لكنه علق على أن هذه الطريقة ليست بديلاً صحيحاً لطريقة دمج أو توحيد القوائم المالية .

وقد علق المجلس كذلك على أن تحديد القدرة على التأثير ليست سهلة دائماً ولكي يتم تحقيق درجة معقولة من الثبات في التطبيق ، تعتبر نسبة استثمار مساوية 20% أو أكثر من الأسهم التي لها حق التصويت في الشركة المستثمر فيها ، دليلاً على افتراض القدرة على استخدام قدر كبير من التأثير ، وعلى العكس من ذلك ، تعتبر نسبة ملكية أقل من 20% من الأسهم التي لها حق التصويت ، دليلاً على أن المستثمر لا يؤثر بشكل قوي على الشركة المستثمر فيها ، ما لم يكن بالإمكان البرهنة على وجود مثل هذه القدرة فعلاً ، وبالتالي كانت النتيجة النهائية هي أن التأثير الجوهري يتحقق متى كان المستثمر يحتفظ بنسبة 20% أو أكثر من الأسهم التي لها حق التصويت في الشركة المستثمر فيها ، ما لم تكن الظروف السائدة تشير إلى عدم القدرة على عكس ذلك .

من ناحية أخرى ، لا تعالج جميع الاستثمارات التي تصل نسبتها إلى 20% أو أكثر وفقاً لطريقة الملكية ، ويشير تفسير مجلس معايير المحاسبة المالية رقم (35) إلى أن الحقائق والظروف التالية ، قد تحول بين المستثمر واستخدام طريقة حق الملكية ، حتى وإن كانت نسبة الاستثمارات التي يحتفظ بها هي 20% أو أكثر :

1- معارضة الشركة المستثمر فيها مثل الدعاوى القضائية والشكاوى للسلطات الحكومية المنظمة ، التي تعارض قدرة المستثمر على التأثير الجوهري .

2- توقيع اتفاق بين المستثمر والشركة المستثمر فيها ، يقوم المستثمر بموجبه بالتخلي عن حقوقه المهمة كحامل أسهم .

3- تركز غالبية ملكية الشركة المستثمر فيها لدى مجموعة صغيرة من حملة الأسهم ، بحيث تقوم بتشغيل الشركة دون مراعاة وجهات نظر المستثمر .

4- المعلومات المالية التي يحتاجها أو يرغب فيها المستثمر لتطبيق طريقة الملكية أكبر مما هو متاح لحملة الأسهم الآخرين بالشركة (مثل رغبة المستثمر في الحصول على بيانات مالية ربع سنوية عن شركة يستثمر بها تقوم بإعداد تقارير سنوية فقط ، ويحاول الحصول على هذه المعلومات ولا يتمكن من ذلك) .

5- محاولة المستثمر الحصول على التمثيل في مجلس إدارة الشركة المستثمر فيها وفشله في ذلك .

وقد كان قرار مجلس مبادئ المحاسبة بتعزيز طريقة الملكية ، يعتمد على أهداف المحاسبة على أساس الاستحقاق - أي التقرير عن العمليات عند حدوثها وليس عند تحصيل النقدية - فإذا كان المستثمر يمكنه التأثير بشكل جوهري على الشركة المستثمر فيها ، عندئذ ستكون نتائج القرارات التشغيلية تعكس بشكل أفضل النتائج الدورية الناشئة عن القيام بالاستثمار ، مقارنة بما تعكسه توزيعات حصة المستثمرين من الأرباح المتجمعة ، والتي قد لا تكون بذاتها ذات علاقة بالأداء ، ويبدو أن المجلس اعتقد أن احتياجات المستثمر للتدفقات النقدية يمكن الوفاء بها من خلال اختبار قوة التأثير ، وأن احتياجات التقرير ذات أهمية بالغة .

طريقة التكلفة: The Cost Method

إذا لم يكن هناك تأثير جوهري أو سيطرة على الشركة المستثمر فيها ، عندئذ تتم معالجة الاستثمارات في الأسهم العادية محاسبياً ، إما بطريقة التكلفة أو طريقة القيمة العادلة ، وتُستخدم هاتان الطريقتان أيضا لجميع أوراق الملكية الأخرى ، وعندما لا يكون هناك سعر سوقي جاهز لأوراق الملكية ، عندئذ يجب استخدام طريقة التكلفة . وتشترط قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (115) حالياً استخدام مدخل القيمة العادلة لجميع أوراق الملكية التي يمكن

ووفقاً لطريقة التكلفة ، يتم حمل الاستثمارات في الملكية في الدفاتر بتكلفتها التاريخية ، ويسجل الإيراد ويفصح عنه عند تسلم التوزيعات ، ويمكن انتقاد طريقة التكلفة بأنها لا تقيس القيمة العادلة الجارية ، لأن التكلفة التاريخية توفر المعلومات الملائمة لتحديد ما يمكن استرداده عند شراء الأوراق المالية ، أما القيمة السوقية العادلة الجارية ، فتوفر مقياساً مشابهاً في الفترة المحاسبية الجارية ، وإذا كان الغرض من القوائم المالية هو تزويد المستثمرين والدائنين وغيرهم من المستخدمين بالمعلومات المفيدة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية ، فسيكون التقدير الجاري للقيمة القابلة للاسترداد – القيمة السوقية الجارية – هو المقياس الملائم ، وحتى بالنسبة لأوراق الملكية التي لا يتم تداولها كثيراً ، قد تكون القيمة العادلة الجارية أكثر ملاءمة من التكلفة .

ورغم بعض التكهنات التي دارت عند نشر رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (18) حول إمكانية تبني المجلس للقيمة السوقية العادلة ، فإن هذا الرأي لم يضف الكثير لمقبوليتها ، لأن استخدام القيمة العادلة هو انحراف عن مبدأ التكلفة التاريخية ، ويبدو أن مجلس مبادئ المحاسبة ، لم يكن مستعداً لاتخاذ خطوات متطرفة وتعزيز الانحراف عن التكلفة التاريخية ، رغم حقيقة أن المعلومات المطلوبة لتحديد القيمة العادلة لمعظم الاستثمارات متاحة بسهولة ، لكن مجلس معايير المحاسبة المالية غير هذا الموقف في قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (115) ، وأصبحت المعالجة المحاسبية على أساس القيمة العادلة مطلوبة في العديد من الظروف ، كما سنناقش لاحقاً في هذا الفصل .

طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل: The Lower of Cost or Market Method

قام مجلس معايير المحاسبة المالية سنة 1975 ، بنشر قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (12) ، وقد اشترط هذا الإصدار معالجة أوراق الملكية التي توجد لها قيمة سوقية جاهزة ، ولا تعالج وفقاً لطريقة الملكية ، أو طريقة دمج القوائم المالية بطريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل ، ووفقا لهذه الطريقة ، كما جاء في قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (12) ، يتم فصل أوراق الملكية القابلة للتداول إلى محافظ جارية ، ومحافظ طويلة الأجل ، ويتم إظهار كل حافظة في الميزانية بالتكلفة الإجمالية أو القيمة السوقية الإجمالية للمحفظة أيهما أقل ، ويتم تحقيق هذه العملية باستخدام مخصص تقييم لكل محفظة بقسر مقدار ما تفوق به التكلفة الإجمالية لمحفظة الاستثمار القيمة السوقية

الإجمالية لها عند تاريخ الميزانية ، وبالنسبة للاستثمارات المؤقتة في أوراق الملكية القابلة للتداول ، يتم الاعتراف بالخسائر غير المحققة ، وما قد يسترد من هذه الخسائر في قائمة الدخل ، وعلى العكس من ذلك بالنسبة للاستثمارات طويلة الأجل في أوراق الملكية القابلة للتداول ، يتم الإفصاح عن الأثر التجميعي للخسائر غير المحققة ، وما يسترد من هذه الخسائر بشكل سالب في حقوق الملكية .

إن تأييد مجلس معايير المحاسبة لطريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل لم يكن لمجرد رفض تطبيق التكلفة التاريخية . ولكنه ببساطة هو عبارة عن دليل آخر على الاهتمام المتزايد لمفهوم التحفظ .

وقد تعرضت طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل للانتقاد ، لأنها لا تؤدي إلى معالجة ثابتة لجميع أوراق الملكية القابلة للتداول (التسويق) ، فالمكاسب تعالج بشكل مختلف عن معالجة الخسائر ، والاستثمارات المؤقتة تعالج بشكل مختلف عن معالجة الاستثمارات طويلة الأجل ، دون وجود تفسير عقلاني لذلك . إضافة إلى عدم الاتساق الناتج عن الاعتراف بالزيادة في القيمة السوقية ، حتى تصل إلى التكلفة دون الاعتراف بهذه الزيادة لتصل إلى سعر السوق . ويرى معارضو قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (12) أن الاعتراف اللاحق بالمكاسب غير المحققة ، كان حكمياً ، لدرجة أن الاعتراف بهذه المكاسب قد لا يحدث مطلقاً .

وأخيراً ، قد يكون تحديد التكلفة أو السوق أيهما أقل على أسس إجمالية مضللاً ، لأن الخسائر غير المحققة تلغيها المكاسب غير المحققة ، وعند بيع ورقة معينة في فترة لاحقة ، سيتم الاعتراف بالمكاسب والخسائر التجميعية غير المحققة ، مما يؤدي إلى عدم المقابلة بين الاعتراف بالمكاسب والاعتراف بالخسائر في الفترة التي حدثت بها .

طريقة القيمة العادلة: The Fair Value Method

تبين قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (115) ، المعنونة "المعالجة المحاسبية لبعض الاستثمارات في أوراق الدين وأوراق الملكية" ، المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها حالياً ، لمعالجة أوراق الملكية التي تتوفر لها قيمة عادلة جاهزة ، حيث إنها لا تخضع لطريقة الملكية وفقاً لرأي مجلس مبادئ المحاسبة المالية رقم (18) أو طريقة دمج

القوائم المالية . ووفقا لما جاء في قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (115 تكون القيمة العادلة لورقة الملكية جاهزة للتحديد في الحالات التالية :

1- إذا كانت أسعار البيع أو أسعار الطلب والعرض متاحة في سوق تداول مسعر لدى لجنة تداول الأوراق المالية ، أو في السوق المفتوح عند الإفصاح عنها للجمهور ، من خلال أنظمة تحديد الأسعار الآلية التابعة للجمعية الوطنية للمتعاملين في الأوراق المالية أو مكتب الأسعار الوطني .

2- إذا كانت الورقة المالية يتم تداولها في الأسواق الأجنبية فقط ، وكان السوق الأجنبي بحجم ونطاق أحد الأسواق الأمريكية المشار إليها أعلاه .

3- إذا كان الاستثمار في صندوق استثماري له قيمة عادلة لكل سهم (وحدة) تنشر وهي الأساس للعمليات الجارية .

وتصنف أوراق الملكية في ظل طريقة القيمة العادلة عند الشراء ، على أنها لغرض المتاجرة أو متاحة للبيع . وكما ناقشنا في الفصل الثامن ، تعرف الاستثمارات لغرض المتاجرة بأنها "هي الأوراق التي تشترى ويحتفظ بها لغرض إعادة بيعها في المدى القريب (وهكذا يتم الاحتفاظ بها لفترة قصيرة فقط)" ، فالاستثمارات بغرض المتاجرة المتداولة ، يتم شراؤها وبيعها بشكل متكرر ، بهدف تحقيق ربح عادي من خلال تحركات السعر في المدى القصير . أما الأوراق المتاحة للبيع ، فهي أوراق الملكية التي لها أسعار سوقية جاهزة ، لكنها لا تعتبر أوراقاً متداولة ، وتصنف جميع الاستثمارات لغرض المتاجرة على أنها أصول متداولة ، أما الأوراق المتاحة للبيع ، فتصنف أصولاً متداولة أو أصولاً طويلة الأجل ، بناء على ما إذا كانت تقابل تعريف نشرة البحوث المحاسبية رقم (43) للأصول المتداولة ، وبالتالي تصنف هذه الأوراق المالية (الاستثمارات) كأصول متداولة إذا كان يتوقع تحويلها إلى نقدية أو بيعها أو استهلاكها خلال الدورة التجارية للمشروع أو سنة أيهما أطول ، وتصنف جميع الأوراق الأخرى المتاحة للبيع كاستثمارات طويلة الأجل .

وعند تاريخ كل ميزانية يتم الإفصاح عن أوراق الملكية طويلة الأجل التي تخضع لأحكام [illegible]

مكاسب أو خسائر غير محققة من الأوراق المالية المتاحة للبيع (متداولة وطويلة الأجل) من الأرباح ، ويتم الإفصاح عن المكاسب والخسائر غير المحققة المتجمعة من هذه الأوراق ، كمقدار صافي ضمن أحد مكونات الدخل الشامل الآخر المتجمع ، ويستمر اعتبار دخل التوزيعات من الأوراق المالية المتاحة للبيع من ضمن الأرباح .

وعند نقل أوراق ملكية من فئة الاستثمارات لغرض المتاجرة إلى فئة الأوراق المتاحة للبيع أو العكس ، تتم معالجة عملية النقل بالقيمة العادلة عند تاريخ النقل ، ويجب أن تعالج مكاسب وخسائر الحيازة غير المحققة في هذه الحالة كما يلي :

1- بالنسبة للنقل من فئة الاستثمارات لغرض المتاجرة إلى فئة الأوراق المتاحة للبيع ، يتم الاعتراف بمكاسب وخسائر الحيازة ضمن الدخل حتى تاريخ النقل ، ولا يتم إلغاؤها .

2- بالنسبة للنقل من فئة الأوراق المتاحة للبيع إلى فئة الاستثمارات لغرض المتاجرة ، يتم الاعتراف بمكاسب وخسائر الحيازة عند تاريخ النقل مباشرة ضمن الأرباح (العادية) .

وقد كان دافع مجلس معايير المحاسبة المالية الأساسي وراء طلب معالجة الاستثمارات في أوراق الملكية محاسبياً بطريقة القيمة العادلة هو الملاءمة ، حيث يرى مؤيدو المعالجة المحاسبية للاستثمارات في الأوراق المالية ، على أساس القيمة العادلة ، أن القيمة العادلة مفيدة في مساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم من المستخدمين ، في تقييم أداء استراتيجيات المشروع الاستثمارية ، ووفقا لقائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (1) يهتم مستخدمو المعلومات المالية بتقييم مقدار وتوقيت صافي التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة للمشروع ، وكذلك المخاطر المصاحبة لها ، فهذه التقديرات تساعد في تقييم النتائج المحتملة للاستراتيجيات الاستثمارية الشخصية لهم ، لأن التدفقات النقدية المتوقعة للمشروع ، هي المصدر الأساسي للتدفقات النقدية المتوقعة منه لهؤلاء المستخدمين ، والقيمة العادلة يحددها السوق ، وتعكس إجماع السوق فيما يتعلق بالتدفق المتوقع للموارد من الورقة المالية مخصوماً بمعدل الفائدة الجاري بعد تعديله [illegible]

المنتظمة التي قدمتها قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (12) للمكاسب والخسائر ، الا جميع المكاسب والخسائر غير المحققة ستعالج نفس المعالجة عند تقييم الأصل . وبالنسبة للأوراق المالية لغرض المتاجرة ، سيتم الاعتراف بالمكاسب والخسائر في الفترات التي تحدث فيها ، وهكذا تكون هذه الطريقة متماشية مع متطلبات المحاسبة على أساس الاستحقاق بالنسبة لهذه الأصول ، كما أنها تتماشى كذلك مع تعريف قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (6) للدخل الشامل ، لأن الدخل الشامل يعتمد على التغيرات في صافي الأصول ، ويشمل التغيرات في القيم السوقية . وبالنسبة للأوراق المالية لغرض المتاجرة ، لن يكون هناك أي إخفاء للمكاسب مقابل الخسائر ، كما يحدث في ظل مدخل التقييم التجميعي وفقاً لقائمة معايير المحاسبة المالية رقم (12) ، لكن ستستمر المعالجة غير الموحدة لأوراق الملكية في قائمة الدخل ، لأن المكاسب والخسائر غير المحققة من الأوراق المتاحة للبيع ، لن يتم الاعتراف بها ، إلى أن تتم إعادة تصنيفها كأوراق مالية لغرض المتاجرة وبيعها ، وهكذا لن تكون هناك أي مقابلة على أساس الاستحقاق بين المكاسب والخسائر السوقية في الفترة التي حدثت فيها بالنسبة لهذه الأوراق ، وستكون النتيجة هي تشويه الأرباح المفصح عنها .

وأخيراً ، يؤدي معيار جاهزية السعر السوقي إلى الحيلولة دون المعالجة المحاسبية على أساس القيمة العادلة للأوراق التي لا يتم تداولها بشكل نشط ، ويرى بعض مؤيدي القيمة العادلة ، أن بعض التقديرات الأخرى للقيمة العادلة ، ستكون أكثر مصداقية من التكلفة التاريخية ، ومع ذلك قرر مجلس معايير المحاسبة المالية ، قصر نطاق المعالجة على أساس القيمة العادلة على الاستثمارات في أوراق الملكية التي يتوفر لها سعر سوقي جاهز ، لأن هذه المقاييس موثوقة ، ولا تعتمد على المقاييس غير الدقيقة التي قد تنطوي عليها الأحكام الشخصية بشأن القيمة .

طريقة القيمة السوقية: Market Value Method

كما هو الحال في ظل طريقة القيمة العادلة ، تتشابه طريقة القيمة السوقية مع طريقة التكلفة ، من حيث الاعتراف بالدخل عند تسلم التوزيعات . ومع ذلك فإنه وفقاً لطريقة القيمة السوقية ، فإن جميع أوراق الملكية التي لا تعالج وفق طريقة الدمج أو القوائم المالية المجمعة (الموحدة) أو طريقة الملكية ، تعالج بنفس المعالجة فيما يتعلق

بالإفصاح عن المكاسب والخسائر غير المحققة ، حيث يتم الاعتراف بالمكاسب والخسائر غير المحققة في الأرباح ، بدلاً عن اعتبارها أحد مكونات الدخل الشامل الآخر ، ويتم تسجيل كل التغيرات ارتفاعاً وهبوطاً ،في القيمة السوقية للحصة الاستثمارية كدخل أو خسائر ، وتتطلب التغيرات في القيمة السوقية للاستثمارات تعديل القيمة المرحلة لحساب الاستثمارات ، وهكذا تتشابه طريقة القيمة السوقية مع طريقة القيمة العادلة للأوراق المالية لغرض المتاجرة المبينة أعلاه ، وقد أصبحت هذه الطريقة إحدى الممارسات الصناعية المقبولة في بعض الصناعات ، مثل الصناديق التعاونية ، حيث احتلت مكانة المبدأ المحاسبي المقبول والمتعارف عليه .

ويلخص الشكل ((10-1) المداخل التي تعتبر مبادئ محاسبية مقبولة ومتعارفًا عليها حالياً لمعالجة الاستثمارات في أوراق الملكية .

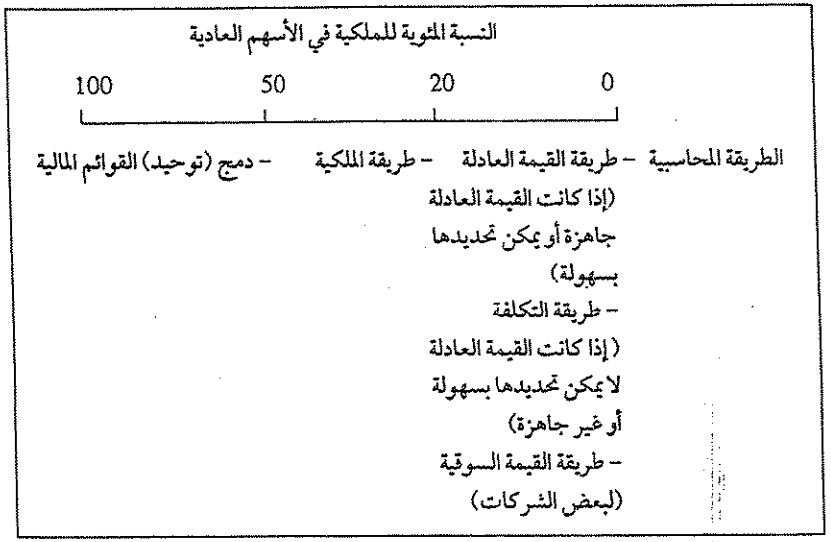

الشكل : (10-1) المعالجة المحاسبية للاستثمارات في أوراق الملكية

الاستثمارات في أوراق الدين: Investment in Debt Securities

يتم إثبات الاستثمارات في أوراق الدين ، مثل السندات أو الأوراق الحكومية ، مبدئياً بتكلفتها ، ومن غير الغريب أن يختلف سعر شراء الدين عن قيمته الإسمية ، فهذا الفرق يعكس التقلبات في معدلات الفائدة السوقية التي حدثت منذ تاريخ عرض

أداة الدين للبيع أول مرة إلى الآن ، وهكذا تباع أدوات الدين في الغالب بعلاوة أو بخصم إصدار . (للحصول على مناقشة مفصلة عن كيفية تحديد قيمة علاوة أو خصم إصدار السندات وأثرها على الفوائد ، انظر الفصل الحادي عشر) . وتنطبق أحكام قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (115) على جميع الاستثمارات في أوراق الدين ، وإذا كانت جميع أوراق الدين التي تصنف كاستثمارات طويلة الأجل ، تعالج محاسبياً وقبل نشر القائمة بإهلاك العلاوة أو الخصم على مدى حياة السند ، بغض النظر عن الوحدة المستثمرة ، أو قدرتها على الاحتفاظ بالاستثمار حتى تاريخ الاستحقاق ، أو إذا كان الاستثمار له قيمة عادلة جاهزة أو يسهل تحديدها . وقد عبر المنظمون وغيرهم عن مخاوفهم ، من أن الاعتراف بالاستثمارات في أوراق الدين وقياسها ، وخاصة أوراق الدين التي تحتفظ بها المؤسسات المالية ، يجب أن يعكسا نية المستثمر في الاحتفاظ بهذه الاستثمارات ، أو جعلها متاحة للبيع ، أو تداولها لأغراض المتاجرة ، علاوة على أن أحكام قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (12) لم تنطبق على الاستثمارات في أوراق الدين ، ولذا قام بعض المشروعات بتطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل على هذه الأوراق ، في حين عالجها البعض الآخر بطريقة التكلفة ، وكانت النتيجة هي عدم ثبات المعالجة المحاسبية لهذه الأوراق من وحدة لأخرى ، ولذلك كان من الصعب مقارنة أداء هذه الاستثمارات بين الشركات .

وتشترط قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (115) تصنيف الاستثمارات المختلفة في أوراق الدين عند الشراء إلى أوراق مالية لغرض المتاجرة ، و أوراق متاحة للبيع ، وأوراق يحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق . وبالنسبة إلى أوراق الدين التي تصنف على أنها لغرض المتاجرة أو متاحة للبيع ، تعالجان بنفس الكيفية التي تعالج بها أوراق الملكية التي تشابهها في التصنيف ، حيث تعالج وفقاً لطريقة القيمة العادلة المبينة أعلاه ، وهكذا ستقتصر المناقشة التالية على أوراق الدين ، التي تصنف على أنها أوراق محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق .

تصنف أدوات الدين على أنها أوراق يحتفظ بها (held-to-maturity) حتى تاريخ الاستحقاق "فقط إذا كان المشروع الذي يقوم بالإفصاح لديه النية الأكيدة والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأوراق حتى تاريخ الاستحقاق" . ويمكن الاستمرار في تصنيف ورقة الدين على أنها ورقة يحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، حتى لو كان سيتم بيعها

(أ) إذا كان تاريخ البيع (تاريخ الاستدعاء إذا كان استخدام حق الاستدعاء محتملاً) قريباً من تاريخ الاستحقاق ، بحيث لا يكون لمخاطر معدل الفائدة أثرٌ كبيرٌ على القيمة العادلة .

(ب) إذا كان البيع يحدث بعد أن يكون المشروع قد حصّل سلفاً جزءاً كبيراً (85% أو أكثر) من أصل الدين القائم عند الحيازة .

ويتم قياس أوراق الدين التي تصنف على أنها أوراق يحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق بالتكلفة المستنفدة ((amortized cost) ، وعند بيع هذه الأوراق بعلاوة أو خصم إصدار يتأثر إجمالي دخل الفوائد للمشروع المستثمر على مدى عمر أداة الدين ، ابتداء من تاريخ الشراء حتى تاريخ الاستحقاق ، بمقدار العلاوة أو الخصم ، ويعني القياس بالتكلفة المستنفدة أن العلاوة أو الخصم يتم إهلاكه كل فترة لحساب دخل الفوائد (الفصل الحادي عشر ، يوضح كيفية تأثير العلاوة أو الخصم على الفوائد على مدى عمر السند) ، ويعالج إهلاك العلاوة أو الخصم ، على أنه تعديل لدخل الفوائد وحساب الاستثمارات .

وهناك طريقتان لإهلاك علاوة أو خصم إصدار الدين هما : طريقة الخط المستقيم ، وطريقة معدل الفائدة الحقيقي ، ووفقاً لطريقة القسط الثابت ، تقسم العلاوة أو الخصم على عدد الفترات المتبقية من عمر إصدار الدين ، وفي كل فترة من الفترات اللاحقة ، يتم طرح مقدار ثابت من العلاوة أو الخصم كتعديل للدخل من الفوائد . والدافع وراء استخدام طريقة القسط الثابت ، هو سهولة حسابها والاعتقاد بأن استخدامها يؤدي إلى إهلاك العلاوة أو الخصم ، بطريقة لا تختلف مادياً عن طرق القياس الأخرى .

وعند استخدام طريقة معدل الفائدة الحقيقي (effective interest) يجب استخدام معدل العائد السوقي على أداة الدين عند شراء الاستثمارات ، بعد ذلك يتم ضرب هذا المعدل في القيمة المرحلة للاستثمار في كل فترة فائدة لتحديد دخل الفوائد ، ويؤدي استخدام طريقة معدل الفائدة الحقيقي ، إلى معدل عائد موحد على مدى حياة الاستثمار ، ويعتمد استخدام هذه الطريقة ، على الاعتقاد بأن الاستثمار تم اقتناؤه بمعدل عائد معين ، وأن القوائم المالية المنشورة في الفترات اللاحقة ، يجب أن تعكس أثر هذا القرار .

عندما يتضح أن المستثمر قد غير نيته في الاحتفاظ بالورقة حتى تاريخ

المتاحة للبيع ، وتتم معالجة عملية النقل بالقيمة العادلة ، فإذا تم نقلها إلى فئة الإستثمارات لغرض المتاجرة ، يتم الاعتراف بالمكاسب والخسائر غير المحققة عند تاريخ النقل ضمن الدخل ، وإذا تم نقلها إلى فئة الأوراق المتاحة للبيع ، يتم الاعتراف بالمكاسب والخسائر غير المحققة عند تاريخ النقل كجزء من مكونات الدخل الشامل الآخر . وعند النقل من فئة الأوراق المتاحة للبيع إلى فئة الأوراق التي يحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، يتم الاستمرار في إدراج مقدار مكاسب وخسائر الحيازة غير المحققة المتجمعة القائم في تاريخ النقل ، ضمن مكونات الدخل الشامل الآخر ، الذي يتم الإفصاح عنه في جزء حقوق حملة الأسهم في الميزانية ، ويتم إهلاكه على مدى الفترة المتبقية من عمر ورقة الدين ، كتعديل للدخل من الفوائد . وأثر هذه المعالجة هو أن الدخل من الفوائد في كل فترة ، سيكون هو الدخل في ظل طريقة التكلفة المستنفدة ، لكن القيمة المرحلة بها ورقة الدين في الميزانية في الفترات اللاحقة ، ستعكس القيمة السوقية المستنفدة عند تاريخ النقل وليست التكلفة المستنفدة .

ووفقاً لقائمة معايير المحاسبة المالية رقم (115) قد يؤدي تغير الظروف إلى تغير النية في الاحتفاظ بورقة الدين حتى تاريخ الاستحقاق ، لكن قد لا يستدعى ذلك تصنيف الديون الأخرى على أنها أوراق يحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، إذا ما كان تغير الظروف نتيجة لواحد أو أكثر من العوامل التالية :

1- وجود أدلة على ضرر جوهري في المكانة الائتمانية (creditworthiness) لمُصدر الدين .

2- وجود تغيير في القانون الضريبي من شأنه إلغاء أو تقليل حالة الإعفاء الضريبي (tax-exempt) للفوائد على ورقة الدين .

3- وجود عملية اندماج أو بيع كبيرة (كبيع قسم من النشاط) تحتم بيع أو نقل ورقة الدين بهدف المحافظة على حالة المخاطرة في معدل الفائدة القائمة بالمشروع أو سياسة المخاطرة الائتمانية .

4- وجود تغير في المتطلبات القانونية أو التنظيمية بما يؤدي إلى تعديل جوهري فيما يعتبر استثمارات مسموحة أو حداً أقصى للاستثمارات التي يمكن للمشروع الاحتفاظ بها في بعض الأنواع من الأوراق المالية .

5- وجود تغير في المتطلبات القانونية أو التشريعات ، بما يؤدي إلى زيادة جوهرية في متطلبات رأس مال الصناعة التي ينتمي إليها المشروع ، ومن ثمة خفض حجم المشروع النسبي .

6- وجود زيادة جوهرية في أوزان المخاطرة في أوراق الدين المستخدمة للأغراض التنظيمية لرأس المال على أساس المخاطر .

ولا يتم تصنيف أوراق الدين على أنها أوراق يحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، إذا كان المشروع ينوي الاحتفاظ بالأوراق لفترة غير محددة ، ويفترض أن تكون الفترة غير محددة إذا كانت ورقة الدين ستكون متاحة للبيع كاستجابة مثلاً لما يلي :

1- التغيرات في معدلات الفائدة السوقية والتغيرات المصاحبة لها في مخاطر المدفوعات الخاصة بالورقة .

2- الحاجة للسيولة ، ومن الأمثلة التي تشير إلى الحاجة للسيولة بالنسبة للمؤسسات المالية ، سحب الودائع أو زيادة الطلب على القروض ، وبالنسبة لشركات التأمين تسليم بوليصات التأمين أو دفع دعاوى التأمين .

3- التغيرات في العائد على الاستثمارات البديلة ومدى توفرها .

4- التغيرات في مصادر التمويل وشروطه .

5- التغيرات في مخاطر العملة الأجنبية .

وقد تناولت قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (115) مسائل تتعلق بملاءمة القيمة العادلة للمستثمرين والدائنين وغيرهم من المستخدمين ، لكن عند سماحها بالاستمرار في استخدام التكلفة المستنفدة لأوراق الدين التي ينوي المشروع الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، لم تتعرض القائمة للمخاوف من أن استخدام طريقة التكلفة المستنفدة يسمح بالاعتراف بمكاسب الحيازة من خلال البيع الاختياري لأدوات الدين التي يرتفع سعرها والمسجلة بالتكلفة المستنفدة عند تاريخ البيع ، وهو ما يعطي الإدارة فرصة للدخول في عملية الاتجار بالمكاسب ، وإدارة الأرباح المفصح عنها بصورة اختيارية ، إضافة إلى أنها لم تتعرض للانتقادات المتمثلة في أن المعالجة المحاسبية لأوراق الدين ، تعتمد على خطة الإدارة للاحتفاظ بالاستثمارات أو التخلص منها ، وليس على خصائص الأصل ذاته ، فمن خلال السماح بوجود ثلاث فئات مختلفة ، يمكن

لنفس الشركة إيجاد ثلاث معالجات مختلفة لثلاث أوراق دين متشابهة ، ويرى النقاد أن هذه المسائل لا يمكن حلها إلا من خلال الإفصاح عن جميع أوراق الدين والملكية التي تتوفر لها قيمة عادلة بقيمتها العادلة ، وإدراج جميع المكاسب والخسائر غير المحققة ضمن الأرباح بمجرد حدوثها .

وقد رد مجلس معايير المحاسبة المالية بالقول ، بأن الإجراءات المبينة في هذه القائمة ، تعكس النتائج الاقتصادية للأحداث والعمليات ، وأن متطلبات الإفصاح هذه تعكس بشكل أفضل الكيفية التي تقوم المشروعات من خلالها بإدارة استثماراتها ، وأثر الأحداث الاقتصادية على المشروع ككل ، إضافة إلى أن متطلبات الإفصاح التالية توفر معلومات القيمة العادلة التي ستكون مفيدة لعملية اتخاذ القرار من قبل المستثمرين ، إلى جانب متطلبات الإفصاح المبينة أعلاه . وبالنسبة للأوراق المصنفة على أنها متاحة للبيع ، وتلك التي يحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بشكل منفصل ، يجب على المشروع الإفصاح عن كل مما يلي :

1- القيمة العادلة التجميعية .
2- مجمل مكاسب الحيازة غير المحققة .
3- مجمل خسائر الحيازة غير المحققة .
4- أساس التكلفة المستنفدة حسب نوع الورقة الأساسي .

الانخفاض الدائم في القيمة العادلة : Permanent Decline in Fair Value

إذا تقرر أن انخفاض القيمة العادلة للاستثمارات طويلة الأجل المصنفة على أنها متاحة للبيع ، ليس انخفاضاً مؤقتاً ، عندئذ سيتقرر وجود انخفاض غير مؤقت ، وفي هذه الحالة ، يتم تخفيض رصيد حساب الاستثمارات في هذه الأوراق إلى قيمتها العادلة ، وتدرج الخسائر في الدخل ، ويتم وضع أساس جديد للتكلفة ، ولا يتم تعديل الأساس الجديد الذي يمثل أساس الاعتراف بالمكاسب والخسائر ، عند إعادة التصنيف أو البيع مهما حصل من استرداد للخسائر التي تم الاعتراف بها .

ويتم تسجيل جميع الزيادات اللاحقة في القيمة العادلة كأحد مكونات الدخل الشامل الآخر بنفس الكيفية التي تعامل بها الخسائر غير المحققة لاحقاً ، ويعالج أي انخفاض آخر غير دائم في الاستثمارات في أوراق الدين التي يتم الاحتفاظ بها حتى

انخفاض قيمة الاستثمارات في الديون غير المضمونة:

Impairment of Investment in Unsecuritized Debt

تخضع الاستثمارات في الدين غير المضمون ، والتي تتمثل أساساً في حساب المدينين ، وحساب أوراق القبض لأحكام قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (114) المعنونة "المعالجة المحاسبية التي يقوم بها الدائنون للقروض الرديئة" ، وتحدث هذه الحالة عندما يكون من المحتمل ، بناءً على المعلومات والأحداث الحالية ، ألا يكون بمقدور الدائن تحصيل المبلغ المستحق بالكامل وفق الشروط المتعاقد عليها في اتفاق الدين ، بما في ذلك الفوائد ، وزيادة في التأكيد ، تقاس رداءة الدين استناداً إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً ، مخصومة بمعدل الفائدة الحقيقي على القرض ، كما يتم تحديده عند إصدار الدين أو شرائه ، أو بدلاً من ذلك يمكن قياسها باستخدام سعر القرض في السوق أو إذا كان الدين مضموناً بالقيمة العادلة للضمان ، وإذا كان القياس الناتج لرداءة القرض أقل من القيمة المحمولة للقرض (بما في ذلك الفوائد وأتعاب «عمولة» القرض غير المستنفدة والعلاوة أو الخصم) يتم الاعتراف برداءة القرض بخلق مخصص تقييم وتحميل قيمة مماثلة على مصروف الديون المعدومة .

وفي الفترات المحاسبية اللاحقة ، تتم إعادة قياس رداءة القرض ، بالنسبة للرداءة التي يتم حسابها بخصم التدفقات النقدية ، لكي تعكس أي تغيرات جوهرية (إيجابية أو سلبية) في توقعات التدفق النقدي المستخدمة لحساب رداءة القرض الأصلية ، وبالنسبة للرداءة التي يتم قياسها باستخدام القيمة العادلة ، يتم القيام بنفس عملية إعادة القياس ، لتعكس التغيرات الجوهرية اللاحقة في القيمة العادلة لكن لا يمكن رفع القيمة المرحلة للقرض إلى قيمة تتجاوز الاستثمار المسجل في القرض ، وبالنسبة للرداءة التي يتم قياسها باستخدام القيمة العادلة ، يتم القيام بإعادة قياس مشابهة لتعكس التغيرات الجوهرية في القيمة العادلة ، لكن لا يمكن زيادة القيمة العادلة المرحل بها الدين ، لقيمة تزيد عن الاستثمار المسجل به القرض ، وبالنسبة لأغراض الميزانية تظهر التغيرات في حساب مخصص التقييم .

أما بالنسبة لأغراض قائمة الدخل ، فيمكن معالجة التغيرات في القيمة الحالية

1- بالنسبة للزيادات التي ترجع إلى مرور الزمن ، يتم الإفصاح عنها كدخل من الفوائد ، ويعتبر رصيد التغير في القيمة الحالية تسوية لمصروف الديون المعدومة .

2- يتم الإفصاح عن كامل التغير في القيمة الحالية كتسوية لمصروف الديون المعدومة .

وتظهر جميع التغيرات في قياس رداءة الدين التي تعتمد على التغيرات في القيمة العادلة في الأرباح كتسوية لمصروف الديون المعدومة ، ويشترط عرض الإفصاحات التالية عند إعداد كل ميزانية :

1- الاستثمار المسجل في كل القروض الرديئة .

2- رصيد بداية المدة و نهايتها للمخصص ، وجميع حركة هذا الحساب خلال الفترة .

3- سياسة الاعتراف بالدخل ، بما في ذلك مقدار دخل الفوائد الذي تم الاعتراف به نتيجة التغيرات في القيمة الحالية للدين الرديء .

وتهدف قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (114) إلى دراسة ما إذا كانت مقاييس القيمة الحالية يجب استخدامها لقياس رداءة الدين ، وقد أوضح هذا الإصدار المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها حالياً التي تحكم رداءة الدين ، وذلك بالنص على أن كلاً من أصل الدين والفوائد القابلة للتحصيل ، يجب أخذهما في الاعتبار عند احتساب رداءة الدين ، ويجب أن تعكس طرق القياس المبينة المقدار الذي يتوقع استرداده من قبل الدائنين بما يمكن المستثمرين والدائنين وغيرهم من تقييم مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية ، فالقيمة الحالية المبدئية المسجل بها الدين تعكس التوقعات في التدفقات النقدية المتوقعة ذلك الوقت ، وبما أن الدين سبق تسجيله أصلاً بالقيمة المخصومة ، لذا تجب معالجة التقييم المستمر لرداءة الدين بنفس الكيفية ، ويجب ألا يحول عدم التأكد المصاحب للتوقعات بشأن التدفقات النقدية المستقبلية من الديون الرديئة دون استخدام التدفقات النقدية المخصومة ، فالرداءة تمثل نقص الجودة كما يعكسه التغير في التوقعات بشأن التدفقات النقدية ، وهكذا لا تشير رداءة الدين في حد ذاتها إلى أن ديناً جديداً حل محل الدين القديم ، بل إن الدين القديم مستمر ، لكن التوقعات بشأن التدفقات النقدية المستقبلية قد تتغير ، وبالتالي يعتبر معدل الفائدة التعاقدي هو المعدل المناسب لخصم هذه التدفقات النقدية .

ويرى النقاد أن الأثر المترتب على رداءة الدين هو تغير خصائص الدين ، وبالتالي يجب قياسه بصورة مباشرة ، وإذا كان الأمر كذلك لن يكون معدل الفائدة التعاقدي ملائماً ، وسيكون المقياس الأكثر ملاءمة لقياس رداءة الدين هو القيمة

العادلة ، وإذا لم تكن هناك قيمة سوقية ، يجب على الدائن خصم التدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً باستخدام معدل فائدة متناسب مع المخاطرة ذات الصلة ، إضافة إلى أن السماح باستخدام أحد بدائل القيمة العادلة ، لا يتماشى مع اشتراط معدل فائدة القرض الأصلي الذي يتم استخدامه عند اختيار بديل الخصم . ولكي يكون هناك ثبات في المدخل المستخدم ، يجب أن يشترط بديل الخصم معدل فائدة يتناسب مع المخاطر المصاحبة للحالة الراهنة للدين ، ومثل هذا المعدل موجود ضمنياً في القيمة العادلة للدين ، بالإضافة إلى أن هذا الإصدار يسمح بثلاثة مقاييس لرداءة الدين دون أن يحتوي على استرشادات بشأن متى يتم استخدام طريقة معينة دون أخرى ، ولا شك أن ترك البدائل بهذه الكيفية ، يمكّن المشروعات من استغلال أحكام هذا الإصدار لإدارة (للتلاعب في) قوائمها المالية .

تحويلات الأصول المالية: Transfers of Financial Assets

تشمل الأصول المالية الاستثمارات في أوراق الدين وأوراق الملكية ، وقد تم تحديد المعالجة المحاسبية للأصول المالية بداية في قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (125) ثم تم استبدالها بقائمة معايير المحاسبة المالية رقم (140) وقد تبنّت هذه القائمة مدخل الآثار المالية الذي يتطلب قيام الوحدة بالاعتراف بالأصول المالية التي تخضع لرقابتها ، والالتزامات التي تتحملها ، وإلغاء الاعتراف بالأصول المالية عند سدادها ، ووفقا لما جاء في قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (140) يحوّل أو يتنازل المستثمر عن التحكم في الأصول الخاضعة لرقابته إذا تمت مقابلة جميع الشروط التالية :

1- إذا فصلت الأصول المحولة عن المستثمر الأصلي - أي وضعت بعيداً عن متناول المستثمر الأصلي ومتناول دائنيه أيضا .

2- إذا كان المستثمر الجديد (أو كل واحد من المنتفعين - إذا كان المستثمر الجديد وحدة ذات أغراض خاصة مؤهلة - في الوحدة) له حق رهن أو استبدال الأصول (أو المنافع) التي تحصل عليها ولا يوجد أي شرط يعوقه من الاستفادة من حق الرهن أو الاستبدال وتقديم منافع قليلة للمحول .

3- إذا كان المستثمر الأصلي لا يحتفظ بتحكم فعال على الأصل المحول من خلال اتفاق يلزمه بإعادة شراء أو استرداد الأصل قبل تاريخ الاستحقاق ، أو من خلال اتفاق

وتتم معالجة تحويلات الأصول المالية كعملية بيع عادية إذا تم تسلم أي مقابل للأصول المحولة خلافاً لفوائد الانتفاع ، وتقاس الالتزامات والمشتقات التي يتم تكبدها في عملية تحويل الأصول المالية مبدئياً بقيمتها السوقية العادلة ، وتقاس أسعار والتزامات الخدمة بالإهلاك على مدى فترة دخل أو خسارة الخدمة ، ويتم تقييم انخفاض قيمة الأصل أو زيادة الالتزام بناءً على قيمته السوقية العادلة ، ولا يتم الاعتراف بالالتزام إلا بعد سداده أو عند إعفاء المدين قانوناً من الالتزام ، مما يعني الإلغاء من ناحية الجوهر غير مسموح به .

الأصول غير الملموسة: Intangibles

من الصعب تعريف مصطلح الأصول غير الملموسة بشكل مناسب ، فقد عرّفها Kohler بأنها أصول رأسمالية ليس لها وجود مادي ، تعتمد قيمتها على الحقوق والمنافع التي تمنحها للمالك ، إلا أن Paton سبق وأن علق على أن غياب اختبار الوجود المادي ليس مفيداً في حد ذاته ، وأشار إلى أن الأصول غير الملموسة هي أصول تدرس بشكل كبير بالمشروع ككل وليس بمكوناته ، ويجب أن نلاحظ كذلك أن العديد من الأصول غير الملموسة تحمل معها حقاً احتكارياً لمالكها ، ومن أمثلتها كل من براءات الاختراع ، وحقوق الطبع ، وحقوق الامتياز ، وحق الاستئجار ، والشهرة .

وتكمن قيمة الأصول غير الملموسة في الحقوق الخاصة والامتيازات التي تحملها وتنطوي معالجتها المحاسبية على نفس المشاكل التي تنطوي عليها المعالجة المحاسبية للأصول الأخرى طويلة الأجل ، وبشكل محدد يجب مبدئياً تحديد قيمة محملة لهذه الأصول وتوزيع هذه القيمة بصورة نظامية رشيدة على الفترات المستفيدة من المنافع ، ووفقًا لأحكام قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (121) ، إذا لم تكن القيمة المحمول بها الأصل قابلة للاسترداد ، عندئذ يجب تخفيض القيمة المحمولة إلى القيمة العادلة ، ولا شك أن هذه المشاكل تتضاعف في حالة الأصول غير الملموسة ، نظراً لطبيعتها الخاصة تجعل الأدلة وهمية ، فكل من قيمة الأصل غير الملموس وحياته النافعة يصعب تحديدهما .

وقد تطورت المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة مع الزمن ، وكانت موضوع أحد الإصدارات الحديثة لمجلس معايير المحاسبة المالية ، وقد تناول مجلس

المحاسبة موضوع الأصول غير الملموسة وعلق على أن هذه الأصول يمكن تصنيفها بناء على العديد من الأسس المختلفة هي :

- قابلية التحديد : يمكن تحديدها بشكل منفصل ، أو ينقصها التحديد الدقيق .
- طريقة الحيازة : مشتراة منفردة أو في مجموعات أو في اندماج مشروعات أو مطورة داخلياً .
- الفترة المتوقعة للمنافع : محدودة بالقانون أو التعاقد ، أو مرتبطة بعوامل اقتصادية أو بشرية ، أو ذات فترة غير محددة أو غير منتهية .
- قابلية الفصل عن باقي المشروع : الحقوق القابلة للتحويل دون عنوان ، أو قابلة للبيع ، أو غير قابلة للفصل عن المشروع أو جزء كبير منه .

وفي الوقت الراهن ، تعتبر تكلفة الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً مثل براءات الاختراع ، تكاليف بحث وتطوير يتم تحميلها على المصروفات عند تكبدها وفقاً لقائمة معايير المحاسبة المالية رقم (2) كما سنرى في نهاية هذا الفصل .

وتشير التعريفات السابقة إلى أن الأصول غير الملموسة يمكن تصنيفها وفقاً لما إذا كانت مقتناة من الخارج (مشتراة من أطراف خارجية) أو مطورة داخلياً ، إضافة إلى إمكانية تصنيفها على أساس أنها قابلة للتحديد أو غير قابلة للتحديد ، وهذان التصنيفان الأخيران يرتبطان بنوعي التصنيف (أ) و(ب) اللذين تحتوي عليهما نشرة البحوث المحاسبية رقم (43) التي ستأتي مناقشتها لاحقاً في هذا الفصل .

المعالجة المحاسبية لاحتساب التكلفة: Accounting for Cost

تتبع عملية التقييم المبدئي للأصول غير الملموسة بصورة عامة ، نفس المعايير المستخدمة للأصول الأخرى المعمرة ، فالتكلفة تشمل كل النفقات الضرورية لشراء الأصل وجعله جاهزاً للاستخدام ، وعند شراء الأصول غير الملموسة من الخارج ، تكون عملية توزيع التكلفة سهلة جداً ، وتستخدم نفس الطرق المستخدمة لتوزيع تكلفة الأصول الجماعية في حالة الأصول الثابتة الملموسة التي سبقت مناقشتها ، كما تستخدم نفس الطرق الخاصة باستبدال الأصول .

وغالبًا ما تقوم الشركات بتطوير الأصول غير الملموسة داخلياً ، وقد تناول مجلس مبادئ المحاسبة ، المشاكل الكامنة في معالجتها في مثل هذه الحالات في رأيه رقم (17) ، وقد كانت النتائج التي توصل إليها المجلس تعتمد على خاصية قابلية التحديد التي سبق

يجب على الشركة أن تسجل كأصل تكاليف الأصول غير الملموسة المقتناة من المشروعات أو الأفراد الآخرين ، أما تكاليف تطوير أو صيانة الأصول غير الملموسة أو استعادتها ، والتي لا يمكن تحديدها أو ذات عمر غير محدود أو كامنة في الأعمال المستمرة ، وترتبط بالمشروع ككل - مثل الشهرة - فيجب استقطاعها من الدخل عند تكبدها .

ويؤدي معيار قابلية التحديد إلى إزالة الكثير من المشاكل المتعلقة بالمعالجة المحاسبية لتكلفة الأصول غير الملموسة ، ويعتبر كذلك مثالاً آخر على محاولة مجلس مبادئ المحاسبة تضييق البدائل . وعند تحديد تكلفة معينة لأصل محدد يتم تحميل الأصل غير الملموس في الدفاتر بالقيمة المسجلة ، وإذا لم يكن بالإمكان تحديد أصل معين أو كانت قيمته غير قابلة للتحديد ، عندئذ يجب عدم تحميل أي قيمة لهذا الأصل .

الإهلاك: Amortization

يفرض مبدأ المقابلة توزيع تكلفة الأصول غير الملموسة على الفترات التي يتوقع أن تستفيد منها ، وقد علقت نشرة البحوث المحاسبية رقم (43) إلى أن هذه العملية تنطوي على نوعين منفصلين من الأصول غير الملموسة هما :

1- الأصول التي لها مدة وجود محددة بالقانون أو الضوابط التنظيمية أو بالاتفاق أو بطبيعتها (مثل براءات الاختراع ، وحقوق الطبع ، الاستئجار ، والتراخيص ، وحقوق الامتياز لفترة محددة ، والشهرة إذا كان هناك دليل على محدودية فترتها) .

2- الأصول التي ليست لها مثل هذه المدة المحددة من الوجود ، ولا يوجد مؤشر على محدودية عمرها في تاريخ الشراء (مثل الشهرة بصورة عامة ، وقيمة الاستمرارية ، والعلامات التجارية ، والعمليات السرية ، وقوائم الاشتراكات ، والامتيازات الدائمة ، وتكاليف التنظيم) .

وقد نتج عن هذا الإصدار تبني خطة تصنيف ترتب عنها تصنيف الأصول غير الملموسة ضمن أحد النوعين (أ) أو (ب) . وقد أصبحت هذه المصطلحات واسعة الانتشار عند مناقشة المسائل المتعلقة بتسجيل وإهلاك الأصول غير الملموسة ، ولم تستخدم المصطلحات النوع (أ) والنوع (ب) في رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم(17) بشكل محدد ، وتم استبدالها بالمصطلحات ، قابلة للتحديد ، وغير قابلة للتحديد

وقد عقب المجلس في هذا الإصدار على أن التطبيقات (الممارسات) التي كانت سائدة آنذاك أدت إلى الانحرافات التالية في معالجة الأصول غير الملموسة وغير القابلة للتحديد :

1- الإبقاء على التكلفة حتى يتضح انخفاض القيمة .
2- الإهلاك على مدى فترة زمنية حكمية .
3- إهلاك تكلفة الأصل على مدى عمر إنتاجي مقدر بحد أدنى وحد أعلى من الفترات .
4- الطرح من حقوق الملكية عند الشراء .

وقد خلُص المجلس في رأيه رقم (17) إلى أن الأصول غير الملموسة يجب إهلاكها من خلال أعباء نظامية تحمل على الدخل على مدى الفترة الزمنية المقدرة للاستفادة منها ، واقترح ضرورة أخذ العوامل التالية في الاعتبار عند تقدير العمر الإنتاجي للأصول غير الملموسة :

1- إن اللوائح القانونية و التنظيمية الرقابية و التعاقدية قد تحد من الحد الأقصى للعمر الإنتاجي .
2- إن تدابير التجديد أو التوسع قد تغير بعض القيود على العمر الإنتاجي .
3- إن آثار التقادم والطلب والمنافسة وغيرها من العوامل الاقتصادية ، قد تخفض العمر الإنتاجي .
1- إن العمر الإنتاجي قد يوازي توقعات فترة خدمة الأفراد المستخدَمين أفراداً أو مجموعات .
2- إن الأعمال المتوقعة من المنافسين وغيرهم ، قد تحد من المزايا التنافسية الحالية .
3- إن العمر الإنتاجي الذي يبدو غير محدود ، قد يكون لا نهائياً في الواقع ، ولا يمكن توقع المنافع بدقة .
4- إن الأصل غير الملموس قد يكون مركباً من العديد من العوامل المختلفة التي لكل منها عمر إنتاجي مختلف ..

ويجب وفقاً لهذا الرأي تحديد فترة الإهلاك من خلال مراجعة العوامل السابقة ، لكن يجب ألا تتجاوز الأربعين سنة ، وقد كانت طريقة الخط المستقيم للإهلاك مطلوبة

وكما لاحظنا سابقاً ، أدى إصدار الرأي رقم (17) إلى تضييق خيارات المحاسبة المتاحة للعمليات المتشابهة ، إلا أنه من غير الواضح إن كان قد أدى إلى تقارير مرغوبة . وقد تعرض هذا الرأي إلى الانتقاد بسبب إظهار قيم بالميزانية ، مع أنها ترتبط بتوقعات مستقبلية (مثل الشهرة المشتراة) ، كما يختلف آخرون مع ما توصل إليه الرأي بسبب توزيعه للتكاليف على فترات حكمية مع عدم وجود دليل على أن هذه التكاليف قد استنفدت (مثل عقود الامتياز الدائمة) ، ومن الأدلة الأخرى على عدم مقبولية الإصدار ، كونه في الأصل جزءاً من رأي المجلس رقم (16) المعنون "اندماج مشروع الأعمال" ، لكن عند اعتراض عدد كاف من أعضاء المجلس على لوائح كلا الرأيين ، فمن الضروري فصل الاثنين للحصول على أغلبية الأصوات المطلوبة لتمريرهما .

وقد افترض رأي مجلس مبادئ المحاسبة ، أن الأصول غير الملموسة هي أصول متناقصة القيمة ، وعمرها الإنتاجي محدود ، وبالتالي يجب إهلاك القيمة المسجلة وتحميلها على المصروفات على مدى عمرها الإنتاجي ، حيث ألزمت لوائح هذا الرأي اعتبار الحد الأعلى للعمر الإنتاجي المفيد هو 40 سنة لأغراض احتساب الإهلاك . أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية سنة 2001 قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (142) المعنونة "الشهرة والأصول غير الملموسة الأخرى" والتي غيرت المعالجة المحاسبية لهذه الأصول غير الملموسة .

ولا تفترض هذه القائمة أن الأصول غير الملموسة هي أصول مضاعفة ، وتبدأ العمر الإنتاجي لهذه الأصول بمراجعة جميع العوامل مثل استخداماتها ، والأدلة المرتبطة بها ، واللوائح التنظيمية القانونية والتعاقدية ، وأثر التقادم ، والمستوى المطلوب للمحافظة عليه . فإذا لم يكن هناك عامل قانوني أو تنظيمي أو تعاقدي يحد من العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس يعتبر عندئذ غير منتهي العمر . وبالنسبة للأصول غير الملموسة التي لا يتم إهلاكها يجب اختبارها للكشف عن مدى انخفاض القيمة سنوياً على الأقل بواسطة مقارنة القيمة العادلة لهذه الأصول مع المبالغ المسجلة لها أو إهلاكها على مدى العمر المتبقي لها . أما تلك الأصول غير الملموسة التي لها عمر إنتاجي محدد فيجب الاستمرار في إهلاكها على مدى هذا العمر . ولم تغير معايير المحاسبة المالية رقم (142) المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة المطورة في

الشهرة : Goodwill

كان موضوع الشهرة موضع اهتمام للعديد من السنوات ، وقد كانت الشهرة في البداية ينظر إليها باعتبارها هي العلاقات الجيدة مع العملاء ، فينظر إلى العوامل مثل الموقع المناسب ، وعادات العملاء باعتبارها عوامل تضيف إلى قيمة المشروع ، وقد وصفها Yang بأنها كل شيء يمكن أن يساهم في إعطاء ميزة لما يحوزه مشروع قائم عما يحوزه مشروع جديد ، ومنذ ذلك الوقت تطور مفهوم الشهرة إلى مفهوم القدرة على تحقيق الأرباح ، حيث تتحدد الشهرة بالقيمة الحالية لمجموع ما يتوقع أن تحققه مستقبلاً الشركة زيادة على ما تحققه شركة مشابهة .

وقد لخص كل من Catlett و Olsen خصائص الشهرة التي تميزها عن عناصر القيمة الأخرى كما يلي :

1- إن قيمة الشهرة ليست لها علاقة موثوقة ، ويمكن التنبؤ بها بالتكاليف التي يمكن أن تكون قد أنفقت لخلقها .

2- إن العوامل غير الملموسة المختلفة التي يمكن أن تساهم في الشهرة لا يمكن تقييمها .

3- إن الشهرة ترتبط بالمشروع ككل .

4- إن قيمة الشهرة يمكن أن تنقلب فجأة وبشكل كبير ، وأن ذلك يحدث فعلاً بسبب عوامل لا حصر لها تؤثر في القيمة .

5- إن الشهرة لم تستغل أو تستهلك في إنتاج الأرباح .

6- إن الشهرة هي عامل من عوامل القيمة يعود مباشرة إلى المستثمر أو المالك في مشروع الأعمال .

ومن الناحية النظرية ، تكافئ قيمة الشهرة القيمة الحالية المخصومة للأرباح غير العادية المتوقعة (الأرباح المتوقعة مستقبلاً ناقصاً الأرباح العادية للصناعة) ، وهكذا تنطوي عملية تقدير قيمتها على التنبؤ بالأرباح المستقبلية ، واختيار معدل الخصم المناسب .

ويعتبر التنبؤ بالأرباح المستقبلية اقتراحاً خطراً ، وحيث إن الماضي هو أفضل مؤشر على المستقبل ، لذا يجب استخدام أرقام الإيرادات والمصروفات السابقة والحالية ، وتعتبر النقاط التالية ملائمة في هذه العملية :

2- يجب أخذ الاتجاهات العامة للأرباح في الاعتبار .
3- أخذ الاتجاهات العامة في الصناعة في الاعتبار .
4- إن الظروف الاقتصادية العامة قد تكون جوهرية .

وعند اختيار معدل الخصم المستخدم للقيام بحسابات الشهرة ، يكون الهدف هو تقريب تكلفة رأس المال المتوفر للشركة ، ويجب أن يأخذ هذا التقريب في الاعتبار ظروف المخاطر المتوقعة ومستقبل الأرباح .

ورغم أن الشهرة قد توجد في أي لحظة زمنية معينة ، فإنه في الواقع لا يتم الاعتراف بها محاسبياً ، إلا عندما تكون مشتراة من مشروع قائم فقط ، وهنا فقط تكون قيمتها قابلة للتحديد . لأن الشراء ينطوي على معاملة تفاوضية يتم فيها تبادل الأصول مقابل نقدية أو أوراق مالية قابلة للتداول . وتشير قيمة الأصول المستبدلة إلى القيمة العادلة الإجمالية للوحدة الاقتصادية المقتناة ، وتعتبر زيادة القيمة العادلة الإجمالية لصافي الأصول القابلة للتحديد هي قيمة الشهرة ، وهذه الممارسة هي التي تحقق وظيفة الوكالة المحاسبية ، وتسهل مساءلة المديرين أمام حملة الأسهم .

وعند إثبات الشهرة في الدفاتر ، تعتبر أصلاً غير ملموس ، وبذلك تخضع لمتطلبات رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (17) بشأن إهلاك التكلفة على مدى العمر الإنتاجي أو أربعين سنة أيهما أقصر ، وتعتمد مسألة الإهلاك هنا على أساس الاستحقاق ، فالشركة قد دفعت مقابلاً ، ومن المفترض أن تولد هذه الشهرة أرباحاً مستقبلية ، ولذلك تجب مقابلة تكلفتها مع هذه الأرباح متى ظهرت . لكن في حالة الشهرة من الصعب – إن لم يكن من المستحيل – تقدير العمر الإنتاجي . فإذا زادت مقاييس الشهرة عن القدرة على تحقيق الأرباح ، فما هي المدة التي يتوقع أن تبقاها؟ فقد يقول الاقتصاديون إنها لن تستمر طويلاً لأن المنافسة ستزيلها ، وإذا كان الأمر كذلك يجب إهلاكها على مدى فترة زمنية قصيرة ، من جهة أخرى ، إذا كانت الشهرة تنسب إلى قدرات ترتبط بالمشروع أو مستخدميه أو إدارته ، مما يجعل من الصعب على الآخرين استنزافها ، عندئذ قد يكون عمرها الإنتاجي غير محدود ، وهي الحالة التي سيكون من غير المناسب فيها إهلاك الشهرة إطلاقاً .

ويرى بعض المحاسبين أن الشهرة يجب إهلاكها فوراً عندما تكون مشتراة ، لأنها يجب أن تعالج بنفس المعالجة التي تعالج بها الشهرة الكامنة (الشهرة الموجودة دون أن

تكون مشتراة) ، ولا شك أن هناك تكاليف مصاحبة لتطوير الشهرة الكامنة ، وهذه التكاليف يتم إهلاكها فوراً عند تكبدها ، بالإضافة إلى أنه عندما تكون الشهرة مشتراة ، يتم تحمل تكاليف إضافية للمحافظة على القدرة على تحقيق أرباح غير عادية ، وهكذا يكون إهلاك تكلفة الشهرة المشتراة على الفترات المستقبلية ، يمثل احتساباً مزدوجاً للتكاليف ، وتمكن معالجة الإهلاك الفوري للشهرة المشتراة باعتباره بنداً استثنائياً ، لأنه يمثل عملية تخرج عن نطاق النشاط التجاري للوحدة التي قامت بالشراء أو الوحدة المستثمر فيها .

ويرى معارضو الإهلاك الفوري للشهرة ، أن شراء الشهرة يقتضي ربحية مستقبلية ، وهكذا يعتبر إهلاك الشهرة بشكل فوري مخالفاً للمبادئ المحاسبية ، أو ربما مضللاً للمستثمرين ، لأنها تمثل أصلاً يقدم خدمات مستقبلية ، وينطبق هذا الأمر بشكل خاص على الاستثمارات في الشركات التي تمتاز بالكثافة البشرية ، كما في حالة الصناعات الخدمية مثلاً ، فبالنسبة لهذه الاستثمارات يكون مقدار الشهرة المشتراة مرتفعاً مقارنة بالأصول الأخرى ، وهكذا سيكون الإهلاك الفوري مادياً ، وسيكون له أثر كبير ومضلل على النسب المالية ، وخاصة نسبتي الدين إلى الملكية والعائد على الاستثمار ، علاوة على أن الأرباح ستكون مضخمة ، لأنه لا تتم مقابلتها بتكلفة الاستثمار .

قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (142) : SFAS No.(142)

طرح مجلس معايير المحاسبة المالية سنة 1996 ، موضوع المعالجة المحاسبية لاندماجات الأعمال ، وموضوع الشهرة المرتبط بها ، ضمن جدول أعماله ، في استجابة للمخاوف المتنامية التي عبرت عنها الجهات المعنية بشأن الحاجة إلى معايير محسنة للمعالجة المحاسبية للاندماجات . وقد نشر مجلس معايير المحاسبة المالية سنة 1999 مذكرة عرض مبدئية بعنوان "اندماج مشروعات الأعمال والأصول غير الملموسة" . وقد اقترحت هذه المذكرة إلغاء طريقة دمج الحصص لمصلحة طريقة الشراء ، وإهلاك الشهرة على مدى فترة زمنية لا تزيد على 20 سنة ، خلافاً لفترة الإهلاك المسموحة سابقاً والتي كانت تصل إلى 40 سنة .

وقد نال كلا الاقتراحين اهتماماً بالغاً ومعارضة كبيرة ، مما أدى إلى سلسلة من اللقاءات بين المجلس والهيئات الأعضاء به ، ومجموعة من جلسات للاستماع

لشهادات أفراد أمام مجلسي البرلمان والشيوخ . وقد كانت المعارضة تعتمد على حج
أن إثبات مبالغ كبيرة في حساب الشهرة وإهلاك هذه المبالغ على مدى فترة 20 س
سيؤدي إلى تأثير كبير على الأرباح المعلن عنها . وبعد ذلك قام المجلس بنشر مذكر
عرض مبدئية معدلة بعنوان"اندماج مشروعات الأعمال والأصول غير الملموسة
المعالجة المحاسبية للشهرة" في مطلع سنة 2001 يقترح فيها عدم إهلاك الشهرة واختب
مدى انخفاض قيمتها بدلاً من ذلك .

وقام المجلس في يونيو سنة 2001 بنشر قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (141)
المعنونة "اندماج مشروعات الأعمال" ، وقائمة معايير المحاسبة المالية رقم (142)
المعنونة "الشهرة والأصول غير الملموسة الأخرى" ، وقد غيرت هاتان القائمتان
المعالجة المحاسبية لاندماجات مشروعات الأعمال والشهرة . وتشترط قائمة معاي
المحاسبة المالية رقم (141) حالياً استخدام طريقة الشراء لجميع عمليات اندماجات
المشروعات . وقد غيرت قائمة المعايير رقم (142) المعالجة المحاسبية للشهرة من فترة
إهلاك لا تتجاوز الأربعين سنة إلى مدخل يتطلب الاختبار السنوي – على الأقل –
لمدى انخفاض القيمة ، على أن يتم اختبار مدى انخفاض القيمة على مستوى
الوحدة محل التقرير .

متطلبات الإفصاح وفقاً لقائمة معايير المحاسبة المالية رقم (142) :

وفقاً لأحكام هذه القائمة ، يعتبر اختبار مدى انخفاض قيمة الشهرة عملية ثنائية
المراحل ، تنطوي على ما يلي :

1- مقارنة القيمة العادلة للوحدة محل التقرير بقيمتها المرحلة (الدفترية) : فإذا كانت
القيمة العادلة تتجاوز القيمة المرحلة ، لن يكون هناك داع للمزيد من الاختبارات
لكن إذا كانت القيمة المرحلة تزيد على القيمة العادلة عندئذ نتجاوز إلى الخطوة
الثانية .

2- احتساب القيمة العادلة الضمنية للشهرة بواسطة قياس القيمة العادلة لصافي
الأصول الأخرى ، خلاف الشهرة وطرح هذه القيمة من إجمالي القيمة العادلة
للوحدة محل التقرير .

وعند تحديد القيمة العادلة ، علق مجلس معايير المحاسبة المالية على أن القيمة

عملية حالية ، ونتيجة لذلك ، تعتبر الأسعار السوقية المأخوذة من الأسواق النشطة هي أفضل دليل على القيمة العادلة . وأشار المجلس كذلك إلى أنه إذا لم تتوفر الأسعار السوقية ، عندئذ يجب تحديد القيمة العادلة على أساس أفضل المعلومات المتوفرة مثل مقاييس القيمة الحالية المبينة في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (7) .

وتشمل متطلبات الإفصاح وفقاً لقائمة معايير المحاسبة المالية رقم (142) ما يلي :

1- يجب الإفصاح عن إجمالي المبلغ التجميعي للشهرة كبند منفصل في الميزانية .
2- يجب الإفصاح عن أي انخفاض مؤقت في القيمة كتغير في المبادئ المحاسبية .
3- يتم الإفصاح عن أي خسائر للانخفاض السنوي في القيمة كبند مستقل في قائمة الدخل .
4- يجب الإفصاح عن بيان الأصل الذي انخفضت قيمته ، وكذلك الحقائق والظروف التي أدت إلى انخفاض القيمة .
5- يجب الإفصاح عن مقدار خسائر انخفاض القيمة ، وبيان الطريقة المستخدمة لتحديد القيمة العادلة للوحدات محل التقرير .

وقد نص مجلس معايير المحاسبة المالية ، عند تحديد ما إذا كان يتم إثبات خسائر انخفاض القيمة أم لا ، على أن هناك بعض المؤشرات التي تشير إلى متى يوجد انخفاض ، ومن هذه المؤشرات ؛ ضعف الأداء بشكل جوهري مقارنة بالماضي أو النتائج التشغيلية المستقبلية المتوقعة ، والتغيرات المهمة في الطريقة التي تستخدم بها الشركة أصولها ، والاتجاهات الاقتصادية والصناعية السلبية المعنوية . ويتطلب اختبار مدى انخفاض قيمة الشهرة من الشركات ، تقييم ما إذا كان التدفق النقدي الذي يُتوقع أن تولده وحداتهم يمكنه تأييد القيم الممنوحة لهذه الوحدات . فإذا تقرر أن القيمة المحمولة للأصل غير قابلة للاسترداد ، عندئذ يجب على الشركة تقدير القيمة العادلة لأصول الوحدة محل التقرير ، وإثبات مصروف انخفاض قيمة بقيمة فائض القيمة المحمولة على القيمة العادلة . ويتطلب تقدير القيمة العادلة من الإدارة ، القيام بعدد من الفروض أو التوقعات بشأن الإيرادات والأرباح المستقبلية ، واحتمال النواتج الممكنة في الحالات المحتملة .

وهناك عدد من الطرق التي يمكن بها للشركة تحديد الوحدات محل التقرير ،

أو المناطق الجغرافية ، أو الوحدات القانونية ، أوالعملاء الرئيسيين . وقد كان هذا استرشاد سابق ورد في قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (131) المعنونة "التقرير القطاعي والتي عرّفت القطاعات من خلال "مدخل إداري" للتقرير القطاعي ، ووفقاً لهذا المدخل تقرر الإدارة المعلومات القطاعية بناءً على الطريقة التي تنظم بها القطاعات داخل الشركة لأغراض اتخاذ القرارات الداخلية وتقييم الأداء . فإذا كانت الإدارة على سبيل المثال ، تقوم باتخاذ قرارات بشأن بعض خطوط الإنتاج ، أو تقوم بتقييم أداء هذه الخطوط ، عندئذ يجب عليها الإفصاح عن المعلومات القطاعية بناءً على خطوط الإنتاج هذه .

وبشكل محدد ، تعرّف هذه القائمة القطاع التشغيلي ، بأنه جزء من المشروع يحقق ما يلي :

1- ينخرط في أنشطة أعمال تكسب الإيرادات ، وتؤدي إلى تكبد المصروفات .

2- تتم مراجعة نتائجه التشغيلية بصورة نظامية من قبل رئيس متخذي القرارات التشغيلية بالمنظمة ، الذي يتخذ قرارات بشأن توزيع الموارد ، وتقييم أداء هذا القطاع .

3- تتوفر عنه معلومات مالية منفصلة .

وبما أن العديد من الشركات لديها عمليات مختلفة ، وتعمل في مناطق جغرافية متعددة ، لذا يحتاج مستخدمو القوائم المالية إلى معلومات محددة حول الوحدات التشغيلية أو القطاعات الجغرافية لمساعدتهم في تقييم الأداء المالي بشكل أفضل وتوقع التدفقات النقدية المستقبلية . فمن خلال توفير المعلومات عن مختلف القطاعات ، يمكن للشركات مساعدة مستخدمي المعلومات المالية في اتخاذ أحكام واعية حول الشركة ككل . وبما أن قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (142) تتطلب تحليل الشهرة على مستوى الوحدة محل التقرير ، لذا يوفر هذا المعيار للشركات خيار تقديم معلومات مالية أكثر شفافية ، أي معلومات عن مدى نجاح الشركة ، وعمليات الشراء التي تقوم بها ، وما هي الوحدات محل التقرير التي كانت قادرة على مقابلة توقعاتها . إضافة إلى أن هذه القائمة ، تشترط على الشركات توفير معلومات محددة عن الخطة والظروف التي قادت إلى انخفاض القيمة المسجلة .

تكاليف البحث والتطوير: Research and Development Costs

تحاول الشركات الكبيرة بصورة مستمرة ، تطوير خطوطها الإنتاجية ، وخلق منتجات جديدة ، وتحسين طرق الإنتاج ، وتطوير مرافق إنتاجية محسنة ، وتعتبر المعالجة المحاسبية لتكاليف أنشطة قسم البحث والتطوير ، عملية معقدة ، نظراً لأن بعض التكاليف قد لا تؤدي مطلقاً إلى منافع مستقبلية ، أما بالنسبة إلى تلك التكاليف التي ستؤدي إلى توفير منافع مستقبلية ، فهي تعبر عن وجود أصل ، لكن نظراً لعدم التأكد الذي يحيط بالتحديد الحالي لأي من النوعين من التكاليف ، سيؤدى إلى منافع مستقبلية ، وما هي الفترات التي سيتم فيها تحقيق هذه المنافع ، يرى العديد من المحاسبين ، أن عملية التحديد هذه عملية بالغة الحكمية وغير موثوقة . وقد عرف العديد من الشركات أهمية تطوير إجراءات محاسبية تسمح برسملة هذه التكاليف على أساس معقول . فقد أشارت إحدى الدراسات مثلاً إلى أن هذه التكاليف يمكن تصنيفها كما يلي :

1- **تكاليف البحوث الأساسية (Basic Research)** : وهي تكاليف التجارب التي ليس لها غرض تجاري محدد .

2- **تكاليف تطوير منتجات جديدة (New Product Development)** : وهي تكاليف الجهود التجريبية الموجهة نحو منتجات لم تسبق تجربتها .

3- **تحسين المنتجات (Product Improvement)** : وهي تكاليف الجهود المبذولة لتحسين جودة الخطوط الإنتاجية الحالية أو تحسين أدائها الوظيفي .

4- **تكاليف خفض التكلفة أو تحسين الطاقة الإنتاجية أو كلاهما معا (Cost and/or Capacity Improvement)** : وهي تكاليف تطوير عمليات جديدة وأخرى محسنة ، وتطوير المعدات الصناعية وما شابه ذلك لتقليل تكاليف العمليات ، وتوسيع الطاقة الإنتاجية .

5- **السلامة والصحة والملاءمة (Safety ,Health and Convenience)** : وهي تكاليف تحسين ظروف العمل بصورة عامة ، بهدف رفاهية المستخدمين والعلاقات الاجتماعية وما إلى ذلك .

إن هذه الخطة للتصنيف تجعل عملية تحديد التكاليف التي يجب تأجيلها ، وتلك التي يجب تحميلها على المصروفات أسهل . وقد اقترح كتّاب هذه الدراسة ضرورة

تأجيل المجموعات (1) و (2) و (3) وإهلاكها ، في حين اقترحوا تحميل المجموعات و (5) على المصروفات نظراً لصعوبة تحديد الفترات المستقبلية التي يتوقع الحصول المنافع منها .

ويشترط رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (17) ضرورة التحميل الفوري للأص غير الملموسة التي لا يمكن تحديدها بشكل دقيق على حساب المصروفات ، لأن التكاليف لا تولد إيرادات معينة ، إضافة إلى أن الخدمات المستقبلية الكامنة بها مثاراً للشك . وقد تم تبنّي هذا الحكم للحيلولة دون إدارة مصروفات البحث والتطو (فقد كان العديد من الشركات يعمل على رسملة تكاليف البحث والتطوير في السنوا ذات الأرباح المنخفضة ثم إهلاكها دفعة واحدة في السنوات ذات الأرباح المرتفعة) .

وقد قام مجلس معايير المحاسبة المالية لاحقاً ، بإعادة دراسة موضوع تكالي البحث والتطوير ، وأصدر قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (2) ، وقد اشترط هذا الإص ضرورة تحميل جميع تكاليف البحث والتطوير على المصروفات بمجرد تكبدها ، ولتم تكاليف البحث والتطوير عن التكاليف الأخرى ، قام المجلس بعرض التعريفات التالية:

- البحث **Research** : هو البحث المخطط أو التحري الانتقادي الموجه نحو اكتشا معرفة جديدة ، على أمل أن تكون هذه المعرفة مفيدة في تطوير منتج جدي خدمة أو عملية أو أسلوب ، أو خلق تحسن جوهري في منتج قائم أو عملية قائ
- التطوير **Development** : هو ترجمة نتائج البحث أو المعارف الأخرى إلى خط تصميم لمنتج جديد أو عملية أو لتحسين جوهري في منتج قائم أو عملية قائ سواء كانت لغرض البيع أو للاستخدام ، و يشمل التطوير كلاً من الجوانب النظر والتصميم ، واختبار بدائل المنتج ، وبناء النماذج المصغرة ، والعمليات المبد للآلات ، ولا يشمل التغيرات الدورية أو الروتينية في المنتجات القائمة ، أو خط الإنتاج ، أو العمليات الصناعية ، أو العمليات المستمرة حالياً ، رغم أن التغيرات ، قد تمثل تحسينات كما لا يشمل البحوث السوقية أو أنشطة اختبار السو

ونظراً لأن العديد من التكاليف قد تكون لها نفس خصائص تكاليف البح والتطوير ، قام مجلس معايير المحاسبة المالية بوضع قائمة بالأنشطة التي يتم إدراجها والأنشطة التي لا يتم ادراجها ضمن فئة تكاليف البحث والتطوير ، كما في الجدول التال

أنشطة البحث والتطوير	الأنشطة التي لا تعتبر من ضمن البحث والتطوير
البحث المعملي الذي يهدف إلى اكتشاف معارف جديدة	المتابعة الهندسية في الطور المبكر من الإنتاج التجاري
البحث عن تطبيقات لنتائج البحوث الجديدة	رقابة الجودة أثناء الإنتاج التجاري بما في ذلك الاختبار الروتيني
الصياغة النظرية وتصميم بدائل الإنتاج أو العمليات	الأعطال أثناء عملية الإنتاج
اختبار البحث عن بدائل الإنتاج والعمليات ، أو تقييم هذه البدائل	الأعطال الناتجة عن وسائل الإنذار أثناء الإنتاج
تعديل تصميم المنتج أو العملية الصناعية	الأنشطة الروتينية التي يتم القيام بها لتحسين أو إثراء أو تطوير جودة المنتجات الحالية
تصميم الأدوات الجديدة والنماذج وما شابه ذلك مما يتطلب تقنيات جديدة .	تكييف قدرات قائمة مع متطلبات معينة أو حاجة عميل معين
تصميم وبناء واختبار النماذج والهياكل المصغرة	التغيرات الدورية في تصميم المنتجات القائمة
تصميم وبناء وتشغيل الآلات الاستكشافية غير المفيدة في الإنتاج التجاري	التصميم الروتيني للأدوات والنماذج وما شابه ذلك
الأنشطة الهندسية المطلوبة لتقديم التصميم إلى المرحلة الصناعية	الأنشطة المتعلقة بالإنشاء وتغيير المكان وتجهيز المعدات والمرافق وتضم هذه الأنشطة التصميم أو البناء الهندسي .
	الأعمال القانونية على تطبيقات العلامات التجارية أو البيع أو الترخيص أو الالتزامات المحتملة .

وقد كان الإفصاح عن تكاليف البحث والتطوير في التقارير السنوية موضوعاً لأحد البحوث الحديثة (منشور على شبكة المعلومات الدولية في صفحة الكاتب (Gary Entwistle) ، وقد توصل Entwistle إلى أن ما يقارب 1% من الشركات التي شملها المسح ، هي التي قامت بالإفصاح عن أنشطة البحث والتطوير في قوائمها المالية ، وأن هذه الإفصاحات كانت تتخلل التقرير السنوي . ونظراً لطبيعة عملياتهما ، لم تفصح أي من الشركتين ؛ Best Buy و Circuit City عن مصروفات بحث وتطوير خلال السنة المالية 2003 ، لكن معظم الشركات تحتاج إلى إنفاق مبالغ مالية كبيرة على أنشطة البحث والتطوير لكي تمكنها المنافسة . فعلى سبيل المثال ، احتوت التقارير المالية

لقد كان مصروف البحث والتطوير هو 4,750 مليون دولار سنة 2002 ، و 4,986مليون دولار سنة 2001 ، و 5,084 مليون دولار سنة 2000 .

وقد تكبدت الشركة مصروفا قدره 4,247 مليون دولار سنة 2002 ، و 4,301 مليون دولار سنة 2000 ، مقابل البحوث العلمية وتطبيق التقدم العلمي لتطوير منتجات جديدة ، وتحسين منتجات قائمة واستخدام هذه المنتجات . وتشمل هذه المبالغ مصروفات تتعلق بالبرامج بقيمة 1,974 مليون دولار و 1,926 مليون دولار و 1,955مليون دولار خلال السنوات 2000 و 2001 و 2002 على التوالي . وتحتوي المصروفات المحملة على سنة 2000 و 2002 مقابل حيازة بحوث تطوير تحت الإنجاز بقيمة 4ملايين دولار و 9 ملايين دولار على التوالي . وقد كان مصروف العمليات الهندسية المتعلقة بالمنتجات بقيمة 503 ملايين دولار و 665 مليون دولار و 783 مليون دولار عن السنوات 2000 و 2001 و 2002 على التوالي .

التحليل المالي للاستثمارات والأصول غير الملموسة:

Financial Analysis of Investments and Intangibles

ليس هناك موضوع محدد يرتبط بالاستثمارات والأصول غير الملموسة . وكما لاحظنا في الفصل السادس ، لم تفصح أي من شركتي Best Buy أو Circuit City عن أي استثمارات طويلة الأجل . وقد أفصحت شركة Best Buy عن رصيد صافي شهرة بقيمة 429,000,000 دولار ، وأصول غير ملموسة أخرى بقيمة 33,000,000 دولار ، في حين لم تحتو ميزانية شركة Circuit City على أي أصول غير ملموسة .

معايير المحاسبة الدولية: International Accounting Standards

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية نشرات حول الموضوعات التالية :

1- المعالجة المحاسبية للاستثمارات في الشركات الزميلة في معيار المحاسبة الدولي رقم (28) المعدل بعنوان "المعالجة المحاسبية للاستثمارات في الشركات الزميلة" .

2- المعالجة المحاسبية للشهرة في معيار التقرير المالي الدولي رقم (3) بعنوان "اندماجات مشروعات الأعمال" والذي حل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (22)

3- المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة في معيار المحاسبة الدولي رقم (38) بعنوان "الأصول غير الملموسة" .

4- المعالجة المحاسبية للأصول المالية في معيار المحاسبة الدولي الجديد رقم (32) بعنوان "الأدوات المالية : الإفصاح والعرض" .

5- الاعتراف بالأصول المالية وقياسها في معيار المحاسبة الدولي المعاد إصداره رقم (39) .

ولم يغير المجلس في معياره رقم (28) المعالجة المحاسبية الأساسية للاستثمارات للشركات الزميلة باستخدام طريقة الملكية ، وكان هدفه الأساسي من المراجعة هو تقليل البدائل . فقد تناول المجلس في المعيار الأصلي لمعالجة المحاسبية للاستثمارات متى كان المستثمر لا يملك غالبية الحصص في الوقت الذي لديه القدرة على التأثير بشكل جوهري على الشركة المستثمر فيها ، وتشابه متطلبات التقرير التي تحتويها هذه القائمة ، مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية ، والتي تمت مناقشتها في رأى مجلس مبادئ المحاسبة رقم (18) وعند مراجعة موظفي مجلس معايير المحاسبة المالية لهذا المعيار ، أشار الموظفون إلى أن متطلبات استخدام طريقة الملكية هي أساساً نفس المتطلبات التي تحتوي عليها مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها في أمريكا ، لكنهم عبروا عن المخاوف من نقص متطلبات الإفصاح في هذا المعيار ، فرأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (18) يشترط الإفصاح عن معلومات تلخيصية عن الأصول والالتزامات ونتائج العمليات ، متى كانت الشركة المستثمر فيها مادية بالنسبة للمستثمر ، بينما لا يشترط المعيار الدولي مثل هذه الإفصاحات ، وهي إفصاحات ينظر إليها باعتبارها أساسية لتحليل الشركات التي تستخدم طريقة الملكية .

وقد كانت أهم التغيرات التي أدخلها المعيار المعدل رقم (28) ما يلي :

1- يضيف استرشادات وإفصاحات جديدة متى كانت ضرورية لتجاوز الافتراض المسبق بأن التأثير الجوهري يتحقق إذ ما كان المستثمر يحتفظ بنسبة 20% أو أكثر من الأسهم التي لها حق التصويت . والمثال على ذلك هو حالة كون الشركة المستثمر فيها ، تمر بعملية إعادة تنظيم قانونية أو إفلاس ، أو تعمل تحت قيود قانونية قوية تحد من قدرتها على تحويل الأموال إلى المستثمر .

2- يطالب المستثمر والشركات الزميلة التي تتبع طريقة الملكية لإثبات الاستثمارات في الأوراق المالية أن يستخدما سياسات محاسبية متشابهة للعمليات والأحداث المتشابهة وفي الظروف المتشابهة .

3- يطالب بإفصاحات إضافية ، تشمل القيمة العادلة للاستثمارات في الشركات الزميلة التي تتوفر لها أسعار سوقية ، ومعلومات مالية تلخيصية عن هذه الشركات وأسباب الانحراف عن افتراض التأثير بفعل ملكية 20% ، الفروق في تواريخ التقرير ، والقيود على قدرة الشركات الزميلة على تحويل الأموال ، والخسائر غير المحققة للشركة الزميلة ، والالتزامات المحتملة ذات العلاقة بالشركة الزميلة .

وفيما يتعلق بالشهرة ، أشار مجلس معيار المحاسبة الدولية في معيار التقرير المالي الدولي رقم (3) ،والذي يعد تعديلاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (22) إلى ضرورة الاعتراف بها كأصل ، ابتداءً من تاريخ الشراء وقياسها مبدئياً بفائض تكلفة الاندماج على حصة المستثمر في صافي القيمة العادلة لأصول الشركة المستثمر فيها والتزاماتها وكذلك التزاماتها المحتملة التي يمكن تحديدها . ويمنع معيار التقرير المالي الدولي رقم (3) إهلاك الشهرة ، وبدلاً عن ذلك ، يجب اختبار الشهرة لتحديد مدى انخفاض قيمتها على الأقل سنويا تماشياً مع معيار المحاسبة الدولية رقم (36) المعنون "انخفاض قيمة الأصول" .

فإذا كانت حصة المشتري من صافي القيمة العادلة لصافي الأصول التي يمكن تحديدها تفوق تكلفة اندماج الأعمال ، عندئذ يجب الاعتراف فوراً بهذا الفرق (يشار إليه بالشهرة السالبة) في قائمة الدخل كمكاسب . لكن يشترط معيار التقرير المالي الدولي المذكور قيام المشتري ، قبل الوصول إلى "الشهرة السالبة" ، بإعادة تقييم وتحديد وقياس أصول والتزامات الشركة المستثمر فيها التي يمكن تحديدها ، وكذلك التزاماتها المحتملة ، وكذلك قياس تكلفة الاندماج . وهذه المتطلبات تجعل معايير المحاسبة الدولية جنباً إلى جنب مع مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية .

وينطبق معيار المحاسبة الدولي رقم (38) المعنون "الأصول غير الملموسة" على جميع الأصول غير الملموسة التي لم يتم التعامل معها بشكل محدد في معايير المحاسبة الدولية الأخرى ، وينطبق بشكل محدد على نفقات الدعاية والإعلان والتدريب وأنشطة البحث والتطوير وتكاليف التأسيس .

وقد أشار هذا المعيار بشكل محدد ، إلى أن الأصل غير الملموس يجب الاعتراف به في القوائم المالية مبدئياً بالتكلفة ضمن القوائم المالية ، إذ كان يحقق ما يلي :

1- ينطبق عليه تعريف الأصل غير الملموس ، وبشكل خاص يجب أن يكون هناك أصل يمكن تعيينه ويخضع للتحكم ، ويمكن فصله عن المشروع .
2- من المرجح أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية التي تعود إلى هذا الأصل إلى المشروع .
3- تكلفة الأصل يمكن قياسها بموثوقية .

إن هذه المتطلبات تنطبق سواء كان الأصل غير الملموس قد تم شراؤه من الخارج أو مطور داخلياً ، وإذا كان البند غير الملموس لا يقابل كلاً من تعريف الأصل غير الملموس ومعيار الاعتراف ، عندئذ يتم تحميله على المصروفات فور تكبده ، أما جميع نفقات البحث ، فيتم الاعتراف بها جميعاً وبشكل فوري ضمن المصروفات ، ولا يمكن الاعتراف بالأصول غير الملموسة المطورة داخلياً مثل الشهرة كأصول .

وقد أشار هذا المعيار إلى أن الأصول غير الملموسة ، يجب قياسها بعد الاعتراف المبدئي بها في القوائم المالية بإحدى المعالجتين التاليتين :

1- المعالجة المعيارية للصناعة (Benchmark Treatment) : التكلفة التاريخية مطروحاً منها أي إهلاك أو خسائر انخفاض في القيمة .
2- المعالجة البديلة المسموحة : مقدار إعادة التقييم (بناء على القيمة العادلة) مطروحاً منه أي إهلاك لاحق أو أي خسائر انخفاض قيمة .

والفرق الأساسي عن معالجة إعادة تقييم الآلات والمعدات والعقارات في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (16) هو أن إعادة تقييم الأصول غير الملموسة مسموح به إذا كانت القيمة العادلة يمكن تحديدها بالرجوع إلى سوق نشطة فقط ، ولا شك أن الأسواق النشطة نادرة للأصول غير الملموسة .

إن هذه القائمة تشترط إهلاك الأصول غير الملموسة على مدى أفضل تقدير لحياتها الإنتاجية ، كما أنها تتضمن افتراض ألا تتجاوز الحياة الإنتاجية للأصل غير الملموس 20 سنة من تاريخ توفر الأصل للاستخدام ، وفي الحالات النادرة التي تكون هناك أدلة مقنعة على أن الحياة الإنتاجية للأصل غير الملموس ستتجاوز العشرين سنة ، يجب على المشروع عندئذ إهلاكه على مدى أفضل تقدير ممكن لحياته الإنتاجية ، كما يجب عليه كذلك القيام بما يلي :

1- اختبار الأصل غير الملموس لمعرفة ما يلحق به من انخفاض قيمة سنوياً تماشياً مع

2- الإفصاح عن أسباب افتراض عدم تجاوز الحياة الإنتاجية للأصل غير الملموس العشرين سنة ، وكذلك العامل أو العوامل التي لعبت دوراً جوهرياً في تحديد عمره الإنتاجي .

وعند مراجعة موظفي مجلس معايير المحاسبة المالية لقائمة معايير المحاسبة الدولي رقم (38) أشار هؤلاء الموظفون إلى أن هذه القائمة مشابهة تماماً لرأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (17) من حيث إن كليهما يتناول المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة المشتراة وتلك المطورة داخلياً ، لكنهم علقوا على أن تحليل القائمة الدولية مسألة صعبة ، لأن بعض المسائل التي تتناولها متناثرة في المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية . والفروق الأساسية تكمن في أن المعيار الدولي تناول تكاليف البحث والتطوير كمكونات منفصلة من الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً ، و أنه يشترط -كما هو الحال مع قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (2) تحميل تكاليف البحث والتطوير على حساب المصروفات ، لكنه يختلف عن هذه القائمة بسماحه برسملة تكاليف التطوير في ظل بعض الظروف . وقد علق الموظفون في مراجعتهم على أن المعالجة البديلة المسموحة وفق المعيار الدولي غير مسموحة وفق مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية . وأخيراً يختلف المعياران في الحد الأقصى لفترة الإهلاك ، حيث يسمح المعيار الدولي بفترة لا تتجاوز 20 سنة بينما يسمح رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (17) بفترة تصل 40 سنة .

وعند إعادة إصدار معيار المحاسبة الدولي رقم (32) كان الهدف الأساسي لمجلس معايير المحاسبة الدولي ، هو توفير استرشادات إضافية حول بعض الموضوعات المختارة مثل قياس مكونات القوائم المالية عند الاعتراف المبدئي ، وتصنيف المشتقات بناءً على أسهم الوحدة نفسها . كما كان الهدف منه كذلك وضع جميع الإفصاحات المتعلقة بالأدوات المالية في معيار واحد . ولم يتغير المدخل الأساسي لعرض القوائم المالية وإفصاحاتها عند مراجعة المعيار . ففي ظل هذا المعيار تعرف الأصول المالية بأنها النقدية ، أو الحق في الحصول على نقدية أو أصول مالية أخرى من مشروع آخر ، أو حق تعاقدي باستبدال أصول مالية مع مشروع آخر ، مقابل أدوات الملكية لمشروعات أخرى بشروط مرغوبة .

وقد عرّفت قائمة معايير المحاسبة الدولية رقم (32) الالتزام المالي بأنه أي التزام يلزم بموجب عقد القيام ما يلي :

1- تسليم نقدية أو أصل مالي إلى مشروع آخر .
2- استبدال الأصول أو الالتزامات المالية مع وحدة أخرى ، بشروط قد لا تكون في مصلحة المشروع .
3- التعاقد بطريقة تلزم أو قد تلزم التسوية بأدوات الملكية بالمشروع .

وقد تم تعريف أدوات الملكية بأنها هي العقود التي تدل على حصة متبقية في أصول الوحدة بعد استبعاد جميع التزاماتها .

والمبدأ الأساسي لقائمة معايير المحاسبة المالية رقم (32) هو ضرورة أن تكون الأداة المالية مصنفة إما كالتزام مالي أو أداة ملكية حسب طبيعة العقد ، وليس حسب شكله القانوني . ويجب على المشروع أن يقرر من البداية المعالجة التي يجب إجراؤها عند الاعتراف بالأداة المالية لأول مرة ، ولا يتغير التصنيف كثيراً فيما بعد مع تغير الظروف .

ويشترط معيار المحاسبة الدولي رقم (39) ضرورة الاعتراف بخسائر انخفاض قيمة للأصل المالي الذي تكون قيمته القابلة للاسترداد أقل من القيمة المحمول بها ، مع وضع شروط لتحديد متى تكون السيطرة على الأصل المالي قد تحولت إلى جهة أخرى . ويتم الاعتراف عادة بتحويل الأصل المالي إذا تحقق الشرطان التاليان :

1- إذا أصبح لدى المحول إليه الحق في بيع أو رهن الأصل .
2- إذا لم يعد من حق المحوّل إعادة حيازة الأصل المحوّل من جديد ، إلا إذا كان يمكن الحصول عليه بسهولة من السوق ، أو كان سعر إعادة الشراء يمثل القيمة العادلة بتاريخ إعادة الشراء .

وإذا كان جزء من الأصل المالي قد تم بيعه أو سداده ، عندئذ تجب قسمة القيمة المحمول بها بناء على القيم العادلة - للجزءين المباع والمتبقي . وإذا كانت القيم العادلة لا يمكن تحديدها ،عندئذ يجب اتباع مدخل الاسترداد للاعتراف بالربح .

ولسحب الاعتراف عن الأصل ، يجب أولاً على الوحدة تقرير ما إذا كان الأصل الذي تفكر في سحب الاعتراف عنه يحقق ما يلي :

1- أصل بكامله .
2- تدفقات نقدية محددة من أصل .
3- حصة متناسبة من التدفقات النقدية لأصل .
4- حصة متناسبة من التدفقات النقدية لأصل مالي .

وبعد تحديد الأصل الخاضع لسحب الاعتراف ، عندئذ يتم تقدير ما إذا كان الأصل قد تم تحويله أم لا ، وإذا كان كذلك ، فهل تحويل الأصل يؤهل لسحب الاعتراف أم لا؟ .ويكون الأصل قد تحول إذا كانت الوحدة قد حولت الحقوق التعاقدية للحصول على تدفقات نقدية ، أو أبقت على الحقوق التعاقدية للحصول على التدفقات النقدية من الأصل ، لكنها تحملت التزاماً تعاقدياً بتحويل هذه التدفقات النقدية وفق ترتيبات تقابل المعايير الثلاثة التالية :

1- أن تكون الوحدة غير ملتزمة بدفع مبالغ للمتسلمين الفعليين ، إلا بعد تحصيل مبالغ مكافئة من الأصل الأصلي (المعني) .
2- أن تكون الوحدة ممنوعة من بيع أو رهن الأصل الأصلي (المعني) (خلافاً لحالة تقديمه كضمان للمتسلمين الفعليين) .
3- أن تكون الوحدة ملتزمة بتحويل هذه التدفقات النقدية دون تأخير كبير .

ويجب استبعاد الالتزام المالي من الميزانية ، إذا تم سداده فقط ، أي إذا تم التخلص من الالتزام المبين في العقد أو تم إلغاؤه أو انتهت مدته . ومتى كان هناك تبادل لأدوات الدين بين مقرض ومقترض بشروط مختلفة كثيراً ، أو متى كان هناك تعديل كبير في شروط الالتزام المالي القائم ، عندئذ تتم معالجة هذه العملية محاسبياً باعتبارها سداداً للالتزام المالي الأصلي ، واعترافاً بالتزام مالي جديد . ويتم الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر من سداد الالتزام المالي في قائمة الدخل .

ويسمح معيار المحاسبة الدولي رقم (39) بالمعالجة المحاسبية الاحتمائية ، بشرط أن تكون علاقة الحماية مستهدفة وموثقة بشكل رسمي ، بما في ذلك هدف إدارة المخاطر

التي تواجه الوحدة واستراتيجيتها لذلك ، وتحديد أداة الحماية والبند المحمي وطبيعة المخاطر المستهدفة بالحماية ، وكيف ستقوم الوحدة بتقييم فعالية الأداة . ومن المتوقع أن تكون المعالجة المحاسبية الاحتمائية فعالةً جداً في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية التي تمكن نسبتها إلى المخاطر المحتمى منها كما هي مستهدفة وموثقة . وهنا يجب قياس الفعالية بصورة موثوقة .

ويسمح هذا المعيار بأن تكون جميع عقود المشتقات ذات النظائر الخارجية مستهدفة بالأدوات الاحتمائية ماعدا بعض الخيارات المكتوبة ، كما يشترط أيضاً أن تقيَّم الحماية بشكل متوالي وبشكل رجعي . ولكي تكون التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المحمي مؤهلة للمعالجة المحاسبية الاحتمائية ابتداءً من عملية الاحتماء – أو على الأقل عند كل فترة تقرير– يجب أن يكون الاحتماء من المخاطر يتوقع أن يكون فعالاً في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية من أداة الاحتماء ، على أساس توقعي ، وعلى أساس رجعي ، إذا كانت النتائج الفعلية تقع في المدى من 80% إلى 125% ويتم الاعتراف بأي انعدام في فعالية الاحتماء فوراً في قائمة الدخل (بما في ذلك عدم الكفاءة داخل المدى من 80% إلى 125%) . ولم يقم موظفو مجلس معايير المحاسبة المالية بمراجعة متطلبات هذا المعيار إلى الآن .

الخلاصة Summary

هناك عدد من المشاكل التي تثيرها المعالجة المحاسبية للاستثمارات في حقوق الملكية والدين والأصول غير الملموسة . وتتم المعالجة المحاسبية لما يقل عن غالبية الأسهم العادية بطريقة التكلفة ، أو طريقة القيمة العادلة ، أو طريقة الملكية ، أو القيمة السوقية حسب نسبة ملكية المستثمر في الشركة المستثمر فيها ، أو حسب الظروف . فطريقة الملكية تفي بمتطلبات المحاسبة على أساس الاستحقاق لمعالجة تلك الاستثمارات التي يكون لدى المستثمر فيها القدرة على فرض النفوذ على الشركة المستثمر فيها ، أما طريقة القيمة العادلة فتوفر معلومات ملائمة لاتخاذ القرار الاستثماري في أوراق الدين وأوراق الملكية التي تتوفر لها قيم عادلة . ويتم الاعتراف بدخل التوزيعات والفوائد عن الأوراق المالية عند تحصيلها أو الإعلان عنها

وتظهر الاستثمارات في أوراق الدين التي تنوي الإدارة الاحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق بالتكلفة المستنفدة . ويتم الاعتراف بالدخل من الدين عند تسلم الفوائد وتتم تسويته في نهاية السنة بالمبالغ المستحقة منذ آخر مرة تدفع فيها الفوائد ، كما تتم تسوية دخل الفوائد بقسط استنفاد علاوة أو خصم الإصدار لتعكس إجمالي الفوائد المكتسبة على مدى عُمر الأداة ابتداءً من تاريخ الشراء وحتى تاريخ الاستحقاق . ويمكن استخدام طريقة الخط المستقيم أو طريقة معدل الفائدة الحقيقي لإهلاك العلاوة أو الخصم .

إن جميع الأصول غير الملموسة ، ماعدا الشهرة ، إما أن تكون ذات عمر إنتاجي محدد ، وإما أن يكون هذا العمر غير محدد . فالأصول غير الملموسة التي لها عمر إنتاجي ، يمكن تحديده ، يتم تخفيضها مباشرة خلال فترة المنافع ، أما الشهرة المشتراة والأصول غير الملموسة ذات العمر الإنتاجي غير المحدود فلا تستنفد .

الفصل الحادي عشر

الالتزامات طويلة الأجل
Long-Term Liabilities

ناقشنا في الفصل الثامن ، أهمية الالتزامات قصيرة الأجل ، كعنصر من عناصر رأس المال العامل ، وفي هذا الفصل ، سنقوم بدراسة طبيعة الالتزامات طويلة الأجل ، وسيكون التركيز هنا على الاعتراف بالأحداث والعمليات المُنشئة للالتزامات ، وقياس هذه الأحداث والعمليات مع الاهتمام بشكل خاص بالجوانب الصعبة ، وتحليل المخاطر المصاحبة لاستخدام الشركة للديون طويلة الأجل .

ينظر المستثمرون والدائنون وغيرهم من المستخدمين إلى فصل الالتزامات ، إلى التزامات قصيرة الأجل والتزامات طويلة الأجل ، على أنه مهم ، لأن نماذج قراراتهم تستخدم مفهوم رأس المال العامل ، ونسب التداول ، وتوقعات التدفقات النقدية ، لتحليل ومقارنة أداء الشركات ، كما أن مقدار الالتزامات طويلة الأجل ، مقارنة بحقوق الملكية يعتبر من المؤشرات المهمة ، لأن نسبة الدين إلى حقوق الملكية ، ترتبط مباشرة بالاستثمار في أسهم الشركة ، فمع زيادة نسبة الدين إلى حقوق الملكية بالشركة ، يرتفع إدراك السوق لمخاطر الاستثمار في أسهم هذه الشركة كذلك ، لذلك من المهم أن يكون لدى المحاسبين معايير لتصنيف الالتزامات بصورة مناسبة ، إلى التزامات قصيرة الأجل ، وأخرى طويلة الأجل ، حتى يمكن لمتخذي القرارات تقييم قدرة الشركة على الوفاء باحتياجاتها الجارية ، وتحديد مستوى المخاطر الكامنة في توقعات التدفقات النقدية مستقبلاً مع مرور الزمن .

تعريف الالتزامات: The Definition of Liabilities

تبين قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (6) أن العناصر المكونة للميزانية هي